السعي من أجل تحقيق العدالة في الأعمال الوحشية الجماعية

دليل مجموعات الضحايا

بقلم سارة ماكنتوش

UNITED STATES HOLOCAUST MEMORIAL MUSEUM

SIMON-SKJODT CENTER FOR THE PREVENTION OF GENOCIDE

يُبصِّر متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة (المتحف) الناسَ بأنه كان من الممكن تفادي حدوث الهولوكوست، لو أنهم انتبهوا إلى مؤشرات التحذير وتحركوا بناءً عليها. وبهذه الروح نفسها، يسعى مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية (SCPG) التابع للمتحف جاهدًا إلى تشجيع الجهود في جميع أنحاء العالم؛ لمنع ووقف أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة ضد الإنسانية التي تجري في عصرنا الحالي، وتعزيز جهود العدالة والمساءلة عن هذه الجرائم، وإدراكًا منه لذلك الدمار الذي لا يمكن إصلاحه، والأذى والصدمات التي تلحق بالضحايا والناجين، يُولي المركزُ أهميةً خاصة لتطوير وتعزيز الجهود الرامية إلى منع الإبادة الجماعية وتعزيز العدالة، من خلال أنشطته البحثية، والمشاركة في السياسات، والتعليم، وأنشطة التوعية. لمزيد من المعلومات، تفضلوا بزيارة ushmm.org/genocide-prevention.

التعليمي، الصادر عن مبادرة فيرينز للعدالة الدولية، وهي مبادرة من مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية (SCPG)، يهدف إلى مساعدة مجموعات الضحايا والعاملين معها.

لتطوير استراتيجيات لتعزيز العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية على المدى الطويل، ويعرب المتحف عن امتنانه لكل من شارك في إخراج هذا الدليل، من أفراد وجماعات.

صورة الغلاف: شوهدت لوحة جدارية رسمها الطلاب المقيمون في المدرسة على جدار الكافتيريا في قرية أجاهوزو شالوم للشباب، بالقرب من مدينة روماجانا في رواندا. (*صورة أسوشيتد برس/بن كورتيس*)

حقوق الطبع والنشر ©2021 محفوظة لمتحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة.
ISBN-13: 978-1-7368416-2-4

تصميم: كارا بيتندراي
تنقيح وتدقيق: Publications Professionals LLC

أُخرِجَ هذا الكتابَ متحفُ الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة، وهو محميٌّ بموجب حقوق الطبع والنشر، جميع الحقوق محفوظة. يُسمح بإعادة إنتاج محتويات هذا الدليل واستخدامها في الأغراض التعليمية غير التجارية.

السعي من أجل تحقيق العدالة في الأعمال الوحشية الجماعية

دليل مجموعات الضحايا

بقلم سارة ماكنتوش

المحتويات

تمهيد ii

تقديم الكتاب، بقلم بينچامين فيرينز iv

مقدمة vi

ما الموضوعات التي يغطيها هذا الدليل؟ viii

من الجمهور الذي يستهدفه هذا الدليل؟ ix

كيف أعد المتحف هذا الدليل؟ x

تعريف المصطلحات الأساسية x

مصطلحات تساعد على توضيح نطاق الدليل x

المصطلحات التقنية xiv

دور مجموعات الناجين في دفع عجلة العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست xv

الجزء الأول استيعاب المفاهيم الأساسية لتحقيق العدالة في الأعمال الوحشية الجماعية I

الفصل الأول السعي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية واستخدام تدابيرها 3

ما العدالة الانتقالية، وكيف تعمل؟ 4

ما المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية؟ 5

كيف تتفاعل إجراءات العدالة الانتقالية مع بعضها بعضًا؟ 6

ما التحديات التي تهدف العدالة الانتقالية للتعامل معها؟ 6

كيف تتفاعل إجراءات العدالة الانتقالية مع سيادة القانون؟ 7

كيف يمكن للنُهُج غير الرسمية التقليدية التي تعتمد على المجتمعات المحلية أن تساعد المجتمعات على معالجة أخطاء الماضي؟ 8

ما الدور الذي يمكن لمجموعات الضحايا أن تلعبه في إجراءات العدالة الانتقالية المختلفة؟ 9

برامج التعويضات II

إحياء ذكرى أحداث الماضي I6

لجان تقصي الحقائق 20

البحث عن المفقودين 23

تدابير منع التكرار 26

الاعتذارات العلنية 29

المصالحات والتماسك الاجتماعي 30

الاستنتاجات 3I

الفصل الثاني استخدام القانون في تحقيق العدالة والمحاسبة على الأعمال الوحشية الجماعية 33

نظرة عامة على الخيارات القانونية المختلفة 43

الأدوات القانونية التي تركز على الجرائم الوحشية الجماعية 44

الأدوات القانونية التي تركز على الأفعال غير المشروعة الأخرى التي حدثت أثناء الجرائم الوحشية الجماعية 46
المعوقات الشائعة التي تحول دون تحقيق العدالة 47

رفع القضايا والمشاركة فيها بصفة ضحايا أفراد أو مجموعات من الضحايا 52
المشاركة بصفة ضحية في قضية جنائية 52
تسجيل الشكاوى من خلال آليات حقوق الإنسان 56
المشاركة بصفة مدعي في دعوى مدنية 57
المشاركة بصفة شاهد 58
ملحوظة عن حق الدفاع في محاكمة نزيهة 60

الاستنتاجات 61

الجزء الثاني حشد الدعم من أجل جهود العدالة التي تبذلها الجهات الفاعلة الأساسية 63

الفصل الثالث بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا 65

فوائد وتحديات تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا 66

نصائح من أجل العمل بصفة تحالف مرتكز على الضحايا من أجل تحقيق العدالة 68
اكتساب الزخم وبناء أساس قوي تدريجيًا 69
تطوير نهج استشاري لصنع القرارات 69
تحديد مدى شمولية التحالف أو اقتصاره على فئاتٍ بعينها 72

الاستنتاجات 75

الفصل الرابع جمع المعلومات وإتاحتها 77

جمع التحالفات المرتكزة على الضحايا للمعلومات 78

معلومات أساسية عن الصراع 78

الحقائق والأرقام 80

الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو 81

صور الأقمار الاصطناعية 82

البيانات التعريفية 83

تخفيف آثار مخاطر جمع المعلومات ومشاركتها 84

الاستنتاجات 84

الفصل الخامس مناصرة العدالة بالتعاون مع الجهات الفاعلة من السياسيين والدبلوماسيين 87

صياغة طلبات سياسية واستراتيجية واضحة 89

تحديد الجهات الفاعلة التي تستطيع تنفيذ الإجراءات المناسبة 91
العقوبات والإجراءات التقييدية 91

تأسيس محاكم جديدة من أجل تحريك دعاوى الجرائم الوحشية الجماعية 92
إحالة الدعاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية 93

صياغة طلبات سياسية مخصصة لبعض صناع القرار والجهات الفاعلة 94
تحديد صُناع القرار والجهات الفاعلة من ذوي السلطة والنفوذ 94
تحليل الجمهور المستهدف والجمهور الثانوي 95
فهم كل ما تستطيع الجهات الفاعلة المختلفة القيام به وكيف تقوم هذه الجهات بصنع القرارات 96
الحكومات الأجنبية التي قد تكون من الحلفاء 98

الالتزام بالنهج الاستراتيجي في تقديم الطلبات 98
اختيار الفرص الاستراتيجية لإشراك صناع القرار والتواصل معهم 98
ترتيب لقاءات بين صناع القرار ومبعوثين من ذوي القدرة على الإقناع 98
التخطيط المسبق واختيار الفرص المواتية للمشاركة 99

مواصلة ممارسة ضغوط على صُناع القرار 99
آليات مراجعة حقوق الإنسان 100
المراقبة المستقلة لحقوق الإنسان 101

الاستنتاجات 102

الفصل السادس المناصرة العلنية للعدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية 105

صياغة رسائل لعامة الجمهور عن ضرورة تحقيق العدالة 107
تحفيز المجتمعات المتضررة للمطالبة بالعدالة 107
التصدي للروايات السائدة في البلاد المتأثرة 108
ترسيخ الاهتمام بالعدالة لدى الجمهور حول العالم 110

الوصول إلى الجمهور المستهدف والتأثير فيه 111
اختيار واستخدام وسائل الإعلام المناسبة 111
إعداد محتوى مقنع قادر على توصيل الرسالة 114
اختيار مبعوثين من ذوي القدرة على الإقناع 117

الاستنتاجات 118

الجزء الثالث مواجهة التحديات العملية لجهود السعي من أجل تحقيق العدالة في الأعمال الوحشية الجماعية 121

الفصل السابع توقع المخاطر والتحديات التي تقوض السعي نحو تحقيق العدالة وتخفيف آثارها 123

مخاطر الأمن الشخصي 124
تحديد وقت إعطاء الموافقة المستنيرة 124
تكرار الصدمات النفسية والصدمات الثانوية 125

المخاطر التي تواجه مبادرات تحقيق العدالة 126
المخاطر القانونية 126
المخاطر التي تضر بجهود المناصرة 126

الاستنتاجات 126

الفصل الثامن تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا من أجل قيادة مشاريع العدالة 129

تحديد أنواع الدعم المطلوب 130
نظرة عامة على آليات التمويل 130
تحديد مقدار الدعم المطلوب 132
أنواع أخرى من الدعم، خلاف الدعم المالي 133

البحث عن المنظمات والجهات المانحة التي تقدم الدعم 133
تحديد الجهات المانحة المختلفة 133
البحث عن الجهات المانحة المحتملة 134

إعداد مقترح للحصول على تمويل أو دعم 134
تحقيق التوافق بين الأولويات الاستراتيجية والمصالح 135
إعداد المقترحات 136

الحفاظ على العلاقات مع الجهات المانحة بعد تلقي التمويل 138

الاستنتاجات 139

الملحق الأول المنظمات والخبراء 140

السعي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية واستخدام تدابيرها 140
استخدام القانون في تحقيق العدالة والمحاسبة على الجرائم الوحشية الجماعية 143
بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا 147
جمع المعلومات وإتاحتها 149
مناصرة العدالة بالتعاون مع الجهات الفاعلة من السياسيين والدبلوماسيين 151
المناصرة العلنية للعدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية 154
توقع المخاطر والتحديات التي تواجه جهود السعي نحو تحقيق العدالة وتخفيف آثارها 155
تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا من أجل قيادة جهود العدالة 165

الملحق الثاني الموارد ومزيد من المطالعات 164

مقدمة: جهود الضحايا للنهوض بالعدالة بعد الهولوكوست 164
السعي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية واستخدام تدابيرها 165
استخدام القانون في تحقيق العدالة والمحاسبة على الجرائم الوحشية الجماعية 169
بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا 173
جمع المعلومات وإتاحتها 175
مناصرة العدالة بالتعاون مع الجهات الفاعلة من السياسيين والدبلوماسيين 178
المناصرة العلنية للعدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية 178
توقع المخاطر والتحديات التي تواجه جهود السعي نحو تحقيق العدالة وتخفيف آثارها 180
تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا من أجل قيادة جهود العدالة 180

شكر وتقدير 182

تمهيد

"نحن نريد العدالة".

كانت هذه هي الفكرة العاطفية الجامعة، التي تمت مشاركتها معنا على مر السنوات، كلما التقينا بالأيزيديين والمسيحيين العراقيين والروهينغيا والسوريين وأهل دارفور وعدد لا يحصى من الناجين الآخرين من أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. كلُ هؤلاء يتوقون إلى تحقيق العدالة، لكن العديد من ضحايا هذه الجرائم يفتقر إلى فهم سبل السعي إلى تحقيقها. هذه هي الفجوة التي أُعد هذا الدليل لملئها، فهو دليل عملي أُعِدَّ لتثقيف هؤلاء الضحايا بالطرق التي يمكنهم من خلالها الدفاع عن قضاياهم بأنفسهم.

ولدت مفاهيم العدالة الدولية الحديثة من رماد الهولوكوست. ما لم يدركه أحد في كثير من الأحيان هو أن الناجين لم يكن لهم دور — أو كان دورهم ضئيلًا — في المحكمة العسكرية الدولية في نورمنبرغ. انبرت قضايا هذه المحكمة لتلك الأهوال التي عانى منها الملايين، ومع ذلك، لم يكن هناك أي يهود أو ضحايا آخرين لجرائم ألمانية مشاركين في إجراءات الدعاوى.

وفي حالات نادرة منذ ذلك الحين سُمعَ فيها لتحقيق العدالة الجنائية الدولية، استمر هذا النموذج، الذي فيه ضحايا يناضلون كي يسمع المجتمع أصواتهم. تكون العدالة الرسمية في أغلب الأحيان مجرد أمل عابر. ورغم وجود اهتمام إعلامي — ومن آن لآخر سياسي — أُهمِلَت جميع المجتمعات التي نعمل معها في كثير من الأحيان. وفي أغلب الأحيان، يواجه الناجون من الأعمال الوحشية صعوباتٍ في فهم السبل القانونية المتاحة أمامهم، وفهم حقوقهم، وكيفية التعامل مع الأنظمة القانونية المعقدة، وطرق إقناع الجمهور وأصحاب القرار السياسي على المستويين الوطني والدولي؛ ليدعموا جهود السعي من أجل تحقيق العدالة.

أُعِدَ هذا الدليل ليكون أداة عملية تمنح الناجين من الإبادات الجماعية والجرائم ذات الصلة التي تُرتكب ضد الإنسانية قدراتٍ تعينهم على سعيهم من أجل تحقيق العدالة. فهو يشرح المفاهيم الأساسية، ويحدد الاستراتيجيات التي ثبتت فعاليتها في بعض السياقات، ويشارك أمثلة لبعض التحديات والنجاحات.

عبر أقسام هذا الدليل، ذكرنا أمثلة تندرج ضمن التكليفات الأساسية لمركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية؛ التي تهدف إلى منع هذه الممارسات والجرائم ذات الصلة التي ترتكب ضد الإنسانية. رغم ذلك، فقد استفدنا في بعض الحالات من أمثلة أخرى — لا تقع ضمن حدود هذا الاختصاص — بغرض توضيح مفاهيم ونُهُج تخص العدالة، قد تكون مفيدة لمجموعات الضحايا.

نأمل أن يكون هذا الدليل بمثابة مصدر تعليمي قوي وسهل الاستخدام للضحايا، وأن يخدم أهدافًا، يعبر عنها المجتمع المدني والمؤسسات والحكومة والكونغرس الأمريكي في كثير من الأحيان، من خلال إصدارِ تشريعاتٍ مثل قانون الإغاثة والمساءلة عن جرائم الإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2018 على سبيل المثال، من أجل دعم المجموعات المحلية في سعيها لمحاسبة المسؤولين. يهدف هذا الدليل إلى تقديم بعض الإجابات عن الأسئلة التي يطرحها علينا كثيرًا الناجون من الإبادات الجماعية والجرائم ذات الصلة، والتي تُرتكب ضد الإنسانية يوميًا.

أثناء التفكير في إنشاء المتحف، رأي إيلي فيزيل أنه إضافة إلى دور المتحف في التوعية بالهولوكوست وإحياء ذكراه، سيقدم لضحايا الإبادات الجماعية اليوم ما لم يقدمه ليهود أوروبا في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي. في تقرير لجنة الرئيس عن الهولوكوست عام 1979، الذي اقترح فيه إنشاء هذا المتحف، كتب يقول: "من بين جميع القضايا التي تناولتها اللجنة، لم يكن أي منها محيرًا أو عاجلاً مثلما كانت الحاجة إلى ضمان عدم تكرار أي هجوم لاإنساني، مثل الهولوكوست — مثله أو أي نسخة جزئية منه — مرة أخرى أبدًا. كانت اللجنة مثقلة بمعرفتها أن 35 عامًا من تاريخ ما بعد الهولوكوست تشهد على مدى ضآلة ما تعلمناه عن الأمر. محاولة واحدة جماعية واعية للتعلم من أخطاء الماضي، يمكن أن تمنع تكرار هذا الأمر مع أية مجموعة عرقية أو دينية أو إثنية أو قومية. إن نصبًا تذكاريًا غير متفاعل مع المستقبل، يعدُ أيضًا انتهاكًا لذاكرة الماضي".

نعومي كيكولر
مدير مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية،
متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة

"كما أن نصبًا تذكاريًا غير متفاعل مع المستقبل، من شأنه أيضًا أن ينتهك ذاكرة الماضي".

إيلي فيزيل

الصورة: 25 يونيه، 2012، إيلي فيزيل يجلس لالتقاط صورة عند متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة. *متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة*

تقديم الكتاب

بقلم بينچامين فيرينز

الصورة: 2 أكتوبر 2018، البرنامج العام، عرض فيلم "*محاكمة الشر*" يتبعه مناقشة، إعداد وتقديم بن فيرينز وآنا كيف.
متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة، إهداء من بينچامين فيرينكز

في عام 1947 عندما كان عمري 27 عامًا، كانت نظرتي الخاطفة الأولى على مفهوم السعي من أجل تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، وهي جرائم ذات أبعادٍ مروعة، تهز ضمير العالم بأسره. عندما كنت رئيس هيئة الادعاء في محاكمة أينزاتسغروبن، ضمن إجراءات دعاوى نورمبرغ اللاحقة، وهي نقطة فارقة في بدء تحقيق قدر من المحاسبة على الهولوكوست، كانت مهمتي هي إثبات أن المتهمين مذنبون وأنهم قد ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون أدنى شك. (لم تكن الإبادة الجماعية حينئذٍ جريمة مُعرَّفة بصيغة قانونية). كان المتهمون قادة وضباطًا في وحدات قتلٍ متنقلة، قتلت أكثر من مليون يهودي ومدنيين آخرين — بما في ذلك الغجر والشيوعيين — خلال الحرب العالمية الثانية. لم يوجه الاتهام سوى لعددٍ قليل فقط من الأفراد. مع ذلك، أصدرت المحكمة أحكامًا تدين جميع هؤلاء الأفراد وعددهم 22؛ أدين 20 من هؤلاء المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

"الآن، وأنا في العام الأول بعد المائة من عمري أشعر بصدمة، لأن تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية اليوم، لا يزال أمرًا بعيد المنال".

لقد كان لي دور في الإنجازات الاستثنائية في هذا المجال، اعتمادًا على العمل الذي بدأ مع محاكمة نورمبرغ — بدءًا من إنشاء برامج تعويضات لضحايا الجرائم النازية حتى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية — إلا أن هناك عمل مهم يجب إنجازه. في 2017، مع الأخذ في الاعتبار الوضع القائم، دخلت في شراكة مع متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة — الذي بذل الكثير من الجهد من أجل توعية الناس بالتاريخ والدروس المستفادة من الهولوكوست — لإطلاق مبادرة فيرينز للعدالة الدولية. تعزيزًا للمبادئ القانونية والمحاكم والأدوات التي ساعدت في تطويرها، تعمل مبادرة فيرينز على تعزيز قدرات الضحايا الحاليين لعمليات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الوحشية الجماعية ذات الصلة؛ ليكون بمقدورهم تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين.

هذا الدليل الفريد من نوعه فرصة لم يحظ بها يهود أوروبا من قبل أبدًا. يقدم هذا الكُتيب نصائح عملية لمجموعات الضحايا، عن كيفية السعي نحو تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، ويمثل مساهمة حيوية في مجال العدالة الدولية. خلال سعيي المستمر من أجل عالم أكثر سلامًا وعدالة، استخدمت العديد من الأدوات والتقنيات الموضحة في هذا الدليل — بدءًا من جمع الإثباتات وصولًا إلى التفاوض على برامج التعويضات وكتابة مقالات الرأي عن أهمية تحقيق العدالة الدولية — للضغط على صُناع القرار لاتخاذ إجراءات للنهوض بالعدالة ومحاسبة المسؤولين. تواجه مجموعات الضحايا تحديات هائلة في محاولاتهم مناصرة مجتمعاتهم المحلية في أعقاب الجرائم الوحشية الجماعية. ومما يؤسف له، أن القوى المناهضة لجهود العدالة ومحاسبة المسؤولين شديدة. ويحدوني الأمل أن يساهم هذا الدليل مساهمة دائمة، في سبيل تثقيف وتمكين مجموعات الضحايا ليكون لها دورها في الدفاع عن العدالة؛ من أجل عالم أكثر سلامًا وعدالة.

أعتقد أن دعم الضحايا الناجين من جرائم ضد الإنسانية التزامٌ أخلاقي وقانوني أساسي، ينبغي أن يصبح جزءًا من القوانين المعمول بها في جميع الدول. ويهدف هذا الدليل إلى المساهمة في هذه الجهد النبيل.

إنه لشرف دائم أن أعمل مع متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة، الذي يشاركني قناعتي بأن التعلم من الماضي أمرٌ ضروري من أجل تشكيل مستقبل مختلف.

بينچامين فيرينز
نوفمبر 2020

مقدمة

بعد عام 1945 مع إدراك العالم لذلك الرعب الكبير وفظاعة الهولوكوست — محاولة القتل المنهجي لجميع يهود أوروبا — بدا أن هناك التزامًا عالميًا: "لا لتكرار هذا مرة أخرى أبدًا". أُصيغَ مصطلح *الإبادة الجماعية*؛ اعتُمِدَت اتفاقية الإبادة الجماعية؛ ووضعت معايير جديدة للعدالة والمساءلة. إلا أنه بعد 76 عامًا، اتضح فشل العالم في تحقيق تطلعاته بهذا الشأن. أنشأ متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة مركزَ سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية؛ ليقدم لضحايا الإبادة الجماعية اليوم ما لم يقدمه ليهود أوروبا. يعمل مركز سيمون سكجودت في مجالات الأبحاث وتحليل المعلومات والتعليم والتوعية؛ لتعزيز الوقاية والاستجابة والعدالة في قضايا الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة التي ترتكب ضد الإنسانية. رغم أن المركز يركز جهوده على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة التي ترتكب ضد الإنسانية، إلا أن مصطلح *الجرائم الوحشية الجماعية* يستخدمه السياسيون وصُنَّاع القرار السياسي عادةً للإشارة إلى تلك الجرائم في فئة واحدة غير قانونية. نحن نستخدم هذا المصطلح طوال حديثنا في هذا الدليل.

هذا الدليل مصدرٌ تعليميٌ لمجموعات الضحايا ممن يريدون المشاركة في إجراءات العدالة أو يسعون للتأثير فيها.

السعي من أجل تحقيق العدالة في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الوحشية الجماعية أمرٌ يتطلب من المجتمعات اتخاذ خطوات لمنع تكرار تلك الجرائم الوحشية، وتعزيز إجراءات المصالحة والتعافي ومحاسبة المسؤولين. وهذه عملية لا ينبغي أن تخدم احتياجات ووجهات نظر الضحايا والناجين وحسب، بل يجب أن تتشكل أيضًا من خلالهم؛ ففي الواقع، لا ينبغي ولا يمكن أن تتم هذه العملية حقًا بدونهم. إلا أنه في كثير من الأحيان، تستبعد إجراءات العدالة الضحايا والناجين أو تهمشهم. هذا الدليل مصدرٌ تعليميٌ لمجموعات الضحايا ممن يريدون المشاركة في إجراءات العدالة أو يسعون للتأثير فيها. رغم أن هذا الدليل لا يقدم مشورة مفصلة خصيصًا لكل حالة من الحالات التي تبحث مجموعات الضحايا فيها عن سبل لتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، إلا أنه يمثل نقطة انطلاق، يمكن لمجموعات الضحايا من خلالها التماس مشورة متخصصة من الخبراء لتستفيد منها في حالتها الخاصة. ويقدم مجموعة أدوات يمكن لمجموعات الضحايا استخدامها، تتنوع من بناء تحالفات مرتكزة على الضحايا، ووضع خطط اتصالات استراتيجية؛ للتواصل مع أصحاب القرار السياسي وصناع القرار، واستخدام القانون في تحقيق العدالة.

هذا الدليل هو الأول من نوعه — أو من بين أوائل الكتب — الذي يقدم استراتيجيات عملية لمجموعات الضحايا التي تسعى إلى دعم العدالة الانتقالية. أكدت العديد من المؤلفات الأكاديمية والعملية على أن الضحايا يجب أن يلعبوا دورًا في النهوض بالعدالة الانتقالية، لكن هناك القليل من الإرشادات المتاحة في مكان واحد مخصص لمجموعات الضحايا تلك التي تسعى للتأثير على عملية العدالة الانتقالية. لكونها جزءًا لا يتجزأ من متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة، تقدم مبادرة فيرينز للعدالة الدولية منظورًا فريدًا للعدالة الانتقالية، منظورًا متأصلًا في المبادئ التأسيسية للمتحف ورسالته. رغم أن هذا الدليل التعليمي يهدف إلى توسيع نطاق الحوار حول العدالة الانتقالية، من خلال التركيز على مجموعات الضحايا والاستراتيجيات التي تتبعها، إلا

الصورة على اليمين: عمالٌ يزيلون اللافتات من (شارع) "Adolf Hitler-Straße" سابقًا في مدينة ترير، 12 مايو 1945. *الولايات المتحدة الأمريكية الأرشيف الوطني للجيش*

Bahnhof- Str.
Adolf Hitler-Str.

أننا لا نهدف إلى تقديم نهج واحد لتحقيق عدالة انتقالية فعالة يناسب جميع الحالات. بدلاً من ذلك، نأمل أن يتمكن الآخرون من البناء على منحتنا الدراسية لمواصلة تعزيز فهم للعدالة الانتقالية، أكثر سخاءً وشمولية.

تأتي هذه المقدمة مقسمة إلى خمسة أجزاءٍ: الجزء الأول، لشرح هيكل الدليل وموضوع كل فصل؛ الجزء الثاني، لتحديد جمهور الدليل؛ الجزء الثالث، تُحدد به المصطلحات الأساسية المستخدمة في الدليل؛ الجزء الرابع، يشرح كيفية إعداد المتحف لهذا الدليل؛ الجزء الخامس، يقدم نبذة تاريخية موجزة غير حصرية، عن الدور الذي لعبته مجموعات الضحايا في دفع عجلة العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست.

ما الموضوعات التي يغطيها هذا الدليل؟

قُسِّمَ هذا الدليل إلى ثلاثة أجزاء: الأول، استيعاب المفاهيم الأساسية للعدالة في الأعمال الوحشية الجماعية؛ والثاني، حشد الدعم لجهود العدالة التي تبذلها الجهات الفاعلة الأساسية؛ أما الثالث، فخصص لموضوع مواجهة التحديات التي تواجه جهود السعي نحو تحقيق العدالة. يتضمن كل جزء من هذه الأجزاء فصولاً تتمحور حول السؤال الذي يحفز هذا الدليل وتركز عليه: *ما الذي تستطيع جماعات الضحايا عمله من أجل النهوض بالعدالة الانتقالية في الجرائم الوحشية الجماعية؟* هذا الدليل لا يحلل هذا السؤال من جانب نظري، لكنه يهدف بالأحرى إلى أن يكون بمثابة مصدر عملي وواقعي لمجموعات الضحايا، التي ترغب في لعب دور نشط في تعزيز العدالة من خلال الأنظمة الموجودة حاليًا؛ لتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. لا يُقصدُ بهذا أن أيًا من الأنظمة الموجودة حاليًا نظامٌ مثالي، ولا يقصد حتى قبول مجموعات الضحايا بتلك الأنظمة كما هي. على النحو المبين في هذا الدليل، يمكن لمجموعات الضحايا أن تلعب دورًا مهمًا في تغيير الأنظمة الحالية، مع استخدام تلك الأنظمة في الوقت نفسه — رغم قيودها وعيوبها — في تحقيق النتائج المرجوة.

ونظرًا لأن كل فصل يعتمد على المشورة المقدمة في الفصول التي تسبقه، صُمِّمَ هذا الدليل بحيث يُقرأ من الغلاف إلى الغلاف. ومع ذلك، قد يقرر بعض القراء التركيز على بعض فصوله حسب الحاجة، ووفقًا لحالتهم الخاصة. يُختَتَمُ الدليلُ بملاحق تقدم معلومات الاتصال الخاصة بقائمة من الخبراء المتخصصين في الموضوعات التي نوقشت في كل فصل، إضافةً إلى قائمة بالمصادر الأساسية التي يمكن للقراء الرجوع إليها.

الجزء الأول استيعاب المفاهيم الأساسية للعدالة في الجرائم الوحشية الجماعية

يناقش الجزء الأول من هذا الدليل المفاهيم الأساسية المتعلقة بتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. يعرض **الفصل الأول** إطار عملٍ لإجراءات العدالة الانتقالية، كوسيلة لإحراز تقدم تدريجي نحو السلام والعدالة على المدى الطويل، في أعقاب الجرائم الوحشية الجماعية. ويتناول على وجه التحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا في برامج التعويضات، وجهود إحياء الذكرى، ولجان تقصي الحقائق، والبحث عن المفقودين، وتدابير منع التكرار، والاعتذارات العلنية، وجهود المصالحة. بناءً على المفاهيم الأساسية المحددة في الفصل الأول، ويشرح **الفصل الثاني** كيف يمكن لمجموعات الضحايا استخدام القانون في السعي من أجل تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم الوحشية الجماعية. ويقدم لمحة عامة عن الإجراءات القانونية المختلفة، بدءًا من آليات حقوق الإنسان ووصولًا إلى المحاكمات الجنائية والقضايا المدنية. ويناقش الدور الذي يمكن أن يقوم به الضحايا، سواءً بشكل فردي أو جماعي، في استخدام هذه الأدوات.

الجزء الثاني **حشد الدعم لجهود العدالة التي تبذلها الجهات الفاعلة الأساسية**

تهدف الفصول التالية من هذا الدليل إلى مساعدة مجموعات الضحايا على تطوير استراتيجيات لحشد الدعم من الجهات الفاعلة الأساسية لصالح جهود العدالة. يكمن في جوهر هذه الفصول مفهوم الاعتراف بحقيقة أن إنهاء الإفلات من العقاب والنهوض بأشكال ذات مغزى من العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية أمرٌ يتطلب وقتًا وموارد وإرادةً سياسيةً، والتزامًا اجتماعيًا بالتغيير. يناقش **الفصل الثالث** بناء تحالفات شاملة ومستدامة مرتكزة على الضحايا، كوسيلة لتوليد قاعدة عريضة من الدعم من المجتمعات المحلية المختلفة. يناقش **الفصل الرابع** المعلومات التي يمكن لمجموعات الضحايا أن تجمعها؛ لدعم جهود العدالة. ويركز هذا الفصل على معلوماتٍ أخرى خلاف الإثباتات التي تُجمع عن جرائم محددة، معلوماتٍ يمكن أن تكون ذات قيمة لإجراءات العدالة، مثل المعلومات الأساسية عن سياق الصراع أو أسماء الأشخاص المفقودين. ينصب التركيز على أنواع من المعلومات أكثر عمومية تخدم دعم إجراءات العدالة؛ حيث يتطلب جمع إثباتات محددة على الجرائم الوحشية تدريبًا متخصصًا وإشرافًا يتجاوز ما يمكن لهذا الدليل أن يوفره. يقدم **الفصل الخامس** المشورة بشأن الطريقة الخاصة للتعامل مع الجهات الفاعلة من السياسيين والدبلوماسيين، الذين يستطيعون اتخاذ قرارات تنهض بالعدالة. أما **الفصل السادس**، فيستكشف كيف يمكن لمجموعات الضحايا استخدام وسائل الإعلام وسبل التوعية العامة في بناء زخم للمطالبة بتحقيق العدالة عند الجمهور.

الجزء الثالث **مواجهة التحديات العملية التي تواجه جهود السعي نحو تحقيق العدالة في الأعمال الوحشية الجماعية**

يقدم الجزء الثالث من الدليل مشورة لمجموعات الضحايا بشأن مواجهة بعض التحديات العملية التي قد تنشأ في مسيرة سعيهم من أجل تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. يقدم **الفصل السابع** نصائح حول بعض المخاطر الشائعة، التي قد تواجهها مجموعات الضحايا في مسيرة سعيها من أجل تحقيق العدالة. ويناقش المخاطر التي يتعرض لها الناس، وتتعرض لها جهود المناصرة، ويناقش المعلومات التي قد تُسرق أو تُسرَّب أو تُفقد أو تُمحى. يتطلب تعزيز العدالة أيضًا تمويلًا ودعمًا، لكن قد يكون الوصول إلى هذه الموارد صعبًا على مجموعات الضحايا. يقدم **الفصل الثامن** نصائح حول تحديد أنواع الدعم التي قد تكون مطلوبة لبعض جهود العدالة، والطرق التي يمكن لمجموعات الضحايا الحصول عليها من خلالها.

من الجمهور الذي يستهدفه هذا الدليل؟

هذا الدليل مخصص لمجموعات الضحايا التي تبحث عن أدوات واستراتيجيات تخدم تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. في حين أن مجموعات الضحايا ممن لديها خبرة في العمل في التحالفات وفي المساهمة في إجراءات العدالة قد تكون في وضع أفضل، يمكنها من تنفيذ بعض النصائح التي تمت مشاركتها معهم في هذا الدليل، وقد يرى نوعٌ آخر من الجماهير هذا الدليل مفيدًا أيضًا، ومن بينهم:

- الأفراد الضحايا أو الناجون من الجرائم الوحشية الجماعية الذين لا ينتمون إلى أي من مجموعات الضحايا، لكن لديهم رغبة في معرفة المزيد عن العدالة وما يمكن لمجموعات الضحايا القيام به للنهوض بها
- مجموعات أو أفراد الضحايا ممن تعرضوا لانتهاكات، كانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتَكبُ على نطاق واسع، والذين قد تكون لديهم خيارات عدالة انتقالية مماثلة متاحة أمامهم
- أولئك الذين يعملون عن كثبٍ مع مجموعات الضحايا في برامج العدالة وغيرها من البرامج ذات الصلة، لكنهم ليسوا أعضاءً في تلك المجموعات
- قادة المجتمع الذين شهدوا تلك الجرائم الوحشية، ويريدون مناصرة العدالة نيابة عن الضحايا

- أحفاد ضحايا الجرائم والانتهاكات التاريخية التي قد تتوفر لها خيارات عدالة انتقالية مماثلة
- أولئك الأشخاص في المجتمع الدولي، المسؤولون عن وضع أو تنفيذ إجراءات العدالة في مرحلة ما بعد الجرائم الوحشية الجماعية، ويرغبون في تعلم كيفية دعم مجموعات الضحايا التي تشارك في هذه الإجراءات

كيف أعد المتحف هذا الدليل؟

ظهرت فكرة هذا الدليل في نوفمبر 2017، عندما اجتمع مسؤولو المتحف مع أكثر من 70 جهة من الجهات الفاعلة والممارسين والخبراء في المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، اجتمعوا في واشنطن العاصمة لمناقشة استراتيجيات مجموعات الضحايا الخاصة بمناصرة العدالة في مرحلة ما بعد الجرائم الوحشية الجماعية. يعكس هذا الدليل العديد من الاستراتيجيات التي نوقشت في هذا اللقاء. استعدادًا لذلك الاجتماع، كتب كل من ساريتا أشراف، وريد برودي، ونيرما جيلاسيتش، ودكتور ريفا كانتويتز، والبروفيسور نعومي روهت أريازا، والبروفيسور بيث فان شاك، كتب كل منهم مذكرة من خمس صفحات عن الموضوعات التي نوقشت في هذا الدليل، وقد أثرت هذه المذكرات المسودة الأولية للفصول بالمعلومات.

واستشار المتحف أثناء مراحل بحث ومراجعة هذا الدليل أكثر من 90 خبيرًا وممارسًا وجهة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفردًا من ممثلي مجموعات الضحايا. وتعتمد الكثير من النصائح المقدمة في هذا الدليل على خبرات هؤلاء وعلى الدروس المستفادة من الحالات السابقة. في سبتمبر 2020، أجرى المتحف سلسلة من ورش العمل ركزت على كل فصلٍ من فصول هذا الدليل؛ بهدف تلقي تعليقات ومناقشة القضايا المعقدة مع الجهات الفاعلة والممارسين والخبراء في المجتمع المدني.

دخل المتحف أيضًا في شراكة مع مركز حقوق الإنسان الدولي التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفارد؛ لإجراء مقابلات وأبحاث حول هذا الدليل. ضم فريق الطلاب الذي ترأسته محاضرة القانون يي هتون، كلًا من آلي بيان، وماكايا بوليت ريجسبي، وشيان إدالاتي، وكونور هارتنيت، ورايلي هوكينز، ومارك جورجنسن، وكاسي راسموسن، وشانيل ويجيسينها.

تعريفات المصطلحات الأساسية

يقدم **هذا القسم** تعريفات لبعض المصطلحات الأساسية المستخدمة في الدليل. بعض الأمثلة على هذه المصطلحات، *الضحايا والناجين*، *ومجموعات الضحايا*، *والتحالفات المرتكزة على الضحايا*، *والجرائم الوحشية الجماعية*، *والعدالة*، وتساعد تلك المصطلحات على تحديد نطاق محتوى الدليل. هذه مصطلحات ذات صلة بالموضوعات التي يغطيها الدليل (وتلك التي لا يغطيها). المصطلحات الأخرى المعرفة هنا — مثل *العفو*، *والولاية القضائية*، *والعقوبات*، مصطلحات فنية تظهر بشكل متكرر في الدليل. ويستخدم الدليل أيضًا مصطلحات أخرى غير معرّفة هنا؛ تُعرَّفُ مع ظهورها في النص.

مصطلحات تساعد علي توضيح نطاق الدليل

يركز مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية على منع أعمال الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة التي ترتكب ضد الإنسانية في الوقت المعاصر والتصدي لها ومعالجتها. في الوقت الذي يركز فيه المركز على هذا الهدف الخاص، قد يكون هذا الدليل مفيدًا أيضًا للضحايا والناجين، الذين تعرضوا لجرائم وحشية جماعية أخرى.

الجرائم الوحشية الجماعية

يستخدم هذا الدليل مصطلح *الجرائم الوحشية الجماعية* في الإشارة إلى حالات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، على النحو المحدد أدناه:

- **تحدث الإبادة الجماعية** عندما يرتكب شخص أو منظمة أو دولة أفعالًا بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. وتشمل هذه الأفعال، على سبيل المثال لا الحصر، القتل أو التسبب في أذى جسدي أو عقلي خطير. يمكن الاطلاع على وصف كامل لأعمال الإبادة الجماعية في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

> **راجع:** UN General Assembly Resolution 260/III, Adoption of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, and Text of the Convention, A/RES/260(III), 78 U.N.T.S. 277 (December 1948, entered into force January 12, 1951), https://undocs.org/en/A/RES/260(III); International Criminal Court, Rome Statute of the International Criminal Court (1998), Art. 8.

- **يشير مصطلح** جرائم ضد الإنسانية إلى جرائم مثل القتل والتعذيب والاسترقاق والاغتصاب، وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق، أو هجوم منهجي، موجه ضد أي سكان مدنيين.

> **راجع:** International Criminal Court, Rome Statute of the International Criminal Court (1998), Art. 7.

- **تشير جرائم الحرب** إلى الأعمال غير القانونية المرتبطة بالنزاعات الدولية المسلحة أو الحروب الأهلية. تحدد اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977 السلوك القانوني وغير القانوني في النزاعات المسلحة، وقد تم تدوين بعض جرائم الحرب المعروفة حاليًا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC).

> **راجع:** International Criminal Court, Rome Statute of the International Criminal Court (1998), Art. 8; Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded and Sick in Armed Forces in the Field, August 12, 1949, 6 U.S.T. 3114, 75 U.N.T.S. 31; Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea, August 12, 1949, 6 U.S.T. 3217, 75 U.N.T.S. 85; Geneva Convention Relative to the Treatment of Prisoners of War, August 12, 1949, 6 U.S.T. 3316, 75 U.N.T.S. 135; Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Times of War, August 12, 1949, 6 U.S.T. 3516, 75 U.N.T.S. 287; Protocol Additional to the Geneva Convention of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts, June 8, 1977, 1125 U.N.T.S. 3; Protocol II Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949 and Relating to the Protection of Victims of Non—International Armed Conflicts, June 8, 1977, 1125 U.N.T.S. 609.

الضحايا والناجون

في هذا الدليل، نستخدم المصطلحين *الضحايا والناجون* للإشارة إلى الأشخاص الذين تعرضوا للأذى الجسدي أو العقلي أو الاجتماعي أو الاقتصادي تحت وطأة الجرائم الوحشية الجماعية. في المناطق التي تعرضت لانتهاكات واسعة النطاق أو انتهاكات مستمرة، يكون معظم الضحايا والناجين من قطاع معين. يهدف هذا الدليل إلى تشجيع جميع الضحايا والناجين الراغبين في الضغط من أجل تحقيق العدالة ليكونوا مشاركين فاعلين في جهودها.

ملحوظة

بينما يستخدم الدليل مصطلح *الضحية* بوجه عام، يجب قراءته بالتبادل مع مصطلح *الناجي*، لأنه قد يتم تعريف بعض الأفراد بأحد المصطلحين الذي يُعبّر عنه بدرجة أكثر واقعية عن المصطلح الآخر. فقد يفضل بعض الناس مصطلح الناجي، ويجدونه أكثر تمكينًا وانعكاسًا لرغبتهم في عدم تعريفهم من خلال ربطهم بالتجارب السلبية السابقة.

قد يشير مصطلح *الضحية* أيضًا إلى الوضع القانوني، فوفقًا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة بالحق في الانتصاف والحصول على تعويضات لضحايا الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي (المبادئ الأساسية)، فالضحايا:

هم الأشخاص الذين عانوا بشكل فردي أو جماعي من الأذى، بما في ذلك الإصابات الجسدية أو العقلية، والمعاناة العاطفية، والخسائر الاقتصادية أو لإضرارٍ بالغٍ بحقوقهم الأساسية، من خلال أفعال أو تقصير يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

يمكن في بعض الحالات أيضًا التعرف على أفراد الأسرة، وعلى أول من تحركوا لمساعدة الضحية الأساسية، وعلى أولئك الذين شهدوا الحدث الصادم بصفتهم ضحايا. وحسبما تعترف به المبادئ الأساسية، فإن وضع الضحية ينطوي على عدد من الحقوق، بما في ذلك الحق في الانتصاف والحصول على تعويضات. مع ذلك، لا يُعترفُ رسميًا ببعض الضحايا على هذا النحو، ولا تُلبى دائمًا حقوقهم في الانتصاف والحصول على تعويضات.

راجع: UN General Assembly Resolution 60/147, Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for the Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (March 21, 2006), para. 8, https://undocs.org/A/RES/60/147.

مجموعات الضحايا

مجموعات الضحايا المهتمة بالسعي نحو تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية هي الجمهور المستهدف الأساسي لهذا الدليل. يشمل مصطلح *مجموعة الضحايا* مجموعات مختلفة الأحجام والفئات والهياكل، وتشمل الجمعيات والتنظيمات والمنظمات والتحالفات والاتحادات التي تركز على القضايا ذات الصلة والمهمة للضحايا والناجين. يمكن عادة وصف مجموعات الضحايا على النحو التالي:

- تشمل أو ترتكز على ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية، كما تشمل قادة المجتمع، أو أعضاء المجتمع المدني، أو غيرهم من الخبراء.
- وتعمل مع مجتمعٍ أو أكثر من المجتمعات المحلية المتأثرة بالأحداث، وترتبط به.

التحالفات والتحالفات المرتكزة على الضحايا

يتبع هذا الدليل تعريف *التحالف* الذي قدمه الباحثان لفتويتش وهوج، اللذان يستخدمان المصطلح في الإشارة إلى تجمُّع مكون من مجموعات أو منظمات تقرر العمل معًا؛ لحل المشكلات أو تحقيق الأهداف المشتركة. يمكن لتلك التحالفات أن تنظم نفسها بعدة طرق مختلفة، لكن عادةً تكون لها الخصائص التالية:

- أهداف أو رؤية مشتركة للمستقبل
- نُهُج متفق عليها في صنع القرار
- عضويات متنوعة وشاملة

راجع: Adrian Leftwich and Steve Hogg, "The Case for Leadership and Primacy of Politics in Building Effective States, Institutions and Governance for Sustainable Growth and Social Development" (Developmental Leadership Program, Background paper no. 1, November 2007), para. 6.

يشير مصطلح *التحالف المرتكز على الضحايا* إلى مجموعتين أو أكثر من مجموعات الضحايا، التي قررت الاتحاد من أجل متابعة الأهداف المشتركة لتحقيق العدالة. قد تختلف أولويات هذه المجموعات وخلفياتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية، لكنها مجموعات ملتفة حول ذلك الهدف المشترك لتحقيق العدالة.

ملحوظة

يمكن لضحايا الجرائم والانتهاكات والمظالم الأخرى التي لا ترقى لأن توصف بالجرائم الوحشية الجماعية، يمكن لهم أن يظلوا أعضاءً مهمين في تحالف مرتكز على الضحايا، يقاتل من أجل تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. قد تحظى المجتمعات التي تعرضت لجرائم وحشية جماعية بتضامنٍ من المجتمعات الأخرى التي استُهدِفَت هي أيضًا، حتى إن اختلفت طبيعة الجرائم التي ارتكبت في حقها.

العدالة

كلمة *العدالة* تعني أشياء مختلفة للأفراد والمجموعات المختلفة. يستخدم الدليل هذا المصطلح للإشارة إلى "النموذج المثالي للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق والدفاع عنها ومنع المخالفات والمعاقبة عليها"، كما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة. وتلك العدالة تتطلب إجراء لا يدعم حقوق المتهم فحسب، بل يراعي أيضًا مصالح الضحايا والمجتمع ورفاهتهم.

لضحايا الجرائم الوحشية الجماعية الحق في تحقيق العدالة، رغم أنه ينبغي التفريق بين ذلك وبين الحق في الوصول إلى نتيجة محددة. على سبيل المثال، في الحالات التي يسعى فيها الضحايا إلى تحقيق العدالة من خلال المساءلة الجنائية، ليس هناك ضمان بالإدانة؛ بدلاً من ذلك، للضحايا الحق في إجراء تحقيقات فعالة وسريعة قد تؤدي إلى تحديد المسؤولين ومقاضاتهم وإدانتهم.

راجع: UN Secretary-General, "The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-conflict Societies" (U.N. Doc S/2004/616, August 23, 2004), para. 7, https://undocs.org/S/2004/616.

لجعل مفهوم العدالة أكثر عملية وتحديدًا، يستخدم هذا الدليل إطار عمل العدالة الانتقالية، الذي تعرّفُهُ الأمم المتحدة بأنه:

> *المجموعة الكاملة للإجراءات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع تقبل هذا الإرث من الانتهاكات واسعة النطاق التي ارتُكِبَت في الماضي تدريجيًا، لضمان محاسبة المسؤولين وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.*

وفقًا للمنصوص عليه في الفصول التالية ووفقًا لما نصت عليه الأمم المتحدة، فالعدالة الانتقالية تشمل:

> *كلًا من الآليات القضائية وغير القضائية، إضافةً إلى المشاركات الدولية بمستوياتها المختلفة (أو بدونها تمامًا) والملاحقات القضائية الفردية، والتعويضات، وإجراءات تقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، والتدقيق والفصل، أو مزيجًا من كل ذلك.*

راجع: UN Secretary-General, "The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-conflict Societies" (U.N. Doc. S/2004/616, August 23, 2004), para. 8.

المصطلحات التقنية

العفو عن المدانين

العفو عن المدانين موضوع مهم ومثير للجدل في القانون الجنائي الدولي، فقرارات العفو في جوهرها تحمي المسؤولين عن بعض الجرائم من الملاحقة القضائية بأثر رجعي، أو تضمن لهم عقوبات مخففة. يعتقد البعض أن قرارات العفو شيء جيد، حيث تشجع الناس على التحدث بأمانة عن مخالفات الماضي والاعتراف بها. ويعتقد البعض الآخر أنه لا ينبغي إصدار قرارات عفو لأن هذا إجراءٌ يُفلِت الجناة من العقوبات، ولا يساعد على إيقاف دوامات العنف. بموجب القانون الدولي، من غير القانوني تقديم عفو شامل عن الجرائم الدولية.

راجع: Transitional Justice Institute, The Belfast Guidelines on Amnesty and Accountability (Belfast: University of Ulster, 2013), https://www.ulster.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0005/57839/TheBelfastGuidelinesFINAL_000.pdf.

السلطة القضائية

يشير مصطلح *السلطة القضائية* إلى سلطة أو ولاية مختصة بإدارة الأحكام القضائية. لا تشمل السلطة القضائية الحدود الجغرافية لسلطة اتخاذ القرار في المؤسسة فحسب، بل تشمل أيضًا الموضوعات والأفراد الذين تتمتع تلك المؤسسة بسلطة اتخاذ قرار بشأنهم. كل سلطة قضائية تتبع قواعد مختلفة، لكن معرفة ما إذا كانت السلطة القضائية ملتزمة بتقاليد القانون العام (التي وُضِعَت لأول مرة في إنجلترا) أو تقاليد القانون المدني (التي وُضِعَت لأول مرة في أوروبا القارية) أمرٌ قد يكون مفيدًا. يمكن لهذه التقاليد أن تكشف عن العوامل التي توجه استراتيجيات العدالة، مثل كيفية وضع القوانين، وقواعد الإثبات والإجراءات، ودور الضحايا والشهود في إجراءات الدعاوى، ودور السلطة القضائية.

في هذا الدليل، قد يُستبدل مصطلح *السلطة القضائية* أحيانًا بمصطلح أكثر شمولًا مثل البلد، لكن مصطلح السلطة القضائية يُفضل في أحيانٍ كثيرة، لأن بعض الهيئات القضائية ذات الصلة (المحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال) ليست ملزمة جغرافيًا بدولة واحدة.

العقوبات

العقوبات (تسمى أحيانًا *التدابير التقييدية*) هي أدوات سياسية، تهدف إلى حماية المصالح الأساسية — مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون والسلام والأمن — عن طريق تثبيط أفراد أو كيانات أو حكومات معينة أو جعل استمرارها في الفساد أو أعمال العنف أمرًا صعبًا عليها. هذه الأدوات تشمل:

- المنع من السفر، لمنع هؤلاء الأفراد من دخول دولة أو منطقة ما أو مغادرتها؛
- تجميد الأصول، لمنع الأفراد أو الكيانات أو الحكومات الخاضعة للعقوبات من الوصول إلى الأموال التي تحتاج إليها لمواصلة أنشطتها؛
- تقييد أو حظر التجارة والاستثمار والأنشطة التجارية الأخرى مع هؤلاء الأفراد أو الكيانات أو الحكومات
- فرض حظر على الأسلحة، لمنع أو تقييد تجارة الأسلحة أو استخدامها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والملابس الواقية والمركبات العسكرية
- فرض عقوبات دبلوماسية، لقطع العلاقات الرسمية مع دولة ما، وقد يشمل هذا إلغاء الزيارات الحكومية رفيعة المستوى، وطرد أو سحب الموظفين الدبلوماسيين

تمت مناقشة العقوبات بمزيد من التفصيل في **الفصل الخامس**.

دور مجموعات الناجين في دفع عجلة العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست

يقدم هذا القسم بقلم ميغان أوماهوني (مستشارة مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية)، تاريخًا موجزًا غير شاملٍ للدور الذي لعبه الناجون في تعزيز العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست.[1] إن معالجة قضية الهولوكوست والمحاسبة عليها أمرٌ امتد لعقودٍ عديدة ولا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا. انطلاقًا من أن الهولوكوست أثر على ملايين الأشخاص في بلدان متعددة، فالمصالحة فيه تُعدُ مسعى عابر للحدود الوطنية، يتضمن مبادرات مختلفة في العديد من البلدان. لقد عانى الناجون من الهولوكوست من إجراءات الإنصاف والمحاسبة بشكل مختلف؛ ولم تكن هناك تجربة واحدة مشتركة للعدالة بعد الهولوكوست. فتقديم تاريخ شامل لهذه الجهود أمرٌ خارج نطاق هذه المقدمة الموجزة. لا يُقصد بهذا القسم أن يكون قائمة مرجعية لنهج واحد يلائم جميع الحالات فيما يتصل بالعدالة الانتقالية، ولا يُقصد به أن يكون تاريخًا شاملاً لعدالة ما بعد الهولوكوست.

بدلاً من ذلك، تستعرض هذه المقدمة عددًا من الموضوعات الأساسية التي تظهر في الدليل: التعويضات؛ المناصرة من خلال الجهات الفاعلة السياسية؛ إحياء ذكرى أحداث الماضي؛ استخدام القانون للوصول إلى العدالة؛ البحث عن المفقودين؛ تدابير منع التكرار؛ جمع ومشاركة معلومات عن الجرائم الوحشية الجماعية؛ بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا. الهدف من هذا القسم هو إلقاء الضوء على طبيعة ومدى مشاركة مجموعة الناجين في الجهود المبذولة لتحقيق العدالة بعد الهولوكوست. فهو يمنح ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية في وقتنا المعاصر الإلهام والأمل حول ما يمكنهم تحقيقه. كما أنه يشارك بعض الدروس القيمة المستفادة.

الهولوكوست والعواقب

كانت الهولوكوست اضطهادً وقتلًا منظمًا — ترعاه الدولة — لستة ملايين يهودي أوروبي على يد ألمانيا النازية والمتعاونين معها خلال الفترة من عام 1933 حتى عام 1945. يشار إلى هذا الحدث أحيانًا باسم *المحرقة*، وهذا يعني *الكارثة* باللغة العبرية. بعد تعيين أدولف هتلر مستشارًا لألمانيا في يناير 1933، طبق النظام النازي سلسلة من السياسات الأيديولوجية الراديكالية التي أدت في النهاية إلى الحرب والإبادة الجماعية. استهدف النازيون تلك الجماعات التي اعتبروها تشكل خطرًا على أهدافهم المتمثلة في النقاء العرقي والتوسع الإقليمي. لقد عرّفوا اليهود على أسسٍ بيولوجية زائفة، واعتبروهم تهديدًا وجوديًا لألمانيا. وتحت غطاء الحرب العالمية الثانية، شن النظام النازي والمتعاونون معه حملة إبادة جماعية ضد يهود أوروبا. بحلول عام 1945، قُتل ستة ملايين من أصل تسعة ملايين مدني يهودي. اضطهدت ألمانيا النازية وقتلت ملايين آخرين، من بينهم الغجر والبولنديين وغيرهم من الشعوب السلافية، وأسرى الحرب السوفييت، والرجال المثليين، وشهود يهوه، وأشخاص من ذوي الإعاقة، ومعارضين سياسيين مثل الشيوعيين والاشتراكيين. كان نطاق الجرائم التي ارتكبها النازيون واسعًا، شمل السرقة الجماعية والترحيل والعمل الجبري، وفي نهاية المطاف القتل الجماعي. لم تكن الهولوكوست لتحدث دون موافقة أو تواطؤ الملايين من الناس العاديين في جميع أنحاء أوروبا.

بعد اثني عشر عامًا في السلطة، وفي مايو 1945، سقط النظام النازي بهزيمة كاملة للبلاد في الحرب العالمية الثانية. تضمنت القوى المنتصرة المعروفة باسم الحلفاء، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي وفرنسا، وأصبحت هذه الدول مسؤولة عن تشكيل مستقبل ألمانيا وأوروبا. مع تقدم قوات الحلفاء عبر أوروبا،

1 ملاحظة: في الوقت الذي يُستخدمُ فيه مصطلح *الضحية* في جميع أجزاء هذا الدليل، يستخدمُ هذا القسم التمهيدي مصطلح *الناجين*.

عثرت هذه القوات مصادفة على معسكرات الاعتقال ومراكز القتل النازية، وعلى غيرها من إثباتات على جرائم واسعة النطاق ارتُكِبَت. لكن بالنسبة لأولئك الناجين من المعسكرات أو من الحرب بالاختباء أو الانضمام إلى حركات المقاومة، لم تنته معاناتهم بعد. لقد فقد معظم الناجين منازلهم وعائلاتهم، وكثيرون منهم دُمِّرَت مجتمعاتهم وسرقت ممتلكاتهم بالكامل. لقد عانوا وشهدوا عنفًا لا يمكن تصوره، وواجهوا مشاكل صحية طويلة الأمد، من مرض وسوء تغذية حاد.

وتعرض اليهود العائدون إلى ديارهم في أوروبا الشرقية في بعض الحالات للهجوم أو القتل في أعمال شغب عنيفة معادية للسامية. أصبح مئات الآلاف من اليهود ممن بقوا على قيد الحياة لاجئين في أوروبا، حيث تقطعت السبل بالعديد منهم لسنوات في معسكرات النازحين، بينما كانوا يتطلعون إلى الهجرة إلى بلدان أكثر ترحابًا وأمانًا. بحث البعض عن أفراد العائلة الذين انفصلوا عنهم لسنوات، وبدأوا في إعادة بناء حياتهم بأفضل ما استطاعوا قبل الهجرة إلى مكان آخر. اختار العديد من اليهود الهجرة إلى الولايات المتحدة أو إلى أراضي الانتداب البريطاني على فلسطين، التي أصبحت إسرائيل في مايو 1948.

كانت أوروبا ما بعد الحرب في حالة من الدمار الاقتصادي وعدم اليقين السياسي. قُسِّمَت ألمانيا وعاصمتها برلين إلى أربع مناطق احتلال، منطقة لكل قوة من قوى الحلفاء الأربعة (بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي). على الرغم من اتفاق الحلفاء على نزع سلاح ألمانيا، والقضاء على الحزب النازي فيها، وإضفاء طابع ديمقراطي عليها، اختلفت عملية تنفيذ هذه الأهداف في كل منطقة من المناطق المحتلة. في عام 1949، ترسخ التوتر المتزايد بين الاتحاد السوفيتي الشيوعي والحلفاء الغربيين الديمقراطيين الليبراليين (بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا) مع إنشاء دولتين ألمانيتين،: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (المعروفة باسم ألمانيا الشرقية)، وجمهورية ألمانيا الاتحادية (المعروفة بألمانيا الغربية). كانت الدولتان على طرفي نقيض من الحرب الباردة، حيث كانت ألمانيا الشرقية تحت النفوذ السوفيتي، بينما كانت ألمانية الغربية متحالفة مع الدول الغربية. أدى الاختلاف بين الأطر الأيديولوجية ونظامي الحكم في الدولتين إلى تعقيد جهود السعي نحو تحقيق العدالة في الجرائم النازية في الخمسينيات وما بعدها إلى حدٍ كبير.

كان الحلفاء قد وعدوا بمعاقبة الجناة، حتى قبل انتهاء الحرب.[2] في عام 1943، أنشأ ممثلون من أكثر من اثنتي عشرة دولة لجنة جرائم حرب تابعة للأمم المتحدة؛ من أجل التحقيق في جرائم النازية وتحديد الجناة المزعومين. رغم حسن النية ووحدة الهدف، مثَّل التعامل مع الجرائم الخطيرة الهائلة واسعة النطاق، كالتي ارتكبت خلال الهولوكوست ومعالجتها تحدياتٍ هائلة.

الناجون ووضع استراتيجيات العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية مصطلحٌ يشير إلى مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على التقبل التدريجي لذلك الإرث من الجرائم الوحشية والعنف الجماعي. لم يكن المصطلح الذي نوقش بمزيد من التفصيل في **الفصل الأول** قد أُصيغَ حتى التسعينيات، لكن المؤرخين أشاروا في بعض الحالات إلى الفترة التي تلت الهولوكوست بالعدالة الانتقالية *avant la lettre* ("قبل وجود المصطلح").[3] وضع الناجون ومجموعات الناجين استراتيجيات لاستخدام الأدوات المتاحة أمامهم في تحقيق العدالة في الجرائم النازية. فُعِّلَت بعض هذه الأدوات على الفور، من خلال مبادرات شعبية، بينما تطلب البعض الآخر منها بناءَ زخمٍ من الناجين، والضغط

2 موجز داخلي غير منشور من مشروع قيادة العدالة الجنائية الدولية، يتحدث عن جهود العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست.

3 Annette Weinke, "West Germany: A Case of Transitional Justice Avant la Lettre?" in *Transitional Justice and Memory in Europe* (1945–2013), ed. Nico Wouters, (Cambridge: Intersentia, 2014), 25–26, https://doi.org/10.1017/9781780684888.

على سلطات الدولة والجهات الفاعلة الخاصة تدريجيًا. أثبتت حالة فترة ما بعد الهولوكوست أن العدالة الانتقالية عملية طويلة الأجل، وسعي متواصل لهؤلاء الناجين من المحرقة هم وأحفادهم. تناقش هذه المقدمة بعض الأدوات التي ابتكرها واستخدمها هؤلاء الناجون.

استخدام القانون في تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين

محاكمة نورمبرغ هي واحدة من أشهر الأمثلة على العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست. في المحكمة العسكرية الدولية (IMT) في نورمبرغ، حاكم الحلفاء 22 متهمًا يمثلون شريحة عريضة من المجتمع الألماني. أُختير المتهمون بطريقة تظهر مدى تواطؤ القطاعات المختلفة، مثل وسائل الإعلام، وقطاع الأعمال، والحكومة. الإبادة الجماعية، لم يكن ذلك المصطلح الذي أصاغه المحامي البولندي رافايل ليمكين عام 1944، يُعدُ جريمة معترف بها قانونًا حتى ذلك الوقت، لذا أُدينَ النازيون في المحاكمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.[4] كما أوضح زملاؤنا في مشروع قيادة العدالة الجنائية الدولية في موجز غير منشور: "أثبتت محاكمة نورمبرغ لكبار مجرمي الحرب أنه يمكن تحميل قادة الحكومات الوطنية المسؤولية عن جرائمهم بموجب القانون الدولي".[5] اختار الادعاء العام في المحكمة العسكرية الدولية الاعتماد بشكل أساسي على إثباتات وثائقية قدمها مجرمي الحرب المزعومين أنفسهم، عوضًا عن الاعتماد على إثباتات شهادات الضحايا.[6] لم تنظر السلطات إلى تلك الإثباتات الوثائقية بأنها أكثر موثوقية فحسب، بل ساعدت أيضًا بموجبها في كشف إجرام القيادة الألمانية في حق الشعب الألماني.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أنشأ الحلفاء محاكم في جميع مناطقهم المحتلة في ألمانيا؛ لمقاضاة المسؤولين الألمان عن دورهم في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد السلام وجرائم ضد الإنسانية. ترأست المحاكم العسكرية الأمريكية في نورمبرج بألمانيا أكثر من 12 دعوى قضائية كبرى ضد بعض كبار رجال الصناعة الألمان وشخصيات عسكرية وجناة من وحدات SS الخاصة (منظمة ميليشيات عسكرية نازية) وآخرين. تُعرف هذه الدعاوى باسم محاكمات نورمبرغ اللاحقة. كما قُدِّمَ العديد من الجناة من المستوى الأقل للمحاكمة في ألمانيا ودول أوروبية أخرى، حيث كانت شهادة الضحايا عنصرًا أكثر وضوحًا وأهمية في المحاكمة.[7] ومع ذلك، لم يُحاكم معظمُ الجناةُ على جرائمهم.

السعي للحصول على تعويضات

نتيجة للهولوكوست، كانت هناك محاولة دولية للتعامل مع أحداث الماضي، تلك الأحداث التي أثبتت احتياجات ومصالح الأفراد الناجين. لم تولي المحاولات السابقة للسعي نحو العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، مثل محاكم يوزغات العسكرية، التي أُنشِأت لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت خلال الإبادة الجماعية للأرمن،[8] اهتمامًا كبيرًا بتأثير الجرائم الدولية على الضحايا الأفراد. صورت برامج التعويضات التاريخية

4 Todd F. Buchwald and Adam Keith, "By Any Other Name: How, When, and Why the US Government Has Made Genocide Determinations" (Washington, DC: United States Holocaust Memorial Museum, 2019), v and 15, accessed December 10, 2020, https://www.ushmm.org/m/pdfs/Todd_Buchwald_Report_031819.pdf.

5 Unpublished internal brief from the International Criminal Justice Leadership Project on transitional justice efforts after the Holocaust.

6 Weinke, "West Germany," 35.

7 Steven Luckert (Senior Program Curator at the United States Holocaust Memorial Museum), interview with the author, August 5, 2020.

8 Lina Laurinaviciute, Regina M. Paulose, and Ronald G. Rogo, "The Forgotten: The Armenian Genocide 100 Years Later," in *Historical Origins of International Criminal Law: Volume 1*, eds. Morten Bergsmo, CHEAH Wui Ling, and YI Ping, FICHL Publication Series No. 20 (Brussels: Torkel Opsahl Academic EPublisher, 2014), https://www.legal-tools.org/doc/e4e534/pdf/.

الأخرى، مثل تلك التي تقررت في قضية 1928 الخاصة بمصنع شورزو (وهي نزاع صناعي، وليست قضية جرائم وحشية جماعية)، صورت قرارات التعويض على أنها ضرر للدولة على عكس الضحايا الأفراد.[9]

التعويضات هي تدابير — مالية وغير مالية — يلتزم بها المسؤولون عن الجرائم الجسيمة أو جرائم انتهاكات حقوق الإنسان؛ من أجل إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا وتحمل مسؤوليتهم عن أفعالهم. يناقش **الفصل الأول** هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

قبل نهاية الحرب، أعربت بعض المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة عن أملها في حصول الضحايا على تعويضات عما لحق بهم من أضرار على أيدي الحكومة الألمانية. ومع ذلك، لم تتخذ حكومة ألمانيا الغربية خطوات تجاه تعويض ضحايا الهولوكوست حتى 1951. خصصت ألمانيا الغربية بعد التفاوض مع مؤتمر المطالبات المادية اليهودية ضد ألمانيا (المعروف باسم مؤتمر المطالبات)، وهو هيئة جامعة، شكلتها 23 منظمة يهودية كبرى؛ للحصول على تعويض مالي، وخصصت 450 مليون مارك ألماني (أكثر من مليار دولار أمريكي في عام 2020) من الاتفاق المبدئي المُحدَّد لهذه هذه المجموعات؛ لتمويل برامج الإغاثة المباشرة، وإعادة التأهيل وإعادة التوطين المخصصة للناجين من الهولوكوست. وضعت هذه الاتفاقية أيضًا — وهي أحد أمثلة التعويضات العديدة — قوانين تسمح للضحايا الأفراد بالسعي من أجل الحصول على تعويض مباشر عن الضرر أو الخسائر التي لحقت بهم نتيجة للجرائم النازية، ونصت على دفع مبالغ لإسرائيل كممثل رسمي للشعب اليهودي.[10] وقدمت المبادراتِ اللاحقة أيضًا، مثل صندوق جولدمان للتعويض عن المعاناة، الذي "تأسس عام 1981 لضحايا الاضطهاد النازي الذين هاجروا من أوروبا الشرقية بعد عام 1965"،[11] وقدمت كذلك تعويضات للضحايا.

ورغم أنه لا يوجد من المال ما يمكن أن يصلح الضرر والخسائر التي تسبب فيها النازيون، رحب بعض الناجين بقرار التعويض، في حين رفض بعض الناجين هذه التعويضات، حيث نظروا إليها بأنها "أموال ملوثة بالدماء" أو وسيلة لشراء العفو عن أفعال لا تُغتفر.[12] لم تكن إجراءات المطالبة بالتعويض سهلة على الأفراد، حيث كان يُطلبُ في بعض الأحيان من الناجين المشاركة في مقابلات من شأنها تجديد الصدمة لديهم، كجزء من إجراءات تقييم الحالة.[13] علاوة على ذلك، كانت برامج التعويضات الأولية متاحة فقط لأولئك الذين اعترفت ألمانيا الغربية رسميًا بكونهم ضحايا "لظلم الاشتراكية الوطنية القياسي"[14] استبعدت هذه السياسة أعدادًا كبيرة من الناجين اليهود، بما في ذلك أكثر من 200000 يهودي بولندي، نجوا بعد الترحيل والاستعباد في الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى الغجر والسنتي والرجال المثليين، ومجموعات أخرى أقل عددًا من الناجين.[15]

---

9 Case Concerning the Factory at Chorzów (Ger. v. Pol.), Judgement, 1927 P.C.I.J. (ser. A) No. 9 (July 26).

10 "History," Claims Conference: Conference on Jewish Material Claims Against Germany, accessed December 10, 2020, http://www.claimscon.org/about/history/.

11 "Records Relating to the Conference on Jewish Material Claims Against Germany, Inc" United States Holocaust Memorial Museum, accessed January 15, 2021, https://collections.ushmm.org/search/catalog/irn508138.

12 Andrew Woolford and Stefan Wolejszo, "Collecting on Moral Debts: Reparations for the Holocaust and Pořajmos," *Law & Society Review* 40, no. 4 (2006): 883, https://doi.org/10.1086/690235.

13 Ariel Colonomos and Andrea Armstrong, "German Reparations to the Jews after World War II" in *The Handbook of Reparations*, ed. Pablo de Greiff, (Oxford: Oxford University Press, 2006), 404, https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/0199291926.001.0001/acprof-9780199291922-miscMatter-1.

14 Julia von dem Knesebeck, *The Roma Struggle for Compensation in Post-War Germany* (Hatfield: University of Hertfordshire Press, 2011), 10 and 116, http://library.oapen.org/handle/20.500.12657/30668.

15 Ibid, 236.

أما أولئك الذين أُجبروا على العمل بالسخرة في الشركات الخاصة في ظل النظام النازي، فلم يتلقوا في البداية أية تعويضات عن معاناتهم وعن أجورهم التي لم يتلقوها. أدت الدعاوى المرفوعة ضد بعض الشركات الألمانية المعروفة إلى بعض التسويات الصغيرة، لكن لم يحصل هؤلاء الناجون على بعض التعويضات إلا بعد مرور سنوات عديدة.[16] في عام 2000، أنشأت الحكومة الألمانية مؤسسة الذكرى والمسؤولية والمستقبل (المعروفة أيضًا بالاختصار EVZ، وهي اختصار لاسمها الألماني) لتقديم تعويضات تُدفعُ مرة واحدة للأحياء من ضحايا العمل الجبري النازي. دفعت المؤسسة مبلغًا إجماليًا قدره 4.34 مليار يورو للمستفيدين في 89 دولة، تحت إطار برنامج تعويضات العمل الجبري؛ جُمِعَ نصف هذه الأموال في صورة مساهمات طوعية من الشركات الألمانية المتورطة.[17] في التسعينيات، عينت الولايات المتحدة ممثلاً خاصًا للرئيس ووزير الخارجية في فترة الهولوكوست لتمثيلهما فيما يخص قضايا الهولوكوست؛ لمتابعة إجراءات التعويض المالي نيابة عن الناجين من الهولوكوست. حصل هذا المكتب على تسويات كبيرة من الحكومات النمساوية والفرنسية والألمانية والسويسرية؛ لاستعادة الحقوق والحسابات المصرفية، وتعويضات مالية للعبيد ومن عملوا بالسخرة، واستعادة المقتنيات الفنية المنهوبة، ومدفوعات التأمين.

إحياء ذكرى أحداث الماضي

وقت انتهاء الحرب، تمكن الناجون أخيرًا من إحياء تلك الذكرى من أجل الأحياء والأموات الذين قتلهم النازيون. حيث أقيمت نصب تذكارية مؤقتة ومقابر رمزية في مخيمات اللاجئين، وأقيمت احتفالات دينية وعلمانية لتكريم الموتى. جمّع أفراد[18] الجاليات اليهودية السابقة، الذين انتشروا في جميع أنحاء العالم، ونشروا كتبًا تذكارية جماعية (كتب يزكور)، لتكون بمثابة سجلٍ لمدن وثقافات ومصائر الجاليات اليهودية التي دُمّرَت في الهولوكوست. تضمنت بعض كتب *يزكور صورًا فوتوغرافية لعمليات إعادة الدفن التي قام بها ناجون، محاولين من خلالها استعادة بعض الكرامة والتوافق مع الطقوس اليهودية*.[19] افتتحت إسرائيل نصبها التذكاري "ياد فاشيم" عام 1953. خصصت ألمانيا الموحدة نصبها التذكاري الوطني في عام 2005.

البحث عن المفقودين

في عام 1943، أنشأت قوات الحلفاء الخدمة الدولية للبحث عن المفقودين (المعروفة الآن باسم أرشيف أرولسن، وتشرف عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، بهدف معلن، وهو مساعدة الناجين على البحث عن أفراد أسرهم المفقودين ومعرفة مصيرهم.[20] لم يتمكن عامة الناس من الوصول إلى هذا الأرشيف حتى

16 "Less Than Slaves: Jewish Forced Labor and the Quest for Compensation," BenFerencz.org, accessed December 10, 2020, https://benferencz.org/books/less-than-slaves/.

17 Günter Saathoff et al, eds., *The German Compensation Program for Forced Labor: Practice and Experiences* (Remembrance, Responsibility and Future Foundation, 2017), 23, https://www.stiftung-evz.de/service/publikationen/monografien-sammelbaende/german-compensation-program.html.

18 Rita Horváth, "The Role of the Survivors in the Remembrance of the Holocaust: Memorial Monuments and Yizkor Books" in *The Routledge History of the Holocaust*, ed. Jonathan C. Friedman (Abingdon: Routledge, 2011), 472, https://doi.org/10.4324/9780203837443; Boaz Cohen, "The Jewish DP Experience," in *The Routledge History of the Holocaust*, ed. Jonathan C. Friedman, (Abingdon: Routledge, 2011), 472, https://doi.org/10.4324/9780203837443; "The Return to Life in the Displaced Persons Camps, 1945–1956: A Visual Retrospective," accessed December 10, 2020, https://www.yadvashem.org/yv/en/exhibitions/dp_camps/index.asp#remembrance.

19 Gabriel N. Finder, "Final Chapter: Portraying the Exhumation and Reburial of Polish Jewish Holocaust Victims in the Pages of Yizkor Books," in *Human Remains and Identification: Mass Violence, Genocide, and the 'Forensic Turn*,' ed. Élisabeth Anstett and Jean-Marc Dreyfus (Manchester: Manchester University Press, 2015), 35–,36, ,https://www.jstor.org/stable/j.ctt1wn0s24.

20 "United States Holocaust Memorial Museum Calls for Immediate Access to Closed Archive: Moral Obligation Demands That Holocaust Records Be Available for Families of Victims," news release, March 7, 2006.

عام 2011. حيث يمكن للناجين من الهولوكوست وأفراد عائلاتهم فقط استخدامه، أما أولئك الذين يسعون للحصول على معلومات، فعليهم التقدم بطلب رسمي. وغالبًا ما تؤدي مثل هذه الطلبات إلى نتائج "غير كافية أو غير دقيقة" قد تستغرق سنوات للوفاء بها.[21] وكما أشار متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة في عام 2006، فإن هذه الحقيقة تعني أن "[العديد] من الناجين [يموتون] كل عامٍ دون معرفة تفاصيل عن ترحيل أفراد أسرتهم وسجنهم وموتهم".[22] هذا يعني أيضًا أن العلماء والمؤرخين لم يتمكنوا من دراسة تلك المحفوظات واكتساب رؤى مهمة حول أحداث الهولوكوست.

ضغط المتحف، جنبًا إلى جنب، مع الناجين من الهولوكوست، على الخدمة الدولية للبحث عن المفقودين؛ من أجل فتح الأرشيف للجمهور،[23] وبعد مفاوضات مطولة نجحوا في ذلك. فلأول مرة، يمكن للناجين من الهولوكوست وعائلاتهم، وكذلك العلماء والمعلمين الوصول بلا قيد إلى محتوى الأرشيف. وبدعم من الحلفاء مثل المتحف، تمكن الناجون من استخدام تلك المحفوظات في معرفة قصص أفراد عائلاتهم، بينما تمكن العلماء والمؤرخون من الوصول إلى مجموعة من المعلومات القيمة حول أحداث الهولوكوست.

تدابير منع التكرار

إن استعداد ملايين من الناس في جميع أنحاء أوروبا للتسامح مع الهولوكوست أو التحريض عليه ساعد على ارتكاب جرائم مماثلة على نطاق واسع. بعد الحرب، سعت السلطات إلى تخليص المجتمع الألماني من هذه الأفكار العنصرية المعادية للسامية، من خلال عملية عرفت باسم عزل النازيين. حيثُ مُنِعَ رسميًا أولئك الذين كانوا أعضاءً في الحزب النازي أو في وحدات SS (منظمة ميليشيات عسكرية نازية)، وبعض عملاء الجستابو (الشرطة السرية)، مُنِعُوا من تولي مناصب عامة، رغم ذلك كان التنفيذ غير متسقٍ مع القرارات. استمر العديد من الألمان ممن ارتكبوا الجرائم أو مكّنوا للسياسات الإجرامية في وظائفهم ومهنهم نفسها بلا مشكلة، بل تلقوا معاشات تقاعدية من الدولة، إضافةً إلى مزايا أخرى حصلوا عليها. ومن بين هؤلاء قتلة مُدانين، مثل الممرضات اللاتي أعطين المجني عليهم الحقن المميتة بموجب برنامج القتل الرحيم النازي تي 4. اتبعت مناطق الاحتلال المختلفة في ألمانيا وبلدان في أوروبا مناهج مختلفة في محاكمة المتعاونين المحليين والجناة الألمان في الجرائم المرتكبة ضد مواطني ذلك البلد. كانت العديد من هذه العمليات مبعثرة وتُرِكَت دون أن تُكمَل؛ بسبب نظرية إعطاء الأولوية للاستقرار السياسي والاقتصادي المستقبلي في أوروبا. مع تصاعد التوترات في الحرب الباردة، انخفضت شعبية المحاكمات في ألمانيا وغيرها من الأماكن، وخُفِّفَت العقوبات الموقعة على العديد من الجناة.

في العقود الأخيرة، أخذت المنظمات الشعبية المحلية في جميع أنحاء أوروبا على عاتقها مسؤولية تثقيف مجتمعاتها بشأن ما حدث في مدنها خلال الهولوكوست. تتنوع هذه المبادرات من دراسة المجتمعات اليهودية في البلدات والقرى والمدن المحلية، إلى إحياء ذكرى ضحايا العديد من معسكرات الاعتقال أو معسكرات العمل غير المعروفة نسبيًا في المناطق المحلية. تساعد التدابير والأنشطة المختلفة، بما في ذلك الجولات العامة واللوحات التذكارية لذكرى الضحايا الأفراد، على توعية الأجيال القادمة بالجرائم التي وقعت في أحيائهم.[24]

---

21 Ibid.

22 Ibid.

23 "United States Holocaust Memorial Museum Lauds New International Tracing Service Agreement," news release, December 9, 2011, https://www.ushmm.org/information/press/press-releases/united-states-holocaust-memorial-museum-lauds-new-international-tracing-ser.

24 "Home," Stolpersteine, accessed December 10, 2020, http://www.stolpersteine.eu/en/home/; "Historical Memory and Authentic Historical Sites—Virtual Encounters with Survivors and Witnesses through Jewish Historical Walks in Rural Towns—An Interactive Holocaust and Active Citizenship Education Program," EEA Grants, accessed December 10, 2020, https://eeagrants.org/archive/2009-2014/projects/HU05-0395.

بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا

بعد الهولوكوست بوقت قصير، حشد الناجون اليهود وكونوا مجموعات؛ للضغط من أجل الاعتراف والعدالة والإنصاف. مؤتمر المطالبات اليهودية المادية ضد ألمانيا (مؤتمر المطالبات) هو أحد الأمثلة البارزة على هذه المجموعات. شُكِّلَ مؤتمر المطالبات عام 1951، وجَمَع أكثر من 20 "منظمة يهودية ودولية كبرى" للضغط من أجل "مساعدة ... [الناجين] من المحرقة" بهدف "إعادة بناء...المجتمعات اليهودية في أوروبا".[25] في العام التالي، تفاوض مؤتمر المطالبات مع حكومة ألمانيا الغربية من أجل "تعويض ضحايا النازيين بصورة مباشرة" وتلقي تمويل "من أجل إغاثة ضحايا الاضطهاد النازي وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم"،[26] وانضمت إسرائيل إلى هذه الاتفاقيات. عمل مؤتمر المطالبات خلال العقود اللاحقة بلا كللٍ، من أجل "توفير قدر من العدالة لضحايا الهولوكوست اليهود، وتزويدهم بأفضل رعاية ممكنة".[27]

كما حشد ناجون آخرون مثل جماعة الغجر، وهي مجموعة عرقية هندية آرية استهدفها النازيون خلال الهولوكوست. العدد الدقيق لضحايا الجرائم النازية من الغجر غير معروف، لكن بحلول عام 1945، كان قد قُتل منهم ما لا يقل عن 250 ألفًا وما يصل إلى 500 ألفٍ. كان التحيز المستمر ضد الغجر، والذي وَصَفَ الغجرَ بأنهم مجرمون بطبيعتهم يعني أن هؤلاء الناجين أعتبُروا غير مؤهلين لتلقي تعويضات أولية من حكومة ألمانيا الغربية.[28] لم يكن لدى مجتمع الغجر الناجين هياكل تنظيمية قائمة يستطيعون من خلالها جذب الحلفاء أو الموارد أو اهتمام وسائل الإعلام اللازم للدفاع عن العدالة بنجاح.[29] على عكس اليهود، الذين غادروا أوروبا بأغلبية ساحقة، بقيَ الغجرُ هناك. شعر العديد من الغجر أن دعوات الحشد ستعرّض سلامتهم لمزيد من الخطر، لذا، فشلت الجهود المحدودة التي بدأت في الظهور في جذب الأعضاء.[30]

استغرق الأمر حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، قبل أن تتمكن أعداد كبيرة من الغجر الألمان من الحشد والمطالبة بتحقيق العدالة دون تعرض للخطر. لقد استوحى أطفال جيل الناجين، الذين لم يتعرضوا أنفسهم للجرائم النازية أفكارًا من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وشجعهم على ذلك القبول المتزايد للأقليات في ألمانيا الغربية.[31] وفي خطوةٍ لاغتنام هذه الفرصة، أسسوا منظمات مناصرة، اجتذبت أعضاءً من الأجيال، واكتسبوا حلفاءً مهمين من اليهود البارزين الناجين من الهولوكوست.[32]

25 "History," Claims Conference: Conference on Jewish Material Claims Against Germany, accessed January 15, 2021, http://www.claimscon.org/about/history/.

26 Ibid.

27 "About Us," Claims Conference: Conference on Jewish Material Claims Against Germany, accessed January 15, 2021, http://www.claimscon.org/about/.

28 Claire Greenstein, "Patterned Payments: Explaining Victim Group Variation in West German Reparations Policy," *International Journal of Transitional Justice* 14, no. 2 (2020): 10, https://doi-org.gate3.library.lse.ac.uk/10.1093/ijtj/ijaa009.

29 Ibid, 6.

30 Ibid, 11.

31 Ibid, 14.

32 Ibid, 16.

جمع المعلومات وإتاحتها

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، شاركت المجتمعات الناجية في الجهود الشعبية التي من شأنها أن تضع أسسًا حاسمة للعدالة الانتقالية طويلة الأجل. كان توثيق الجرائم النازية ضد اليهود مهمًا للغاية. على الرغم من الظروف التي لا يمكن تصورها، وثق اليهود الذين لاقوا الويلات على أيدي النازيين ما كان يحدث لهم، حتى أثناء حدوث هذا الاضطهاد.

أجبَرَ النازيون في غيتو وارسو— وهي منطقة سجون حضرية — مئات الآلاف من اليهود على العيش في ظروف مروعة، وأسس المؤرخ إيمانويل رينجلبلوم ومجموعة من المسجونين في الحي اليهودي منظمة سرية؛ لتسجيل وجمع وثائق عن الحياة في ظل الاحتلال النازي . يحتوي الأرشيف السري، المعروف باسم *Oneg Shabbat* ("فرحة السبت")، على مذكرات شخصية، وقرارات رسمية، وأعمال أدبية وفنية، تصور الحياة في الحي اليهودي. يمكن استعادة بعض هذه المواد واستخدامها لاحقًا في أبحاث وأنشطة التوعية بالهولوكوست في أرجاء العالم. عرَّض رينجلبلوم نفسه وفريقه لمخاطر كبيرة؛ من أجل الحفاظ على ثقافة كان النازيون عازمين على تدميرها، ومن أجل توثيق الجرائم النازية، رغم إدراكهم التام أنه من غير المرجح أن ينجوا حال تقديمهم شهادات بشكلٍ مباشر.

أُضفِيَ طابعٌ رسمي على بعض جهود التوثيق من القاعدة الشعبية اليهودية، من خلال تشكيل لجان ومراكز تاريخية ناقشت ونشرت إرشادات بحثية؛ لتشجيع ممارسات التوثيق الآمنة والمستدامة والقوية أخلاقيًا.[33] استُخدمت بعض هذه المواد لاحقًا كدليل في محاكمات جرائم الحرب، وساعدت في تحديد أهلية استحقاق التعويضات.[34] الكثير من هذه المواد لا يزال يساعد في أنشطة البحث والتعليم في المتاحف ودور المحفوظات حول العالم؛ للحيلولة دون نسيان الهولوكوست أو إنكاره. وتضطلع هذه المواد أيضًا بدورٍ في تصحيح الروايات التي تساند الجناة.

المناصرة العلنية للعدالة

كان الإضراب عن الطعام الذي نظمته مجموعات الناجين من الغجر في موقع معسكر اعتقال داخاو عام 1980 فعالًا بشكل خاص، في الضغط على صانعي القرار لتنفيذ تدابير العدالة.[35] غطت وسائل إعلام قومية ودولية مشاهد من هذا الإضراب، بما في ذلك، عددًا كبيرًا من الغجر المسنين الناجين وهم يرتدون الزي الرسمي القديم لمعسكر الاعتقال.[36] واعترفت حكومة ألمانيا الغربية أخيرًا بعمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبت في حق الغجر، وأنشأت صندوقًا للتعويض عن المعاناة قيمته 100 مليون مارك ألماني؛ لتقديم تعويضات لبعض الناجين من غير اليهود، وذلك بعد 37 عامًا من نهاية الحرب.[37]

يمكن للمؤسسات العامة التي توثق الجرائم الوحشية الجماعية أن تساهم في تعزيز العدالة. إضافة إلى وظيفته التذكارية، يقوم متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة بتثقيف الجمهور عن الطريقة التي حدثت بها الهولوكوست وأسبابها، كما يعزز الوعي بأعمال الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة ضد الإنسانية الحالية. يرسل المتحف رسالة واضحة ومقنعة، مُفادُها أنه يجب قطعًا عدم السماح بتكرار الهولوكوست مرة أخرى.

---

33 Laura Jockusch, Collect and Record!: Jewish Holocaust Documentation in Early Postwar Europe (Oxford: Oxford University Press, 2012), 3–5, https://oxford-universitypressscholarship-com.gate3.library.lse.ac.uk/view/10.1093/acprof:oso/9780199764556.001.0001/acprof-9780199764556.

34 Ibid, 43; Günter Saathoff et al. (ed), *The German Compensation Program for Forced Labor*.

35 Jockusch, Collect and Record!, 18.

36 Ibid.

37 Ibid, 18-19; Marilyn Henry, "Fifty Years of Holocaust Compensation," *The American Jewish Year Book* 102 (2002), 22, accessed December 22, 2020, http://www.jstor.org/stable/23604537.

إرث العدالة الانتقالية بعد الهولوكوست

إن عملية العدالة الانتقالية فيما يتصل بالهولوكوست متواصلة ومستمرة اليوم. استمرت محاكمات مجرمي الحرب النازيين في القرن الحادي والعشرين، وروجعت اتفاقيات التعويضات بانتظام لتكون أكثر شمولاً، وفي ألمانيا، وُضِعَت شروط التدريب والمناهج الدراسية في جهد متضافر؛ لمنع انتشار الأيديولوجيات العنصرية والأيديولوجيات المعادية للسامية في المدارس وبين قوات الشرطة.[38] اعتمادًا على أعمال التوثيق القديمة للناجين، كرست المتاحف ودور المحفوظات حول العالم نفسها من أجل حماية ذكرى الهولوكوست لتصل إلى الأجيال القادمة.

من المهم بعد مرور سنوات عديدة أن نتذكر أن هذه الإجراءات لم تكن حتمية بأي حال من الأحوال. رغم أن الحاجة إلى تلبية مطالب الناجين بتحقيق العدالة لم تكن في جميع الأحوال هي المصلحة العليا، إلا أن مجموعات الناجين وحلفاءهم كانوا حاسمين في تحفيز الإرادة السياسية والحفاظ عليها؛ من أجل تعزيز العدالة في جرائم الهولوكوست. لم يكن هذا العمل سهلاً، ولم يكن ناجحًا في كل مكان. كانت هناك انتكاسات وخيبات أمل كبيرة لمجموعات الناجين، وقد ناضلوا بلا كللٍ لتحقيق ولو قدرٍ من العدالة لأنفسهم ولأولئك الذين فقدوا، ولم يتمكن معظم الناجين من الحصول على تعويضات رسمية في حياتهم.

ومع ذلك، فإن مجهودات مجموعات الناجين المختلفة التي تدافع عن العدالة بعد الهولوكوست سجلت دروسًا قيمة لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق العدالة بعد سنوات عديدة، مما يوضح كيف يمكن للناجين أن يجتمعوا ويحتشدوا بشكل استراتيجي، لتحقيق أهداف العدالة المشتركة، حتى إن قاوم المجتمع ذلك. هذا الدليل مخصص لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والجرائم الوحشية الجماعية ذات الصلة، الذين يريدون الضغط من أجل إجراءات العدالة والمشاركة فيها.

38 Katrin Bennhold and Melissa Eddy, "In Germany, Confronting Shameful Legacy Is Essential Part of Police Training," *New York Times*, June 23, 2020, https://www.nytimes.com/2020/06/23/world/europe/germany-police.html; Stephen A. Pagaard, "German Schools and the Holocaust: A Focus on the Secondary School System of Nordrhein-Westfalen," *The History Teacher* 28, no. 4 (1995): 546, https://www.jstor.org/stable/494641.

1

استيعاب المفاهيم الأساسية للعدالة في الأعمال الوحشية الجماعية

الجزء الأول

Jaclyn katz
David Sharon
Travis Sutton
Tony Contreras
Respect
SUSAN COHEN
DAVID COHEN

الفصل الأول

السعي لتحقيق واستخدام تدابير العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية هي أحد أطر العمل المتاحة للسعي من أجل تحقيق العدالة بعد وقوع جرائم وحشية جماعية.

- تتضمن العدالة الانتقالية العديد من الإجراءات المختلفة التي يمكن أن تحدث دون ترتيب أو عدد محدد.
- العدالة الانتقالية هي عملية طويلة الأمد، تستغرق عقودًا في بعض الأحيان.
- يمكن لمجموعات الضحايا أن تلعب دورًا حاسمًا في ضمان تركيز هذه التدابير على الضحايا.

في أعقاب الجرائم الوحشية واسعة النطاق التي ارتكبتها القوات الإندونيسية وحلفاؤها أثناء احتلالهم تيمور الشرقية بين عامي 1974 و1999، وفي أعقاب أعمال العنف التي تلت الاستفتاء الشعبي في عام 1999، أنشأت الأمم المتحدة (UN) وحكومتا تيمور الشرقية وإندونيسيا آليات متعددة للعدالة الانتقالية. على مدى ثماني سنوات، أنشأوا لجنتين لتقصي الحقائق، وأطلقوا أربعة تحقيقات، وأنشأوا برنامج للمصالحة المجتمعية، ودفعوا بإجراءات لعشرات المحاكمات الجنائية (في المقام الأول للجناة من الأفراد العاديين) في المحاكم المحلية والمحاكم المختلطة؛ بهدف معلن وهو الوصول إلى الحقيقة، وتحقيق العدالة والمصالحة والتعافي الاجتماعي. أنشأت لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة خطة تعويضات عاجلة لـ "الضحايا الأشد حرمانًا وضعفًا"، لكن لم يُنشأ مثل هذا النظام لجميع الضحايا وقت كتابة هذا التقرير. ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أنها لم ترق إلى مستوى توقعات الضحايا فيما يتصل بتحقيق العدالة. وكما ذكر بعض المعلقين، فإن أجندة العدالة الانتقالية كانت مبالغةً في التعهدات ولم تقدم إلا القليل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى افتقار المسؤولين إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذها على النحو صحيح. ومع ذلك، وعلى الرغم من التنبؤات بالهجمات الانتقامية التي شُنَت على الجناة لدورهم في أعمال العنف عام 1999، لم يتكرر العنف بين الطوائف في تيمور الشرقية خلال السنوات الأولى الصعبة لبناء الدولة.

راجع: David Cohen and Leigh-Ashley Lipscomb, "When More May Be Less: Transitional Justice in East Timor," Nomos 51 (2012): 257–315.

يناقش هذا الفصل كيف يمكن لمجموعات الضحايا استخدام ومتابعة التدابير المختلفة للعدالة الانتقالية كوسيلة لإحراز تقدم تدريجي نحو السلام والعدالة على المدى الطويل. ويناقش مجموعة من التدابير، من برامج تعويضات، وجهود إحياء الذكرى، والبحث عن المفقودين، ولجان تقصي الحقائق وتدابير منع التكرار، والاعتذارات العلنية، وجهود المصالحة. لا يناقش هذا الفصل آليات المساءلة القانونية، وهي جزء مهم من العدالة الانتقالية، لأن **الفصل الثاني** يتناول هذا الموضوع بالتفصيل.

الصورة: شوهدت لوحة جدارية رسمها الطلاب المقيمون في المدرسة على جدار الكافتيريا في قرية أجاهوزو شالوم للشباب، بالقرب من مدينة روماجانا في رواندا. *(صورة أسوشيتد برس/بن كورتيس)*

ما العدالة الانتقالية، وكيف تعمل؟

تضر الجرائم الوحشية الجماعية بالضحايا والمجتمع والمجتمعات المحلية والبلدان وبالعالم بأسره. مع هذه العواقب المدمرة بعيدة المدى، يصعب تحديد معنى العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. تقدم العدالة الانتقالية أحد أُطُر العمل، التي قد تساعد المجتمعات على التعافي بعد الجرائم الوحشية الجماعية. ظهر مفهوم العدالة الانتقالية لأول مرة في أواخر القرن العشرين، بعد انهيار أنظمة أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، التي انتهكت بشكل منهجي حقوق الإنسان لمواطنيها وارتكبت انتهاكات واسعة النطاق. سعى نشطاء حقوق الإنسان باستخدام الأدوات الجديدة والقائمة، إلى تحويل نظم القهر والإفلات من العقاب إلى نظم أكثر عدلًا، يكون فيها للفئات المهمشة رأي في القرارات التي تؤثر عليها، ويُحاسب فيها المسؤولون عن الانتهاكات.

راجع: Louis Joinet, *Question of the Impunity of Perpetrators of Human Rights Violations (Civil and Political): Final Report Pursuant to Sub-Commission Decision 1996/119*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/1997/20 (June 26, 1997), para. 2–4, https://undocs.org/E/CN.4/Sub.2/1997/20.

يشير مصطلح *العدالة الانتقالية* إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات على التعلم من الماضي، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا، واتخاذ خطوات لمنع تكرار الماضي. تنص نظرية العدالة الانتقالية، كما ورد في تقرير صدر عام 2004 عن الأمين العام للأمم المتحدة، على أنها تلك العمليات — منفصلة كانت أو مجتمعة — التي يمكن أن تحرز تقدمًا تدريجيًا نحو تحقيق العدالة والسلام والتعافي الاجتماعي بعد الجرائم الوحشية الجماعية. والوضع الأمثل هو أن يخطط لهذه المبادرات وتنفذ ضمن إجراءات سياسية متناسقة. وكما أظهرت جهود مثل تلك المبذولة للتصدي لأحداث مثل الهولوكوست والاضطرابات في أيرلندا الشمالية، فهذه العملية قد تستغرق عقودًا.

راجع: UN Secretary-General, *The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-Conflict Societies*, U.N. Doc. S/2004/616 (August 23, 2004), para. 25–26, https://undocs.org/S/2004/616.

مثال: في 30 يناير 1972، أطلق جنود الجيش البريطاني النار على 26 مدنيًا من العزل، كانوا يشاركون في مسيرة سلمية للحقوق المدنية في ديري/ لندنديري بأيرلندا الشمالية. وقُتل 14 مدنيًا خلال هذه الأحداث، ويُعرفُ هذا اليوم بيوم الأحد الدامي. بعد المذبحة بوقت قصير، أقامت جمعية الحقوق المدنية في أيرلندا الشمالية نصبًا تذكاريًا بأسماء أولئك الذين أُطلِقَ عليهم النار في ديري، وأنشأ الضحايا متحفًا يروي قصة الأحد الدامي. وأدى تحقيق أجرته الحكومة البريطانية في أعقاب الحادث مباشرة إلى تبرئة الجنود من المسؤولية، حيث قيل إن المتظاهرين هم من بدأوا بإطلاق النار. مع ذلك، واصل الضحايا المطالبة بتحقيق العدالة، مما دفع الحكومة البريطانية في النهاية إلى إجراء تحقيق ثان. وخلُصَ التحقيق الذي انتهى في 2010، إلى أن هؤلاء كانوا مدنيين عزل، وأنهم لم يطلقوا النار على الجنود. في ضوء نتائج التحقيق، اعتذر رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون، ووصف أحداث الأحد الدامي بأنها "ظلم غير مبررٍ ولا يمكن تبريره". في عام 2019، بعد ما يقرب من 50 عامًا من الحادث، أعلن الادعاء العام في أيرلندا الشمالية أن هناك إثباتات تكفي لمقاضاة أحد الجنود البريطانيين بتهمة القتل. لقد أصيب بعض أقارب ضحايا يوم الأحد الدامي بصدمة شديدة لانتهاء الأمر بمحاكمة شخصٍ واحدٍ فقط. بين عامي 2018 و 2020، تلقت عائلات القتلى تعويضات من وزارة الدفاع البريطانية، تتراوح بين 75 و 625 ألف جنيه استرليني.

راجع: "Bloody Sunday: What Happened on Sunday 30 January 1972?," BBC News, March 14, 2019, https://www.bbc.com/news/uk-northern-ireland-foyle-west-47433319.

ما المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية؟

العناصر التالية هي مكونات فائقة الأهمية في تحقيق العدالة الانتقالية:

- **فهم الماضي**

قد تكون إجراءات فهم حجم وتأثير الانتهاكات السابقة على المجتمعات المتضررة، والتي تسمى أحيانًا *البحث عن الحقيقة*، إجراءات منهجية أو رسمية، تتطلب تمويلًا دوليًا ودعمًا كبيرًا من صناع القرار في البلد المتضرر. وقد تشمل أيضًا مبادرات أقل منهجية وأصغر نطاقًا، بحيث تستطيع مجموعات الضحايا أو المجتمع المدني القيام بها بنفسها.

- **محاسبة المسؤولين**

يمكن لآليات المساءلة التي تهدف إلى محاسبة الأفراد والحكومات المسؤولة عن الانتهاكات الناجمة عن أفعالها، أن تثبت خطورة الأضرار التي عانى منها الضحايا، وتُرسل رسالة واضحة مفادها أن الإساءة والسلوك الإجرامي عملٌ غير مقبول. يناقش **الفصل الثاني** هذه الآليات بمزيد من التفصيل.

- **إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا**

التعويضات هي تدابير يلتزم بها المسؤولون عن الجرائم الجسيمة أو جرائم انتهاكات حقوق الإنسان؛ من أجل إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا وتحمل مسؤوليتهم عن أفعالهم الإجرامية. يمكن أن تأتي التعويضات في أشكالٍ عديدة، بما في ذلك رد الحقوق، ودفع تعويضات، وإعادة التأهيل، والترضية، واتخاذ خطوات لمنع نشوب صراع في المستقبل.

- **اتخاذ خطوات لمنع نشوب صراع في المستقبل**

أثناء الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة السلام والعدالة، يجب على الحكومات والهيئات العامة الأخرى المتورطة في ارتكاب جرائم وحشية جماعية اتخاذ خطوات للقضاء على الفساد والانتهاكات. تهدف هذه الخطوات — التي يطلق عليها أحيانًا *تدابير* (أو *ضمانات*) *منع التكرار* — إلى حماية المجتمعات من حدوث انتهاكات وأعمال عنف على نطاق واسع. يتطلب هذا الجهد عادةً إجراءاتٍ متعددة، مثل التغيير الدستوري، وعزل المجرمين من المناصب الحكومية، وضمان عدم ترقيتهم، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع.

راجع: "What Is Transitional Justice?," International Center for Transitional Justice, accessed November 9, 2020, https://www.ictj.org/about/transitional-justice.

ملحوظة

في فبراير 2019، تبنى الاتحاد الأفريقي سياسة العدالة الانتقالية، التي تحدد مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة؛ لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إعادة بناء المجتمعات في أعقاب أعمال العنف والجرائم الوحشية الجماعية. توفر السياسة إطار عمل وتحدد معايير للبلدان تتمكن من خلالها من تطوير سياساتها نحو التحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي؛ ولتحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتعافي الاجتماعي. **راجع:** African Union, Transitional Justice Policy, February 2019, https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_eng_web.pdf.

كيف تتفاعل إجراءات العدالة الانتقالية مع بعضها بعضًا؟

كما أشار المُقرّر الخاص السابق للأمم المتحدة، المعني بإجراءات تقصي الحقائق وتحقيق والعدالة والتعويضات وضمانات منع التكرار (المُقرّر الخاص) بابلو دي غريف، فإن إجراءات العدالة الانتقالية المختلفة قد يعزز بعضها بعضًا، وتبني على بعضها بعضًا، لكنها قد تتعارض أيضًا. فمن ناحية، قد تمهد إجراءات العدالة الانتقالية التي يُنظر إليها على أنها أقل إثارة للجدل، مثل لجان تقصي الحقائق، فقد تُمهدُ الطريق لمزيد من الإجراءات المثيرة للجدل، مثل المحاكمات الجنائية للجناة من كبار الشخصيات. قد تسلط إجراءات البحث عن الحقيقة الضوء أيضًا على جوانب مهمة من النزاع، يمكن أن تفيد في الطريقة التي يلجأ إليها صناع القرار في تصميم وتنفيذ برامج التعويضات. من ناحية أخرى، قد تستنفد لجان تقصي الحقائق الإرادة السياسية المتاحة كاملةً لتحقيق العدالة، مما يعيق الجهود الأخرى مثل المحاكمات الجنائية وبرامج التعويضات. وبالتالي، قد تكون هذه الأشكال المختلفة من العدالة في حالة تنافس مباشر مع بعضها بعضًا في بعض الأحيان. لذا، من المهم لمجموعات الضحايا تحديد أولويات العدالة وتوضيحها لصناع القرار، وملاحظة أن هذه الأولويات قد تتغير بمرور السنوات أو العقود العديدة التي تستغرقها إجراءات تحقيق العدالة.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/21/46 (August 9, 2012), para. 22–27, https://undocs.org/A/HRC/21/46.

ملحوظة

إن مناقشة الطرق العديدة التي يمكن من خلالها أن تترابط إجراءات العدالة الانتقالية المختلفة وتتفاعل مع بعضها موضوع يقع خارج نطاق هذا الدليل. بدلاً من ذلك، يناقش الدليل في القسم التالي كل إجراء من هذه الإجراءات على حدة.

ما التحديات التي تهدف العدالة الانتقالية للتعامل معها؟

تهدف العدالة الانتقالية إلى مساعدة المجتمعات على معالجة الأسئلة الصعبة التي تنشأ غالبًا في أعقاب الجرائم الوحشية الجماعية، بما في ذلك كيفية:

- مواجهة الماضي دون إثارة رغبة الانتقام
- تحديد الجهة التي ستتحمل مسؤولية الانتهاكات
- استعادة ثقة الجمهور في المؤسسات التي ارتكبت الجرائم الوحشية الجماعية أو فشلت في اتخاذ إجراء حيالها
- تعزيز المصالحة والثقة بين المجتمعات المنقسمة
- تطوير تاريخ مشترك أو ذاكرة جماعية
- منع تكرار دورة العنف
- إصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا

العدالة الانتقالية هي إطار العمل الأساسي لمساعدة المجتمعات على التحول، بعد فترات القمع والاستبداد والصراع والتعسف والانتهاكات المنهجية. تتمثل إحدى الطرق التي يمكن لآليات العدالة الانتقالية القيام بذلك من خلالها هي معالجة ليس فقط معاناة الضحايا المباشرة، لكن أيضًا معالجة نهج عدم المساواة الموجود مسبقًا والذي فاقم معاناتهم. قد يكون هذا التحول ذا أهمية خاصة للضحايا ممن هم أعضاء في مجموعات أكثر عرضة للتهميش، مثل النساء، وأفراد مجتمعات المثليات أو المثليين، أو المتحولين جنسيًا، أو المنحرفين جنسيًا أو ثنائيي الجنس.

نظرًا لخطورة المواقف التي تهدف إلى معالجتها، مع حفاظها على الإنصاف والإصلاح الشامل، تُعدُ العدالة الانتقالية إطارًا قيمًا لمساعدة المجتمعات على السعي لتحقيق العدالة بعد الجرائم الوحشية الجماعية.

رغم ذلك، لا يمكن للعدالة الانتقالية وحدها أن تنجز الإجراءات الكاملة للتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي المطلوب بعد الجرائم الوحشية الجماعية، فقد تفيدُ إجراءات التنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام، إضافة إلى مبادرات أخرى، إن عملت بالتوازي مع إجراءات العدالة الانتقالية.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/21/46 (August 9, 2012), para. 43, https://undocs.org/A/HRC/21/46.

كيف تتفاعل العدالة الانتقالية مع سيادة القانون؟

بحسب الأمين العام للأمم المتحدة، فإن مصطلح سيادة القانون

يشير إلى مبدأ نظام الحكم، الذي يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، بما في ذلك الدولة نفسها، مسؤولين أمام القوانين المعلن عنها، وتُطبَّق فيه تلك القوانين على الجميع دون تمييز، ويُحكَمُ بها بشكل مستقل، قوانين تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تنطوي سيادة القانون على:

تدابير لضمان الالتزام بمبادئ هيمنة القانون، والمساواة والمساءلة أمام القانون، والإنصاف في تطبيق القانون، وفصل السلطات، والمشاركة في صنع القرار، والضمانة القانونية، وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية.

وكما ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، يمكن للعدالة الانتقالية أن تعزز سيادة القانون في البلدان التي شهدت جرائم وحشية جماعية بعدة طرق، بما في ذلك إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب على أخطاء الماضي، وكشف من ثبت تورطهم وعزلهم من المناصب العامة.

راجع: UN Secretary-General, *The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-conflict Societies*, U.N. Doc. S/2004/616 (August 23, 2004), para. 6, https://undocs.org/S/2004/616.

تحتاج سيادة القانون عادةً بعد الجرائم الوحشية الجماعية إلى عملية استعادة، أو في بعض الحالات، تحتاج إلى تأسيس. وكما أشار المُقَرِّر الخاص، فإن هذه الإجراءات يمكن أن تساعد المجتمعات على التعافي من إرث الجرائم الوحشية الجماعية، من خلال منح السكان الثقة في وجود وسائل سلمية مشروعة، متاحة لتصحيح الأخطاء وحل النزاعات. ومع ذلك، إرساء أو استعادة سيادة القانون بعد الجرائم الوحشية الجماعية أمرٌ ليس هينًا. فالجرائم الوحشية الجماعية تدمر المؤسسات، وتستنزف موارد الدولة، وتصدم المجتمعات. بعد الانتهاكات واسعة النطاق، تكون الإرادة السياسية للإصلاح المؤسسي مفقودة عادةً، وكذلك الحال بالنسبة لاستقلال القضاء، والقدرات الفنية، والموارد المادية والمالية، وثقة المجتمع في الحكومة.

تختلف سبل إرساء أو استعادة سيادة القانون من حالة إلى أخرى. وكما أكد المُقرّر الخاص، كلما اشتملت الإجراءات على أصحاب المصلحة الوطنيين — بما في ذلك المجتمعات المتضررة — واستجابت للوضع السياسي المحلي، زادت فرص نجاحها. لذلك، وبنفس الطريقة التي يمكن أن تلعب بها مجموعات الضحايا دورًا مهمًا في تعزيز العدالة الانتقالية، يمكنهم أيضًا المساهمة في تأسيس أو استعادة سيادة القانون.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reconciliation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/67/368 (September 13, 2012), Part IV, https://undocs.org/A/67/368.

كيف يمكن للمقاربات غير الرسمية والتقليدية والمجتمعية أن تساعد المجتمعات على معالجة آثار الماضي؟

يمكن أن تكون المقاربات غير الرسمية والتقليدية والمجتمعية الهادفة لفهم الماضي وحل النزاعات وسيلة قيّمة لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات. لا يُعرف سوى القليل عن فعالية المقاربات المجتمعية في حالات ما بعد الصراع، إلا أنها لعبت دورًا حاسمًا في النهوض بعمليات العدالة الانتقالية في عدد من الحالات. قد تصبح آليات العدالة التقليدية، الممزوجة عادةً بآليات العدالة الرسمية القائمة على الدولة، قد تُصبحُ فعالة عندما:

- تستجيب للتفضيلات والاحتياجات المحلية
- تساعد على إصلاح واستعادة العلاقات المجتمعية وتسمح بإعادة دمج الجناة في المجتمع
- تؤكد على البعد المجتمعي للسلوك الإجرامي
- تكون وسيلة فعالة للتعامل مع أعداد كبيرة من الجناة، الذين لولا ذلك سيطغون على إجراءات المحاكم الرسمية

هذا لا يعني أن هذه الآليات تكون بالضرورة أسهل في إرسائها من إجراءات العدالة الرسمية. في الواقع، قد يكون من الصعب إقامتها في الحالات التي تتمزق فيها الذكريات الموروثة عن العادات الثقافية، ربما بسبب العنف نفسه.

مثال: ردًا على الجرائم الوحشية التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية في سيراليون في الفترة من 1991 إلى 2002، أُنشئ عدد من آليات العدالة الانتقالية الرسمية، بما في ذلك محكمة مختلطة ولجنة لتقصي الحقائق والمصالحة. مع ذلك، كان من الصعب معالجة عواقب الصراع على المستوى المحلي من خلال هذه الآليات الرسمية وحدها. في عام 2008، وبالتشاور مع القرى في جميع أنحاء البلاد، أُسس برنامجًا يسمى *فامبول توك* — كريو "للحديث العائلي"؛ بهدف استكمال أعمال إجراءات العدالة الانتقالية الرسمية. يعتمد فامبول توك على تقليد حل النزاعات داخل أمن الأسرة من خلال الاحتفالات — مثل إشعال النيران والالتفاف حولها والاعتراف بالحقيقة وممارسة تفاعلات تصفية النفوس — وهي تقاليد لم تحدث منذ أيام ما قبل الحرب. يعمل البرنامج مع المجتمعات على أساس طويل الأمد؛ لتعزيز المصالحة والتفاهم والقبول والتسامح بين الضحايا والجناة. **راجع:** "Our Story," Fambul Tok, accessed November 9, 2020, https://fambultok.org/about/our-story.

كما هو الحال مع جميع آليات العدالة، قد تؤدي المقاربات غير الرسمية والتقليدية والمجتمعية إلى إعادة فتح الجروح وإضعاف الضحايا. وكما ذكر الباحثان ألين وماكدونالد، قد تخلق هذه المقاربات في بعض الحالات تصورًا بأن الجناة لا يواجهون عدالة رسمية؛ وفي حالات أخرى، قد تتبنى تلك المقاربات نسخة أحادية الجانب من الصراع؛ وفي غير ذلك من الحالات، قد تتلاعب الحكومات بالإجراءات وتتحكم فيها لدعم أهدافها الخاصة. وفي الوقت نفسه، قد تؤسس إجراءات العدالة الخاصة بنطاق محلي صغير للغاية لانطباعٍ بأن النزاع كان قضية محلية وليس مشكلة وطنية أو دولية، حتى لو اشتمل على جرائم وحشية جماعية مصدر قلق عالمي بطبيعتها. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي هذه الإجراءات إلى مضاعفة التسلسلات الهرمية الإثنية والدينية والجيلية والجنسانية، وإلى إسكات المجموعات المهمشة. قد تعزز آليات العدالة التقليدية النظم التمييزية التي كانت موجودة قبل النزاع. وفقًا لألين وماكدونالد، قد يزيد ضرر هذا التعزيز بشكلٍ خاص في الحالات التي ترتبط فيها النظم التمييزية باندلاع الصراع. أخيرًا، تجادل بعض المنظمات الدولية بأن آليات العدالة التقليدية لا تفي بالمتطلبات

التي تمكن الدول من محاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية بموجب القانون الدولي. يمكن التغلب على بعض هذه التحديات من خلال مزج الأساليب التقليدية بمزيدٍ من إجراءات العدالة الرسمية، التي تتضمن ضمانات إجرائية — مثل حقوق المعاملة وفقًا للأصول القانونية.

راجع: Tim Allen and Anna Macdonald, "Post-conflict Traditional Justice: A Critical Overview" (JSRP Paper 3, Justice and Security Research Program, 2013), 14, http://eprints.lse.ac.uk/56357/1/JSRP_Paper3_Post-conflict_traditional_justice_Allen_Macdonald_2013.pdf.

مثال: رغم النجاحات العديدة التي حققتها محاكم *الغاكاكا* — وهي آلية مجتمعية قدمتها حكومة رواند للتعامل من خلالها مع ذلك العدد الهائل من الجناة من الأفراد العاديين الذين ينتظرون المحاكمة عما اقترفوه في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا — إلا أنها تعرضت لانتقادات من قبل البعض بسبب تفضيلها مجموعة عرقية واحدة، وإجبارها للضحايا على مناقشة صدمتهم على الملأ. في الوقت نفسه، هيمن الرجال في تيمور — ليشتي على جلسات المصالحة المجتمعية، وهمشوا النساء اللائي لم يكن في الغالب قادرات على حضور الاجتماعات بسبب الالتزامات المحلية المتضاربة. **راجع:** World Bank, *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*, (Washington, DC: World Bank, 2011), 167, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4389 (discussing the gacaca courts).

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا في مختلف إجراءات العدالة الانتقالية؟

بعد النزاع الداخلي المسلح **في غواتيمالا الذي دام 36 عامًا**، جعلت التهديدات المستمرة للضحايا والشهود والقضاة من تحقيق العدالة الانتقالية من خلال القنوات الرسمية أمرًا مستحيلًا. نتيجة لذلك، سعت مجموعات الضحايا إلى إنشاء سجل للأحداث الماضية بنفسها، وأجرت منظمات المجتمع المدني عمليات استخراج للجثث من المقابر السرية ومواقع المذابح، وقادت الكنيسة الكاثوليكية عمليتها الخاصة في البحث عن الحقيقة. في وقت لاحق، أنشأت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق. كما رفعت مجموعات الضحايا مثل "جمعية العدالة والمصالحة" أيضًا قضايا بصفتها من بين أعضاء الادعاء العام الخصوصيين *(querellantes adhesivos)*؛ حيث أقامت الإثباتات، وقدمت الالتماسات والحجج القانونية، واستدعت الشهود أثناء المحاكمات الجنائية، كما وضعت أسس القضايا اللاحقة، الخاصة بالإبادة الجماعية والاختفاء القسري والمذابح. رغم هذه الجهود الكبيرة، منع الفساد ومعارضة قوات الأمن إجراءات العدالة من إحراز تقدمٍ حقيقي. في النهاية، أدى أخيرًا تعيين المدعي العام الجديد، كلوديا باز واي باز، التي كانت ملتزمة بمقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية، إلى إحراز تقدمٍ في إجراءات العدالة الرسمية. حيث أتاح تعيينها فرصة لمساندة العمل السابق للضحايا والمجتمع المدني في بناء القدرة المؤسسية لمقاضاة مرتكبي الجرائم، وإنشاء سجل موثوق للأحداث الماضية، وإجراء تحقيقات الطب الشرعي، وبناء القضايا الجنائية بشكل مستقل، وتشكيل جمعيات الضحايا. وقد أُدين الآن كبار المسؤولين العسكريين بارتكاب جرائم وحشية جماعية وبالفساد، وبدأ السكان الأصليين في تلقي الدعم القضائي، كما تمكن العديد من سكان المجتمعات من إعادة دفن ذويهم. مع ذلك، لم تلبي العدالة حتى الآن

توقعات الضحايا. على الأخص، أُدين الرئيس السابق ريوس مونت بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، لكن الحكم أُلغي لأسباب إجرائية قبل وفاته. **راجع:** Marta Martinez, "Impunity's Eclipse: The Long Journey to the Historic Genocide Trial in Guatemala," International Center for Transitional Justice, accessed November 10, 2020, https://www.ictj.org/sites/default/files/subsites/guatemala-genocide-impunity-eclipse/.

التعريف: تعرّفُ منظمة العفو الدولية الاختفاء القسري على النحو التالي:

ضحايا الإخفاء القسري هم أشخاص اختفوا اختفاءً بمعنى الكلمة؛ وغابوا عن أحبائهم ومجتمعهم. هم أشخاصٌ يختفون عندما يختطفهم مسؤولو الدولة (أو شخص يتصرف بموافقتهم) من الشارع أو من منازلهم ثم ينفون ذلك، أو يرفضون الإفصاح عن مكانهم. في بعض الأحيان، قد تقوم بعمليات الإخفاء جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة، مثل الجماعات المعارضة المسلحة. وهذه العمليات جريمة في كل الأحوال بموجب القانون الدولي.

راجع: Amnesty International. *Enforced Disappearances.* Accessed February 10, 2021. https://www.amnesty.org/en/what-we-do/disappearances/.
راجع أيضا: International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, December 20, 2006, U.N.T.S.2716, 3, U.N. Doc. A/61/448 https://undocs.org/A/61/448.

تتم إجراءات العدالة الانتقالية عادةً خلال فترات التغيير الاجتماعي والسياسي، عندما يوافق صناع القرار من أعلى المستويات الحكومية على الاعتراف بالانتهاكات السابقة والرد عليها. إنه إطار عمل طُورَ تلقائيًا في حالات ناتجة عن فترات استبداد، ووفقًا لمُقرّر الأمم المتحدة الخاص، فهو عمل يتطلب "مؤسسات قوية ومستويات مرتفعة من القدرات، ومجموعة من المستفيدين المحتملين يسهل إدارتها". مع ذلك، حتى في حالة عدم وجود إرادة للتحول الاجتماعي والسياسي، وفي حال كان حجم الجرائم الوحشية الجماعية التي ارتكبت هائلاً وكانت المؤسسات ضعيفة، توفر العدالة الانتقالية إطار عملٍ طموحٍ، قد يساعد في تعزيز قضية العدالة. مع ذلك، وكما أشار المُقرّر الخاص، فإن إجراءات العدالة الانتقالية ليست نموذجًا ثابتًا يمكن أو ينبغي "اعتماده بنفس الطريقة في كل مكان"؛ بدلاً من ذلك، يجب تطويعه ليناسب احتياجات كل حالة بذاتها.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/36/50/Add. 1 (August 7, 2017), para. 82–84, https://undocs.org/A/HRC/36/50/Add.%201.

يناقش هذا القسم مختلف تدابير العدالة الانتقالية والدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا في دعم هذه التدابير. إن مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية ليست حقًا محميًا بموجب القانون الدولي وحسب، بل هي جزءٌ مهم من نجاح هذه العمليات أيضًا. وفقًا للمُقرّر الخاص للأمم المتحدة، يمكن أن تتخذ هذه المشاركات أشكالًا متنوعة، من انضمام إلى "المشاورات وورش العمل والندوات واللقاءات المجتمعية والمناقشات والفرق المتخصصة والمقابلات التفصيلية" و"مشاركة مباشرة في مؤسسات العدالة الانتقالية". إن مشاركتهم يمكن أن تضمن ليس فقط استجابة تدابير العدالة الانتقالية للمصالح المتنوعة لمجموعات الضحايا المختلفة، بل يمكنها أيضًا أن تضمن تمكين الضحايا وتوسيع دورهم في نطاق الحياة العامة. في الوقت نفسه — كما ذكر المُقرّر الخاص — يمكن أن تشكل هذه المشاركة عبئًا هائلاً، يشمل "مخاطر أمنية واجتماعية، بما في ذلك الوصم

والعزلة، والتكاليف الاقتصادية وخطر تكرار الصدمات مرة أخرى". في كثير من الأحيان، تفشل الدول في وضع التدابير الأمنية والدعم النفسي والاجتماعي اللازمين لتحقيق مشاركة ناجحة للضحايا في برامج العدالة الانتقالية.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur of the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), Part III, https://undocs.org/A/HRC/34/62.

راجع أيضا: Diane Orentlicher, *Independent Study on Best Practices, Including Recommendations, to Assist States in Strengthening Their Domestic Capacity to Combat All Aspects of Impunity*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, U.N. Doc. E/CN.4/2004/88 (February 27, 2004), para. 11, https://undocs.org/E/CN.4/2004/88.

برامج التعويضات

وكما ذُكر أعلاه، فإن التعويضات هي تدابير يتخذها المسؤولون عن الجرائم الخطيرة أو انتهاكات حقوق الإنسان؛ لإصلاح الضرر الذي لحق بالضحايا ولمحاسبة المسؤولين عن الممارسات المؤذية. قد يُطلب من الأفراد والكيانات الخاصة والدول تقديم تعويضات بسبلٍ مختلفة، بما في ذلك استعادة الحقوق والتعويضات وإعادة التأهيل والترضية وتدابير منع التكرار. يقدم هذا القسم إجابات عامة عن الأسئلة الأساسية التي تدور حول برامج التعويضات؛ ليساعد مجموعات الضحايا على اتخاذ قرار بشأن الضغط من أجل الحصول على تعويضات، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن التعامل مع صناع القرار فيما يتصل ببرامج هذه التعويضات.

ما الطرق التي يمكن أن تصرف بها التعويضات؟

يمكن منح التعويضات للضحايا بشكل فردي، لكنها قد تفيد مجموعة أو فئة من الأشخاص أيضًا. في الجرائم الوحشية الجماعية التي تؤثر على عدد كبير من السكان، تكون التعويضات الفردية والجماعية عادةً مناسبة وضرورية. وفقًا *للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التعويضات*، فسواء كانت هذه التعويضات فردية أو جماعية، يمكن أن تتخذ الأشكال التالية:

- استرداد الحقوق، إجراء يهدف إلى استعادة الشخص لحقوقه إلى أقصى حد ممكن، على سبيل المثال، الحرية أو المواطنة أو الوظيفة أو التعليم أو الممتلكات المفقودة أو المسروقة

- التعويض النقدي، مكافأة نقدية — مبلغ يدفع عادةً جملة واحدة، أو مبلغ شهري أو إعفاء ضريبي — ويكون متاحًا في حالات فقد أحد أفراد الأسرة أو فقد الوظيفة أو الممتلكات، أو في الحالات التي يكون فيها أي شكل من أشكال الإغاثة الاقتصادية مناسبًا ومتناسبًا مع الضرر الواقع

- إعادة التأهيل، الإجراء الذي يوفر الخدمات الطبية — بما في ذلك الرعاية الصحية والنفسية والعصبية والاجتماعية — لأولئك الذين يعانون من الحزن والصدمات، إضافة إلى أية خدماتٍ قانونيةٍ واجتماعيةٍ ذات صلة؛ لتمكين المستفيدين من ممارسة حياتهم بشكل أكثر موائمة

- الترضية، إجراء يشمل تدابير للاعتراف العلني وتعزيز إدراك المجتمع بالضرر الناجم، على سبيل المثال لا الحصر، اعتذار المسؤولين، واستعادة رفات القتلى أو استعادة المختفين، وإدراج سرد دقيق للعنف السابق في المناهج التعليمية، والكشف عن حقيقة ما حدث في الماضي وتخليد ذكراه

- تدابير منع التكرار، هي جهود تهدف إلى منع تكرار أحداث الماضي من خلال إصلاح المؤسسات، وتطوير تدابير حل النزاعات المحلية، وتعزيز استقلال القضاء، ومعايير حقوق الإنسان في مختلف القطاعات.

> **راجع:** Basic Principles and Guidelines ,147/UN General Assembly Resolution 60 on the Right to a Remedy and Reparation for the Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (March 21, 2006), para. 19-23, https://undocs.org/A/Res/60/147.

ملحوظة

تتناول الأقسام اللاحقة من هذا الفصل بعض هذه الإجراءات، مثل إحياء الذكرى، والاعتذارات العلنية، وتدابير منع التكرار، والبحث عن الأشخاص المفقودين بمزيد من التفصيل. يركز هذا القسم على البرامج الإدارية واسعة النطاق والأحكام القضائية التي تهدف إلى توزيع التعويضات على العديد من الضحايا.

ملحوظة

حيث أن التعويضات إقرار بارتكاب الخطأ، وبالضرر الذي يلحق بالضحايا، فإن قيمتها تكون رمزية غالبًا. يمكن أن يكون هذا صحيحًا حتى بالنسبة للتعويضات الصغيرة جدًا.

هل يحق لضحايا الجرائم الوحشية الجماعية الحصول على تعويضات؟

لضحايا الانتهاكات الجسيمة فيما يتصل بحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي — والتي تشمل ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية — حقٌ معترفٌ به دوليًا في الحصول على تعويضاتٍ مناسبة وكافية وسريعة. تقنن المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالحق في الانتصاف والتعويض هذا الحق. في الحالات التي يمكن فيها تحميل دولة ما مسؤولية الضرر، تصبح تلك الدولة ملزمة بالوفاء بهذا الحق. يمكن لآليات حقوق الإنسان، ولجان تقصي الحقائق، والهيئات الأخرى التي لديها سلطة إصدار أحكام ضد الدول، يمكنها الضغط على تلك الدول لتنفيذ هذا الالتزام. في القضايا الجنائية، التي تشمل المنظمات أو مرتكبي الجرائم، قد يكون للمحاكم السلطة التقديرية في إصدار أوامر للمدانين بتقديم تعويضات. في مثل هذه الحالات، يقع على عاتق الدولة التزام بضمان وصول جميع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية إلى سبل فعالة للاستفادة من إجراءات الانتصاف والتعويضات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، سواء ارتكبتها أفراد أو منظمة عامة أو خاصة. رغم ذلك، لا يتلقى العديد من ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية تعويضات أبدًا وإن حصلوا عليها، فقد لا يحصلون عليها إلا بعد سنواتٍ أو ربما عقود.

> **راجع:** Basic Principles and Guidelines ,147/UN General Assembly Resolution 60 on the Right to a Remedy and Reparation for the Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (March 21, 2006), Part VII, https://undocs.org/A/Res/60/147.

من هم "الضحايا" في سياق التعويضات؟

في سياق التعويضات، *الضحايا* هم مؤسسات أو أشخاص عانوا أذى شخصي بسبب الجرائم أو الانتهاكات الجسيمة التي تخضع لأحكام التعويضات ذات الصلة. قد تضر الجريمة أو الانتهاك بالضحية بشكل مباشر أو غير مباشر. على سبيل المثال، قد يكون أفراد عائلات الأشخاص المختفين قسريًا هم أنفسهم ضحايا لضرر شخصي واضح.

قد يحدد الأمر القضائي للتعويض أفرادًا معينين مستوفين للشروط أو المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الأفراد المؤهلين للحصول على التعويض. للتمكن من الوصول إلى هذه التعويضات، يجب على الضحايا عادةً تقديم إثباتاتٍ تثبت الصلة بين معاناتهم وجرائم أو انتهاكات محددة، مشمولة بالأمر القضائي للتعويضات.

نظرًا لمحدودية الموارد، لا يستفيد جميع الضحايا من التعويضات. في كثير من الأحيان، تعطي الدول والمحاكم الأولوية لمن لاقوا المعاناة الأشد جراء الجرائم، مثل القتل خارج نطاق القانون، وحالات الاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والتعذيب، أو أولئك الذين أصيبوا بجروح خطيرة. وفقًا للمُقرّر الخاص للأمم المتحدة، قد توفر برامج التعويض الإداري المحلي نطاقًا واسعًا من التعويضات لعدد كبير من الضحايا، بشروط إثبات أقل من تلك التي تتطلبها الأحكام القضائية، التي تقتصر على التهم أو المدعين المطالبين بهذه التعويضات، وتكون لها شروط إثبات أكثر تعقيدًا غالبًا. يمكن للمسؤولين إنشاء برامج منفصلة للتعامل مع أولئك الذين أُجبروا على ترك منازلهم، إما من خلال خطة تعويضيات أو عن طريق إعادة منازلهم أو أراضيهم. ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه البرامج مثيرة للجدل، بسبب استمرار انعدام الأمن، أو التغييرات في هوية المجتمع، أو الأسر الجديدة التي سكنت هذه الممتلكات.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/69/518 (October 14, 2014), para. 4, https://undocs.org/A/69/518.

ما الدور الذي يمكن أن تقوم به مجموعات الضحايا في تصميم برامج التعويضات؟

يمكن أن تلعب مجموعات الضحايا دورًا حاسمًا في ضمان جعل برامج التعويضات مجدية ومفيدة للضحايا. يصعب معالجة العديد من المشكلات التي تنشأ بعد الانتهاء من تصميم برنامج التعويضات، وتؤدي هذه المشكلات غالبًا إلى استبعاد الضحايا المؤهلين، أو إلى حصول الضحايا على قيم تعويضية أقل مما كان يفترض أن يحدده البرنامج. لذا، من الضروري أن تشارك مجموعات الضحايا في إجراءات التعويضات مبكرًا، في مرحلة تصميم البرنامج، فربما يرغبون في المطالبة بما يلي:

- فترة تشاور مع الضحايا والمجتمعات المتضررة، فيما يتعلق برغباتهم في تضمين تدابير محددة في البرنامج
- معيار إثبات أهلية مرن، يأخذ في الاعتبار الصعوبات التي قد يواجهها الضحايا في الحصول على الإثباتات وتقديمها في سبيل دعم مطالباتهم
- إجراءات لتقديم الطلبات، تضمن للضحايا النازحين واللاجئين إمكانية الوصول إليها
- إجراءات لتحديد الأولويات، بحيث تتم معالجة الاحتياجات العاجلة للضحايا الأكثر ضعفاً أولًا
- إجراءات مراقبة وتقييم صارمة وشفافة؛ تُتخذ بمجرد البدء في تنفيذ برنامج التعويضات

يمكن لمجموعات الضحايا أيضًا تقديم مساعدة لا تقدر بثمن، لمصممي برامج التعويضات، من خلال التأكد من تضمين آراء الضحايا المعرضين للخطر على وجه الخصوص، من خلال توفير معلومات عن مواقع مجموعات الضحايا المهجرين، وضمان أخذ تلك التصاميم التحديات التي تؤثر على بعض المواقع أو بعض مجموعات الضحايا الفرعية في الاعتبار. تكون مجموعات الضحايا غالبًا أكثر دراية من السلطات المحلية ببعض التجارب المحلية، ويمكن أن تساعد هذه المعلومات في ضمان تصميم برامج تعويضات تستطيع معالجة هذه الاختلافات من البداية.

ما المدة التي يستغرقها تنفيذ برامج التعويضات عادةً؟

بعد إصدار أحكام التعويضات، تحدد العديد من العوامل المدة التي يستغرقها الضحايا في الحصول على هذه التعويضات. تستغرق برامج التعويضات أو أحكام القضاء غالبًا من 15 إلى 20 عامًا حتى يكتمل تنفيذها، وذلك بسبب العنف المستمر أو تقاعس الدولة أو الوقت الذي يستغرقه الضحايا في التعافي وتنظيم صفوفهم إلى الحد الذي يُمَكِّنهُم من المطالبة بالتعويضات. المشكلات القانونية ومشكلات البنية التحتية والمشكلات المالية والمشكلات المتعلقة بتصميم البرنامج والمشكلات الأمنية، كلها مشكلات قد تؤخر تنفيذ التعويضات، إلى أجل غير مسمى في بعض الأحيان. من بين جميع أشكال التعويضات، تميل تلك التي تُدفعُ مرة واحدة في حالة التعويض النقدي الذي تحكم به المحاكم إلى تحقيق أعلى وأسرع معدل تنفيذ.

كيف تُموَّل برامج التعويضات عادة؟

تمول حكومات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية عادةً برامج التعويضات. كما أشار المُقرّر الخاص، فإن تخصيص بند في الميزانية أمرٌ بالغُ الأهمية؛ لضمان استدامة البرنامج وإثبات وجود إرادة سياسية لتقديم تعويضات للضحايا ستستمر غالبًا لعقود. وفي كثير من الحالات، لا تخصص الحكومات التي صدرت عليها أحكام بتنفيذ برامج التعويضات الأموال اللازمة أبدًا. حتى عندما يتم تخصيص الأموال، قد لا يُنَصُّ على برنامج التعويضات في القانون، مما يجعلها عرضة لعدم التنفيذ بسبب تغيير الأولويات لدى الحكومة. لعبت مجموعات الضحايا دورًا مهمًا في الضغط على الحكومات لتمويل برامج التعويضات.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/69/518 (October 14, 2014), para. 56, https://undocs.org/A/69/518.

مثال: نجحت مجموعات الضحايا في غواتيمالا في الضغط على حكومة الولايات المتحدة؛ لربط قروض البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ومساعدتها العسكرية المقدمة للحكومة الغواتيمالية بتنفيذ برنامج تعويضات ضحايا سد تشيكسوى. نتيجة لهذا الضغط، وافقت الحكومة الغواتيمالية على دفع تعويضاتٍ للضحايا قيمتها 155 مليون دولار أمريكي. أثناء كتابة هذا التقرير، لا يزال برنامج التعويضات معلقًا ولم يكتمل تنفيذه. **راجع:** Mark Tran, "Guatemala's Indigenous Communities Boosted by Landmark Reparations Bill," *Guardian*, January 17, 2014, https://www.theguardian.com/global-development/2014/jan/17/guatemala-chixoy-dam-reparations-bill.

وفقًا للمُقرّر الخاص للأمم المتحدة، تُجادل "معظم الحكومات التي تواجه دعوات للتعويضات بأن التعويضات لا يمكن تحملها". مع ذلك، يُشيرُ إلى أن هذه الحكومات تقدمُ هذا الادعاء غالبًا دون "أي جهد جاد لتحديد التكاليف". يجب أن تكون مجموعات الضحايا مستعدة للضغط على صناع القرار؛ لتنفيذ برامج التعويضات رغم هذه الحجة.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur of the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), para. 60, https://undocs.org/A/HRC/34/62.

ما التحديات التي قد تظهر أمام الضحايا الذين يحاولون الوصول إلى برامج التعويضات؟

ليس من السهل على الضحايا في جميع الأحوال الوصول إلى الهيئات المسؤولة عن الإشراف على برامج التعويضات. قد تعمل هذه الهيئات خارج العواصم حيث يصعب على الضحايا الوصول إليها، أو قد لا تُترجَمُ المواد ذات الصلة إلى اللغات المطلوبة أو قد لا تنشر في وسائل الإعلام المناسبة. قد يواجه الضحايا في مخيمات النازحين أو اللاجئين تحديات كبيرة في الوصول إلى نماذج التسجيل وتقديمها؛ لتلقي التعويضات. قد يواجه الضحايا أيضًا صعوبة في تقديم إثباتات كافية تدعم ادعاءاتهم. واعتمادًا على دورها، قد تكون مجموعات الضحايا قادرة على المساعدة في تسهيل سبل الحصول على التعويضات من خلال تسهيل الاتصالات بين مسؤولي التعويضات والضحايا، أو ترجمة المعلومات المكتوبة إلى اللغات المحلية، أو المساعدة في شرح المفاهيم الأساسية.

كيف يمكن أن تتفاعل برامج التعويضات مع قضايا النوع الاجتماعي؟

تتمثل إحدى المخاطر الكامنة في برامج التعويضات في احتمال تعزيزها للممارسات الاجتماعية التي تؤثر على الأشخاص بشكل مختلف، على أساس النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، يمتلك الرجال فقط في بعض المجتمعات سندات ملكية الأراضي، وهو وضع قد يجعل من المستحيل على المرأة أن ترث الأرض من أقاربها المختفين قسريًا أو الاستفادة من مشاريع استرداد الأراضي. وبالمثل، غالبًا ما تعني الطبيعة الجنسانية للعنف أن النساء يلاقين عواقب النزاع بشكل مختلف عن الرجال. فإذا قُتل زوج شخص ما في أحداث الصراع، يصبح الزوج الباقي على قيد الحياة — غالبًا امرأة — هو مقدم الرعاية والمعيل والوالد الوحيد للأسرة. يُطلبُ من بعض الهيئات المسؤولة عن الإشراف على برامج التعويضات مراعاة هذه العوامل والطرق الأخرى التي قد تفيد التعويضات من خلالها الأشخاص بشكل مختلف على أساس الجنس الاجتماعي.

يجب على مجموعات الضحايا المهتمة بتقديم تعويضات تراعي ديناميكيات النوع الاجتماعي أن تنظر أيضًا في الطرق التي تتفاعل بها تدابير العدالة الانتقالية المختلفة مع بعضها بعضًا. على وجه التحديد، كما أشار جيلمور وغيروت وساندوفال، فإن تدابير العدالة الانتقالية التي تركز بشكل خاص على عامل طبيعة النوع الاجتماعي أو على تأثير النزاع، قد تجعل التعويضات أكثر حساسية تجاه هذا العامل.

راجع: Sunneva Gilmore, Julie Guillerot, and Clara Sandoval, "Beyond Silence and Stigma—Crafting a Gender-Sensitive Approach for Victims of Sexual Violence in Domestic Reparation Programmes," Reparations, Responsibility and Victimhood in Transitional Societies project, 2020.

ملحوظة

في مارس 2007 في نيروبي، أصدرت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم إعلانًا، لتوجيه برامج التعويضات لمراعاة احتياجات ضحايا العنف الجنسي والتأكيد على عملية تعويضات تشاركية وتحويلية. **راجع:** "Nairobi Declaration on Women's and Girls' Right to a Remedy and Reparation," International Meeting on Women's and Girls' Right to a Remedy and Reparation, 2007, https://www.fidh.org/IMG/pdf/NAIROBI_DECLARATIONeng.pdf.

هل هناك طرق خارج برامج التعويضات يمكن للضحايا من خلالها الحصول على مزايا ودعم؟

وفقًا للمُقرّر الخاص، يمكن لخطط التنمية المجتمعية والوطنية، وكذلك برامج المعونات الإنسانية أن تساعد المجتمعات المهمشة أو التي استهدافها العنف على استعادة حياتها الطبيعية. ورغم أن هذه الجهود لا تهدف إلى الاستجابة للضرر الذي عانى منه الضحايا — وهي بالتالي ليست تعويضات — إلا أنها يمكن أن تكون مكملةً للتعويضات، وقد تكون تدابير مهمة قصيرة الأجل، متاحة أمام جميع المواطنين للاستفادة منها. في بعض الأحيان، لا تقدم هذه البرامج الأقل رسمية فوائد ملموسة يتلقاها الضحايا، إلا بعد وقوع جرائم وحشية جماعية فقط.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/69/518 (October 14, 2014), para. 59–61, https://undocs.org/A/69/518.

إحياء ذكرى أحداث الماضي

يشير مصطلح إحياء الذكرى إلى عملية الاحتفاظ بالذكريات، سواءً لأشخاص أو لأحداث، وإتاحتها عادةً للجمهور العام. يمكن أن تتخذ النصب التذكارية أشكالًا عديدة، بدءًا من المشاريع الضخمة التي تتطلب موارد هائلة، مثل المتاحف أو المعالم الأثرية، وانتهاءًا بالأعمال الأكثر رمزية مثل احتفالات إحياء الذكرى، أو فعاليات الاعتذارات العامة. النصب التذكارية جزء مهم من العدالة الانتقالية، إلا أنها يتم تجاهلها كثيرًا، ويمكنها أن:

- توفر منبرًا عامًا لمشاركة قصص الضحايا
- تساعد أفراد المجتمعات على التفكير والتعافي معًا
- تجمع المواد الأولية وتحافظ عليها
- تُعلِّم الأجيال القادمة أحداث الماضي، بما في ذلك الأوضاع التي كان يعيش فيها المجتمع وعاداته وتقاليده قبل الصراع

راجع: Kelli Muddell and Sibley Hawkins, "Gender and Transitional Justice: A Training Module Series, Module 5: Memorialization," International Center for Transitional Justice, 2018, 9.

كما يمكن أيضًا إحياء الذكرى عبر الإنترنت. في عام 2020، أطلق متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة معرضًا على الإنترنت تحت عنوان "طريق بورما إلى الإبادة الجماعية" (https://exhibitions.ushmm.org/burmas-path-to-genocide)، أستمد هذا المعرض معلوماته من تسعة أفراد من الروهينجا؛ حيث شاركوا قصص نجاتهم من الهجمات العنيفة التي شنتها حكومة وجيش بورما عام 2017. يهدف هذا المعرض إلى تمكين الضحايا من إيصال أصواتهم والمساعدة في إنشاء سجلٍ تاريخي، حيث تنكر الحكومة البورمية وجود إبادة جماعية ضد الروهينجا. تتميز النصب التذكارية الرقمية بإمكانية إتاحتها للجمهور على نطاق أوسع، وإمكانية إنشائها برأس مال سياسي واقتصادي غير كبير.

إحياء الذكرى ليس عملًا محايدًا، جميع القرارات المتعلقة به، بما في ذلك مكان إنشاء النصب التذكاري، والجهة المصممة له، كلها قرارات لها معنى سياسي. والخلافات التي تنشب حول حقيقة ما حدث، والكيفية التي ينبغي تذكر الأحداث بها، كلها عوامل يمكنها أن تفاقم التوترات وتحول دون التعافي المجتمعي. قد يكون إحياء الذكرى فرصة جيدة للضحايا سواء كانوا أفرادًا أم جماعات، للعمل في هيئة تحالفٍ، وتجميع نطاق متنوع من الأصوات، وإشراك أولئك الذين ربما لم يتمكنوا من سرد قصتهم من خلال عمليات العدالة الانتقالية الأخرى. يشار إلى

المجموعات الاستشارية من هذا النوع أحيانًا باسم *اللجان التذكارية* ويمكن أن تضم أعضاءً من الضحايا سواءً كانوا أفرادًا أم جماعات، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء إحياء الذكرى، وقادة المجتمع، والجهات المانحة. حيثما أمكن، يجب أن تضم اللجان التذكارية — أو تتشاور مع — ممثلين عن جهود العدالة الانتقالية الأخرى؛ لضمان مشاركة الموارد وإدماج النصب التذكاري جيدًا في استراتيجية العدالة الأوسع نطاقًا.

راجع: Judy Barsalou and Victoria Baxter, "The Urge to Remember: The Role of Memorials in Social Reconstruction and Transitional Justice," (USIP Stabilization and Reconstruction Series, No.5, United States Institute for Peace, 2007), 1–2.

بغض النظر عن كيفية تنظيمها، فإن النصب التذكارية الأكثر فعالية، هي المُخطَّط لها، ذات المغزى الاستراتيجي. يجب على كل من يسعى للانخراط في عملية إحياء الذكرى أن يفكر في الأسئلة التالية:

- **من هو الجمهور المستهدف من النصب التذكاري؟**
النصب التذكارية التي ستكون متاحة للعامة سيكون لها أنواع مختلفة من الجماهير. عند التخطيط لإقامة نصب تذكاري، يجب على مجموعات الضحايا مراعاة هذا النطاق من وجهات النظر والحساسيات. قد يشمل جمهور النصب التذكاري مجموعات متعددة من الضحايا، وأناسًا ممن شهدوا العنف، وأشخاصًا لا يعرفون شيئًا عما حدث. يجب أن تراعي النصب التذكارية الصدمات النفسية، ويجب أن تعطي الأولوية لاحتياجات الضحايا ومجتمعاتهم.

- **ما المكان الأنسب للنصب التذكاري؟**
يمكن أن تُقام النصب التذكارية على أرض الواقع، أو تكون رقمية، ويجب على مجموعات الضحايا بحث مدى أمان هذه الأماكن، وإمكانية وصول الجمهور المعني إليها. إذا أقيم النصب التذكاري على أرض الواقع، يجب على المجموعة أن تعرف ما المجتمع الذي يستخدم هذه الأرض في الوقت الحالي، وما الذي قد يعنيه هذا النصب التذكاري لهذا المجتمع. توجد بعض النصب التذكارية في مواقع وقعت فيها أعمال عنف. ورغم أن هذا الخيار قد يكون له تأثير قوي جدًا، إلا أنه ليس متاحًا ولا مناسبًا في جميع الأحوال.

- **ما الدور الذي سيقوم به النصب التذكاري لتحقيق أهداف العدالة المشتركة؟**
رغم أن إنشاء أي نوع من أنواع النصب التذكارية يعدُ اعترافًا بالضرر الذي لحق بالضحايا، إلا أن الأنواع الأخرى منها تساعد على تحقيق أهداف مختلفة. على سبيل المثال، قد يكون للمتحف الذي ينشئ سردًا واضحًا لسبب حدوث العنف وظيفة قوية في قول الحقيقة، في حين توفر اللوحات التذكارية أو الأعمال الفنية العامة فرصة أكبر للتفسير التاريخي. يجب على مجموعات الضحايا التفكير في الهدف من النصب التذكاري في سياق استراتيجية العدالة طويلة المدى التي يتبعونها. يعتمد هذا القرار على الأرجح على كيفية حدوث العنف مؤخرًا، ومدى الخلاف حول الحقائق التاريخية المسجلة.

- **كيف يمكن أن تتفاعل هذه الجهود مع إجراءات العدالة الانتقالية الجارية؟**
قد يكون الأشخاص الذين يقدمون وقتهم وخبرتهم وما لديهم من مواد لمشروعات إحياء الذكرى على دراية بعمليات العدالة الانتقالية الأخرى. الشفافية فيما يتعلق بأهداف وكيفية تشغيل النصب التذكاري أمرٌ مهم، على عكس عملية استعادة المعلومات الرسمية، أو الدعاوى القضائية والحصول على موافقة مستنيرة من جميع المعنيين. يجب على مجموعات الضحايا أيضًا أن يضعوا في اعتبارهم أن أحداثًا مهمة، مثل إصدار تقرير لجنة تقصي الحقائق أو حكم المحكمة، قد تؤثر على محتوى وقوة تأثير النصب التذكاري.

- **كيف يمكن أن يتطور النصب التذكاري مع مرور الوقت؟**

يتغير معنى وتأثير النصب التذكارية مع مرور الوقت. يجب على مجموعات الضحايا أخذ ديناميكية النصب التذكاري واستجابته مع تطور الذاكرة الجماعية في الاعتبار. على سبيل المثال، قد يكون من المهم لهذه المجموعات التفكير في كيفية ضمان قدرة الأجيال القادمة على التعامل مع النصب التذكاري، بأسلوب يناسب القضايا والاهتمامات المعاصرة.

ومما لا شك فيه، يجب أن يضع صانعو قرارات أعمال إحياء الذكرى المتاح لديهم من الموارد والدعم في الاعتبار. هناك طرق مختلفة لتمويل أعمال إحياء الذكرى، ولكل منها آثاره المختلفة على أعمال النصب التذكاري ومعناه.

إحياء الذكرى بتمويل من الدولة

يمكن أن تصدر الدولة الأمر بإقامة النصب التذكارية وتتولى تمويلها. أدرجت بعض لجان تقصي الحقائق عمليات إحياء الذكرى في توصياتها، لكن لم يُناقش الأمر بمزيد من التفصيل أو في سياق علاقة بجهود أخرى موصى بها، إلا في حالات نادرة. مع تزايد صعوبات التنفيذ التي تنشأ حال مواجهة حكومة معادية أو معارضة، اضطر العديد من الجهات المعنية بجهود إحياء الذكرى إلى طلب دعم من مصدر آخر، مستخدمة هذه التوصيات نقطة انطلاق لها.

في بعض الحالات، لا يكون لمشاركة الدولة في إحياء الذكرى أثرٌ تعويضي. قد تستخدم الدول مشاركتها في النصب التذكاري لتدعي مشاركتها في إجراءات العدالة، دون تحمل المسؤولية الأكبر.

مثال: أوصت لجنة تقصي الحقائق في السلفادور في الفترة ما بين 1992 و1993 بتقديم "تعويض معنوي" في شكل نصب تذكاري وطني، يحملُ أسماء ما يقدر بنحو 75000 من ضحايا الحرب الأهلية. وتجاهلت الحكومة السلفادورية ذلك لسنوات عديدة، وبدلاً من ذلك، اتبعت سياسة العفو والنسيان. في عام 1997، اجتمعت 12 منظمة من منظمات المجتمع المدني في السلفادور؛ لتشكيل لجنة لبناء نصب تذكاري لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدنيين. في نهاية المطاف، وبعد الحصول على الدعم من الحكومة المحلية لمدينة سان سلفادور، افتُتِحَ النصب التذكاري للذكرى والحقيقة في عام 2003. وقت كتابة هذا التقرير، تم الانتهاء من تسجيل ما يقرب من 30000 اسم من أسماء الضحايا على الجدار الجرانيتي للنصب التذكاري، وتوفير مساحة لإضافة المزيد. **راجع:** Rachel Hatcher, "The Victims and Violence of Civil War: Presences and Absences in El Salvador's Monumental Narratives of Reconciliation," *de arte* (2019): 89.

يمكن للمحاكم أيضًا إصدار أحكام التعويضات الرمزية والجماعية، والتي قد تتضمن شرطًا بأن يدعم المسؤولون عن الجرائم أو الانتهاكات عملية إحياء الذكرى. في عدد من المناسبات، أمرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR) إحدى الدول بإعادة تسمية الأماكن العامة، وإقامة مراسم عامة لإحياء الذكرى، بل طلبت حضور مسؤولين حكوميين في مثل هذه الأحداث.

التمويل البديل لعمليات إحياء الذكرى

عندما لا تتوفر الرعاية اللازمة من الدولة، يمكن لمشاريع إحياء الذكرى أن تسعى للحصول على دعم من المنظمات المانحة، أو الحكومات الأجنبية، التي تمول بشكل مباشر أو غير مباشر عمليات إحياء الذكرى.

أما بالنسبة للمشاريع الأصغر حجمًا، فقد تكون هناك فرص لإشراك الشركات المحلية أو المنظمات الدينية أو المجموعات الخاصة الأخرى، التي ترغب في الاستثمار في أعمال سلام مستدام في مجتمعاتهم.

في جميع الأحوال، ينبغي أخذ تمويل إحياء الذكرى على المدى الطويل بعين الاعتبار، مع مراعاة تكاليف الصيانة. قد لا تكون النُصُب التذكارية مفيدة حال تعرضها للتخريب أو سوء حالتها المجتمعات كرمز للتعافي، بل ستُمثِّل في هذه الحالة توترات مستمرة أو عدم احترام للضحايا.

راجع: Lazarus Kgalema, "Symbols of Hope: Monuments as Symbols of Remembrance and Peace in the Process of Reconciliation," (The Centre for the Study of Violence and Reconciliation, 1999), 4–5.

تأثيرات أخرى لإحياء الذكرى

يجب أيضًا مراعاة الآثار الاقتصادية لإحياء الذكرى، لا سيما في حالة للنصب التذكارية باهظة الثمن في المناطق منخفضة الدخل. من المهم لمجموعات الضحايا أو لجان إحياء الذكرى قبل بدء البناء، أن تقرر ما إذا كان النصب التذكاري سيكون مجانيًا أم لا، ومن سيستفيد من أية إيرادات محتملة. قد يكون لزيادة فرص العمل أو إنعاش النشاط السياحي في المنطقة، في بعض الأحيان آثار اقتصادية إيجابية على المجتمعات، لكن هذا لا يحدث في جميع الحالات، ولا ينبغي توقعه.

إن استخدام مواد أولية مثل، المتعلقات الشخصية للضحايا، أو الرفات البشرية، أو مواد من مواقع الاحتجاز، قد يساعد على سرد الأحداث الماضية. حماية هذه المواد وجمعها تكون غالبًا إحدى المراحل الأولى لإحياء الذكرى. يجب على مجموعات الضحايا في هذه المرحلة المبكرة التفكير في الاستخدامات الأخرى المحتملة للمواد الأولية، مثل تقديم الإثباتات في الدعاوى القضائية.

مثال: يخلد متحف الإبادة الجماعية "تول سلينغ" في كمبوديا ذكرى الجرائم الوحشية التي ارتكبها نظام الخمير الحمر في سجن الأمن 21 (S-21)، المدرسة الثانوية السابقة التي استخدمت سجنًا ومركزًا للتعذيب والإعدام خلال الفترة من 1975 إلى 1979. عندما اكتشفت قوات التحرير الموقع عند دخولها العاصمة عام 1979، تم التحفظ على الموقع وسجلات السجن. افتُتِحَ المتحف في وقت لاحق من ذلك العام، وعُرِضَت الكثير من الغرف بحالتها التي كانت عليها، كما هي وقت مغادرة الخمير الحمر الهاربون. بعد 31 عامًا، استخدمت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (ECCC) إثباتات المتحف المحفوظة في القضية المرفوعة ضد رئيس سجن S-21، كانغ كيك إيو (المعروف أيضًا باسم الرفيق دوتش)، الذي أُدينَ بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. كما أيدت المحكمة وضع نصب تذكاري، مدون عليه أسماء موثقة لـ 12,380 سجينًا ماتوا في الموقع في تول سلينغ. **راجع:** Amy Sodaro, *Exhibiting Atrocity: Memorial Museums and the Politics of Past Violence*, (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press), 2018, 164.

ملحوظة

إضافة إلى توثيق ودراسة وتفسير تاريخ الهولوكوست، فإن مهمة متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة كنصب تذكاري، تشمل العمل على تعزيز العدالة والمساءلة عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ذات الصلة. هذا الدليل هو نتاج تلك الجهود الرامية إلى دمج إحياء الذكرى والتعليم مع أدوات العدالة الانتقالية الأخرى.

لجان تقصي الحقائق

لجان تقصي الحقائق هي هيئات مؤقتة غير قضائية، تهدف إلى التحقيق في الأسباب الجذرية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم الوحشية الجماعية. يمكن للدول التي حدثت فيها انتهاكات وجرائم أن تنشئ لجانًا لتقصي الحقائق خلال الفترات الانتقالية من خلال وثيقة رسمية مثل، اتفاقية سلام، أو تشريع، أو مرسوم رئاسي، أو بند في دستور جديد.

راجع: UN Secretary-General, *The Rule of Law and Transitional Justice in Conflict and Post-conflict Societies*, U.N. Doc. S/2004/616 (August 23, 2004), para. 50–51, https://undocs.org/S/2004/616.

تهدف لجان تقصي الحقائق عمومًا إلى:

- توفير منتدى رسمي للضحايا لتبادل الخبرات
- تحديد أنماط العنف وطبيعة العنف واسع الانتشار الذي ارتكبته الدولة والمنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة
- التوصية بتدابير إضافية مثل، الملاحقات القضائية والتعويضات والإصلاح المؤسسي؛ لمعالجة أحداث الماضي ومنع تكرارها
- إنشاء أراشيف للمعلومات يمكن إتاحتها للجمهور، واستخدامها كإثباتات في المحاكمات المستقبلية
- تعزيز المصالحة بين الضحايا والجناة، والمواطنين وحكومتهم

لا تكون لجان تقصي الحقائق فعالة دائمًا. فقد تقدم نسخة أحادية الجانب أو غير كاملة من الأحداث، أو يساهم أعضاؤها في إفلات الجناة من العقاب، من خلال الدفع بمسارٍ يجنب هؤلاء الجناة الملاحقات القضائية. قد تتجاهل الحكومات توصيات لجان تقصي الحقائق، أو إذا نفذتها، فقد لا تؤدي تلك التوصيات إلى تغييرات ملموسة في البلد المتضرر. علاوة على ذلك، تكون بعض التوصيات مستحيلة التنفيذ نظرًا لكثرتها، ولكونها غير موجهة بأكملها إلى الدولة.

وفقًا للمُقرّر الخاص للأمم المتحدة، يمكن لمجموعات الضحايا أن تلعب دورًا مهمًا في ضمان تحقيق لجان تقصي الحقائق لأهدافها. يكون لدى لجان تقصي الحقائق قواعد تحدد المشاركين بها وكيفية مشاركتهم. ومن خلال مناقشة هذا القسم لهذه القواعد واعتمادًا على محتواها، قد تكون هناك فرص سانحة لمجموعات الضحايا، يمكنهم من خلالها:

- الانضمام إلى المشاورات أثناء تأسيس المسؤولين للجنة تقصي الحقائق
- تقديم بيانات أو معلومات أخرى أثناء جمع لجنة تقصي الحقائق للمعلومات
- التحدث في جلسات الاستماع العامة
- المشاركة في التوعية المجتمعية
- التأثير على التوصيات التي تقدمها لجنة تقصي الحقائق

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur of the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), Part III (C)(1), https://undocs.org/A/HRC/34/62.

راجع أيضا: Diane Orentlicher, *Independent Study on Best Practices, Including Recommendations, to Assist States in Strengthening Their Domestic Capacity to Combat All Aspects of Impunity*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, U.N. Doc. E/CN.4/2004/88 (February 27, 2004), para 19(a), https://undocs.org/E/CN.4/2004/88.

المشاركة في المشاورات أثناء تأسيس لجنة تقصي الحقائق

عندما يؤسس المسؤولون لجنة تقصي الحقائق، تكون لديهم حاجة إلى تحديد الأمور التي يجب التركيز عليها، والكيفية التي ينبغي أن تؤدي بها عملها، وتسجيل ونقل توصياتها. وهذا يُسمَّى عادة *بتفويض* لجنة تقصي الحقائق. يمكن للمسئولين القائمين على تأسيس لجنة تقصي الحقائق استشارة مجموعات الضحايا ضمن إجراءات هذه العملية. تتضمن الأسئلة التي قد يسعى المسؤولون للحصول على إجابة عنها وقت تحديد اختصاص لجنة تقصي الحقائق:

- **ما الحوادث والفترات والمناطق الجغرافية التي يجب أن تركز عليها؟**

  قد تعطي لجان تقصي الحقائق الأولوية لبعض الانتهاكات على حسابِ غيرها، أو قد تعالج الانتهاكات التي حدثت بناءً على عامل التاريخ أو عامل المنطقة أو كلا العاملين معًا. يمكن لمجموعات الضحايا خلال المشاورات تقديم وجهة نظرهم فيما يجب أن تدرسه لجنة تقصي الحقائق، لا سيما إن كانت هناك جوانب من تاريخ البلد يُتغاضى عنها غالبًا، رغم أهميتها. جوانب تعتقد مجموعات الضحايا أن هناك حاجة إلى توضيحها؛ لتمكين المجتمع من التعافي.

- **هل ستتخذ خطواتٌ لحماية أمن الضحايا وتعزيز رفاهتهم؟**

  تحتاج اختصاصات لجان تقصي الحقائق أحيانًا أن تتخذ خطوات لحماية الضحايا، فأثناء المشاورات، قد تعرضُ مجموعات الضحايا وجهة نظرها في أنواع المساعدة الطارئة، والخدمات النفسية، والاجتماعية، والقانونية، والاحتياطات الأمنية، واحتياطات حماية الشهود التي تحتاج إليها مجتمعاتهم.

- **هل سيكون للجنة سلطة منح العفو عن المذنبين؟**

  يمكن لبعض لجان تقصي الحقائق أن تمنح المدانين عفوًا، مقابل قول الحقيقة والاعتذار والتعويضات والوعد بعدم تكرار الجريمة مرة أخرى. يمكن لقرارات العفو عن المدانين أن تحمي بأثر رجعي المسؤولين عن بعض الجرائم من الملاحقة القضائية، أو تضمن لهم عقوبات مخففة. يجادل مؤيدو قرارات العفو بأنهم من خلالها يشجعون الناس على التحدث بأمانة عن المخالفات السابقة والاعتراف بها، في حين يُجادلُ آخرون بأن العفو عن المدانين يُمَكِّنَ الناس من التنصل من المسئولية ولا يساعد على كسر دائرة العنف.

ملحوظة

يُلزِمُ القانون الدولي الدولَ بالرد على الجرائم الدولية، من خلال التحقيق مع المسؤولين ومقاضاتهم، واتخاذ خطوات تحول دون تكرار هذه الجرائم في المستقبل، إضافةً إلى التزامات أخرى. لكن، كما تشرح مبادئ بلفاست التوجيهية الخاصة بالعفو والمساءلة، يتيح القانون الدولي للدول بعض المرونة في منح العفو للمسؤولين عن تجاوزات معينة. ووفقًا لمبادئ بلفاست التوجيهية، يكون العفو غير المشروع عادةً غير مشروط، ويحول دون فعالية التحقيقات، ويعزز فكرة الإفلات من العقاب. راجع: *Belfast Guidelines on Amnesty and Accountability*, Transitional Justice Institute, University of Ulster, 2013, https://www.ulster.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0005/57839/TheBelfastGuidelinesFINAL_000.pdf.

- **من سيترأس اللجنة؟**

يجب أن تكون لجان تقصي الحقائق جديرة بالثقة كي تنجح في مهامها. لذا، من الأهمية بمكان التدقيق في خصائص وصفات من يترأسون هذه اللجان. يجب أن تطالب مجموعات الضحايا بالمشاركة برأيها في اختيار أعضاء اللجنة وفي تحديد صفاتهم.

- **هل ستؤثر مشاركة الضحايا في تشكيل لجنة تقصي الحقائق في قدرتهم على الوصول إلى تدابير العدالة الانتقالية الأخرى؟**

في بعض الحالات، ستؤدي مشاركة الضحايا في لجنة تقصي الحقائق إلى إعاقة قدرتهم على الوصول إلى تدابير العدالة الانتقالية الأخرى في المستقبل. بعض برامج التعويضات على وجه الخصوص، لا تكون متاحة إلا للضحايا ممن لم يشاركوا في لجنة تقصي الحقائق سابقًا. لذا، فإن إدراك إمكانية تفاعل لجنة تقصي الحقائق مع تدابير العدالة الانتقالية الأخرى، والكيفية التي تتفاعل بها أمرٌ مهمٌ للغاية.

- **أين ستعمل لجنة تقصي الحقائق؟**

قد تعمل لجان تقصي الحقائق على المستوى المحلي، أو الإقليمي، أو الوطني، أو أي مزيج من هذه النطاقات. تعمل لجنة تقصي الحقائق في كولومبيا، على سبيل المثال، على جميع هذه النطاقات. والوضع الأمثل يقول إنه يجب على لجان تقصي الحقائق أن تعمل بالطريقة التي تسهّل وصول الضحايا إليها.

مساعدة المسؤولين على جمع المعلومات

بمجرد إنشاء لجنة تقصي الحقائق، يجب عليها جمع معلومات عما حدث من تجاوزات وانتهاكات. وضمن إجراءات هذه العملية، قد يطلب مسؤولو اللجنة من مجموعات الضحايا الاتصال بالضحايا الأفراد، الراغبين في مشاركة قصصهم. قبل تعريف المسؤولين بالضحايا أو مشاركة معلومات عنهم بطريقة أخرى، يجب على مجموعات الضحايا الحصول على موافقة مستنيرة من هؤلاء الضحايا.

ملحوظة

يحتوي الفصل السابع على مزيد من المعلومات عن مفهوم الموافقة المستنيرة.

قد يطلب مسؤولو لجنة تقصي الحقائق أيضًا من مجموعات الضحايا مشاركة ما جمعوا بالفعل من معلومات عن الانتهاكات السابقة. قبل الموافقة على مشاركة المعلومات، يجب على مجموعات الضحايا طرح الأسئلة التالية؛ لتحديد ما إذا كان الإدلاء بالمعلومات آمن ويستحق العناء:

- كيف ستسجل لجنة تقصي الحقائق المعلومات وتخزنها وتستخدمها؟
- ما الخطوات — إن وجدت — التي ستتخذها اللجنة لحماية من أدلوا بمعلومات؟
- هل سيُطلب من الأشخاص الذين يتشاركون المعلومات الإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع العامة أو القضايا الجنائية؟
- هل يمكن لمن يشاركون معلوماتهم الإدلاء بالبيانات دون الكشف عن هويتهم؟

المشاركة في جلسات الاستماع العامة

تعقد العديد من لجان تقصي الحقائق جلسات استماع عامة؛ تسمح من خلالها للضحايا وغيرهم من أفراد الجمهور بمشاركة قصصهم. قد يشجع هذا النهج المجتمعات على الاعتراف بأخطاء الماضي، ويزيد صعوبة

تجاهلها أو إنكارها. قد لا يكون التحدث علانية عن انتهاكات الماضي أمرًا ممكنًا أو ملائمًا في جميع الحالات، خصوصًا فيما يتعلق بالمسائل الحساسة، لذا يمكن لبعض لجان تقصي الحقائق عقد جلسات استماع خاصة.

العمل مع مسؤولي لجنة تقصي الحقائق في جهود توعية الجمهور

إن التوعية الهادفة للجمهور في المجتمعات المتضررة حول مهمة لجنة تقصي الحقائق ونتائجها أمرٌ بالغُ الأهمية. لا تساعد جهود التوعية في إدارة توقعات المجتمع حول ما ستحققه اللجنة وحسب، بل يمكنها أن تساعد أيضًا في تسليط الضوء على نجاحات تلك اللجنة. قد يدعو المسؤولون مجموعات الضحايا للمساهمة في هذه العملية، على سبيل المثال عن طريق عقد لقاءات مجتمعية لمسؤولي اللجنة؛ لمناقشة عملهم وتبادل المعلومات المكتوبة حول لجنة تقصي الحقائق مع أفراد المجتمع. قد تكون المعلومات حول لجان تقصي الحقائق ذات قيمة ليس فقط للضحايا الذين يعيشون داخل البلد المتضرر، لكن أيضًا لأولئك الذين يعيشون في الخارج لاجئين في المنفى، أو مهجَّرين.

إثراء توصيات لجنة تقصي الحقائق واستخدام تلك التوصيات

يمكن لبعض لجان تقصي الحقائق أن تصدر توصياتٍ ملزمةٍ حول تدابير العدالة الانتقالية الأخرى، مثل الحاجة إلى التعويضات، وأنشطة إحياء الذكرى، والمحاكمات الجنائية، والإصلاح المؤسسي. لهذا السبب، تؤدي لجان تقصي الحقائق أحيانًا إلى عملية عدالة انتقالية أوسع. مع ذلك، ليس من الممكن في جميع الحالات التغلب على الصعوبات العملية والسياسية المرتبطة بتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق. التوصيات غير الملزمة، التي تحظى بدعم شعبي وسياسي، تكون في بعض الأحيان بنفس فعالية التوصيات الملزمة.

ملحوظة

سواء كانت توصيات لجنة تقصي الحقائق ملزمة أو غير ملزمة، يمكنها أن تكون أداة قوية متاحة لمجموعات الضحايا؛ تُستخدم في دعوتهم إلى المزيد من تدابير العدالة الانتقالية. تناقش الفصول اللاحقة استراتيجيات أخرى للضغط على صانعي القرار؛ لتنفيذ تدابير العدالة.

البحث عن المفقودين

تُعدُ عملية البحث عن الأشخاص المفقودين عنصرًا حيويًا في مسيرة التعافي المجتمعي بعد الجرائم الوحشية الجماعية. يحق لعائلات الأشخاص المفقودين في سياق الجرائم الوحشية الجماعية بموجب القانون الدولي إجراء تحقيق فعال، ومعرفة حقيقة ما حدث لأفراد أسرهم، وتحقيق العدالة، والحصول على تعويضات، وإحياء ذكرى ذويهم. وهذا يعني أنه يقع على عاتق الدول التحقيق في قضايا الأشخاص المفقودين. مع ذلك، لا تفي الدول دائمًا بهذا الالتزام. قد تحتاج مجموعات الضحايا ممن يبحثون عن المفقودين إلى الاتصال بالمنظمات الدولية، مثل **اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين**، ولجنة **الصليب الأحمر الدولية لبرنامج الأشخاص المفقودين**، للحصول على المساعدة.

راجع: Diane Orentlicher, *Report of the Independent Expert to Update the Set of Principles to Combat Impunity, Addendum: Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, E/CN.4/2005/102/Add.1 (February 8, 2005), Principle 4, https://undocs.org/E/CN.4/2005/102/Add.1.

ما الفائدة المرجوة من البحث عن المفقودين؟

في حالة نجاح عملية البحث، تكون هذه العملية قادرة على:

- تقديم إجاباتٍ عما حدث وأسباب حدوثه ومعرفة المسؤولين عنه
- تقديم معلومات قد تكون ذات صلة بالمحاكمات الجنائية، وتصبح بمثابة جزء مهم من إجراءات العدالة الجنائية
- تمكين الأقارب أو الأفراد المعالين من الحصول على حقهم في الميراث أو المزايا الاجتماعية، أو حل المشكلات القانونية إذا تم التأكد من وفاة الشخص المفقود
- تمكين العائلات من إجراء مراسم إعادة دفن في الحالات التي يتم فيها التأكد من وفاة الشخص المفقود

علام تتضمن عملية البحث عن المفقودين؟

البحث عن المفقودين عملية مكلفة، وتستغرق الكثير من الوقت، وتتطلب محققين محترفين وأطباء شرعيين أنثروبولوجيين ذوي خبرة فنية. لإجراء عمليات البحث، تحتاج الدول عادةً إلى فريق وطني من الأطباء الشرعيين، وبنوك الحامض النووي، ومرافق تخزين متنقلة. في أغلب الأحوال يكون من الضروري للدول إنشاء لجنة وطنية أيضًا للأشخاص المفقودين أو المختفين بها، مع وجود سلطة لمنح حصانات. قد تشجع مثل هذه الحصانات الجناة وغيرهم على التعاون دون خوفٍ من استخدام المعلومات التي يقدمونها ضدهم في الدعاوى المدنية أو الجنائية. قد تستخدم السلطات التي تجري عمليات البحث مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك تحليل عينات الحمض النووي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لمحاولة فهم ما حدث للأشخاص المفقودين، ومتى حدث، ومن المتسبب فيه. في بعض الحالات، تكون حالات الإخفاء عابرة للحدود، بمعني أن ينقل الجناة الشخص المختطف إلى بلدٍ آخر. تتطلب مثل هذه الحالات اتفاقيات ثنائية بين الدول ذات الصلة، للسماح بإجراء عمليات تحديد هوية واسترداد عابرة للحدود. وفي حالات أخرى، قد يكون الوصول إلى مواقع المدافن صعبًا أو مستحيلًا، لا سيما إن كانت موجودة في مواقع تملكها أو تشغلها كيانات خاصة أو فصائل مسلحة أو جهات سياسية.

ملحوظة

طرق البحث المختلفة لها فوائدها ومقايضاتها. إن جهود البحث التي تعتمد على أساليب غير علمية في تحديد الهوية معيبة غالبًا؛ على سبيل المثال، التعرف البصري على الأشخاص يكون صحيحًا في حالة واحدة من بين كل 10 حالات. ورغم أن تحليل الحمض النووي يمكن أن يساعد في التعرف على رفات الأشخاص المفقودين بشكل أكثر دقة، إلا أنه في الوقت نفسه عالي التكلفة، ويستغرق وقتًا طويلاً، ويعتمد على الخصائص التي لا توجد في العديد من الجثث وقت العثور عليها.

كيف يمكن أن تتفاعل جهود البحث مع عمليات العدالة الجنائية؟

قد يستخدم المسؤولون المعلومات التي تُجمعُ أثناء جهود البحث في المحاكمات الجنائية لملاحقة الجناة. لكن هذا ليس ممكنًا في جميع الحالات، لا سيما إن كانت الوكالات الإنسانية هي التي تتولى البحث، بدلاً من الجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية. عندما تُجْري الجهات الفاعلة في قطاع العدالة الجنائية عملية البحث، قد تمنع الإجراءات القضائية أفراد الأسرة من التعرف على رفات أقاربهم المتوفين ودفنها.

ملحوظة

يشير مصطلح *الطب الشرعي* إلى الاختبارات أو التقنيات المتبعة في جمع معلومات عن الجرائم والتي يمكن للمسؤولين استخدامها في المحكمة. لا تقتصر بعض جهود البحث الإنساني على الطب الشرعي، وتكشف عن معلومات غير مقبول الكشف عنها في المحكمة.

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا وأفراد الأسرة في البحث عن الأشخاص المفقودين؟

يحتاج الضحايا عادة إلى دعم مالي للبحث عن أفراد الأسرة المفقودين، وللتعامل مع الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن غيابهم. ويمكنهم من خلال هذا الدعم لعب الأدوار التالية في عملية البحث عن المفقودين:

- كأفراد، يمكن للضحايا — لا سيما أفراد عائلات المفقودين — مساعدة المحققين عن طريق إبلاغ السلطات بحالات الفقد، وتقديم عينات الحمض النووي، وتوفير معلومات عن آخر مكان ظهر الشخص المفقود فيه، إضافةً إلى تبادل المعلومات عن مواقع المقابر الجماعية المحتملة.
- يمكن لمجموعات الضحايا المنظمة الدفاع عن الهياكل القانونية، لخدمة مصالح الضحايا ومحاسبة المؤسسات وفقًا لهذه المعايير. علاوة على ذلك، يمكن لمجموعات الضحايا القيام بدور الوسيط بين الضحايا والدولة في الحالات التي لا يثق فيها الضحايا بمؤسسات الدولة.
- يمكن لمجموعات الضحايا المنظمة دعم الضحايا الأفراد من خلال إحالتهم إلى خبراء في مجالات ليس للدولة فيها تدخل كبير، مثل منظمات الدعم المالي والقانوني والإنساني والنفسي. توفر وظيفة الدعم هذه مساحة للتعلم والتمكين وبناء القدرات.

مثال: وفقًا للتقديرات الأخيرة، يوجد حاليًا 61000 شخصٍ في عداد المفقودين في المكسيك، لكن من تمت إدانتهم بجريمة الإخفاء القسري 20 شخصًا فقط على المستوى الفيدرالي. كانت مجموعات الضحايا نشطة للغاية في جهود مناصرة العدالة، والاعتراف بالإخفاء القسري كجريمة. وبسبب الضغط وجهود المناصرة تلك الميذولة من مجموعات الضحايا، أقر البرلمان المكسيكي القانون العام لحالات الاختفاء في 2017. يؤسس هذا القانون مبدأ المشاركة المتبادلة، حيث يوجب على الدولة العمل مع العائلات عند بحثها عن المفقودين. كما يفصل القانون مسؤولية التحقيق في قضايا المفقودين عن محاكمة المسؤولين. هذا يعني أنه حتى لو كان أعضاء الادعاء العام مترددين في التحقيق في القضايا المتعلقة بالأشخاص المفقودين، يمكن مع ذلك دفع جهود البحث عن هؤلاء المفقودين. **راجع:** Madeleine Wattenbarger, "We're Doing What the Government Won't Do," *Foreign Policy*, April 24, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/04/24/mexico-drug-war-forced-disappearance-victims-families-government/.

ما الطرق التي قد تكون معها عملية البحث عن المفقودين مؤلمة؟

يمكن أن تكون عملية البحث عن المفقودين مصدر صدمة أو سبب في تكرار الصدمة لعائلات المفقودين. ويمكن لمجموعات الضحايا أن تلعب دورًا قيمًا في دعم تلك العائلات على مدار فترة عملية البحث، من خلال مساعدتهم على الوصول إلى الخدمات والدعم على سبيل المثال. قد تكون عمليات البحث مؤلمة للأسباب التالية:

- قد تطلب السلطات من أفراد الأسرة إلقاء نظرة على صور مسرح الجريمة، أو الأشخاص المتوفين
- قد تؤدي جهود البحث إلى أخطاء في تحديد الهوية، مما يدفع العائلات إلى الاعتقاد بأنه قد تم العثور على قريبهم، بينما تكون الحقيقة غير ذلك
- قد يكشف اختبار الحمض النووي عدم وجود علاقة بيولوجية بين فرد يُعتقدُ أنه من الأسرة والشخص المتوفى، مما قد يسبب مشاكل داخل الأسرة
- يتطلب اختبار الحمض النووي سحق (أو طحن) عينة من العظام، مما يمثل مشاكل في الحالات التي لا توجد فيها سوى عينة صغيرة جدًا من العظام
- قد تفتقر السلطات إلى إجراءات التوثيق المناسبة، أو تفشل في اتباع تلك الإجراءات، مما قد يؤدي إلى فقدان الرفات البشرية

- قد تمنع الإجراءات القانونية إعادة الرفات إلى أفراد العائلة من أجل الدفن، حتى يُعثر على الجاني
- قد ترى المجتمعات أن الكشف عن الرفات البشرية يزعج روح المتوفى؛ في مثل هذه الحالات، قد يكون من الأفضل تحديد مواقع المقابر دون إخراج الجثث منها

علاوة على ذلك، قد يواجه أفراد الأسرة المشاركون في جهود البحث مشكلات أمنية خطيرة. حتى في البلدان التي يكون فيها الجناة غير نشطين، فإن أي جهد للبحث عن الأشخاص المفقودين قد يمثل تهديدًا لهؤلاء الجناة. في بعض الحالات، يواجه أفراد الأسرة الذين يرغبون في الإبلاغ عن فقد شخص ما تهديدات، أو يُجبرون على تقديم رشاوى، قد تشمل رشاوى جنسية.

تدابير منع التكرار

تدابير (أو *ضمانات*) *منع التكرار* هي مجموعة من التدابير والإصلاحات المؤسسية، التي تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للعنف، أو إلى تفكيك المنظمات المسؤولة عن الانتهاكات. كما أنها تهتم ببناء ثقافة امتثال لحقوق الإنسان أكثر قوة داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وقد يشمل ذلك مجموعة من الجهود بما في ذلك إصلاح ومراجعة قطاع الأمن، والإصلاحات القانونية، إضافة إلى نزع السلاح وتسريح وإعادة دمج (DDR) أفراد القوى المسلحة. طبقًا لما أكدت عليه توصيات لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا، فإن تدابير منع التكرار قد تشمل أيضًا إصلاحات في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي وحيازة الأراضي والتنمية الاقتصادية. تهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تأسيس الانسجام الاجتماعي ومنع الجيل القادم من اللجوء إلى العنف لحل الخلافات.

راجع: Naomi Roht-Arriaza, "Measures of Non-Repetition in Transitional Justice: The Missing Link?" (University of California Hastings College of the Law, Legal Studies Research Paper Series, No. 160, n.d.), 31, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2746226.

ملحوظة

يستخدم هذا الدليل مصطلح *تدابير* منع التكرار بدلاً من *ضمانات* منع التكرار أو عدم التكرار؛ لأنه من المستحيل عادةً ضمان عدم تكرار الصراع والانتهاكات وسوء المعاملة.

هل الدول ملزمة بتبني تدابير منع التكرار؟

وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة *المحدثة المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب لعام 2005*، فإن "ضمانات منع التكرار" هي عنصر مميز من عناصر حق التعويض. إضافة إلى ذلك، يفرض عدد من الاتفاقيات القانونية الدولية التزامًا على الدول؛ لاتخاذ خطوات لمنع أو وقف بعض الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والعديد من معاهدات حقوق الإنسان.

راجع: Diane Orentlicher, *Report of the Independent Expert to Update the Set of Principles to Combat Impunity, Addendum: Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, U.N. Doc. E/CN.4/2005/102/Add.1 (February 8, 2005), Principle 35, https://undocs.org/E/CN.4/2005/102/Add.1.

ما سر أهمية تدابير منع التكرار لمجموعات الضحايا؟

يُعدُ ضمان عدم تكرار الانتهاكات بالنسبة للعديد من الضحايا جزءًا حيويًا من ضمان الأمن لأنفسهم وأطفالهم وأحفادهم، كما يمكنهم من أن ينعموا بقدرٍ من راحة البال من أجل التعافي ووضع الخطط للمستقبل. لا يُرتكب العنف الجماعي من قبل الأفراد فحسب، بل ترتكبه مجموعة من الجناة المباشرين وغير المباشرين، والمستفيدين المتواطئين والمتفرجين، الذين يكونون غالبًا خارج نطاق طائلة المحاكمة جنائية. نتيجة لذلك، قد يستمر هؤلاء الأفراد أو تلك المنظمات في امتلاك السلطة أو تظل لديهم إمكانية الوصول إلى حصص غير متناسبة من الموارد الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال من النظام الاستبدادي أو مرحلة الصراع، أو أن يظلوا قادرين على التدخل في أي تقدم يُحرز في الجهود المبذولة في التعامل مع الماضي. وبطرق غير مباشرة، قد يستمر الأفراد في التمسك بمعتقدات تضفي الشرعية على عنف الماضي. يستمر العديد من هؤلاء الأفراد في العمل في المؤسسات التي يستخدمها الضحايا للوصول إلى الخدمات الاجتماعية أو أثناء تعاملهم مع برامج التعويضات، مما قد يعرضهم لمخاطر ثانوية من الإيذاء والتمييز. وبالتالي، فإن وجود تدابير تعزل هؤلاء الأفراد من مثل هذه الوظائف أمرٌ مهم لمجموعات الضحايا.

ما المخاطر والفرص التي توفرها تدابير منع التكرار؟

قد تتسبب تدابير منع التكرار التي تخل بالظروف الحالية إلى اندلاع العنف أو استمراره على الأقل. على سبيل المثال، أدت الجهود المبذولة لإصلاح حقوق الإسكان وحقوق التصويت في السنوات الأولى من الاضطرابات في أيرلندا الشمالية إلى زيادة عنف القوات الموالية للحكومة. من ناحية أخرى، يمكن لتدابير منع التكرار أن تعزز تدابير العدالة الانتقالية الأخرى. على سبيل المثال، كما ذكر ماير ريخ، يمكن أن يؤدي إصلاح جهاز الشرطة إلى تمكين المزيد من التحقيقات المهنية، أما إصلاح الجهاز القضائي فيمكن أن يؤدي إلى قرارات قضائية وأحكامٍ بتعويضاتٍ أكثر فعالية.

راجع: Alexander Mayer-Reickh, "Guarantees of Non-recurrence: An Approximation," *Human Rights Quarterly*, 39, no. 2 (May 2017): 431, https://muse.jhu.edu/article/657336/pdf.

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا في دعم عمليات إصلاح قطاع الأمن؟

بعد الصراع، قد تُحلُ أجهزة إنفاذ القانون والجيش والوكالات الاستخباراتية أو يُعاد تشكيلها، لكن يستمر غالبًا الموظفون غير الجديرين بالثقة في وظائفهم، كما يستمر اتباع الأساليب غير القانونية والافتقار إلى آليات المساءلة الداخلية. قد تتحول هذه الوكالات من استهداف المعارضين السياسيين إلى استهداف المجرمين العاديين أو نشطاء حقوق الأرض، لكن ما لم تصر مجموعات الضحايا والمجتمع المدني على إصلاح حقيقي تقوم بمراقبته، تتكرر في الغالب نفس الممارسات السيئة. يمكن لمجموعات الضحايا تقديم رؤى قيمة لعملية الإصلاح هذه عن طريق:

- مراقبة الأفراد الذين يحصلون على الترقيات
- الإصرار على فحص الأفراد للتحري عن الكفاءة والفساد والانتهاكات الماضية
- وضع آليات للرقابة غير الرسمية
- تسليط الضوء على حالات الفساد، وحالات النفوذ التي لا أساس لها على قوات الأمن والقضاء والمؤسسات الحكومية الأوسع
- جمع المعلومات اللازمة للحث على التغيير، أو لضمان إجراء التغيير بشكل مناسب

حتى إن لم تكن هناك عملية تدقيق أو فحص رسمية، قد تكون هناك طرقٌ إبداعية لمجموعات الضحايا يمكن من خلالها عزل المجرمين من مناصبهم الرسمية.

على سبيل المثال، وكما أشار المُقرّر الخاص للأمم المتحدة، في ظل غياب عملية تدقيق رسمية، استخدمت منظمات المجتمع المدني الأرجنتينية القوانين القائمة لزيادة الشفافية البرلمانية ومشاركة المجتمع المدني في المناقشات حول الترقيات في قطاع الأمن. مكن ذلك المجتمع المدني من الإفصاح عن قلقه بشأن المرشحين للوظائف قبل أن يشغلوها بالفعل، ووضع حوافز مغرية لأفراد قوات الأمن تشجعهم على التقاعد. وقد أدى هذا بشكل فعّالٍ وغير مباشر إلى "تطهير" قوات الأمن.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-repetition*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), para. 63(d), https://undocs.org/A/HRC/34/62.

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مجموعات الضحايا في الجهود الأوسع نطاقًا؛ لإصلاح المجتمع ومؤسساته؟

يهدف الإصلاح المؤسسي إلى منع الجرائم الوحشية الجماعية في المستقبل، من خلال إعداد المؤسسات لتعمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية، والعمل وفقًا للمبادئ الديمقراطية. قد يتطلب الأمر وضع قواعد سلوك أخلاقية، وإجراءات لتقديم الشكاوى، ومراجعة الأطر القانونية (مثل إلغاء القوانين التمييزية)، وتسريح جميع شاغلي المناصب العامة، ومراجعة الرواتب والبنية التحتية للدولة. تختلف تدابير الإصلاح المؤسسي المطلوبة من حالة إلى أخرى، لكنها تتناول عادة المؤسسات الأساسية، بما في ذلك القضاء والشرطة والقوات المسلحة. وقد يتطلب أيضًا تغيير سياسات اختيار مرشحي مناصب القضاء والنيابة العامة، وسياسات مد فترة الخدمة والسياسات التأديبية؛ لأن هذه الأمور تؤثر بشكل مباشر على استقلالية نظام العدالة وقدراته. يجب أن يكون المراقبون، وأمناء المظالم، والمفتشون العموميون، وحتى مسؤولو الضرائب والجمارك، يجب أن يكونوا أهدافًا مهمة لمجموعات الضحايا المشاركة في جهود المراقبة والإصلاح. وذلك لأن الفساد واستغلال النفوذ في أجهزة الدولة، والذي يبدأ غالبًا بالسيطرة على هذه المناصب العامة، يمكن أن يتغلب على أية جهود قضائية.

قد تعالج الجهود الأوسع لإصلاح المؤسسات التوترات الأساسية، التي أدت في البداية إلى العنف أو القمع أو الجرائم الوحشية الجماعية. يمكن أن تساعد هذه الجهود حتى في تصحيح التفاوت الهيكلي. مع ذلك، فإن جداول الأعمال الأوسع هي أيضًا أكثر صعوبة وتعقيدًا في التنفيذ. في مثل هذه الحالات، قد يَلزَمُ دمج المقاربات الأكثر تحديدًا (التي تركز فقط على التغيير المؤسسي) وبناء تحالفات بين المجموعات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية على المستوى المحلي. إن قوة المجتمع المدني وتنوعه ومستوى الالتزام الحكومي سيعكسان مستوى عمومية أو خصوصية جهود الإصلاح المؤسسي المبذولة. وبينما تركز تدابير منع التكرار غالبًا على الإصلاح على المستوى الوطني، قد تتمكن مجموعات الضحايا من لعب دور في إصلاح بنية النظام على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات. حيث يمكنهم العمل مع القادة الدينيين وقادة المجتمع الآخرين المحليين، ممن لديهم القدرة على تشجيع أنواع التغيير المؤسسي، اللازمة لضمان عدم تكرار الجرائم الوحشية الجماعية.

ما القطاعات التي يمكن أن تشارك في تدابير منع التكرار؟

كما أشار ماير ريخ، فإن تدابير منع التكرار لا تكون في نطاق مرحلة العدالة الانتقالية فقط؛ حيث تشارك الجهات الفاعلة في التنمية وبناء السلام في عدد من الأنشطة التي تهدف إلى منع تكرار الصراعات. نتيجة لذلك، قد تفكر مجموعات الضحايا التي ترغب في المشاركة في مناصرة تلك التدابير في تشكيل تحالفٍ مع منظمات المجتمع المدني الأخرى — بما في ذلك المنظمات من خارج نطاق مرحلة العدالة الانتقالية، التي يُعدُ هذا الموضوع من أهدافها. قد يبحث أفراد مجموعات الضحايا ممن لديهم شغف كبير بهذه القضية عن فرص، مثل الدورات الدراسية والمنح الدراسية؛ لترسيخ فهمهم لها، وليصبحوا شخصياتٍ بارزة في تدابير منع التكرار.

راجع: Alexander Mayer-Reickh, "Guarantees of Non-recurrence: An Approximation," *Human Rights Quarterly*, 39, no. 2 (May 2017): 417, https://muse.jhu.edu/article/657336/pdf.

الاعتذارات العلنية

في أعقاب الجرائم الوحشية الجماعية، قد يعتذر المسؤولون عن أفعالهم. قد يكون الاعتذار الشخصي بين الجناة الأفراد والضحايا مهمًا للغاية، لكن هذا القسم يركز على الدور الذي قد تلعبه مجموعات الضحايا في الاعتذارات العلنية. وفقًا للمُقرّر الخاص للأمم المتحدة، فإن الاعتذار العلني هو:

- "الإقرار بخطأ محدد وقع عمدًا أو نتيجة الإهمال؛
- اعتراف صادق بالمسؤولية الفردية أو الجماعية أو بمسؤولية المنظمات عن هذا الأذى؛
- بيان عام يفيد الندم أو الأسف، عن فعل أو أفعال غير مشروعة، أو تقصير، يُدلى به مع إظهار كامل الاحترام والتقدير والتأثر تجاه الضحايا؛
- ضمان منع التكرار ".

راجع: Fabián Salvioli, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/74/147 July 12, 2019, para. 3, https://undocs.org/A/74/147.

وفقًا لما لاحظه المُقرّر الخاص، فالاعتذارات لا تكون مرضية دائمًا. قد يتم التعجيل بالاعتذار أو تأخيره، وقد يكون غير صادقٍ أو مدفوعًا بمصالح سياسية، وقد لا يرفق صانعو القرار الاعتذار بضمانات عدم التكرار، وقد لا يكون المستوى الأعلى من مجتمع الجناة مستعدًا لتقديم الاعتذار، أي من هذه الحالات يمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف. حتى لو قُدِّمَ اعتذارٌ صادق، فإن قبوله يظل مسألة شخصية للغاية بالنسبة للضحايا الأفراد، لأن الأذى الذي يكونوا قد تعرضوا له يجعل مثل هذا القبول صعبًا للغاية.

راجع: Fabián Salvioli, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/74/147 (July 12, 2019), para. 12, https://undocs.org/A/74/147.

وهذا ما يزيدُ من أهمية شرح الضحايا لتجربتهم، وتأثير الانتهاكات عليهم، وما يأملون في سماعه في بيان الاعتذار. بغير هذه المدخلات، من غير المحتمل أن تكون الاعتذارات ذات مغزى، ولن تعيد للضحايا إحساسهم بالكرامة. لذا، يجب على مجموعات الضحايا أن تهتم بمحتوى الاعتذارات العلنية، بل تضع النقاط الأساسية بها بمعرفتها، ويمكنها إجراء محادثات مع المسؤولين حول خطورة ما حدث، وما يتوقعه مجتمع الضحايا من الاعتذار. يمكن لمجموعات الضحايا أيضًا نشر معلومات عن بيان الاعتذار بين مجتمعات الضحايا.

ملحوظة

رغم أن الاعتذارات قد تخفف من مسؤولية الجناة، وفقًا للأمم المتحدة، لا يمكن للسلطات استخدام الاعتذارات في تبرئة الجناة تمامًا. **راجع:** Louis Joinet, *Question of the Impunity of Perpetrators of Human Rights Violations (Civil and Political); Final Report Pursuant to Sub-Commission Decision 1996/119*, UN Economic and Social Council, Commission on Human Rights, U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/1997/20 (June 26, 1997), para. 37, https://undocs.org/E/CN.4/1997/20.

المصالحة والتماسك الاجتماعي

لا تعد المصالحة والتماسك الاجتماعي بالنسبة لبعض المجتمعات أهدافًا مهمة فحسب، بل أمرٌ ضروري أيضًا للناس؛ ليتمكنوا من مواصلة العيش جنبًا إلى جنب. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات التي يرتكب فيها الجنود الأطفال — الذين هم أنفسهم ضحايا — تجاوزات وانتهاكات ضد أفراد آخرين في المجتمع، من الضروري في أغلب الأحوال إجراء مُصالحاتٍ مجتمعية، وبناء مستقبل جديد، قائم على الثقة. وقد تكون المصالحات ضرورية أيضًا للمجتمعات بعد فترات من الجرائم الوحشية الجماعية؛ حتى تتمكن من حل مشكلات توزيع الأراضي. في حالات أخرى، قد يكون من غير المقبول طرح فكرة تصالح الضحايا الذين فقدوا الكثير مع الجناة وهذا اعتبارٌ مهمٌ في الحالات التي تبدو فيها الاعتذارات وجهود المصالحة مخادعة.

ملحوظة

لا يجب أن تتعارض مصالح العدالة، والسلام، والمصالحة مع بعضها بعضًا. توفر سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، إطار عملٍ يمكن من خلاله تعزيز هذه الأهداف بعضها بعضًا. تُعرّفُ هذه السياسةُ المصالحةَ بأنها هدفٌ وعمليةٌ "تتضمن معالجة موروثات العنف والقمع في الماضي، وإعادة بناء العلاقات المحطمة وإيجاد طرق للأفراد والمجتمعات للعيش معًا". تربط السياسةُ المصالحةَ بمفهوم التماسك الاجتماعي، وهي عملية تعافي يتعاطف فيها الناس مع معاناة بعضهم بعضًا، ويتصدون لانتهاكات الماضي، ويطورون سردًا مشتركًا لأحداث الماضي، إضافةً إلى أهداف أخرى. **راجع:** African Union, *Transitional Justice Policy*, February 2019, para. 60, https://au.int/sites/default/files/documents/36541-doc-au_tj_policy_eng_web.pdf.

يجب على مجموعات الضحايا أن تقرر بنفسها ما إذا كانت تريد المشاركة، وكيف تريد أن تشارك في عمليات تعزيز المصالحة والتعافي المجتمعي. استُغِلَّ الضحايا كأداة في عمليات المصالحة لأغراض سياسية، على سبيل المثال من خلال مطالبتهم بالمشاركة في فرص التقاط الصور مع الجناةِ، التي تهدف إلى إرسال رسالة مفادها أن المجتمعات قد تصالحت. في هذا الصدد، قد تكون الوسائل غير الرسمية لتسوية المظالم بين المجتمعات أكثر تأثيرًا من التدابير التي تفرضها الحكومات.

الاستنتاجات

العدالة الانتقالية عملية طويلة الأمد، تتطلب أنواعًا متعددة من الأنشطة والتدخلات الرسمية وغير الرسمية، التي تُثري وتدعم بعضها بعضًا. يمكن أن يكون كل من هذه التدابير ذا قيمة في مساعدة المجتمعات على فهم الانتهاكات الماضية والتعافي منها، واتخاذ خطوات للتأكد من عدم تكرار الماضي. يمكن لمجموعات الضحايا تقديم مساعدة لضمان أن تعكس هذه الإجراءات وجهات نظر الضحايا، من خلال التواصل مع المسؤولين أثناء تصميمهم لها وتنفيذها. بالنسبة لمجموعات الضحايا التي تعمل في سياقات لا توجد فيها هذه التدابير بعد، قد تكون الفصول المتبقية من هذا الدليل نقطة انطلاق مفيدة، لأنها تفكر في الاستراتيجيات والأدوات اللازمة للضغط على صانعي القرار لتنفيذ هذه التدابير.

RIGHTS
ROHINGYA
BACK
HOME
JUSTICE

الفصل الثاني

استخدام القانون في تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين في الجرائم الوحشية الجماعية

تتوفر أدوات قانونية مختلفة للضحايا ومجموعات الضحايا؛ للمساعدة في تحقيق أنواع مختلفة من العدالة.

- يمكن لمجموعات الضحايا شرح الأدوات القانونية المختلفة للمجتمعات المتضررة.
- يمكن للأفراد ومجموعات الضحايا إقامة دعاوى بموجب بعض الاختصاصات القضائية.
- يمكن للأفراد ومجموعات الضحايا المشاركة في إجراءات تلك الدعاوى القضائية بصفتهم ضحايا أو شهود.

بناءً على الأساس الذي وُضِعَ في الفصل السابق، يستكشف هذا الفصل الطرق التي يمكن من خلالها لمجموعات الضحايا استخدام القانون لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم الوحشية الجماعية. الغرض من هذا الفصل هو تقديم إرشادات لمجموعات الضحايا، حول الدور الذي يمكنهم القيام به من أجل الوصول إلى السبل القانونية المختلفة واستخدامها. إن تقديم مشورة قانونية لمجموعات الضحايا حول خيارات واضحة من إجراءات العدالة والمساءلة التي قد تكون متاحة أمامهم موضوعٌ خارج نطاق هذا الدليل؛ فلا يمكن لأحدٍ أن يقدم هذا النوع من المشورة إلا محامٍ يعرفُ ظروف القضية بدقة، ويعرفُ الصلاحيات القضائية التي قد تقام هذه الدعاوى تحت إطارها.

وكجزء من عملهم في سبيل مناصرة العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، قد تقررُ مجموعات الضحايا مشاركة معلومات عن آليات العدالة والمساءلة مع مجتمعات الضحايا. يمكن أن تنجز المناقشات مع مجتمعات الضحايا حول الخيارات القانونية المختلفة العديد من المهام الجوهرية، بما في ذلك:

- تعزيز الاهتمام بالعدالة بين مجموعة أوسع من الضحايا
- تزويد الضحايا بمعلومات عن حقوقهم في العدالة والانتصاف
- شرح الأدوات القانونية التي يمكن اللجوء إليها، حتى لا تكون لدى الضحايا آمال أو توقعات غير واقعية حول العملية

يهدف هذا الفصل إلى إثراء تلك المناقشات، ويبدأ بنظرة عامة موجزة على أنواع مختلفة من الأدوات القانونية التي قد تكون متاحة. كما يتناول بعض التحديات المشتركة، التي قد تنشأ عند محاولة استخدام هذه الأدوات بهدف مناصرة العدالة، ويقدم استراتيجيات للتغلب على تلك التحديات، ثم يناقش الدور الذي يمكن أن يلعبه الضحايا من الأفراد ومجموعات الضحايا في إجراءات الدعاوى القضائية، إما عن طريق رفع هذه الدعاوى أو المشاركة في إجراءاتها بصفة ضحايا وشهود.

الصورة: لاجئات من الروهينغا يحملن لافتات أثناء مشاركتهن في احتجاج في مخيم كوتوبالونغ للاجئين؛ لإحياء ذكرى مرور عام على نزوحهن الجماعي في كوكس بازار في بنغلاديش، 25 أغسطس، 2018. *تصوير: محمد بونير حسين - رويترز*

العمل مع المحامين

نظرًا لأن مجموعات الضحايا هي الجمهور المستهدف الأساسي لهذا الدليل، يركز هذا الفصل على الطرق التي يمكن لمجموعات الضحايا من خلالها تعزيز العدالة كمجموعة أو تحالف. يمكن للضحايا الأفراد أيضًا استخدام بعض هذه الأدوات، وعلى هذا النحو، قد يجدون بعض جوانب هذا الفصل مفيدة لهم؛ مع ذلك، فإن الضحايا الذين يرغبون في معرفة المزيد عن حقوقهم أو تقييم ما إذا كانوا يريدون المشاركة في الدعاوى القضائية، يحتاجون إلى مشورة إضافية مصممة وفق حالتهم الفريدة، بشأن مجموعة من القضايا التي لم يتم التعرض إليها هنا. بالنسبة لهذا الجمهور، قد يكون هذا الفصل نقطة انطلاق مفيدة، لكن العمل مع محام سيكون ضروريًا أيضًا.

يمكن للضحايا من الأفراد ومجموعات الضحايا، الذين يسعون للحصول على مساعدة، التواصل مع فريق تقاضي استراتيجي لديه تمويل يمكنه من التعامل مع هذا النوع من القضايا، مثل **مركز العدالة والمحاسبة**، **والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، ومجموعة غيرنيكا 37 وليجل أكشن ورلد وايد**، **والمنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الضحايا**. يمكن لمحامي ذي خبرة في المجال تقديم مشورة بشأن أفضل وأسوأ النتائج الممكنة لأحد السبل التي يمكن اتخاذها لتحقيق العدالة، والخطوات المطلوبة لمتابعة ذلك. قد يمثل المحامي أيضًا ضحية واحدة أو عدد من الضحايا في إجراءات الدعاوى القضائية النهائية، إذا كان هذا المحامي معتمدٌ للترافع في اختصاص قضائي ذي صلة، وتسمح السلطة القضائية بالتمثيل المباشر للضحية.

قد ترغب مجموعات الضحايا في إقامة علاقة مهنية مع محاميهم، من خلال عقد رسمي، أو اتفاقية أقل رسمية، مثل مذكرة تفاهم. في بعض الحالات، قد يطلب المحامون أتعابًا مقابل خدماتهم، لكن إذا وافق المحامي على تمثيل الضحايا *دون مقابل* (مجانًا)، ستظل لديه حاجة إلى مصادر دخل أخرى؛ لجعل هذا التمثيل مستدامًا على المدى الطويل. في مثل هذه الحالات، من المناسب جدًا لمجموعات الضحايا الاستفسار عن مصدر تمويل المحامي، حتى يتمكنوا من تحديد ما إذا كانوا يريدون مواصلة علاقتهم به. كجزء من اتفاقهم، يجب على مجموعة الضحايا والمحامي اتخاذ قرار بشأن اتباع نهج في المشاكل التي قد تظهر خلال مسار الجهود القانونية، بما في ذلك:

- الأدوار المحددة للمحامي وأعضاء مجموعة الضحايا
- الظروف التي سيتشاور فيها المحامي مع مجموعة الضحايا أو يقوم بإبلاغها بالجديد من الأخبار
- آليات حل الخلافات بين أفراد مجموعة الضحايا
- استراتيجيات وبروتوكولات التحدث إلى وسائل الإعلام وعملية التوعية
- بروتوكولات الأمان الشخصية والبيانية، بما في ذلك الإفصاح عن هوية الضحية أو إخفائها، وكيفية عمل ذلك
- التكاليف المحتملة (المالية أو غير ذلك) التي قد يتكبدها الضحايا أو مجموعة الضحايا نتيجة لتلك الشراكة
- آليات تغيير أو إنهاء العلاقة

كُتيب عن العمل مع المحامين لتحقيق العدالة والمساءلة

نحن ممتنون لمؤسسة فري إيزيدي (Free Yezidi) لسماحها لنا بإعادة إنتاج هذا المورد، الذي موله مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للعدالة الجنائية العالمية. رغم أن هذا المنشور مصممٌ للضحايا الراغبين في المطالبة بتحقيق العدالة في الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة (داعش) في العراق، إلا أنه يحتوي على معلومات قيمة للضحايا في سياقات متعددة.

FREE YEZIDI FOUNDATION

معلوماتٍ عن العدالة والمساءلة

يستحق جميع الأيزيديين أن يحصلوا على معلوماتٍ دقيقةٍ وحقائق أساسية عن العدالة والمساءلة، فالناجين منهم وعائلاتهم لهم حقوق، ومن الأهمية بمكانٍ أن يكون جميع الأيزيديين على اطلاعٍ بالأمور؛ ليتمكنوا من اتخاذ أنسب القرارات.

1

1. الهدف من العدالة الجنائية هو إجراء تحقيقات عادلة وشاملة عن الجرائم المزعومة؛ لمعاقبة من تثبت إدانتهم، وإرسال رسالة إلى الناجين والمجتمع مُفادُها أن الإفلات من العقاب أمرٌ لن يُسمح به.

تقييم الإثباتات والحكم في الجرائم المرتكبة

على القائمين على العدالة تقييم الإثباتات تقييمًا عادلًا

يمكن لشهود الإدلاء بشهاداتهم في المحكمة

المتهم لديه حق الدفاع عن نفسه أمام المحكمة

2

2. القضية الجنائية

لبناء قصية جنائية، يجب القيام ما يلي:

- توفير بعض الإثباتات على وقوع الجريمة
- تحديد هوية الشخص أو الأشخاص مرتكبي الجريمة
- تحديد القوانين الحالية، التي تجعل هذا العمل عملًا غير قانوني

3. أنت لديك حقوق!

لست مضطرًا للتحدث إلى أي شخص، ومن حقك أن ترفض التحدث. *
إن كنت لا تُمانع إجراء مقابلةٍ، فأنت لديك الحقوق التالية:

- إن وافقت على إجراء مقابلة مع شخصٍ، فمن حقق أن تطالب أن تُحاطُ هذه المقابلة بالسرية **
- لديك الحق في رفض الإجابة عن بعض الأسئلة، أو طلب إعادة صياغتها من الشخص الذي يُجري معك المقابلة، إن كنت لا تشعر براحةٍ نحوها
- لديك الحق في طلب فترات راحة، أو إيقاف أي مقابلة في أي وقت تشاء
- لديك الحق في إجراء مقابلة بمفردك، ويمكنك أن تطلب من أي شخص أن يحضر معك المقابلة؛ بهدف الدعم العاطفي
- من حقق تحديد مكان المقابلة أو وقتها، المناسبين لك ولعائلتك
- تقع على المحامين التزامات أخلاقية بتعريفك بأنفسهم وبالمنظمات التي يتبعونها (ويجب عليك تدوين تلك المعلومات)
- لديك الحق في المطالبة بأن تكون على اطلاع دائم بالتطورات في القضية التي تمت مقابلتك بشأنها
- لديك الحق في الإفصاح للشخص الذي يجري المقابلة معك عن أية مخاوف أمنية لديك
- إذا كان أحد أفراد عائلتك أو أحد القريبين إلى قلبك من الناجين أو الشهود، وكان عمره أكثر من 18 عامًا، فهو وحده من يستطيع اتخاذ قرار الاشتراك في المقابلة أو قرار عدم الاشتراك

* هناك بعض الحالات القليلة التي يمكن للحكومة فيها أن تسعى لإجبار شخص ما على إجراء مقابلة معه. إن اتصلت بك السلطات الحكومية العراقية أو حكومة إقليم كردستان، يمكنك الاتصال بأحد المحامين إن كنت تعرف أحدهم، أو في حال غير ذلك، يمكنك الاتصال بفريق FYF
** في ظل نظام العدالة الجنائية العراقي، قد تكون لا تتمتع بحقوق السرية - اتصل بأحد المحامين لمعرفة مزيد من المعلومات. القانوني.

4. ما الجهات التي تسعى للحصول على معلومات؟

السلطات الحكومية العراقية أو حكومة إقليم كردستان قد تجمعان معلومات.

فريق يونيتاد (UNITAD) هيئة تابعة للأمم المتحدة، شُكِّلَت خصيصًا لجمع معلومات عن الجرائم التي ارتكبتها داعش؛ بهدف بناء قضايا ضد أعضاء هذا التنظيم ومحاسبتهم.

فريق IIIM هو هيئة تابعة للأمم المتحدة شُكِّلَت خصيصًا لجمع معلومات عن الجرائم المرتكبة في سوريا.

4

5. ما الجهات التي تسعى للحصول على معلومات؟

قد يتصل بك محامون أو محققون ممن يسعون إلى جمع معلومات.

قد تتصل بك منظمات غير حكومية أو أفراد من النشطاء؛ لطلب معلومات.

قد يتصل بك صحفيون أو العاملين بالوسائل الإعلامية، لطلب معلومات.

5

6. الحقائق الأساسية

فلتعلم أن القضايا الجنائية قد لا تؤدي إلى الحصول على تعويضات، ولا إلى تحسن الوضع الأمني للأيزيديين، أو إلى تغييرات في الوضع السياسي لمنطقة سنجار، فالقضية الجنائية لا تتعدى الجريمة التي يُزعمُ أنه ارتكبها، فلا تتوقع أن تجلب إليك القضية الجنائية مزايا لا إنت ولا عائلتك ولا الأيزيديين.

قد تستغرق القضايا الجنائية وقتًا طويلًا، ففي كثير من الحالات، قد يصعب رفع القضايا الجنائية إذا كان الجاني قد مات، أو لا لم تكن هناك من الإثباتات ما يكفي لرفع القضية. قد لا تنتهي القضايا الجنائية دائمًا بشكل مرضٍ للناجين وعائلاتهم، ولا يكون هناك أبدًا ما يضمن إدانة الجاني.

6

7. الحقائق الأساسية

إن وقَّعتَ على توكيل لأحد المحامين، فهذه خطوة خطيرة، فالتوكيل الرسمي يعني أن المحامي سيتحدث بصفة قانونية نيابة عنك، ففكر بعناية فيمن تريده أن يمثلك.

هناك دائمًا أكثر من خيار عن تحديد المحامي، وأنت (أو الوصي القانوني الخاص بك) من لديه القدرة على تحديد هذا الخيار، أو إقالة هذا المحامي في أي وقت.

7

هذا المحتوى المعلوماتي

تدعم مؤسسة الحرية للأيزيديين (Free Yezidi) الأفراد الناجين من الأيزيديين، وتساند جهود تحقيق العدالة والمساءلة. لمزيد من المعلومات، اتصل بالمؤسسة على الرقم 0751-134-1463 (في العراق) أو من خلال البريد الإلكتروني: info@freeyezidi.org.

يعود الفضل في إخراج هذا الكتيب الإعلامي للدعم السخي الذي قدمه الشعب الأمريكي، من خلال وزارة الخارجية الأمريكية. محتوى الكتيب مسؤولية مؤسسة الحرية للأيزيديين (Free Yezidi)، وهو لا يعني أنه بالضرورة يعبر عن وجهات نظر وزارة الخارجية أو حكومة الولايات المتحدة.

* *جميع محتويات هذا الكتيب ملكية حصرية لمؤسسة الحرية للأيزيديين* (Free Yezidi). *غير مسموح بنسخ المحتوى دون موافقة كتابية صريحة من مؤسسة الحرية للأيزيديين* (Free Yezidi). *ساهم أفين ايزيدي بالأعمال الفنية على سبيل المجاملة، (مارس* 2020).

نظرة عامة على الخيارات القانونية المختلفة

يبدأ هذا الفصل بنظرة عامة على الخيارات القانونية المختلفة للسعي من أجل تحقيق العدالة، التي قد تكون متاحة بعد وقوع جرائم وحشية جماعية. تحدث العديد من أنواع الأفعال غير المشروعة أثناء الجرائم الوحشية الجماعية، مما يعني أنه قد تتوفر مجموعة متنوعة من سبل محاسبة الجناة. قد يرتكب الجناة جرائم وحشية جماعية، وانتهاكات أخرى ضد المدنيين، لكنهم قد يرتكبون أيضًا أعمال إرهاب وفساد وجرائم عابرة للحدود، وأعمال احتيالٍ في شؤون الهجرة، إضافةً إلى جرائم أخرى. تركز بعض الأدوات القانونية على تحميل الجناة المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبوها ضد المدنيين؛ لمعاقبتهم وللاعتراف بالتجارب التي مر بها الضحايا. قد توفر هذه الأدوات القانونية شكلاً مباشرًا من أشكال من العدالة للضحايا في حين تركز الأدوات القانونية الأخرى على تحميل الأفراد المسؤولية عن الأفعال غير المشروعة الأخرى، التي ربما تكون قد أثرت بشكل غير مباشر على الضحايا. في سياق الجهود المبذولة لتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، قد تساعد هذه الفئة الثانية من الأدوات القانونية على زيادة الضغط على صانعي القرار من أجل تحقيق العدالة. يناقش هذا القسم أمثلة لكل نوع من هذه الأدوات.

الأدوات القانونية التي تركز على الجرائم الوحشية الجماعية

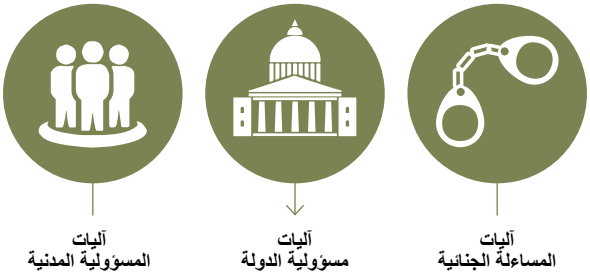

الأدوات القانونية التي تركز على الأفعال غير المشروعة الأخرى التي تحدث أثناء الجرائم الوحشية الجماعية

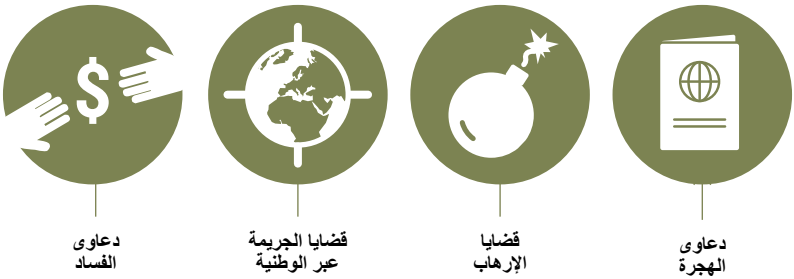

الأدوات القانونية التي تركز على الجرائم الوحشية الجماعية

تركز ثلاث أدوات قانونية رئيسية على التجاوزات والانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية. إذا نجحت هذه الأدوات، فقد تساعد في الاعتراف بالتجربة التي مر بها الضحايا، ومعاقبة المسؤولين عنها، وردعهم عن تكرار تلك الأفعال.

تهدف آليات المساءلة الجنائية إلى تحديد ما إذا كان أي من الأفراد أو المنظمات قد ارتكب أعمالًا غير قانونية، ومحاسبة المسؤولين من خلال العقوبات، التي تتضمن أحكامًا بالسجن وغرامات وأحكام تعويضات للضحايا. في سياق الجرائم الوحشية الجماعية، قد تشمل هذه الأعمال جريمة الإبادة الجماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب، على النحو المحدد في **المقدمة**. قد تتم إجراءات الدعاوى القضائية الخاصة بالمساءلة الجنائية في المحاكم العسكرية والمدنية، في الدولة التي وقعت فيها الأحداث؛ أو في محاكم في البلدان الأخرى التي تعترف بالاختصاص القضائي في الجرائم الدولية خارج الإقليم؛ أو محكمة مخصصة أو مختلطة تُنشئ خصيصًا لمحاكمة الجناة في تلك الجرائم؛ أو المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، إن كان لها اختصاص قضائي في متابعة هذه المسألة.

ملحوظة

في بعض الأحيان، تكون المحاكم العسكرية هي السبيل المحلي الوحيد المتاح لملاحقة الجناة في تلك الجرائم الخطيرة، التي يكون مرتكبيها من القوات المسلحة التابعة للدولة. ومع ذلك، فهي ليست بالضرورة وسيلة مفضلة لعدد من الأسباب، على سبيل المثال، أن المحاكم العسكرية تكون إجراءات الدعاوى القضائية فيها غير معلنة في أغلب الأحوال. تنص المبادئ المحدثة المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب على وجوب مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم المحلية العادية، لا العسكرية. **راجع:** UN Economic and Social Council, *Report of the Independent Expert to Update the Set of Principles to Combat Impunity, Diane Orentlicher, Addendum: Updated Set of Principles for the Protection and Promotion of Human Rights through Action to Combat Impunity*. Principle 29, E/CN.4/2005/102/Add.1 (February 8, 2005), https://undocs.org/E/CN.4/2005/102/Add.1.

تهدف آليات مسؤولية الدولة إلى تحميل الحكومات المسؤولية عند فشلها في الوفاء بالتزاماتها المعترف بها دوليًا. قد تؤدي هذه التدابير إلى منح تعويضية أو إلى إصدار حكمٍ تتخذ الحكومة بموجبه خطوات لتصحيح أفعالها أو تقصيرها. قد تنطوي حالات الجرائم الوحشية الجماعية على انتهاكات لحقوق الإنسان وبعض الالتزامات التعاهدية، مثل تلك الناشئة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. يمكن تحميل الحكومات المسؤولية عن الإخلال بالتزاماتها الدولية من خلال طريقتين رئيسيتين: محكمة العدل الدولية، في الدعاوى التي ترفعها دولة ضد دولة أخرى؛ وتدابير حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، التي يمكنها فرض الالتزامات على الحكومات، لضمان بعض الحقوق والحريات الأساسية.

تهدف **آليات المسؤولية المدنية** إلى حل النزاعات الخاصة بين الأفراد والمنظمات (مثل الشركات الخاصة)، وبين الحكومات في بعض الحالات. قد ينتج عن هذه القضايا منح تعويضات مالية عن الخسائر المالية أو غير المالية (مثل الأذى الجسدي والنفسي) للطرف المتضرر. النزاعات المدنية التي قد تكون ذات صلة بجرائم وحشية جماعية ترتبط عادةً بالتعمُّد أو الإهمال والتسبب في أفعال تسبب إصابات أو خسائر، ويشار إليها بـ الجُنَح في البلدان التي تتبع تقاليد القانون العام وبـ *الجرائم* في البلدان التي تتبع تقاليد القانون المدني. قد تشمل النزاعات المدنية الشركات التي استفادت من الصراع أو قامت بأنشطة تجارية تسببت في إلحاق الضرر بالمدنيين.

مقارنة المساءلة الجنائية ومسؤولية الدولة والمسؤولية المدنية

يحدد هذا الجدول بعض الاختلافات والتشابهات الرئيسية بين المساءلة الجنائية ومسؤولية الدولة وآليات المسؤولية المدنية.

الجدول 2.1: الأدوات القانونية التي تركز على الجرائم الوحشية الجماعية

	المساءلة الجنائية	مسؤولية الدولة	المسؤولية المدنية
إلام تهدف؟	تحديد ما إذا كان الأفراد والمنظمات قد ارتكبوا أعمالًا إجرامية غير قانونية ومحاسبة المسؤولين عنها.	فرض التزامات الدول بضمان بعض مبادئ حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها، والوفاء بالتزامها بالمعاهدات.	حل النزاعات بين الأفراد والمنظمات (مثل الشركات الخاصة)، وبين الحكومات في بعض الحالات.
ما المحافل التي يمكنها أن تحكم في هذه القضايا؟	المحاكم ذات الاختصاص، التي قد تشمل محاكم في البلد المتضرر؛ ومحاكم في بلدان تعترف بالاختصاص القضائي خارج الإقليم؛ ومحاكم خاصة أو مختلطة تُنشأ خصيصًا لهذه الحالة؛ أو المحكمة الجنائية الدولية	المحاكم واللجان الإقليمية لحقوق الإنسان؛ آليات شكاوى حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؛ محكمة العدل الدولية؛ وفي بعض الأحيان، محاكم أو لجان في البلد المتضرر	المحاكم ذات الاختصاص القضائي، التي تشمل محاكم في البلد المتأثر ومحاكم في البلدان الأخرى من التي تمتلك سلطة الاستماع إلى هذه الأنواع من القضايا (على سبيل المثال، الولايات المتحدة بموجب قانون حماية ضحايا التعذيب "TVPA" وقانون الضرر للأجانب "ATS")
من يمكنه محاسبة المسؤولين؟	الأفراد (وأحيانًا المنظمات)	الحكومات (أو الدول)	الأفراد والمنظمات والحكومات
ما الأعمال أو التجاوزات ذات الصلة بالجرائم الوحشية الجماعية التي تركز عليها هذه المحاكم؟	الجرائم الدولية، لا سيما الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والجرائم التي تُعاقبُ عليها القوانين المحلية — في البلدان التي لا يُعترفُ فيها بهذه الأفعال كجرائم — مثل الاغتصاب والقتل والأذى الجسدي الشديد	حقوق الإنسان، مثل الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي، إضافة إلى أشياء أخرى كثيرة	الأفعال المقصودة أو المتعمدة التي تسببت في إصابة أو خسارة فرد أو مجموعة
ما النتائج التي يمكن أن تحققها هذه المحاكم إن استطاعت الوصول إلى الشخص أو المنظمة أو الحكومة المسؤولة؟	اعتمادًا على الاختصاص وخطورة الجرائم المرتكبة، تصدر أحكامًا بالغرامات والسجن وتعويضات للضحايا، وفي بعض الأماكن، عقوبة الإعدام	اعتمادًا على المكان، تأمر الحكومة بتقديم تعويضات وعلاج أو وقف الانتهاكات	اعتمادًا على الحالة، تأمر بتعويض مالي عن الضرر الذي لحق بالضحية وتأمر باتخاذ خطوات لمنع أو ثني المدعى عليه عن ارتكاب سلوك مماثل في المستقبل

ATS = قانون الضرر للأجانب؛ ICC = المحكمة الجنائية الدولية؛ ICJ = محكمة العدل الدولية؛
TVPA = قانون حماية ضحايا التعذيب؛ UN = الأمم المتحدة.

فهم استراتيجيات التقاضي

يحتاج كلٌ من المحققين والمدعين الجنائيين إلى اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن القضايا التي سيتابعونها. يجب أن تفهم مجموعات الضحايا أنه في حالة الجرائم الوحشية الجماعية التي تنطوي على انتهاكات واسعة النطاق، لن يتمكن المدعون من متابعة جميع الحوادث، وقد تكون الحوادث أكثر عرضة للملاحقة القضائية إذا كانت:

- تتضمن العديد من الشهود والضحايا ممن يمكنهم دعم روايات بعضهم بعضًا
- تُعتبر جزءًا من المجتمع، أو كل المجتمع بدرجة تجعل منها رمزًا لنمطٍ أوسع من العنف، حتى لو بدت الواقعة "صغيرة" نسبيًا
- بها جناة معروفين، أو يمكن التعرف عليهم (على سبيل المثال، من خلال زيهم الرسمي وشاراتهم)
- قد حدثت في مواقع تنظيمات مسلحة أو بالقرب منها، مثل الثكنات أو مراكز الاحتجاز أو المنشآت المنظمة التي قد تكون أكثر ارتباطًا بهياكل القيادة، أو في منطقة تحتلها مجموعة معينة
- تتضمن أنظمة أو تكتيكات أسلحة غير متاحة لأحد سوى جهة واحدة فقط (على سبيل المثال، الطائرات التي تسيطر عليها الحكومة)

الأدوات القانونية التي تركز على الأفعال غير المشروعة الأخرى، التي تحدث أثناء الجرائم الوحشية الجماعية

تتوفر العديد من الأدوات القانونية لمحاسبة المسؤولين عن الأعمال غير القانونية الأخرى، التي تحدث أثناء حالات الجرائم الوحشية الجماعية. رغم أن هذه الأدوات تقر بارتكاب خطأ، إلا أن فائدتها للضحايا قد تكون أقل مباشرة من التدابير التي نوقشت سابقًا. ومع ذلك، قد تجعل هذه الأدوات من الصعب على الجناة الاستمرار في ارتكاب الجرائم الوحشية الجماعية، من خلال تقويض الأنظمة والهياكل التي سمحت بوقوع الصراع والجرائم الوحشية الجماعية. كما أنها قد تضغط على صانعي القرار؛ لتحقيق العدالة والمساءلة بصورة أكثر مباشرة للضحايا. يناقش هذا القسم بإيجاز أربعة أمثلة للأدوات القانونية المتاحة لانتهاكات، خلاف الجرائم الوحشية الجماعية المحددة: دعاوى الهجرة، وقضايا الإرهاب، وقضايا الجرائم العابرة للحدود الوطنية، ودعاوى الفساد.

يمكن رفع **دعاوى هجرة** قضائية ضد الجناة الذين فروا إلى بلد آخر لتجنب المقاضاة. قد يكون الجناة الذين فروا قد زوروا نماذج هجرة، العمل الذي تعتبره العديد من البلدان جريمة خطيرة يعاقب عليها بالسجن والغرامات. قد تساعد هذه الدعاوى على تقديم إثباتات إضافية تدعم عمليات المحاكمات على الجرائم الوحشية الجماعية. في بعض الحالات، قد تتيح دعاوى الهجرة القضائية للضحايا فرصة التحدث عن تجاربهم في المحكمة. قد تؤدي دعاوى الهجرة الناجحة التي تقام ضد الجناة، إلى تسليم أو ترحيل الجناة إلى دول قد يلاحقون فيها قضائيًا على أعمال إجرامية أخرى.

يشير مصطلح **الإرهاب** إلى أعمال العنف والإجرام التي يرتكبها أفراد أو جماعات بهدف تعزيز هدف سياسي أو أيديولوجي. قد يكون سلوك بعض المنظمات الإرهابية بمثابة جرائم وحشية جماعية. يعد الانتماء إلى منظمة إرهابية في العديد من البلدان جريمة يعاقب عليها بالسجن لفترات طويلة وغرامات. يمكن مقاضاة أعضاء هذه المنظمات، إذا كانوا من رعايا دول لديها قوانين لمكافحة الإرهاب، أو إذا هربوا، أو كانوا من مواطني دولة لديها مثل هذه القوانين.

الجرائم العابرة للحدود هي أفعال غير قانونية يتم التخطيط لها أو تحدث أو تؤثر في أكثر من بلدٍ واحدٍ. في سياق الجرائم الوحشية الجماعية، قد يرتكب الجناة جرائم عبر وطنية؛ لتمويل تورطهم في الجرائم الوحشية الجماعية. تشمل أمثلة الجرائم عبر الوطنية تجارة السلع غير القانونية (مثل المخدرات والأسلحة والحيوانات والممتلكات المسروقة)، والخدمات (مثل الجنس التجاري والاتجار بالبشر)، وكذلك الفساد والاحتيال وغسل الأموال. يمكن مقاضاة مرتكبي الجرائم العابرة للحدود في المحاكم المحلية للدول التي لها ولاية قضائية على أساس مكان وقوع الجرائم أو مرتكبيها. تختلف هذه الجرائم عن الجرائم الدولية المتمثلة في الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، التي تعتبر خطيرة وواسعة الانتشار — كما نوقشت سابقًا — لدرجة أنها تؤثر على المجتمع الدولي بأسره.

يحدث **الفساد** عندما يستخدم القادة مناصبهم في السلطة بطريقة غير شريفة، أو احتيالية، ويكون ذلك غالبًا بهدف تحقيق منفعة شخصية أو مالية. يحدث الفساد في أغلب الأحوال أثناء حالات الجرائم الوحشية الجماعية، ويمكن أن يسمح باستمرار هياكل القهر والعنف. يمكن للدعاوى الجنائية التي تقام ضد القادة بتهمة الفساد أن تقلل من دعم الناس لهم، وفي بعض الحالات، تسهل هذه الدعاوى القبض على الجناة رفيعي المستوى ومقاضاتهم لارتكابهم جرائم وحشية جماعية.

مثال: في بيرو، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ مكتب المدعي العام التحقيق في الجرائم التي ارتكبها نظام فوجيموري في وقتٍ كان المجتمع لا يزال يعتبر العديد من المسؤولين السابقين أبطالًا. وكشفت التحقيقات أن قادة كبار قد ارتكبوا أعمال فساد، بما في ذلك الثراء غير القانوني وشراء الأسلحة. وقد شوهت إدانة هؤلاء القادة رفيعي المستوى بالفساد سمعتهم، وخلقت فرصة لمتابعة المزيد من الملاحقات القضائية ضدهم؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان. **راجع:** Cristián Correa, "Reparations in Peru: From Recommendations to Implementation," International Center for Transitional Justice, June 2013, https://corteidh.or.cr/tablas/r30998.pdf.

المعوقات المشتركة في طريق تحقيق العدالة

يمكن لعدد من المعوقات أن تعرقل أو تعوق الجهود المبذولة التي تهدف إلى تحميل الجناة والحكومات المسؤولية عن الجرائم الوحشية الجماعية. يمكن لفهم هذه المعوقات التي قد تظهر أن يُدفعُ بمجموعات الضحايا ومجتمعاتهم لتتوقع نتائج مخيبة للآمال. وكما يوضح هذا القسم أيضًا، من الممكن التغلب على بعض هذه المعوقات.

عدم الاختصاص

قد يكون العثور على محكمة *ذات اختصاص* — أو سلطة اتخاذ قرارات — أمرًا صعبًا في سياق الجرائم الوحشية الجماعية. يحدد النظام القانوني الذي تعمل فيه المحكمة ما إذا كان لها اختصاص بناء على مكان وزمان الأحداث، ومن ارتكبها، ومن الذي تضرر، وأنواع الأحداث التي وقعت. يمثل تمييز هذه الحقائق مشكلة كبيرة في البلدان التي لم تدمج جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في القانون المحلي. كما أنه يمثل تحديًا في البلدان التي لم تصدق على نظام روما الأساسي، لأن المحكمة الجنائية الدولية تفتقر إلى الاختصاص القضائي في تلك الجرائم، ما لم يحيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحالة إلى المحكمة، أو كانت أركان من الجرائم قد ارتكبت في دولة أخرى قبلت الاختصاص بالقضية، ويترك هذا الوضع ثلاثة سبل ممكنة لمحاكمة الجناة:

- محاكمتهم بموجب الإطار الجنائي المحلي لجرائم مثل القتل العمد أو الاغتصاب أو الأذى الجسدي الجسيم
- محاكمتهم في بلد آخر، يعترف بالاختصاص القضائي في تلك الجرائم، التي تتجاوز الحدود الإقليمية (الموضحة بمزيد من التفصيل أدناه)
- محاكمتهم في محكمة خاصة أو مختلطة، أُنشئت خصيصًا لرفع دعاوى في تلك الجرائم

تتبع الدول المختلفة أنظمة مختلفة لدمج القانون الدولي في القانون المحلي. يمكن أن يساعد فهم النظام الذي تتبعه الدولة مجموعات الضحايا على معرفة ما إذا كان يمكن رفع دعاوى في الجرائم الدولية في تلك الولاية القضائية.

- وفقًا **للنظام الأحادي** (الذي تتبعه العديد من البلدان التي تعمل وفقًا لتقاليد القانون المدني)، يصبح القانون الدولي قانونًا محليًا تلقائيًا عند توقيع معاهدة، حتى بدون تشريع خاص لسنّ هذه المعاهدة. مع ذلك، إن لم تتبنى الدولة أحكامًا محلية تقضي بدمج القانون الدولي، قد يعترض الدفاع على استخدامه.
- ووفقًا **للنظام الثنائي** (الذي تتبعه العديد من البلدان التي تعمل وفقًا لتقاليد القانون العام)، يُعتبر القانون الدولي مجموعة منفصلة من القوانين، التي لا تنطبق محليًا إلا عند تفعيلها في القانون المحلي، حتى مع التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها . في الأنظمة الثنائية، قد يشير المحامون إلى المعاهدات والسوابق القضائية الدولية في المحكمة، لكنها لا تُعتبر ملزمة حتى تُنفَّذ محليًا.

راجع: "How Does International Law Apply in a Domestic Legal System?" Peace and Justice Initiative, accessed November 9, 2020. https://www.peaceandjusticeinitiative.org/implementation-resources/dualist-and-monist.

ملحوظة

صيغت تقاليد **القانون المدني** في أوروبا القارية، بينما صيغ نظام **القانون العام** في إنجلترا. تتبع العديد من البلدان **أنظمة هجينة**، تمزج بين عناصر كل من تقاليد القانون العام والقانون المدني، ويتبع البعض الآخر تقاليد قانونية مختلفة تمامًا.

ملحوظة

عند محاولة تقييم ما إذا كان القانون الدولي ينطبق محليًا، من المهم لمجموعات الضحايا الحصول على المشورة من محامٍ يفهم الأحكام القانونية في الولاية القضائية ذات الصلة. هذا لأنه ليس من الواضح دائمًا ما إذا كانت الدولة تتبع النظام الأحادي أم الثنائي. على سبيل المثال، لدى بعض دول القانون العام دساتير تتضمن القانون الدولي صراحة.

تسليط الضوء على الولاية القضائية العالمية

الولاية القضائية العالمية هي مبدأ من مبادئ القانون الدولي، يسمح لأي دولة بالتحقيق مع الجناة المُدعى عليهم في جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتعذيب، والإخفاء القسري، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم أو جنسية الضحايا والجناة المُدعى عليهم. تستند الولاية القضائية العالمية إلى فكرة أن بعض الجرائم تشكل تهديدًا خطيرًا على المجتمع الدولي ككل، وأن على جميع البلاد واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا بمحاكمة المسؤولين، بغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الجرائم. تعتبر بعض البلدان — وليست كلها — أن الولاية القضائية العالمية مبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي؛ ومع ذلك، نادرًا ما يلجؤون إليها لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية، وكل دولة تعترف بالولاية القضائية العالمية تطبقها بشكل مختلف إلى حد ما.

الولاية القضائية العالمية في اوروبا: من الناحية القانونية او السياسة، تطلب معظم البلدان "رابطا" يوفر أساسًا للمقاضاة، مما يعني أن الضحية أو الجاني يجب أن يكون موجودًا في ذلك البلد. ألمانيا والسويد والنرويج استثناءات ملحوظة؛ ففي تلك البلاد يمكن إجراء التحقيقات، حتى لو لم يكن المشتبه به مواطنًا ولا موجودًا في ذلك البلد. في الواقع، يُطلب من السلطات السويدية توجيه اتهامات في قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إذا كان لديها إثباتات كافية للقيام بذلك، ويمكنها فتح تحقيقات وتبادل معلومات حول هذه التحقيقات مع دول أخرى إذا كان المشتبه به خارج البلاد. **راجع:** "Basic Facts on Universal Jurisdiction," Human Rights Watch, October 19, 2009, https://www.hrw.org/news/2009/10/19/basic-facts-universal-jurisdiction#.

الولاية القضائية العالمية في الاتحاد الأفريقي: أثارت محاولات فرنسا وإسبانيا الاحتجاج بالولاية القضائية العالمية لتسليم 45 *من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية* لدورهم في إسقاط الطائرة التي أشعلت شرارة الإبادة الجماعية في رواندا، أثارت هذه المحاولات مخاوف داخل الاتحاد الأفريقي بشأن "الانتهاك السياسي" لمبدأ الولاية القضائية العالمية. في عام 2008، تبنى مجلس الاتحاد الأفريقي قرارًا في شرم الشيخ، أعرب عن مخاوفه بشأن الآثار الضارة المحتملة لإساءة استخدام الولاية القضائية العالمية على القانون الدولي والنظام والأمن. دعا القرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وجه التحديد إلى عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة ضد الروانديين، ودعا بشكل عام إلى إنشاء هيئة تنظيمية دولية؛ لمراجعة الشكاوى الناشئة عن إساءة استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل الدول بصفة فردية. في عام 2016، شجع مجلس الاتحاد الأفريقي الدول على سن قانون محلي نموذجي، بشأن الولاية القضائية العالمية، فيما يتصل بالجرائم الدولية. بموجب هذا القانون، لا يزال رؤساء الدول يتمتعون بالحصانة في الجرائم الدولية. كما يعطي القانون الأولوية لمبدأ الإقليمية على مبدأ الولاية القضائية العالمية. رغم هذه القيود، فإنه يوسع أنواع الجرائم التي يمكن المقاضاة فيها، بموجب الولاية القضائية العالمية — بما يتجاوز الجرائم الوحشية الجماعية — كما يوسع فئة الأفراد الذين يمكن محاكمتهم بموجب الولاية القضائية العالمية لتشمل المتواطئين وغيرهم. **راجع:** Assembly of the African Union, *Decision on the Report of the Commission on the Abuse of the Principle of Universal Jurisdiction*, Doc. Assembly/AU/14 (XI) (June 30–July 1, 2008), https://au.int/sites/default/files/decisions/9558-assembly_en_30_june_1_july_2008_auc_eleventh_ordinary_session_decisions_declarations_tribute_resolution.pdf; African Union (AU), *African Union Model National Law on Universal Jurisdiction over International Crimes*, BC/OLC/22589/66.5-2/306J6 (February 10, 2016), https://www.un.org/en/ga/sixth/71/universal_jurisdiction/african_union_e.pdf; Manuel Ventura and Amelia Bleeker, "Universal Jurisdiction, African Perceptions of the International Criminal Court and the New AU Protocol on Amendments to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights," in The International Criminal Court and Africa: One Decade On, ed. Evelyn A. Ankumah (Cambridge/Antwerp/Portland: Intersentia, 2016).

الولاية القضائية العالمية في الولايات المتحدة: رغم أن الولايات المتحدة تعاقب مرتكبي جرائم الحرب والتعذيب والإبادة الجماعية، إلا أن المحاكم الأمريكية تفتقر إلى الولاية القضائية العالمية على تلك الجرائم المرتكبة دون صلة بالولايات المتحدة. كما هو موضح أدناه، قد يفكر بعض الضحايا في رفع دعوى مدنية في الولايات المتحدة باستخدام قانون الضرر للأجانب، أو قانون حماية ضحايا التعذيب؛ ومع ذلك، فإن القواعد المتعلقة بكيفية استخدام الضحايا لتلك القوانين دقيقة ومتغيرة. **راجع:** Andrew Johnson, "How Universal Is Universal Jurisdiction," American University Washington College of Law, accessed December 11, 2020, http://www.jgspl.org/how-universal-is-universal-jurisdiction/.

إنفاذ القانون

قد يكون تنفيذ قرارات المحاكم أمرًا صعبًا، حتى إن كانت ملزمة قانونًا. على سبيل المثال، لا يمكن تنفيذ مذكرة التوقيف إذا تعذر العثور على المتهمين أو إذا لم تتعاون السلطات المختصة للقبض عليهم. وبالمثل، لا يمكن تنفيذ أحكام تعويضات الضحايا إن لم تكن لدى الجاني أموال أو إذا تعذر الوصول إليها.

صعوبات الإثباتات

العواقب الوخيمة للحكم بالإدانة أمرٌ يتطلب وجود قواعد صارمة تحدد أنواع الإثباتات التي يمكن للمحاكم الأخذ بها، وعدد الإثباتات اللازم لضمان ثبوت الإدانة. في القضايا الجنائية، يجب عادةً إقناع المحكمة بوقوع أحداث معينة، وبأن المسؤولين عن ارتكابها لديهم النية الإجرامية اللازمة، وبوجود صلة بين المتهم والجريمة.

ملحوظة

في حالة الجرائم ضد الإنسانية، يجب على المرء أيضًا إثبات أن الجرائم وقعت ضمن هجوم واسع النطاق، أو هجوم منهجي، موجه ضد السكان المدنيين؛ بهدف دعم سياسة الدولة أو المنظمة، ويجب أن يكون الجاني قد ارتكب الجرائم مع علمه بهذا الهجوم.

في كثير من الحالات، تقبلُ المحاكم فكرة أن الجرائم أو الانتهاكات قد وقعت، وتُصعِّبُ الوثائق المتاحة عادةً إنكار هذه الحقيقة. بدلًا من ذلك، تميل المحاكمات إلى التركيز على إثبات صلة المتهم بالجريمة، والتي يشار إليها باسم *نوع المسؤولية*. يجب أن يجمع الادعاء (في نظام القانون العام) أو قضاة التحقيق (في النظام المدني) إثباتات تبرهن على المسؤولية الجنائية للمتهم. وقد يتعين عليهم الوصول إلى إثباتات تدل على أن المتهم أمر أو حرض على الجرائم، أو أنه كان في مركز قيادة فعلي لهؤلاء الذين ارتكبوا الجرائم، وقد يتعذرُ الوصولُ إلى إثباتات مقبولة كافية لإقناع المحكمة بهذه العناصر. قد يمثل هذا الأمر تحديًا، خصوصًا في حالة الجرائم الوحشية الجماعية، لاحتمال عدم احتفاظ السلطات بسجلات حول أنشطة هذه الجرائم، أو ربما تكون الإثباتات قد فُقِدَت أو دمرت.

مبدأ الشرعية

يحمي مبدأ الشرعية الناس من الملاحقة القضائية جراء سلوك لم يكن يُعتبر جريمة وقت وقوع الأحداث. وهذا المبدأ يعني عادة أنه إذا قامت دولة ما بتجريم سلوك معين بعد وقوع الأحداث ذات الصلة، لا يمكن مقاضاة الجاني. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا تتوفر هذه الحماية في حال وجود سلوك معروف بأنه جريمة بموجب القانون الدولي وقت وقوع الأحداث. ويتضمن هذا جرائم وحشية جماعية.

مثال: إن تجنيد الأطفال واستخدامهم، إضافةً إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة الأخرى أمرٌ ميز الحرب الأهلية في سيراليون خلال الفترة من 1991 إلى 2002. في عام 2002، أنشأت حكومة سيراليون والأمم المتحدة المحكمة الخاصة لسيراليون (SCSL) للتحقيق في الجرائم التي وقعت منذ نوفمبر 1996. أثار المتهمون عددًا من الحجج، بما في ذلك أنه لا يمكن مقاضاتهم بتهمة تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ لأن هذا الفعل لم يكن جريمة بموجب القانون المحلي في عام 1996؛ ومع ذلك، وجدت المحكمة أنها جريمة بموجب القانون الدولي العرفي، مما سمح للمحكمة بمحاسبة المسؤولين. منذ ذلك الحين، صنف المجتمع الدولي تجنيد واستخدام الأطفال جريمة دولية، من خلال التوقيع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 يوليو 1998. **راجع:** *Prosecutor v. Sam Hinga Norman*, Case No. SCSL-2004-14-AR72(E), Decision on Preliminary Motion Based on Lack of Jurisdiction (Child Recruitment) (May 31, 2004).

قانون التقادم والعفو عن المذنبين

قد تحاول بعض البلدان التي حدثت فيها جرائم وحشية جماعية الحد من الملاحقات القضائية على الجرائم الدولية. وقد تمنح هذه البلاد عفوًا للمذنبين؛ لإعفائهم من المسؤولية عن أفعالهم الماضية، وقد تفرضُ أيضًا قوانين التقادم، التي تحدد مواعيد نهائية للملاحقة القانونية عن بعض الجرائم. يمنع القانون الدولي ويُحدُ من تطبيق هذه القيود في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الجنائي الدولي، وقد تكون الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان قادرة على إبطال تلك الأنواع من الأحكام المحلية التقييدية.

راجع: Basic Principles and Guidelines ,147/UN General Assembly Resolution 60 on the Right to a Remedy and Reparation for the Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (March 21, 2006), para. 6–7, https://undocs.org/A/Res/60/147.

في 13 مارس 2004، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا قرارًا مهمًا، بشأن صلاحية قرارات العفو عن المدانين بموجب القانون الدولي. وقضت دائرة الاستئناف بأن العفو عن المدانين الممنوح لأعضاء الفصائل المتحاربة في الحرب الأهلية في سيراليون بموجب اتفاق السلام لعام 1999 لا يحميهم من الملاحقة القضائية. كما أوضح الباحث سيمون مايزنبرغ، أن هذا كان "أول حكمٍ لمحكمةٍ جنائية دولية، ينص بشكل لا لبس فيه، على أن قرارات العفو عن المدانين، لا تمنع مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية أمام محاكم دولية أو أجنبية". كيفية تعامل المحاكم في المستقبل مع مشكلة العفو في الجرائم الدولية لا يزال أمرٌ قيد البحث.

راجع: *Prosecutor v. Morris Kallon and Brima Bazzy Kamara*, Case No SCSL-2004-15-AR72(E), SCSL-04-15-PT-060-I, ICL 24, *Decision on Challenge to Jurisdiction: Lomé Accord Amnesty*, Special Court for Sierra Leone (March 13, 2004).

راجع: Simon M. Meisenberg, "Legality of Amnesties in International Humanitarian Law: The Lomé Amnesty Decision of the Special Court for Sierra Leone," *ICRC International Review* 86 (December 2014), https://international-review.icrc.org/sites/default/files/irrc_856_5.pdf.

راجع: *Prosecutor v. Augustine Gbao*, SCSL-2004-15-PT, *Decision on Preliminary Motion on the Invalidity of the Agreement between the United Nations and the Government of Sierra Leone on the Establishment of the Special Court*, Special Court for Sierra Leone (March 25, 2004).

راجع: Louise Mallinder, "Amnesties and International Criminal Law," in *The Handbook of International Criminal Law*, ed. William A. Schabas and Nadia Bérnaz (Oxfordshire, UK: Routledge, 2010).

تسليط الضوء على حالات الاختفاء القسري

بموجب القانون الدولي، تعتبر بعض الجرائم، مثل الإخفاء القسري، وتجنيد الأطفال، "جرائم مستمرة". كما توضح إرشادات بلفاست التوجيهية بشأن العفو عن المدانين، في حالات الاختفاء القسري، فإن هذا يعني أن الجريمة "تعتبر مستمرة، حتى يتضح مصير الشخص المختفي". ووفقًا للمبادئ التوجيهية، فإن قرارات العفو عن المدانين "يجب ألا تمنع التحقيق، بغض النظر عن وقت حدوث الاختفاء". نجح المدافعون أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تقديم حجة مماثلة، مفادها أن قوانين التقادم لا ينبغي أن تنطبق على جريمة الإخفاء القسري، لأنه من المستحيل تحديد وقت وقوع الجريمة، وتحديدًا المواعيد النهائية، التي يجب أن يتم خلالها رفع الدعوى.

راجع: Transitional Justice Institute, *The Belfast Guidelines on Amnesty and Accountability*, Guideline 9(b) (Belfast: University of Ulster, 2013), https://www.ulster.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0005/57839/TheBelfastGuidelinesFINAL_000.pdf; UN Economic and Social Council, *Progress Report on the Question of the Impunity of Perpetrators of Human Rights Violations, Prepared by Mr. Guissé and Mr. Joinet, Pursuant to Sub-Commission Resolution* 1992/23, U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/1993/6 (July 19, 1993), https://undocs.org/E/CN.4/Sub.2/1993/6.

رفع القضايا والمشاركة فيها بصفة ضحايا أفراد أو مجموعات ضحايا

قد يكون **الضحايا من الأفراد ومجموعات الضحايا** قادرين على رفع دعاوى قضائية أو المشاركة فيها، وهذا قد يشمل أي شيء، بدءًا من رفع دعوى قضائية عن حدث معين، وانتهاءً بالمشاركة بصفة شاهد في المحاكمة. كما ذُكِرَ سابقًا، يحتاج الضحايا أن يوكلوا محاميًا؛ للحصول على مشورة قانونية تتناسب مع حالتهم بعينها؛ وهذا الفصل لا يحل محل مثل هذه المشورة الخاصة بالحالة بعينها، مع ذلك، يناقش هذا القسم بعض الجهات التي يمكن للضحايا الأفراد ومجموعات الضحايا رفع الدعاوى أمامها أو المشاركة في تلك الدعاوى.

المشاركة بصفة ضحية في قضية جنائية

يعتمد نطاق مشاركة الضحايا في المحاكمات الجنائية على القواعد الإجرائية وقواعد الإثباتات المحددة في الولاية القضائية ذات الصلة. تحكم هذه القواعد أنواع المعلومات التي يمكن لصانع القرار النظر فيها، والطرق التي يمكن تقديم هذه المعلومات إلى المحكمة من خلالها. يمكن أن تتبع المحاكمات الجنائية بشكل عام، أحد النظامين: النظام التحقيقي، أو نظام الخصومة.

- **النظام التحقيقي**

تتبع الولايات القضائية في تقليد القانون المدني عادةً النظام التحقيقي، الذي يتطلب من القاضي أن يلعب دورًا نشطًا في الدعاوى. يجري القاضي بنفسه تحقيقًا قضائيًا، ليحدد ما إذا كان المدعى عليه مذنبًا أم بريئًا، بدلاً من الاعتماد على الإثباتات المقدمة من الادعاء أو الدفاع. تميل أنظمة التحقيق إلى توفير مجال أوسع

لمشاركة الضحايا. وكما هو مبين في النَص التالي، قد يتمكن الضحايا من الانضمام إلى النيابة العامة، بصفتهم أطرافٍ مدنية، وقد يكون لهم الحق في رفع دعوى خاصة.

- **نظام الخصومة**

تتبع الولايات القضائية في تقليد القانون العام عادةً نظام الخصومة، ويوصف هذا النظام في أغلب الأحيان بأنه نزاعٌ ذو وجهين، بين الدولة والمدعى عليه. يقدم كل طرف أدلته الخاصة، التي يقيمها القاضي أو تقيمها هيئة المحلفين في بعض الأحيان بشكل غير متحيز. تميل أنظمة الخصومة إلى إتاحة نطاق محدود لمشاركة الضحايا، لأن الادعاء يعتبر ممثلًا للمجتمع والضحايا. يشارك الضحايا في هذا النظام بصفتهم شهودًا، وإذا ثبتت إدانة المتهم، قد يقدمُ الضحايا أيضًا شهادة بالضرر الذي لحق بهم في جلسة النطق بالحكم، ليتحدثوا عن الأثر العاطفي والاقتصادي والجسدي للجريمة عليهم.

ملحوظة

تتبنى بعض الولايات القضائية عناصر من كلا النظامين، لذا فإن تصنيف أي نظامٍ من أنظمة العدالة الجنائية بأنه نظام خصومة بحت أو تحقيقي بحت يكون تصنيفًا مبسطًا للغاية.

رفع دعاوى جنائية أو الانضمام إليها في بعض الولايات القضائية

يجوز للضحايا الأفراد في بعض البلدان والولايات القضائية، لا سيما تلك التي تتبع تقاليد القانون المدني، رفع دعاوى قضائية خاصة. في بعض الولايات القضائية، تَسمَحُ هذه الإجراءات للضحايا برفع الدعوى بشكل مستقل، عندما لا يفتح المدعي العام قضية بنفسه. أما في الولايات القضائية الأخرى، يستطيع الضحايا المشاركة بفاعلية في القضايا، لكن عليهم الالتزام بالمستندات التي تقدمها الدولة، ويُشَارُ إلى هذه الحالات النشطة من مشاركة الضحايا باسم *الأطراف المدنية* (في البلدان الناطقة بالفرنسية)، أو *Nebenklage* (في البلدان الناطقة بالألمانية)، أو *querellantes adhesivos* (في البلدان الناطقة بالإسبانية). في البلدان التي تتبع تقاليد الشريعة الإسلامية، قد يكون للضحايا أيضًا الحق في إقامة دعاوى قضائية خاصة، والمطالبة بتعويضات.

راجع: UN Economic and Social Council, *Independent Study on Best Practices, including Recommendations, to Assist States in Strengthening Their Domestic Capacity to Combat All Aspects of Impunity, by Professor Diane Orentlicher*, U.N. Doc. E/CN.4/2004/88, (February 27, 2004), para. 44, https://undocs.org/en/E/CN.4/2004/88.

بناءً على الاختصاص القضائي المحدد، يجوز للضحايا إرفاق مطالبة بتعويضات عن الأضرار المدنية في قضية جنائية، والتي تحكم بها المحكمة حال ثبوت إدانة المدعى عليه. قد يكون للضحايا حقوق مماثلة لحقوق المتهم، بما في ذلك الحق في:

- أن يطلبوا من القاضي جمع إثباتات معينة أو مقابلة شهود معينين
- الاستئناف على القرارات التي يتخذها المدعي العام، بما في ذلك قرار عدم التحقيق أو عدم تقديم لائحة اتهام
- أن يكونوا ممثلين بمحامٍ — على غرار الدفاع — خلال جميع إجراءات الدعاوى

راجع: Luke Moffett, "Meaningful and Effective? Considering Victims' Interests through Participation at the International Criminal Court," *Criminal Law Forum* 26, no. 2 (June 2015): 3, https://link.springer.com/article/10.1007/s10609-015-9256-1.

لا يكون هذا المستوى من المشاركة متاحًا في جميع الولايات القضائية، لا سيما في البلدان التي تتبع تقاليد القانون العام. يمثل المدعي العام المجتمع — الذي يُفهمُ عادةً أنه يشمل الضحايا — في القضايا الجنائية في تلك الأنظمة، ويمكن للضحايا المشاركة، من خلال الإدلاء بشهادة تحت القَسَم، إذا طلب منهم المدعي العام ذلك، أو من خلال تقديم شهادة الضرر الواقع على الضحية، التي توضح كيفية تأثير الجريمة عليهم، وقد يتمكنوا أيضًا من المطالبة بتعويضات.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), para. 48, https://undocs.org/en/A/HRC/34/62.

مشاركة الضحايا وتمثيلهم في إجراءات الدعاوى في المحكمة الجنائية الدولية

يجوز للضحايا في القضايا المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية، التقدم بطلب للمشاركة بصفتهم "ضحايا مشاركين". يمكن للضحايا المشاركين تلقي تحديثات عن القضية والحصول على تمثيل قانوني (المعروف باسم *فريق التمثيل القانوني* للضحايا [VLRs]). يستطيع أعضاء فريق التمثيل القانوني للضحايا (VLRs) تقديم مذكرات للمحكمة، واستجواب الشهود، وفي بعض الحالات تقديم إثباتات، عندما تتأثر المصالح الشخصية للضحايا الذين يمثلونهم. يجوز للضحايا التقدم بطلب للمشاركة في إجراءات الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، بشرط أن يكونوا إما:

أ) فرد تعرض لضرر بسبب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك أفراد عائلات الضحايا المباشرين؛ أو

ب) منظمة أو مؤسسة تكون ممتلكاتها مخصصة لأغراض ثقافية أو إنسانية أو تاريخية محددة، وتتضرر بشكل مباشر جراء هذه الجريمة.

ملحوظة

نظرًا للعدد الكبير من الضحايا ممن قد يكونون مؤهلين للمشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة الجنائية الدولية تسمح لأعضاء فريق التمثيل القانوني بتمثيل الضحايا بشكل جماعي. وقد انتقد البعض هذا النهج الذي يُجمِّعُ فيه الضحايا في فئات عامة، دون مراعاة لمصالحهم واحتياجاتهم المختلفة.

راجع: Pablo de Greiff, *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/HRC/34/62 (December 27, 2016), para. 43, https://undocs.org/en/A/HRC/34/62.

في أي مرحلة، بعد التحقيقات الأولية، يجوز للأفراد أو المنظمات أو المؤسسات طلب المشاركة بصفة ضحايا، من خلال التقدم بطلبٍ إلى رئيس قلم المحكمة. يجب أن يعمل الضحايا مع شخص تلقى تدريبًا في قسم مشاركة الضحايا والتعويضات (VPRS)؛ لإكمال نموذج طلب مبسط. بمجرد تقديم هذا النموذج، يتلقى الادعاء والدفاع نسخة من الطلب، ما لم تكن هناك مخاوف أمنية، وفي هذه الحالة تُحجبُ هويةُ مقدم الطلب، من النسخة التي يستلمها الدفاع، ثم تقوم الدائرة القضائية ذات الصلة بتقييم الطلب؛ لتحديد ما إذا كان مقدم الطلب ضحية وما إذا كان يحق له المشاركة في إجراءات الدعوى القضائية أم لا.

راجع: International Criminal Court, "Application Form for Individuals," 2019, https://www.icc-cpi.int/about/victims/Documents/Application-form-individuals.PDF; International Criminal Court, "Chambers Practice Manual," 2019, Part V(A), https://www.icc-cpi.int/iccdocs/other/191129-chamber-manual-eng.pdf.

يجب على مقدمي الطلبات المحتملين:

- العمل مع آخرين ممن تلقوا تدريبًا في قسم مشاركة الضحايا والتعويضات (VPRS)؛ لاستكمال نموذج الطلب الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية
- الأخذ في الاعتبار المخاطر التي ينطوي عليها استكمال الطلب، بما في ذلك إمكانية إبلاغ الدفاع عن هويتهم وتجاربهم التي مروا بها
- الحفاظ على سرية قرار تقديم الطلب لتقليل المخاطر التي يتعرضون لها هم والآخرون
- إدراك أنه لا يجوز لهم في جميع الحالات اختيار محاميهم؛ وأنه إذا اختاروا محاميهم، فقد لا يكون هذا المحامي مؤهلًا للحصول على المساعدة القانونية؛ وأن العديد من الضحايا قد يمثلهم ممثل قانوني مشترك
- إدراك أن الاعتراف بكونهم ضحية مشاركة، لا يعني أنهم سيحصلون على تعويضات تلقائيًا

يوضح دليل ممارسات الدوائر، الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية نهج المحكمة الجنائية الدولية في مشاركة الضحايا. الضحايا المشاركون، من خلال فريق تمثيل قانوني للضحايا يمكنهم بشكل عام:

- "الإدلاء ببيانات افتتاحية وختامية
- مراجعة سجل إجراءات الدعوى
- تلقي إخطار بجميع المستندات العامة، وتلك المستندات السرية التي تؤثر على مصلحتهم الشخصية
- تقديم وفحص الإثباتات إذا شعرت الدائرة القضائية أنها ستساعد على اكتشاف الحقيقة".

إضافة إلى ذلك، قد يحضر أعضاء الفريق القانوني لتمثيل الضحايا ويشاركون في إجراءات الدعاوى يستجوبون الشهود والخبراء والمتهمين.

راجع: International Criminal Court, "Chambers Practice Manual," 2019, Part V(A), https://www.icc-cpi.int/iccdocs/other/191129-chamber-manual-eng.pdf.

تسجيل الشكاوى من خلال آليات حقوق الإنسان

تهدف هيئات حقوق الإنسان إلى تحميل الحكومات مسؤولية الفشل في حماية بعض الحقوق والحريات الأساسية، مثل الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي، ويمكن لبعض هيئات حقوق الإنسان الفصل في الشكاوى التي تتعلق بانتهاك حقوق الأفراد أو الجماعات. يسلط هذا القسم أولاً الضوء على نقاطٍ يجب على مجموعات الضحايا التي تخطط لتقديم شكوى الاهتمام بها، ثم بعد ذلك يقدم نظرة عامة موجزة على هيئات حقوق الإنسان المختلفة التابعة للأمم المتحدة، التي يمكنها الفصل في تلك الشكاوى.

القضايا التي تشمل جهات فاعلة غير تابعة للدولة

يمكن تحميل الدولة المسؤولية عن سلوك الجهات الفاعلة غير الحكومية، في المواقف التي تسمح فيها الدولة، أو تفشل في منع تلك الجهات الفاعلة غير الحكومية من انتهاك معايير حقوق الإنسان الأساسية. قد تشير الإثباتات التي تقول إن الدولة لم تحقق أو تلاحق أو تعاقب أفعال مثل، التعذيب، أو القتل خارج نطاق القانون، التي ترتكبها جهات خاصة، إلى أن الدولة لم تمارس العناية الواجبة في الوفاء بالتزاماتها، فيما يتصل بحقوق الإنسان، أو لم توفر سبيلًا للإنصاف.

شرط "استنفاد سبل الانتصاف المحلية"

لن تنظر معظم المحافل الإقليمية والدولية التي تفصل في قضايا حقوق الإنسان في أي مطالبة، ما لم يتمكن مقدمو الطلبات من إثبات محاولتهم اتخاذ سبل تحقيق العدالة محليًا، وأن جهودهم قد باءت بالفشل. في بعض المحاكم، لا ينطبق هذا القيد إذا رأت المحكمة أن الطرق المحلية كانت غير فعالة لعدم وجودها أو لكونها غير عادلة أو كانت بطيئة بدرجة مُبالغٌ فيها. وجدت بعض هيئات حقوق الإنسان أن الالتزام باستنفاد سبل الانتصاف المحلية شرطٌ لا ينطبق في حالات الانتهاكات الجماعية المستمرة أو المتكررة، لأن ذلك قد يشير أيضًا إلى أن سبل الانتصاف المحلية ليست فعالة.

التعويضات من خلال دعاوى حقوق الإنسان القضائية

تتمتع معظم الهيئات التي تفصل في دعاوى حقوق الإنسان بسلطة منح التعويضات أو التوصية بها، لكن بعض الهيئات — حسب مواقفها السابقة — فضلت عدم القيام بذلك. في حالة توفر فرصة المطالبة بالتعويضات والحصول عليها، يجب على المتقدمين عمومًا، إثبات تعرضهم لأذى بصورة شخصية، نتيجة الانتهاك أو الإساءة، كما هو مبين في **الفصل الأول**. يكون الامتثال لتوصيات وتعويضات آليات حقوق الإنسان منخفضًا، لا سيما في الدول التي تعاني جرائم وحشية واسعة النطاق أو شهدتها مؤخرًا، وقد تعزز إجراءات إنفاذ القانون والتأثير السياسي لبعض هيئات حقوق الإنسان الإقليمية — مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR) والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان — امتثالًا أفضل من الذي تستطيعه آليات الشكاوى التابعة للأمم المتحدة.

مثال: في عام 2004، أصدرت محكمة العدل الدولية لحقوق الإنسان حكمًا ضد الحكومة الغواتيمالية بمتابعة قضية إيما مولينا ثيسن وتقديم تعويضات لها. والقضية ذات صلةٍ بجرائم ضد الإنسانية، واعتداء جنسي، وإخفاء قسري لقاصر، وكلها جرائم اعترفت بها الحكومة الغواتيمالية. دفعت الحكومة الغواتيمالية في نهاية المطاف تعويضات لعائلة مولينا ثيسن، وفي مايو 2018، أدانت محكمة محلية أربعة مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى بارتكاب هذه الجرائم. كما أمرت المحكمة بإنشاء لجنة للبحث عن الأشخاص المختفين وغير ذلك من تدابير التعويضات غير النقدية. **راجع:** Case of Molina-Theissen v. *Guatemala* (Art. 63.1 American Convention on Human Rights), Judgment of July 3, 2004 (Reparations and Costs), Inter-Am. Ct.H. R. (ser. C) No. 108 (2004), https://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_108_ing.pdf.

نظرة عامة على آليات شكاوى حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

يقدم الجدول التالي نظرة عامة على آليات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة، الخاصة بالفصل في قضايا حقوق الإنسان. إضافة إلى هيئات الأمم المتحدة هذه، يجوز أيضًا لمختلف المحاكم الإقليمية ودون الإقليمية الفصل في قضايا حقوق الإنسان، المتعلقة بالأفراد والأحداث التي وقعت داخل الولاية القضائية ذات الصلة. وتشمل هذه المحاكم، المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ومحكمة العدل بشرق أفريقيا، ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACtHR)، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

الجدول 2.2: آليات الأمم المتحدة للفصل في قضايا حقوق الإنسان

	هيئات الإشراف على معاهدات حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة (UNTBs)	الدعاوى الخاصة	إجراءات الشكاوى لمجلس حقوق الإنسان
يقبل الشكاوى من:	الضحايا الأفراد، أو من ينوب عنهم بموجب موافقة خطية من الضحية	أي مصدر موثوق، يبلغ عن أفراد أو حوادث منتشرة	الضحايا (لحوادث منتشرة على نطاق واسع عادةً) أو من ينوب عنهم بموافقة منهم
المتطلبات القضائية	يجب أن يكون البلد قد صادق على المعاهدة ذات الصلة وقبِلَ بالولاية القضائية لآلية الشكاوى	لا يحتاج البلد إلى التصديق على المعاهدة، لكن يجب وجود إجراء خاص مع الولاية القضائية	لا يحتاج البلد إلى التصديق على المعاهدة ذات الصلة
استنفاد سبل الانتصاف المحلية الفعالة	نعم، يجب على المتقدمين استنفاد سبل الانتصاف المحلية الفعالة قبل تقديم شكوى	لا، ليست هناك حاجة لاستنفاد سبل الانتصاف المحلية الفعالة كشرطٍ لتقديم شكوى	نعم، يجب على المتقدمين استنفاد سبل الانتصاف المحلية الفعالة قبل تقديم شكوى
خاصة أم علنية	تنشر عادةً أسماء الضحايا المذكورين، لكن يمكن للأفراد حجب الأمور الحساسة	تكون المراسلات سرية عادةً، إلى أن يبلغ صاحب الولاية مجلس حقوق الإنسان بالمشكلة (في ذلك الوقت تصبح علنية)، لكن قد يتم إصدار بيانات عامة قبل هذا الوقت	العمل سري ما لم يذكر خلاف ذلك
طول العملية	من عامين إلى ثلاثة أعوام لحلها؛ وقد يتم إصدار أوامر مؤقتة	قد تصدر إجراءات عاجلة	عملية طويلة، لكن لا يمكن أن تتجاوز عامين

المشاركة كمدعي في الدعاوى المدنية

قد يكون الضحايا الأفراد ومجموعات الضحايا قادرين على رفع قضية — أو دعوى مدنية — ضد الأفراد والمنظمات، وفي بعض الحالات، الحكومات التي أضرت بهم، وقد ينتج عن هذه الدعاوى حكم بتعويضات مالية عن الخسائر المالية وغير المالية؛ ومع ذلك، حتى إذا تم الحكم بتعويض مالي في دعوى مدنية، فقد لا يتلقى الطرف المتضرر الأموال الممنوحة له أبدًا. إن فرض التعويضات على المدعى عليهم في الدعاوى المدنية، كما هو الحال مع جميع السبل التي نوقشت في هذا الفصل، يمثل تحديًا دائمًا. مع ذلك، لا يزال من الممكن أن تثبت الدعاوى المدنية أنها وسيلة مهمة، للاعتراف الرسمي بتجارب الضحايا، بل يمكن أن تحفز جهود العدالة الجنائية في المستقبل.

يمكن لمجموعات الضحايا التفكير في تضمين الدعاوى المدنية لتكون جزءًا من استراتيجية عدالة أوسع؛ للتعامل مع الجرائم الوحشية الجماعية لعدة أسباب:

- قد تتيح الدعاوى المدنية مجالًا أكبر للأشخاص المتضررين، يمكنهم من إقامة الدعاوى والمشاركة فيها، لا سيما في البلدان التي تتبع تقليد القانون العام. في حين أن الدعاوى الجنائية في بلدان القانون العام يرفعها عادةً المدعي العام نيابة عن المجتمع، فالدعاوى المدنية لا يرفعها إلا أولئك المتضررين بفعل المدعى عليه. نتيجة لذلك، قد يكون لدى الأشخاص المتضررين مجالًا أكبر للتأثير في هذه الدعاوى مقارنة بدعاوى القضايا الجنائية.

- تتطلب المسؤولية المدنية عادةً معايير إثبات أقل لتحميل المدعى عليه المسؤولية، مقارنة بالمسؤولية الجنائية. لإثبات مسؤولية المدعى عليه مدنيًا، يجب أن يكون صانع القرار مقتنعًا بأن الشخص مسؤول من منظور ميزان الاحتمالات. هذا المعيار، الذي هو أقل إرهاقًا من المعيار الذي يقول "ما لا يدع مجالاً للشك" المطبق في القضايا الجنائية، فهو يتطلب فقط أن تثبت الأدلة أن احتمال مسؤولية المدعى عليه عن الجريمة أرجح من عدم مسؤوليته.

- قد تجذب القضايا البارزة انتباه وسائل الإعلام والجمهور، وبالتالي تضغط على صانعي القرار؛ لمتابعة إجراءات العدالة والمساءلة الأخرى.

لا يجوز في بعض الولايات القضائية، رفع الدعاوى المدنية إلا بعد بدء الإجراءات الجنائية. الاستثناء الملحوظ هو الولايات المتحدة، حيث يمكن للمواطنين غير الأمريكيين المطالبة بالتعويض ضد المسؤولين عن الأضرار (أو الأخطاء المدنية) التي تنتهك القانون الدولي، ولا يُشتَرَط وجود دعاوى جنائية مسبقة، ويجوز للضحايا رفع دعاوى بموجب قانون الضرر للأجانب، وقانون حماية ضحايا التعذيب ضد:

- الأفراد الموجودون فعليًا في الولايات المتحدة
- المسؤولون بشكل مباشر أو غير مباشر عن الانتهاكات ذات الصلة
- المسؤولون الحكوميون، أو أفراد قوات الأمن، أو من يتصرفون بصفة رسمية نيابة عن هذه السلطات، أو بالاشتراك معها
- أولئك الذين لا تحميهم الحصانة السيادية الأجنبية

يجب أن "تمس القضية وتقلق" الولايات المتحدة "بقوة كافية"، ويجب عادةً أن تشمل متهمين أمريكيين. على مجموعات الضحايا التي ترغب في معرفة ما إذا كان يمكنها استخدام قانون الضرر للأجانب أو قانون حماية ضحايا التعذيب وكيفية استخدام هذه القوانين، استشارة محامٍ ذي خبرة بالمجال، مثل **لجنة العدالة والمساءلة**.

راجع: *Filartiga* v. *Pena-Irala*, 577 F. Supp. 860 (E.D.N.Y. 1984); *Kpadeh* v. *Emmanuel*, 261 F.R.D. 687 (S.D. Fla. 2009); *Kiobel* v. *Royal Dutch Petroleum*, 569 US 108 (2013); *Jesner* v. *Arab Bank*, PLC, 584 US _ (2018).

المشاركة بصفة شاهد

الشاهد في المحاكمة الجنائية هو ذلك الشخص الذي يطلبه الادعاء أو الدفاع لتقديم الإثباتات في المحكمة، وقد تشمل قائمة الشهود:

- الأفراد ممن لديهم دراية بالأحداث ذات الصلة، والمعروفين في بعض الولايات القضائية باسم "شهود العيان"
- الأفراد القريبون — أو كانوا قريبين — من المتهمين، والمعروفين في بعض الولايات القضائية باسم "الشهود المطلعين"
- خبراء لديهم معرفة ببعض المسائل أو الموضوعات ذات الصلة بالقضية
- أفراد ممن لديهم معلومات ذات صلة بالسياق الاجتماعي أو الجيوسياسي أو التاريخي، أو سياق آخر ذو صلة بالأحداث موضوع القضية

في حالات الجرائم الوحشية الجماعية، قد يُطلب من مجموعة فرعية صغيرة من الضحايا والشهود الآخرين، ممن لديهم دراية بالأحداث ذات الصلة الإدلاء بشهادتهم في المحكمة. لا تُغطّي الدعاوى القضائية غالبًا جميع الجرائم التي ارتُكِبَت، فبدلًا من ذلك قد تحاول هذه الدعاوى التركيز على الأحداث الرئيسية، والضحايا الذين شهدوا الجرائم ذات الصلة مباشرةً، أو لديهم معلومات شديدة الإقناع بشأنها، هم فقط من يُرجح اعتبارهم شهودًا محتملين. من هذه المجموعة، الضحايا الذين من المرجح أن يتحملوا ضغوط استجواب الدفاع، ولديهم ذكريات مؤكدة عن الأحداث ذات الصلة، ويستطيعون الإدلاء بشهاداتهم بوضوح وواقعية عما لاحظوه ويعرفونه، هؤلاء مَنْ يُرجَّح اختيارهم شهودًا.

يمكن أن تكون الشهادة في المحكمة ومواجهة الجاني وجهًا لوجه بالنسبة لبعض الشهود تجربة تساعد على التعافي، وقد تكونُ لآخرين أمرًا مخيفًا ومثيرًا للصدمة، يجعل من الشاهد هدفًا لمزيد من العنف؛ لذا، يحتاج الشهود وأسرهم إلى دعمٍ وحمايةٍ كافيين، قبل وأثناء وبعد الإدلاء بشهادتهم. قد يشعرُ الشهود ممن ليس لديهم استعداد للمثول أمام المحكمة بأنهم تعرضوا للخيانة، وأنهم مغيبين عن الأمر، وهذا النوع يتردد في المساعدة من أجل بذل المزيد من الجهود.

قبل أن يدلي الشهود ببيان رسمي يصفون فيه تجاربهم أو يوافقوا على الإدلاء بشهادتهم في المحكمة، يجب عليهم إدراك ما يلي:

- **قد يُجبر الأفراد على الإدلاء بشهاداتهم.**
  قد يُستدعى من يقدمون إثباتاتٍ مهمة في القضية إلى المحققين أو المدعين، ما يعني أنه قد يُطلب منهم الشهادة، حتى إن لم يرغبوا في ذلك. مع ذلك، فمن يقدم إثباتاتٍ لا تعتبر ذات أهمية، ولم يُستدعى، تكون له حرية عدم الإدلاء بشهادته، أو التوقف عن الإدلاء بها (حتى لو كان قد وافق من قبل بالفعل).

- **قد يواجه الشهود مخاطر أمنية وقد يفتقرون إلى الحماية.**
  توفر بعض المحاكم تدابير لحماية الشهود؛ للحفاظ على سرية هوية الشهود إذا لزم الأمر، مع ذلك، مثل هذه الإجراءات ليست متاحة دائمًا، وقد لا تُفرض ولا تُنفَّذ أحيانًا، مما قد يجعل الشهود وعائلاتهم عرضة للتهديدات، خاصة في المحاكمات التي تحظى بشعبية كبيرة. بناءً على ذلك، من المهم معرفة ما إذا كانت برامج حماية الشهود متاحة أم لا، لأن ذلك قد يؤثر على قرار تقديم الإثباتات.

- **قد يتعرض الشهود للصدمة من جديد من خلال تجربة الإدلاء بالشهادة، أو تقديم الإثباتات.**
  قد تؤدي مواجهة الجاني أو استعادة التجارب الماضية إلى مزيدٍ من الصدمة لبعض الضحايا، لذا، من المناسب الاستفسار عما إذا كان يمكن توفير خدمات نفسية واجتماعية للشهود.

ملحوظة

قد تأمر بعض المحاكم، مثل المحكمة الجنائية الدولية، بتدابير وقائية، قد تُجِدُ أو تمنع الضحية من الاضطرار إلى الشهادة أمام المتهم، وقد يكون هذا الخيار مهمًا ومفيدًا، للضحايا من الأطفال بشكلٍ خاص.

- **قد يخضع الشهود لاستجواب عنيف في المحكمة.**
  قد يواجه الضحايا والشهود استجوابًا عنيفًا في المحكمة، وهو أمرٌ قد يكون مزعجًا للغاية، لذا، قد يكون من المفيد عقد اجتماع مع محام مسبقًا إن أمكن، ليفهَمَ الضحايا والشهود جوانب شهادتهم ذات الصلة، والسبب في توجيه أسئلة معينة إليهم.

- **قد يُطلب من الشهود قضاء بعض الوقت بعيدًا عن المنزل والعمل.**

إذا تطلب الإدلاء بالشهادة في المحكمة سفر الشاهد، فقد يضطر هذا الشاهد إلى اقتطاع بعض الوقت بعيدًا عن عمله، وحتى عندما تدفع المحاكم بدلًا يوميًّا وبدل ترك العمل للشهود، فالقيمة المدفوعة لا تساوي دائمًا المبلغ الفعلي الذي يخسره الشاهد من دخله.

ملحوظة

لا يتمتع الشهود في المحكمة الجنائية الدولية عادةً بتمثيل قانوني، لكنهم قد يتلقون دعمًا إداريًا أو لوجستيًا أو نفسيًا أو اجتماعيًا من وحدة الضحايا والشهود (VWU)، وهي فرع من سجلات المحكمة الجنائية الدولية، وقد توفر وحدة الضحايا والشهود أيضًا سبل حماية للشهود وغيرهم من المعرضين للخطر بسبب الإدلاء بالشهادة.

ملحوظة بشأن حق الدفاع في المحاكمات العادلة

يرتكز مفهوم العدالة على احترام حقوق الإنسان لكل فرد، بما في ذلك المتهمين، بغض النظر عن مدى خطورة الجريمة المرتكبة. إن لم يُحاكم الجناة أمام محكمة مستقلة، غير متحيزة، تتميز بالكفاءة وتعمل وفقًا لمعايير النزاهة المعمول بها دوليًا، فقد يؤثر هذا على فرصة العدالة المتاحة أمام الضحايا، لأن الإجراءات ستفقد المصداقية والمشروعية محليًا ودوليًا.

راجع: UN Economic and Social Council, *Question of the Impunity of Perpetrators of Human Rights Violations (Civil and Political); Final Report Prepared by Mr. Joinet Pursuant to Sub-Commission Decision* 1996/119, U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/1997/20 (June 26, 1997), para. 28, https://undocs.org/en/E/CN.4/Sub.2/1997/20.

يجب التمسك بحق المتهم في محاكمة عادلة؛ لضمان محاكمات جنائية ذات مصداقية. الحق في محاكمة عادلة أمرٌ معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصبح معيارًا ملزمًا قانونًا لجميع الدول، وينطبق في جميع الأوقات، بما في ذلك أوقات النزاع المسلح. يجب ضمان حقوق المحاكمة العادلة لجميع المتهمين وتطبيقها طوال العملية برمتها، من تحقيق واعتقال واحتجاز، وصولًا إلى الإجراءات التمهيدية والمحاكمة والاستئناف وإصدار الأحكام والعقاب. تختلف حقوق المحاكمة العادلة من ولاية قضائية لأخرى، لكنها بوجه عام تتطلب أن المتهم:

- يعامل بمبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته
- يُبلَّغُ في أقرب وقت ممكن بالتهم الموجهة إليه
- يكون لديه الوقت الكافي لتحضير دفاعه
- يستطيع الحصول على مساعدة قانونية، أو تمويل لتوكيل محامي إن لم يكن بمقدوره تحمل هذه النفقات وكان التمثيل القانوني ضروريًا لتحقيق العدالة
- يحاكم دون تأخيرٍ بلا سبب
- يحضر جلسات المحاكمة
- يتاح له الحصول على جميع المعلومات ذات الصلة
- تكون لديه الفرصة ليدلي برأيه في القضية أثناء المحاكمة
- يسمحُ له باستجواب شهود الإثبات واستدعاء الشهود
- يستطيع الاستعانة بمترجم إذا لزم الأمر
- لا يُجبرُ على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالتهمة

ملحوظة

إن التمسك بحقوق المحاكمة العادلة للمتهمين أمرٌ مهم للضحايا أيضًا، وإن لم تكن هذه الحقوق محمية، يجوز للمحكمة أن تأمر بإعادة المحاكمة، مما قد يؤدي إلى التبرئة.

الاستنتاجات

في الأنواع المختلفة من الجرائم والانتهاكات التي تحدث أثناء الجرائم الوحشية الجماعية، يمكن **للأدوات القانونية** مثل رفع دعاوى قضائية ضد الجناة، أن تحرز تقدمًا تدريجيًا نحو شعور ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية بتحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين. يختلف الدور المُحدَّد للضحايا من الأفراد ومجموعات الضحايا، حسب السياق ونوع القضية، لكن في جميع الحالات، قد تكون مجموعات الضحايا في وضعٍ يمكنها من شرح الإجراءات القضائية لأفراد مجتمعات الضحايا البعيدين عن الأحداث. إضافة لدور هذه المجموعات في تمهيد المجتمعات لتقبل نتائج مخيبة للآمال، يمكنها أيضًا تسليط الضوء على لحظات النجاح في مسيرة العدالة، يحتاج الضحايا إلى مساعدة من محامٍ من أجل كل هذه الجهود.

2

حشد الدعم لجهود العدالة التي تبذلها الجهات الفاعلة الأساسية

الجزء الثاني

الفصل الثالث

بناء تحالفات مرتكزة على الضحايا مستدامة

إن تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا، هو إحدى الأدوات التي يمكن أن تساعد في بناء زخم تدريجي للعدالة، بعد الجرائم الوحشية الجماعية.

- إن تشكيل التحالف عملٌ ليس سهلاً أو ممكنًا أو مناسبًا دائمًا.
- تحتاج التحالفات لعملية صنع قرار واضحة.
- كما تحتاج التحالفات أن تسعى إلى الشمولية، وقتما يكون ذلك ممكنًا ومناسبًا.

كانت **الجرائم ضد الإنسانية** وجرائم الحرب والتعذيب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من سمات دكتاتورية حسين حبري الوحشية التي استمرت ثماني سنوات في تشاد، وبعد الإطاحة به عام 1990 وهروبه إلى السنغال، بدأ ضحاياه في السعي لتحقيق العدالة على مدار عقود. سليمان جوينجوينغ، محاسبٌ احتُجز بطريقة غير قانونية لأكثر من عامين، وأقنع مجموعة من المعتقلين السابقين بالتحدث علنًا عن تجاربهم، وتشكيل جمعية للضحايا للسعي نحو تحقيق العدالة، وبعد تواصله مع مجموعة أخرى من الضحايا من شمال البلاد، جمع جوينجوينغ وزملاؤه قصص مئات الضحايا، في محاولة لممارسة الضغط على الحكومة التشادية الجديدة؛ لتحقيق العدالة، التي بدّلا من تحقيقها، أُعيد تعيين أشخاص متعاونين مع حبري في مناصب عامة، وحاولوا إسكات ضحاياه.

اتصلت الجمعية التشادية لحقوق الإنسان بـ هيومن رايتس ووتش؛ لمساعدة غوينجوينج وزملائه، وشكلوا معًا تحالفًا دوليًا للعدالة، جنبًا إلى جنب مع الضحايا التشاديين والسنغاليين، وجماعات حقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)، ومنظمة Agir Ensemble pour les Droits de l'Homme. أشعلت اللجنة الدولية للمحاكمة العادلة لحسين حبري اهتمام المجتمع الدولي، وعززت الدور المركزي للضحايا في إجراءات العدالة. واتخذت بقيادة لجنة توجيهية، خطوات حاسمة لتحقيق العدالة ضد حبري. رفع أعضاء اللجنة قضايا جنائية ضد حبري في السنغال، ثم بلجيكا، وشرعوا في رفع دعوى في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتعذيب؛ لمنع حبري من الهروب من العدالة، وأقنعوا الحكومة البلجيكية بمقاضاة السنغال في محكمة العدل الدولية، وفي النهاية، واصلوا جهود الضغط، حتى أدانته المحاكم الأفريقية الاستثنائية في السنغال. حتى وقت كتابة هذا التقرير، كان الضحايا لم يتلقوا تعويضات؛ وسعيهم من أجل تحقيق العدالة لا يزال مستمرًا. **راجع:** Reed Brody, "Victims Bring a Dictator to Justice: The Case of Hissène Habré," 2nd ed. (Berlin: Brot Für die Welt, June 2017), https://www.brot-fuer-die-welt.de/fileadmin/mediapool/2_Downloads/Fachinformationen/Analyse/Analysis70-The_Habre_Case.pdf.

الصورة: أحد المشاركين يومئ بالقرب من إحدى شموع الوقفة الاحتجاجية الليلية، خلال حفل إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا، استاد أماهورو في كيغالي، رواندا، 7 أبريل، 2019.
تصوير: جين بيزيمانا – رويترز

يعد تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا — مثل اللجنة الدولية للمحاكمة العادلة لحسين حبري — إحدى الأدوات المهمة، التي يناقشها هذا الدليل؛ لتعزيز المطالبة بالعدالة في الجرائم الوحشية الجماعية ومناصرتها. هذا الفصل مخصص لمجموعات الضحايا، التي تدرس جدوى تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا بالتعاون مع مجموعات الضحايا الأخرى، وكيفية فعل ذلك حال اتخاذ هذا القرار. ويناقش بعض مزايا وتحديات العمل في صورة تحالف، ويقدم نصائح حول كيفية بناء تحالفات شاملة مرتكزة على الضحايا.

يستند هذا على تعريف الباحثين ليفتويتش وهوج لكلمة *تحالف* في الإشارة إلى مجموعات أو منظمات تعمل معًا؛ لحل المشكلات أو تحقيق أهداف مشتركة، حيث يمكن إنجازها بشكلٍ جماعي بسهولة. يمكن للتحالفات أن تنظم نفسها بعدة طرق مختلفة، لكن يكون لها عادةً:

- أهداف أو رؤية مشتركة للمستقبل
- نُهُج متفق عليها في صنع القرار
- عضويات متنوعة وشاملة

راجع: Adrian Leftwich and Steve Hogg, "The Case for Leadership and Primacy of Politics in Building Effective States, Institutions and Governance for Sustainable Growth and Social Development," Developmental Leadership Program, University of Birmingham, and La Trobe University (November 2007), para. 6.

يشير مصطلح *التحالف المرتكز على الضحايا* إلى مجموعتين أو أكثر من مجموعات الضحايا، التي قررت الاتحاد من أجل متابعة الأهداف المشتركة من أجل تحقيق العدالة. قد يشمل التحالف المرتكز على الضحايا مجموعات الضحايا التي لها أولويات متنوعة؛ وخلفيات جغرافية أو اجتماعية أو ثقافية مختلفة؛ ووجهات نظر متباينة، حول أسباب ونتائج الصراع. مع ذلك، يكونون ملتفين جميعًا حول هدف العدالة المشترك.

ملحوظة

قد يكون هذا الفصل مفيدًا للغاية لأعضاء مجموعات الضحايا، الذين لم يحظوا بنفس الاهتمام الذي لاقته مجموعات الضحايا الأكبر أو الأكثر شهرة. من الأمثلة التوضيحية، تجربة ضحايا "الغجر" في أعقاب الهولوكوست، كما تمت مناقشتها في **مقدمة** هذا الدليل.

فوائد وتحديات تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا

يمكن أن توفر التحالفات منبرًا يمكن من خلاله ابتكار حلول إبداعية للمشكلات المعقدة، من خلال الجمع بين المهارات والخبرات المختلفة للأفراد في عملية صنع القرار والأنشطة، وقد تعمل التحالفات أيضًا كمصدر للدعم المتبادل والتضامن. في بعض الحالات، قد توفر هذه التحالفات الأمنَ للأعضاء، عن طريق زيادة عدد المجموعات التي تعمل على قضية ما، والسماح للأفراد والمجموعات بالتحدث من خلال التحالف، دون كشف عن هويتهم، وتستطيع هذه التحالفات أن تكون قوية إذا: أمكنها الحفاظ على الموارد، وتسليط المزيد من الأضواء، وتعزيز الفعالية والنفوذ والمكانة، وتقديم وجهات نظر وأدوات مبتكرة. يمكن أن تتشكل التحالفات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو عبر الوطنية؛ لمعالجة هدف مشترك معين، وتتفكك بعد ذلك، أو يمكن أن

تتشكل بهدف حشد عمل مستدام على مدى فترة زمنية أطول. يمكن أيضًا أن تختلف التحالفات بدرجة كبيرة من حيث الهيكل، من منظمات رسمية لديها مقرات رئيسية وموظفون، إلى انتماءات مرنة، غير رسمية، تعتمد غالبًا على المتطوعين.

راجع: Nick Martlew, "Creative Coalitions: A Handbook for Change," Crisis Action, accessed November 10, 2020, https://crisisaction.org/Handbook/contents/.

في سياق مناصرة العدالة والمساءلة في الجرائم الوحشية الجماعية، تقدم التحالفات المرتكزة على الضحايا ثلاث مزايا محددة:

- **قد يكون من الصعب تجاهل التحالفات التي تضم فئات متنوعة.**
نظرًا لأن صانعي القرار يفتقرون غالبًا إلى الحوافز اللازمة لتحقيق العدالة بعد الجرائم الوحشية الجماعية، فإن الحفاظ على العدالة ضمن جدول الأعمال أمرٌ يقع على عاتق الضحايا والمجتمعات المتضررة في الغالب. قد يأتي الضحايا من المجتمعات التي تم تهميشها واضطهادها بطريقة ما، الأمر الذي معه تكون أصواتهم غير مسموعة. إن تكوين مجموعة ضحايا مع آخرين في المجتمع والانضمام إلى مجموعات أخرى تعرضت لانتهاكات، أمرٌ يمكن أن يُصعِّب على صانعي القرار تجاهل أصواتهم.

- **يمكن للتحالفات تنسيق الأهداف المشتركة.**
بعد أن يقرر صانعو القرار المضي قدمًا في إجراءات العدالة، يجب عليهم تحديد التدابير اللازمة التي يجب اعتمادها وتحديد كيفية تنفيذها، ولكي تكون هذه التدابير فعالة، ينبغي أن تكون معززة برغبات المجتمعات المتضررة. مع ذلك، لا يتشاور صانعو القرار دائمًا مع المجتمعات المتأثرة، وإن فعلوا، لا يكون تطوير حلول ترضي جميع الأطراف أمرًا ممكنًا في جميع الحالات. من خلال تشكيل تحالفات مرتكزة على الضحايا، يمكن لمجموعات الضحايا العمل في خصوصية، من أجل مواءمة وجهات نظرهم وأولوياتهم وأهدافهم عبر المجتمعات المختلفة. يمكن لهذا التوافق أن يبسط العملية، ويسهل على صانعي القرار اتخاذ خطوات لتحقيق مصالحهم.

- **التحالفات يمكنها تشارك المصادر والمهارات.**
تتمتع كل منظمة داخل التحالف بمزايا تنافسية مختلفة وقدرات متميزة تساعد على إدارة محاور مختلفة من جهود العدالة. تجمع المنظمات مواردها ومهاراتها من خلال تشكيل التحالف، مما يمكن التحالف بأكمله من توحيد قواه، والاستفادة من القدرات المتنوعة لكل منظمة داخل التحالف.

راجع: Phil Rabinowitz, "Choosing Strategies to Promote Community Health and Development (Section 5: Coalition Building I: Starting a Coalition)," in *The Community Toolbox* (University of Kansas, n.d.), accessed November 10, 2020, https://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/assessment/promotion-strategies/start-a-coaltion/main.

مع ذلك، تشكيل تحالفات مرتكزة على الضحايا من مجموعات مختلفة من الضحايا ليس أمرًا ممكنًا أو مناسبًا في جميع الحالات، فقد تواجه مجموعات الضحايا صعوبات من أجل الالتقاء، إذا كانوا بعيدين عن بعضهم جغرافيًا، أو كانوا يتحدثون لغات مختلفة. قد يكون السفر صعبًا، وقد لا يكون لدى الأفراد سبل تواصل آمنة أو موثوقة، وربما يساعد التمويل والموارد مجموعات الضحايا في التغلب على ذلك النوع من التحديات، لكن قد يكون من الصعب التعامل مع تحديات أخرى، مثل تلك المبينة في القائمة التالية.

- **العمل كتحالفٍ يتطلب توافقًا.**

لا يتطلب العمل كتحالف أن يتفق أعضاء التحالف على كل شيء، لكنه يتطلب منهم عادةً تقديم تنازلات أثناء سعيهم لتحقيق أهدافهم المشتركة. قد يصعب تقديم تنازلات، خاصة في القضايا المتعلقة بالعدالة والصدمات النفسية والتعافي، وفي بعض الحالات، ينتج عن التحالف قرارات لا يوافق عليها جميع أعضاء التحالف.

- **قد يكون العمل كتحالف محفوفًا بالمخاطر.**

في بعض السياقات، يجب على المجموعات أو التحالفات التسجيل لدى المسؤولين المحليين أو الوطنيين، وهو مطلب قد يكون محفوفًا بالمخاطر في حالة المجموعات أو التحالفات التي ترغب في محاسبة حكومتها. قد تكون مجموعات الضحايا التي تفكر في تشكيل تحالف فكرت بالفعل في تلك المخاطر وقت تشكيل المجموعة، لكن إعادة تقييم هذه المخاطر أمرٌ مهم وقت تشكيل التحالف.

- **يمكن للاختلافات والتوترات التاريخية بين مجموعات الضحايا أن تصعب التقائها.**

تهدف التحالفات التي تركز على الضحايا إلى الجمع بين المجتمعات المختلفة، ليتمكنوا من مشاركة تجاربهم ووجهات نظرهم. في بعض حالات الجرائم الوحشية الجماعية، قد تكون المجتمعات المختلفة قد تورطت في صراع مع بعضها بعضًا في السابق، أو ربما لم يسبق لها التعاون فيما بينها أبدًا، أو قد يكون لديها وجهات نظر مختلفة لدرجة أنه لا يمكن التوفيق بينها. قد لا يكون التعاون ممكنًا ببساطة في هذه الظروف، حتى لو كانت مجموعات الضحايا لديها أهداف عدالة ومساءلة مشتركة أو متشابهة.

يوفر تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا عادةً فرصًا، ويطرح تحديات لمجموعات الضحايا، وينبغي لعوامل مثل أهداف مجموعة الضحايا ونهجها وأنشطتها — إضافة إلى تكوين مجتمع للضحايا — أن تحدد كلها قرار تشكيل التحالف. تقدم الفصول الأخرى من هذا الدليل لمجموعات الضحايا غير القادرة على تشكيل تحالف، أدواتٍ لتعزيز جهود المناصرة، وتعزيز القدرة على المطالبة بتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية.

راجع: Adrian Leftwich and Steve Hogg, "The Case for Leadership and Primacy of Politics in Building Effective States, Institutions and Governance for Sustainable Growth and Social Development," Developmental Leadership Program, University of Birmingham, and La Trobe University (November 2007).

نصائح من أجل العمل بصفة تحالف مرتكز على الضحايا من أجل تحقيق العدالة

يقدم هذا القسم ثلاث نصائح لمجموعات الضحايا التي تشكلت، أو تخطط لتشكيل تحالف مرتكز على الضحايا. الهدف من هذه النصائح هو تعزيز عمليات تأسيس تحالفات مستدامة ومرنة، يمكنها تحمل الانتكاسات، التي تنشأ على المدى الطويل أثناء سعي المجموعات لتحقيق أهداف العدالة المشتركة.

ملحوظة

لا يناقش هذا القسم التمويل والموارد التي تحتاج التحالفات المرتكزة على الضحايا إليها غالبًا؛ لتتمكن من الانخراط في مثل هذا العمل، لأن هذا الموضوع يُناقش بشكل منفصل في **الفصل الثامن**.

ملحوظة

على الرغم من أن هذا الدليل يركز على بناء تحالفات مستدامة على المدى الطويل، فإن التحالفات التي تتشكل لأسباب محددة لفترات زمنية قصيرة يمكن أن تكون قوية أيضًا.

اكتسابُ الزخمِ والبناء التدريجي لأساسٍ قوي

تبدأ بعض مجموعات وتحالفات الضحايا في شكل جمعيات — غير رسمية — لتبادل المعلومات وتقديم الدعم. هذه نقطة انطلاق جيدة لتحالفات الضحايا التي تهدف إلى المشاركة على نحوٍ متميز استراتيجيًا في جهود العدالة والمساءلة. إن بناء الزخم تدريجيًا — بدلاً من الاندفاع نحو المشاريع الكبيرة والمعقدة — يمكن أن يساعد في ضمان استمرار التحالف على المدى الطويل.

يجب أن تركز التحالفات المرتكزة على الضحايا أولاً على وضع أسس لتحالفات شاملة وتمثيلية، تتمتع بثقة مجتمعاتها الأوسع، وتشترك في رؤية مشتركة، ولتحقيق هذا الهدف، يجب عليهم:

- توفير الفرص لأعضاء التحالف للتعرف بشكل غير رسمي على بعضهم بعضًا
- تقديم مزايا للانضمام إلى التحالف، مثل إمكانية الوصول إلى المعلومات أو إلى صُنَّاع القرار، أو إلى ورش عمل ذات صلة بالمهارات والمعرفة اللازمة
- التخطيط للنجاحات والاحتفال بها لبناء الثقة بين أعضاء التحالف
- تشارك الفضل في النجاح بشكل عادل بين أعضاء التحالف
- تطوير شبكة من الشركاء، كالمؤسسات الدينية وخدمات التوصية، أو خدمات الإحالة، التي يمكنها العمل جنبًا إلى جنب مع التحالف ودعمه

تطوير نهجٌ استشاري لصنع القرارات

لا يتعين على التحالفات التوافق في جميع الأمور كشرطٍ لتحقيق النجاح، بل في الواقع، تتمثل إحدى الفوائد الأساسية للعمل في هيئة تحالف في جلب وجهات نظر ومقاربات وخبرات متنوعة. ومع ذلك، يجب أن تتفق التحالفات على بعض الالتزامات الأساسية، ويجب أن تُبنى على علاقات الثقة المتبادلة، ويُعدُ تطوير إجراءات واضحة وفعالة لصنع القرار جزءًا مهمًا من هذا الأساس، وعند تطوير إجراءات لعملية صنع القرار، يجب على التحالفات ما يلي:

- **التشاور بانتظام مع أعضاء التحالف والمجتمعات المتأثرة على نطاق أوسع.**
  بناء قوة التحالف على درجة الالتزام الذي يشعر به أعضاؤه ومجتمعاتهم تجاه هذا التحالف وتجاه هدفهم المشترك، وإتاحة فرص حقيقية لأعضاء التحالف لطرح الأسئلة ومناقشة المخاوف، وتقديم الأفكار، من أجل بناء هذا الالتزام المشترك. كما يحتاجون أيضًا إلى دراسة القرارات التي يتخذها التحالف والنظر فيما إذا كانت تلك القرارات تعكس وجهات نظرهم، وهذا لا يعني أن جميع أعضاء التحالف يجب أن يشاركوا في كل قرار، فقد يكون ذلك مستحيلًا، لا سيما في التحالفات الكبيرة جدًا. مع ذلك، يجب على التحالفات استشارة أعضائها وإشراكهم في جميع مراحل عمليات صنع القرار.

- **تطوير إجراءات مختلفة لأنواع القرارات المختلفة.**

يتعين على التحالفات اتخاذ العديد من أنواع القرارات، وقد لا تكون عملية صنع القرار نفسها مناسبة لجميع التحالفات دائمًا، فقد تتطلب القرارات التي تؤثر على التحالف بأكمله — مثل القرارات المتعلقة بالأهداف طويلة المدى أو التي قد تؤثر على سلامة التحالف أو سمعته — أن يفهمها جميع أعضاء التحالف، وأن تتاح لهم فرصة التصويت عليها. على العكس من ذلك، قد تؤثر بعض القرارات في المقام الأول على مجموعة فرعية أصغر من التحالف، مثل مجموعة معينة من الضحايا، أو مجموعة خاضت تجربة في قضية معينة. في مثل هذه الحالات، قد تكون الخطوة المناسبة هي إنشاء لجنة أو مجموعة عمل داخل التحالف، تركز على القرارات المتعلقة بهذا الموضوع.

- **شرح عملية صنع القرار لأعضاء التحالف.**

يحتاج أعضاء التحالف إلى فهم كيف تُتخذ القرارات، فهم بحاجة إلى معرفة من الذين اتخذوا القرار، وما المعلومات التي اعتمدوا عليها، وكيف ناقشوا وقيموا تلك المعلومات. هذه المعرفة مهمة لعدة أسباب، أولاً: قد يكون لدى أعضاء التحالف ممن يفهمون عملية صنع القرار ثقة أكبر في القرارات المتخذة، أو على الأقل يفهمون العوامل التي قد تكون أثرت على القرارات التي يختلفون معها. ثانيًا: يمكن لامتلاك هذه المعرفة أن تساعد أعضاء التحالف على تحديد كيفية وموعد التدخل في عمليات صنع القرار، حال وجود مخاوف كبيرة لديهم.

- **ضمان المشاركة والتمثيل الجغرافي الشامل.**

بعض التحالفات يكون بها أعضاء من جميع أنحاء البلاد؛ في مثل هذه الحالات، قد يكون الاتجاه هو تنفيذ عمليات صنع القرار من خلال تلك المنظمات الموجودة في المراكز السكانية الحضرية الأكبر، وهذا يعني يعني أنه قد يُستبعدُ أعضاء التحالف القاطنين في المناطق الريفية من القرارات المهمة. يجب على التحالف تطوير طرق لإدراج جميع أعضاء التحالف ذوي الصلة في القرارات، إن أمكن ذلك، بغض النظر عن أماكن إقامتهم.

- **الانفتاح على فكرة تعديل إجراءات صنع القرار.**

مع تغير الظروف، قد يتعين أيضًا تغيير إجراءات صنع القرار. مع نمو التحالف ليشمل المزيد من أصحاب مصلحة المتنوعين، تصبح قراراته أكثر خطورة أو أكثر تعقيدًا، وبما أن أنشطة التحالف وأهدافه تتغير أو تتوسع، فقد لا تصبح إجراءات صنع القرار القديمة صالحة، لذا يجب أن تكون التحالفات منفتحة على فكرة تعديل إجراءات صنع القرار لديها حسب الحاجة، وقد يكون من المفيد مراجعة هذه الإجراءات بانتظام.

معلومة سريعة

إضافةً إلى تطوير نهج استشاري لصنع القرار، يمكن للتحالفات أيضًا تعيين متحدثين رسميين مفوضين؛ للتحدث إلى الجماهير العامة أو الجهات الفاعلة السياسية والدبلوماسية نيابة عن التحالف، فوجود متحدثين رسميين للتحالف يجعل له تمثيلًا واحدًا، مما يجعل الرسالة عن الحاجة إلى العدالة أكثر وضوحًا وقوة.

ضع في اعتبارك مزايا وعيوب إنشاء هيكل تحالف رسمي

قد تقرر بعض التحالفات إنشاء هيكل أو تسلسل هرمي واضح لصنع القرار، فقد يُسهّل وجود هيكل رسمي عملية صنع القرار والتفاعل مع أطراف ثالثة، مثل الجهات المانحة وممثلي الحكومات. إن إنشاء هذا النوع من الهياكل قد لا يكون متاحًا أو مناسبًا لجميع الحالات، كما أنه ليس ضروريًا دائمًا؛ فالعديد من التحالفات الناجحة ليس لها هيكل رسمي. في بعض الحالات، قد تتسبب المبالغة في الهيكلية في فقدان أعضاء التحالف لأهدافهم المشتركة؛ فقد يتشتت انتباههم بالتنافس على المناصب القيادية بدلاً من التركيز على تلك الأهداف.

هناك خيارات لا حصر لها للتحالفات المهتمة بإنشاء هيكل رسمي أو تسلسل هرمي، لكن الشكلين 3.1 و 3.2 يوضحان نهجين محتملين. كما ذكرنا سابقًا، بغض النظر عن النهج، من المهم أن تستشير التحالفات أعضاءها وأصحاب المصلحة الأساسيين، وأن تشعر تلك الأطراف بأهمية رأيها، وأن تدرك الكيفية التي تتخذ بها القرارات وأسباب اتخاذها.

الشكل 3.1 هيكل التحالف المحتمل

تقوم لجنة صغيرة بالتشاور والحصول على الدعم من المجتمعات المتأثرة، والجهات الخارجية الفاعلة وخبراء؛ لتحقيق هدف مشترك

يشكل صناع القرار الأساسيون ممن يتمتعون بثقة ودعم مجموعة كبيرة من الضحايا لجنة صغيرة لاتخاذ القرارات معًا. يتشاور صناع القرار الأساسيون بانتظام مع المجموعة الأوسع من الضحايا والناجين، ويسعون للحصول على مدخلات منها؛ للحفاظ على ثقة مجتمعهم ودعمه. قد يؤثر الحلفاء الخارجيون (مثل ممثلي المنظمات المحلية غير الحكومية [NGO]) والداعمون (مثل ممثلي الحكومة الرفقاء) على بعض تلك القرارات، لكنهم يشاركون بشكل أساسي، من أجل خدمة ودعم أهداف أعضاء التحالف الأساسيين.

الشكل 3.2 هيكل التحالف المحتمل
تستخدم الفرق المختلفة خبراتها ومهاراتها المتنوعة لتحقيق هدف مشترك

تعمل المنظمات أو الأفراد المختلفون على أهداف أو أنشطة أكثر تحديدًا، ترتبط جميعها بهدف العدالة النهائي وتدعمه، وتعمل هذه المجموعات باستقلالية كبيرة، وترسل ممثلين إلى اجتماعات منتظمة للتشاور حول عملهم، كما تجتمع مجموعات العمل وثيقة التعاون في أنشطة محددة بانتظام، لتنسق عملها.

اتخاذ القرار بمدى شمولية التحالف أو اقتصاره على فئاتٍ بعينها

على التحالفات أن تقرر مدى شمولية التحالف أو اقتصاره على فئاتٍ بعينها. تشمل التحالفات الحصرية أشخاصًا من مجموعات معينة فقط، مثل النساء والسكان الأصليين والأشخاص الذين عانوا من انتهاكات محددة، إضافة إلى معايير أخرى. يمكن أن توفر التحالفات الحصرية منبرًا قيمًا يوصل أعضاء المجموعة أصواتهم من خلاله، وقد يساعدوا التحالف على الاستمرار في التركيز على قضايا محددة. من ناحية أخرى، يمكن للتحالفات الشاملة التي تركز على الضحايا، ولا تقتصر على أشخاص من مجتمعات فرعية معينة أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز العدالة، فمن خلال تمثيل مجموعات أوسع من المجتمعات المتضررة، يمكن للتحالفات الشاملة أن تعزز تلك الأصوات التي لولاها لما التفت إليها أحد، ويعتمد هذا على بعض الافتراضات:

- **قد يكون من الصعب تجاهل التحالفات الشاملة.**
  قد يكون للتحالفات تأثير أقوى، فمن خلال تضمين أكبر عدد من الأفراد والمجتمعات الذين عانوا من النزاع والذين يريدون إحداث تغيير اجتماعي، بغض النظر عن نوع الضرر الذي تعرضوا له وهوية مرتكبي الجرائم، أو الفئات الاجتماعية والثقافية والدينية والعرقية التي ينتمون إليها، قد يكون من الصعب رفض أو تجاهل مطالبهم.

- **قد تكون التحالفات الشاملة قادرة على مؤازرة الجهود التي تحقق نتائج مرضية لقطاع أكبر من الناس.**
فمن خلال العمل معًا عبر مجتمعات مختلفة، قد تتمكن التحالفات المرتكزة على الضحايا من تعزيز أصوات جماهيرها من القاعدة الأوسع، حتى لو لم تكن جميع هذه الجماهير منخرطة بنشاط في التحالف، عندما تتكشف لها إجراءات العدالة في نهاية المطاف، قد ترى تلك الفئات الأوسع نطاقًا وجهات نظرها تنعكس في النتائج التي تحققت.

- **تستطيع التحالفات الشاملة بناء جسور بين الفئات الاجتماعية.**
قد يخدم بناء تحالفات متنوعة وظيفة ثانوية في أوضاع ما بعد الصراع أو الجرائم الوحشية الجماعية، فمن خلال الجمع بين الأفراد والمجتمعات الذين لم يتعاونوا من قبل، أو ربما يكونوا قد تورطوا في صراع مع بعضهم بعضًا في وقتٍ سابق، يمكن للتحالفات أن تؤدي وظيفة مهمة لإفشاء السلام، وقد تؤدي المعالجة التعاونية للمشكلات المعقدة بقصدِ تحقيق أهدافٍ طويلة الأجل، إلى بناء جسور للعلاقات بين الفئات الاجتماعية.

داخل التحالف التمثيلي، قد تظل هناك مساحة أو نستطيع أن نقول حاجة للفصل بين المجتمعات المختلفة؛ قد تُنشِئ التحالفات مجموعات عمل أصغر؛ للتركيز على قضايا أو انتهاكات معينة، وقد تنسق هذه المجموعات الأصغر عن كثب مع المجموعات الأخرى داخل التحالف أو تعزز جهودها، فطالما يعملون جميعًا من أجل تحقيق نفس هدف العدالة، سيظلون في تحالفٍ مستمر.

معلومة سريعة

يمكن للتحالفات المرتكزة على الضحايا، التي تطالب بالعدالة في الجرائم الوحشية الجماعية أن تضم ضحايا الجرائم والانتهاكات والتجاوزات والمظالم التي لا تعتبر بالضرورة "جرائم وحشية جماعية" لكنها رغم ذلك خطيرة وتتطلب الإنصاف. قد تشمل هذه الانتهاكات الاستيلاء على الأراضي، والعنف ضد المرأة، وعدم كفاية الحماية القانونية في المجتمعات الصغيرة، إضافة إلى أمور أخرى. يمكن أن يساعد تضمين مجموعة واسعة من الضحايا في تحالف يرتكز على الضحايا على بناء التضامن، والتماسك، والمشاركة من أجل العدالة عبر المجتمعات.

تضمين الأشخاص والمجموعات التي لا تُسمع أصواتها أبدًا

يجب أن تسعى تحالفات الضحايا جاهدة لتشمل الأشخاص والمجموعات التي لا تُسمع أصواتها أبدًا في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني. قد يكون أفراد هذه المجتمعات مستهدفين أو تأثروا بالعنف بطرق معينة أو مفرطة، وأصواتهم ضرورية لعمليات العدالة الفعالة، وقد يشمل هؤلاء الأشخاص والمجموعات ما يلي:

- النساء، اللواتي غالبًا ما يشكلن أغلبية طفيفة من سكان البلاد، لكن يشكلن أغلبية كبيرة في مجتمع الضحايا
- الأشخاص الذين يعانون من إعاقات جسدية أو ذهنية
- الأشخاص المعروفون بالمثلية، أو مثلي الجنس، أو ثنائيي الجنس، أو بأنهم متحولون جنسيًا أو مزدوجي الجنس
- الأطفال، ممن يجب أن يكون لهم من يمثلهم في التحالف من البالغين
- الأمم الأولى والشعوب الأصلية
- من يعيشون في المناطق الريفية
- من لم يسبق لهم المساهمة بمشاركة فعالة في المجتمع المدني
- من ينتمون إلى مجتمعات أخرى تعاني من وصمة عار، أو تمييز اجتماعي، أو الذين ينتمون إلى أية مجتمعات فرعية أخرى غير مرئية للمجتمع، مثل أفراد بعض المجموعات القبلية أو العرقية
- من يعانون من الفقر المدقع
- المهجرين
- الأميون أو من لم يتمكنوا من الالتحاق بالنظم التعليمية

قد يتعين على التحالف البحث بشكل جاد عن ممثلين من تلك المجتمعات، إن كانت عمليات صنع القرار قد استبعدتهم على مدار التاريخ السابق. قد تضطر التحالفات أيضًا إلى تجنب عمليات التسجيل الرسمية، التي يمكن أن تشكل تحديًا كبيرًا لبعض الضحايا، وقد تمنعهم من المشاركة في أحد التحالفات. تستطيع تحالفات الضحايا تفادي تكرار أو استنساخ هياكل صنع القرار الإقصائية، من خلال إيجاد طرق لتضمين ممثلين من تلك المجتمعات.

ملحوظة

قد تتشكل التسلسلات الهرمية داخل مجموعات وتحالفات الضحايا على أساس المستويات المختلفة لخبرة الأعضاء السابقة في العمل مع المنظمات غير الحكومية، ويمكن للعوامل الثقافية، مثل الأحجام المختلفة للمجموعات القبلية، أن تتسبب أيضًا في تشكيل التسلسلات الهرمية.

مثال: قد يكون لضحايا المناطق الريفية والحضرية أهدافًا مختلفة جدًا فيما يتعلق بإجراءات العدالة، وقد لا يفكرون تلقائيًا في احتياجات بعضهم بعضًا. على سبيل المثال، قد لا يحصل ضحايا العنف الجنسي والعنف المستند على النوع الاجتماعي في المناطق الريفية على نفس ميزات المساعدة الطبية التي يحصل عليها الضحايا المقيمين في المراكز الحضرية، وقد يؤدي الفشل في خلق مساحة لضحايا المجتمعات الريفية للمشاركة في تحالفات الضحايا وفرصًا للإدلاء بآرائهم إلى تدابير عدالة غير متساوية.

إشراك جهات خارجية وخبراء

يمكن للجهات الخارجية التي لم تتأثر بالنزاع أن تلعب دورًا لا يقدر بثمن، في تعزيز ودعم عمل التحالفات المرتكزة على الضحايا، فقد تمكنهم التحالفات من المشاركة أثناء تشكيل التحالف، أو في مرحلة لاحقة، ليقوموا بدور الخبراء أو الاستشاريين لأداء المهام التالية:

- مشاركة الدروس المستفادة من حالاتٍ أخرى؛ لتطوير حلول إبداعية
- تقديم الخبرة القانونية اللازمة لجمع الإثباتات وبناء القضايا
- المساعدة في إبلاغ قطاعات مختلفة من الجماهير بالحاجة الملحة إلى إنهاء سبل الإفلات من العقاب
- التأكد وصول أصوات الضحايا إلى صناع القرار رفيعي المستوى المعنيين بالعدالة والمساءلة مباشرة
- تقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات؛ للحفاظ على سلامة التحالف
- توفير الموارد والتمويل بشكل مستدام
- حث التحالف على المثابرة، رغم الانتكاسات

بغض النظر عن الفئات المشاركة، يجب على التحالفات المرتكزة على الضحايا أن تحث الجهات الخارجية والخبراء على إبقاء تطلعات الضحايا في مقدمة الأولويات، وأن يظلوا منفتحين، وإبقاء جميع تفاعلاتهم متسمة بالشفافية.

العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية

يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية الموثوقة، إن كانت لديها المعرفة، والمهارات، والعلاقات ذات الصلة بالنهوض بعمل التحالف، أن تمثل مصدرًا قيمًا لموارد التحالفات المرتكزة على الضحايا، على سبيل المثال:

- قد يكون لديها خبرة في عمليات صنع القرار المحلية، وتحديد الجهات التي يجب الاتصال بها لتعجيل الخطوات في إجراء معين
- قد تكون على دراية بالتشريعات أو الاتفاقيات ذات الصلة بالعدالة والمساءلة

- قد تكون على اتصال بمقدمي الخدمات والجهات الإنسانية الفاعلة، التي يمكنها تقديم مساعدات ودعم للضحايا الأفراد
- قد تكون لديها علاقات وثيقة مع المجتمعات المتضررة الأخرى، التي ربما تكون وجهات نظرها ذات قيمة للتحالف المرتكز على الضحايا

ضم أو استشارة القادة الدينيين وممثلي المؤسسات الدينية

يمكن للتحالفات المرتكزة على الضحايا أن تفكر في ضم أو استشارة زعماء دينيين موثوقين، وممثلين عن المؤسسات الدينية، فقد يكونوا قادرين على:

- تقديم الدعم للتحالف
- ومساعدة التحالف على الوصول إلى توافق
- وبناء الثقة بين المجتمعات المتضررة على نطاق أوسع
- وتأمين الدعم من المسؤولين الحكوميين

ومع ذلك، في بعض الحالات، قد يؤدي تضمين الزعماء الدينيين إلى تكرار هياكل السلطة الأبوية أو النخبوية.

الاستنتاجات

يعد تشكيل تحالف يرتكز على الضحايا إحدى الأدوات المتاحة لمجموعات الضحايا التي ترغب في السعي لتحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية. على الرغم من أن هذه الأداة ليست سهلة أو مناسبة أو ممكنة دائمًا، إلا أن العمل الجماعي عبر المجتمعات المتضررة حول هدف مشترك للعدالة، يستطيع أن يمكّن مجموعات الضحايا في إيصال أصواتهم أثناء إجراءات العدالة، ويُمكِّنهم من مواصلة الضغط على صانعي القرار. تناقش الفصول التالية في هذا القسم الطرق الأخرى التي يمكن لمجموعات الضحايا من خلالها حشد الدعم لجهود العدالة التي يبذلونها.

الفصل الرابع

جمع المعلومات ومشاركتها

يمكن لمجموعات الضحايا التجمع وتبادل المعلومات مع الآخرين لحشد الدعم من أجل جهود العدالة.

- جمع إثباتات على جرائم محددة، مهارة تتطلب تدريبًا وإشرافًا من قبل متخصصين.
- يمكن أن تكون الأشكال الأخرى من المعلومات التي لا تُعدُ إثباتًا، مثل المعلومات الأساسية العامة، ذات قيمة كبيرة.
- ينطوي جمع المعلومات ومشاركتها على مخاطر، يجب على مجموعات الضحايا تقييمها والتقليل من آثارها.

يمكن **لمجموعات الضحايا في كثير من الأحيان** تزويد السلطات بمعلومات لمناصرة العدالة، دون حاجة إلى جمع إثباتات أكثر اتسامًا بالطابع الرسمي، مثل الشهادات القانونية. في الواقع، قد تضر محاولات جمع إثباتات رسمية أكثر من نفعها؛ لأن هذه الجهود تقنية للغاية، وتتطلب غالبًا خبرة كبيرة كي تكون مفيدة في الدعاوى القضائية الرسمية. علاوة على ذلك، يُجري المسؤولون تحقيقاتهم الخاصة قبل الشروع في الإجراءات، مما يجعل الإثباتات التي تجمعها مجموعات أخرى غير ضرورية، وربما تضر بالقضايا، لا سيما إن كانت تتعارض مع الإثباتات التي جمعتها السلطات. في حقيقة الأمر، قد يكون الوصف غير الرسمي للأحداث ذا قيمة مساوية — أو ربما قيمة أكبر — عند السلطات التي تحاول وتهتم بإقامة الحجة في القضايا أكثر من اهتمامها بالشهادة الرسمية لشهود العيان، لأن الروايات يمكن أن تساعد المسؤولين على تحديد الأحداث ذات الأولوية، وتكسبهم فهمًا أكثر اكتمالًا للموقف. لهذه الأسباب، لا يقدمُ هذا الدليلُ نصائح لمجموعات الضحايا حول جمع الإثباتات. ومع ذلك، يحتوي هذا الفصل **والملحق الثاني** على موارد إضافية حول هذا الموضوع يمكن لمجموعات الضحايا الرجوع إليها من أجل المشورة.

ملحوظة

يجب ألا تحاول مجموعات الضحايا جمع إثباتات مستمدة من الشهادات أبدًا، دون تدريب وإشراف كافيين. قد تجد مجموعات الضحايا وحدات التدريب والمواد الأخرى الخاصة بمعهد التحقيقات الجنائية الدولية (IICI) موردًا مفيدًا في استكمال التدريب الآخر.

راجع: على سبيل المثال هذا المورد الخاص بهم: *Training Materials Accompanying the International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict*, https://iici.global/publications/.

يركز هذا القسم على المعلومات (باستثناء الإثباتات المتعلقة بجرائم محددة ومرتكبيها) التي قد تكون مفيدة للسلطات والجهات الفاعلة الأخرى التالية:

- محققي الشرطة في الولاية القضائية ذات الصلة
- أعضاء الادعاء العام، المشاركين في التحقيقات الجنائية
- هيئات تقصي الحقائق والتوثيق التابعة للأمم المتحدة، التي تتمتع بصلاحيات المساءلة (مثل تلك التي أُنشئت في سوريا والعراق وبورما/ميانمار)

الصورة: صور لأشخاص قتلوا في الإبادة الجماعية في رواندا، معلقة في متحف كيغالي التذكاري للإبادة الجماعية. متحف *الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة*

- مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، والذي يمكنه تلقي معلومات من أي شخص، بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي (المعروف أيضًا باسم المادة 15 اتصالات)
- المنظمات الوسيطة (مثل Crime Stoppers أو Bellingcat) التي قد تجمع المعلومات دون الكشف عن الهوية
- سلطات الهجرة في البلدان التي فر إليها الجناة
- مجموعات التقاضي الاستراتيجي، مثل **المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان**، **ومركز العدالة والمحاسبة**

جمع التحالفات المرتكزة على الضحايا للمعلومات

بالنسبة لمجموعات الضحايا التي تعمل كجزء من تحالف مرتكز على الضحايا، فإن جمع المعلومات ومشاركتها يمثل تحديات وفرصًا. يعد جمع المواد بصفة تحالف تحديًا يتطلب تنسيقًا كبيرًا. من المهم أن تعرف التحالفات المرتكزة على الضحايا الجهات التي تجمع المعلومات، والبروتوكولات المتبعة، وأين تُخزَّن المعلومات وكيف، ماديًا وإلكترونيًا. قد تصبح أنظمة تخزين البيانات أكثر تعقيدًا، وعرضة للتهديدات الأمنية إذا استخدمها العديد من الأشخاص أو المنظمات. علاوة على ذلك، فإن تحديد المعلومات التي يجب مشاركتها مع السلطات وتوقيت مشاركتها، يمكن أن يكون أمرًا معقدًا، نظرًا لضرورة أخذ وجهات نظر متعددة في الاعتبار.

كما أن جمع وتبادل المعلومات بصفة تحالف يمثل فرصًا أيضًا. يمكن للتحالفات التي لديها استراتيجية واضحة تتبعها في جمع المعلومات أن تبسط عمل مجموعات الضحايا القائمة بذاتها، إذا خُصِّصَت أنواع معينة من المواد لكل منها لتجمعها. لا يسمح هذا لأعضاء المجموعات المختلفة وحدهم أن يصبحوا خبراء في قضايا محددة، لكنه قد يفيد أيضًا أعضاء التحالف الأوسع، من خلال تزويدهم جميعًا بإمكانية الوصول إلى معلومات إضافية حول النزاع وتأثيره. علاوة على ذلك، قد تتمتع التحالفات المتنوعة والتمثيلية بإمكانية الوصول إلى مصادر بيانات أكثر تنوعًا، يمكن أن تثبت أنها ذات قيمة كبيرة لصناع القرار.

معلومات أساسية عن الصراع

قد تتمكن **مجموعات الضحايا من** الحصول على معلومات أساسية حول نزاع، أو أحداث تكون ذات قيمة للسلطات والجهات الفاعلة الأخرى، الموضحة في بداية هذا الفصل.

فيما يلي أمثلة على المعلومات الأساسية، التي قد تكون مفيدة لمجموعات الضحايا لتشاركها مع هذه الجهات الفاعلة:

- **معلومات حول عمليات صنع القرارات ذات الصلة**
  يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بالقادة الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار — وكيفية اتخاذهم لهذه القرارات — شيء قيم بالنسبة للمحققين، لا سيما القادة من خارج المجتمع. يمكن أن تساعد هذه المعلومات في تحديد المسؤولين عن جرائم أو انتهاكات معينة، بموجب المبادئ الدولية لمسؤولية القيادة. يمكن أن تكون المعلومات حول الهياكل القيادية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، وحول الهياكل القيادية في الجماعات المسلحة والقوات الحكومية ذات قيمة كبيرة، لكونها إثباتٌ على الارتباط، باستخدام التسلسل القيادي، لربط الجناة الأفراد بسلوك إجرامي معين.

- **معلومات عن الأنظمة القانونية والقضائية المحلية**

يمكن لمعلومات عن عمليات العدالة المحلية والمتطلبات الإثباتية والإجرائية لرفع القضايا أن تساعد الجهات الفاعلة الخارجية التي تدعم الجهود المبذولة لتطوير وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية في البلد المتضرر، على تقييم قدرة المحاكم والسلطات المحلية أو المحلية على التعامل مع القضية. وقد توضح هذه المعلومات أيضًا ما إذا كان من الممكن أن يتدخل فاعلون سياسيون في العملية وكيف يكون ذلك. يمكن للمعلومات الخاصة بكيفية حل المجتمعات المحلية للنزاعات أو دفع تعويضات عن الأفعال غير المشروعة، أن تكون ذات قيمة أيضًا، ويمكن لهذا النوع من الرؤى أن يفيد في تقديم توصيات عن أنسب أنواع تدابير العدالة التي ينبغي تطبيقها.

- **معلومات عامة عن الأحداث**

معلومات أساسية عامة عن الأحداث — مثل المناطق والمجتمعات التي تأثرت بدرجة كبيرة، والتشريعات التي قد تكون ذات صلة بالأساس الجنائي للجريمة (مثل القوانين التي تستهدف مجموعة معينة)، والتحالفات والخلافات التي تنشأ بين الجماعات المسلحة المختلفة والقوات الحكومية أو المجتمعات — يمكن لهذا النوع من المعلومات أن يساعد الجهات الفاعلة الخارجية على فهم سياق الأحداث وتوجيه أنشطتها وفقًا لذلك. على سبيل المثال، قد تساعد معلومات عن العوامل السياسية والقانونية وديناميكيات المجتمع هذه الجهات الفاعلة على تجنب إثارة المزيد من العنف.

- **معلومات عن الحساسيات السياسية والثقافية لمجتمعات الضحايا**

تعتبر مجموعات الضحايا من أوائل من يفهمون ليس فقط الانتهاكات التي حدثت، لكن يفهمون أيضًا الضرر الذي لحق بالأفراد والأسر والمجتمعات، كما أن لديهم أيضًا رؤية فريدة للحساسيات السياسية والثقافية المحلية. يمكن لهذه المعلومات أن تساعد الجهات الفاعلة الخارجية على تحديد الجهات التي يجب عليها إجراء عمليات توثيق، وكيف يمكنها أن تثير موضوعات حساسة، وما اللغة التي يجب استخدامها، وكيفية إدارة التوقعات. مجموعات الضحايا نفسها تُعدُ مصدرًا للمعلومات فيما يتصل بالانقسامات السياسية والاجتماعية الموجودة مسبقًا، والتي قد تحتاج إلى إجراء تحقيق يقوم به من يوثقون الجرائم.

- **معلومات عن الفساد والرشوة**

يمكن أن يكون توثيق عمليات الفساد والرشوة التي تحدث يوميًا داخل الأنظمة المحلية والداخلية جهدًا قيمًا للغاية، يتعين على مجموعات الضحايا القيام به، فالحصول على معلومات عن التنظيمات الكامنة وراء الرشوة والفساد أمرٌ قد يساعد المحققين الدوليين على تحديد مسؤولية القيادة، التي قد يصعب عليهم فهمها دون الحصول على هذه المعلومات.

- **معلومات عن الأعمال التي تمت بالفعل من خلال مجتمعات الضحايا**

قد يساعد الإبلاغ عن الأعمال التي أُنجِزَت بالفعل بشأن حوادث محددة الجهات الفاعلة في مجال العدالة على تحديد جدوى المضي قدمًا في مزيد من التحقيقات، وكيفية القيام بذلك، فقد تجد تلك الجهات فائدة في المعلومات التالية:

- ما إذا كان الضحايا والشهود قد أُبلِغوا بمعلومات كاملة عن القضية، وهل لديهم استعداد للمشاركة، وهل يعرفون أنه قد تُجرى معهم مقابلات مجددًا أم لا
- ما إذا كان الضحايا والشهود قد تلقوا الدعم النفسي والرعاية الطبية
- ما المنهجية المستخدمة مع الشهود في المقابلات الأولى

قد تجد مجموعات الضحايا معظم هذه المعلومات (باستثناء ما يتعلق بالأعمال التي تمت مع مجتمعات الضحايا) في قصاصات الصحف، أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، أو في البيانات الصادرة عن الحكومة، أو في مصادر عامة أخرى، وقد تكون هذه المعلومات في بعض الحالات معروفة بين السكان المحليين. لجمع ومشاركة معلومات أساسية، قد تكتب مجموعات الضحايا مذكرات، أو ترسل نشرات دورية عبر البريد الإلكتروني، أو تنشئ مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي تختص بمشاركة معلومات ذات صلة، أو تمزج بين مجموعة من هذه الخيارات. قد يؤدي جمع المعلومات وفهرستها وتصنيفها وإتاحتها للجمهور إلى تقليل مخاطر الانتقام من مجموعات الضحايا، مقارنة بجمع إثباتات حول جرائم معينة.

الحقائق والأرقام

يمكن أن تمثل **الحقائق والأرقام** حول الجرائم الوحشية الجماعية وتأثيرها قيّمة لأولئك الذين يريدون فهم حجم ما حدث، وتأثيره على المجتمعات المتضررة، وما يريده الضحايا من وراء إجراءات العدالة. علاوة على ذلك، يمكن للتسجيل الدقيق لأعداد المتضررين جراء الجرائم الوحشية الجماعية أن يضغط على السلطات؛ للتحقيق في الأحداث التي قد تتجاهلها. وبالنسبة للمجتمعات المتضررة، فقد يمثل الاحتفاظ بسجل للمعلومات الأساسية عن تفاصيل الأحداث أثناء النزاع جزءًا مهمًا من عملية التعافي.

فيما يلي بعض الأمثلة على الحقائق والأرقام، التي قد تفكر مجموعات الضحايا في جمعها:

- **قوائم المفقودين أو المتوفين**

قد تقرر مجموعات الضحايا تسجيل عدد المختفين أو القتلى، ويمكنها أن تحتفظ بسجل أو تقوم حتى بتسجيل أسماء الضحايا إذا كان ذلك لا يعرض أحدًا للخطر. لا تقتصر أهمية الاحتفاظ بهذه السجلات في مساعدتها المجتمعات على إحياء ذكرى الأحداث وحسب، بل يمكن أن يساعد ذلك خبراء البيانات أيضًا في تقدير العدد الإجمالي للضحايا. على سبيل المثال، قد يُسلَّط الضوء على طبيعة العنف، من خلال إظهار تعرض مجموعة بعينها للاضطهاد، وتوضيح مفهوم أن العنف لم يكن عشوائيًا أو لم يكن على جميع الأطراف بالتساوي. ونظرًا لأن الحكومات والجماعات المسلحة لا تحتفظ عادةً بسجلات مفصلة عن جرائمها، قد يصعب على الجهات من خارج المجموعات معرفة هذه المعلومات.

- **قوائم بأسماء الأماكن**

قد ترغب مجموعات الضحايا في جمع قوائم بأسماء الأماكن المهمة، بما في ذلك المواقع التي ارتُكِبَت فيها جرائم وحشية جماعية، ومواقع المقابر ومواقع المقابر الجماعية المحتملة. يمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة بصفة خاصة للمحققين الذين لا يعلمون الكثير عن المنطقة، وبالتالي لا يدركون أين يمكنهم البحث.

- **دراسات استقصائية للسكان المتضررين**

إن إجراء دراسات استقصائية للسكان المتضررين — من خلال طرح مجموعة شائعة من الأسئلة على عدة أشخاص — يمكن أن يلقي الضوء على تأثير النزاع وما يأمل الناس أن تحققه تدابير العدالة. هذه العملية قد تساعد مجموعات الضحايا على استحداث توجهات استراتيجية وشرح مصالح الضحايا للسلطات. تدعي السلطات غالبًا أنها لا تعرف ما يفضله المجتمع من أجل العدالة الانتقالية؛ لهذا السبب، قد يترددون في الدفاع عن نشاط قضائي معين. في بعض الأحيان، يمثل هذا مصدر قلق حقيقي، وفي أوقات أخرى،

قد تستخدمه السلطات كذريعة للتقاعس عن العمل. من خلال إعلان رغبات المجتمع، يمكن لمجموعات الضحايا تقويض قدرة السلطات على استخدام جهلها بتلك الرغبات كمبرر في الفشل في اتخاذ خطوات. وعلى نطاق أوسع، قد يساعد البحث في أفكار وخبرات المتضررين على اكتشاف المشاكل الهيكلية أو النظامية التي تعيق العدالة والسلام، والمساعدة بالتالي على تغيير اتجاه الحوار الوطني، وتشجيع صناع القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

قد تتمكن مجموعات الضحايا من تسجيل التفاصيل الأساسية حول النزاع، لكن يجب عليهم أيضًا العمل مع خبراء بيانات ممن يمكنهم مساعدتهم على جمع هذه المعلومات وتخزينها وتحليلها. يمكن أن تؤدي محاولات تحليل هذا النوع من البيانات دون تدريب وخبرة إلى استنتاجات مضللة أو خاطئة، وفي النهاية إلى تقويض جهود العدالة، لذا، يجب على مجموعات الضحايا التي تجمع البيانات التفكير في العمل مع محترفين، يمكنهم مساعدتهم في أعمالهم من أجل:

- جمع المعلومات بطرق تتجنب خلق تحيزات في النتائج
- وتطوير أسئلة تؤدي إلى نتائج ذات مغزى إحصائي
- وفهم قيود المنهجية المستخدمة في جمع المعلومات وتحليلها، ليكونوا على دراية بنطاقها وقيودها
- والوصول إلى نتائج من بياناتهم، وتحليلها بطريقة ذات صلة بالسياسات

الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو

سهلت **إمكانيات النشر المتزايدة** في الكاميرات وأجهزة التسجيل على شهود العيان تصوير الأحداث المهمة وتسجيلها. قد تقرر مجموعات الضحايا جمع هذا النوع من المعلومات، لمشاركتها مع السلطات بشكل خاص، لكنها قد ترغب أيضًا في مشاركتها مع عامة الجمهور أو صانعي السياسات. إضافةً إلى المخاوف الأمنية الخطيرة التي يمكن أن يثيرها جمع هذا النوع من المعلومات، يجب على مجموعات الضحايا مراعاة ما يلي:

- عند رفع مقاطع فيديو على منصات عامة (مثل YouTube)، "تُنقى" عادةً من البيانات الوصفية؛ فهذا يُصعّب مهمة تحديد وقت ومكان التقاط الفيديوهات؛ يجب على مجموعات الضحايا التفكير في استخدام التقنيات أو التطبيقات المتاحة (مثل EyeWitness) التي تخزن البيانات الوصفية تلقائيًا، بما في ذلك معلومات عن تاريخ التسجيل ووقته ومكانه.

- عند تصوير حدث مأساوي (مثل انفجار) يميل الشهود غالبًا إلى تصوير الحدث نفسه، وحذف المعلومات المهمة التي تضعه في سياقه؛ يجب على الشهود محاولة تصوير المستهدفين والمسؤولين، إن أمكن ذلك، وإذا سمحت الاعتبارات الأمنية. للقيام بذلك، على الشهود تحريك الكاميرا في أرجاء المشهد؛ لإظهار اتجاه الهجوم والسيطرة على المنطقة والمعالم الأساسية، إضافة لميزات أخرى. يمكن أن تساعد هذه الخطوة على تحديد المسؤولية الجنائية في المستقبل.

- في الأماكن التي يستخدم فيها العديد من الأشخاص الكاميرات والأجهزة الأخرى لتسجيل ما يحدث، قد يكون من الصعب جدًا على السلطات تحديد التسجيلات الأكثر أهمية فيما يتصل بأعمال التحليل، أو قد يتطلب ذلك منهم الكثير من الوقت.

مثال: بدأ المجتمع المدني في توثيق الجرائم الوحشية الجماعية على نطاق واسع في سوريا عندما بدأت الحرب الأهلية هناك في عام 2011. إن وجود مراكز حضرية بها اتصال بالإنترنت، والتوافر الواسع للأجهزة المحمولة المزودة بكاميرات، إضافة إلى المجتمع المدني الذي يستخدم بالفعل منصات وسائل التواصل الاجتماعي، كل هذا يعني أن دعاة العدالة يواجهون مشكلة جديدة إلى حد ما، تتمثل في ضخامة كمية المعلومات الواجب تحليلها. يقدر الخبراء أن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة (IIIM)، والمكلفة "بجمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على الجرائم الوحشية [في سوريا]"، ستحتاج إلى تحليل ما يصل إلى عشرة ملايين وثيقة، بما في ذلك ستة ملايين مقطع فيديو. إن التكلفة والوقت والأعباء الرهيبة لتحليل هذا الحجم من المعلومات أمرٌ صادم. علاوة على ذلك، العديد من مقاطع الفيديو والمستندات هذه مكررة. تقوم منظمة Benetech، وهي منظمة غير ربحية، بتطوير برامج تمكن المجموعات من تحديد ملفات الفيديو المكررة في قواعد البيانات. ستخلق هذه المبادرة أيضًا فرصًا لمنظمات المجتمع المدني للتعاون فيما بينها، من خلال تحديد مقاطع الفيديو المسجلة لدى أكثر من مجموعة. قد يساعد هذا التعاون الجهات الفاعلة أيضًا في تحديد أفضل إثبات متاح لواقعة معينة (مثل إصدار التسجيل الذي تم تغييره بشكل طفيف).
راجع: "Benetech Justice AI: Turning Conflict Data into Actionable Evidence," Benetech, accessed November 10, 2020, https://benetech.org/wp-content/uploads/2019/11/Benetech_JusticeAI_Overview_05_11_2020.pdf.

صور الأقمار الاصطناعية

يستخدم دعاة **حقوق الإنسان** والعدالة منذ أوائل التسعينيات صور الأقمار الاصطناعية، في توثيق الحاجة إلى تحقيق العدالة، وقد اكتسب استخدام مثل هذه الصور جذبًا واهتمامًا كبيرين في السنوات الأخيرة. *صور الأقمار الاصطناعية* مصطلحٌ يُشير إلى صُورٍ جُمِعَت من أقمار تديرها الحكومات والشركات، وتُظهِرُ لقطات جوية لجزء معين من العالم في نقطة زمنية محددة، ويمكن عرض مثل هذه الصور عبر الإنترنت، من خلال خدمات مثل Apple Maps أو Google Maps.

معلومة سريعة
تقوم بعض شركات الأقمار الاصطناعية بمثل هذا العمل دون مقابل، وقد يكون هذا خيارًا مفيدًا لمجموعات الضحايا يستطيعون الاستفادة منه.

تعتبر صور الأقمار الاصطناعية الملتقطة قبل وقوع الحدث وبعده ذات قيمة كبير، حيث يمكن أن تُظهر هذه الصور تغييرات كبيرة على الأرض — مثل نقل كميات كبيرة من التربة، أو تدمير القرى، أو هدم المباني أو إنشاء مبانٍ جديدة. تكون هذه اللقطات مفيدة للغاية عندما لا تعيقها أوراق النباتات؛ حيث يمكن لخبراء الطب الشرعي الرجوع إلى هذه الصور ومقارنتها بإثباتات أخرى — مثل شهادات شهود العيان، وتقارير الاجتماعات، ورسائل البريد الإلكتروني — لتحديد سبب التغييرات، ومعرفة ما إذا كانت تتعلق بارتكاب جرائم وحشية جماعية.

قد تكون مجموعات الضحايا قادرة على تقديم معلومات — مثل موقع القرى التي دُمِّرَت — لمنظمات حقوق الإنسان ودعاة العدالة، ممن يستخدمون صور الأقمار الاصطناعية في عملهم. ويمكن لهذه المنظمات أو مناصري العدالة استخدام هذا النوع من المعرفة؛ للتعرف على صور أقمار اصطناعية محددة؛ لمراجعتها عند البحث عن إثباتات على الجرائم، التي قد تكون ارتكبت أثناء أحداث تعذر فيها الوصول أو كانت هناك مخاطر تحدُ من قدرة الأشخاص على التقاط صور على الأرض.

مثال: في سبتمبر / أيلول 2017، نشرت هيومن رايتس ووتش صور أقمار صناعية لـ 214 قرية في بورما / ميانمار أظهرت كيف دُمِّرَت على مدار أربعة أشهر. صور الأقمار الاصطناعية، التي أكدت المقابلات التي أجرتها المنظمة مع اللاجئين، سلطت الضوء على الوضع. في وقت كتابة هذا التقرير، استخدمت عدة إجراءات قانونية هذه الصور للتحقيق في الحالة. راجع: "Burma: Satellite Imagery Shows Mass Destruction: 214 Villages Almost Totally Destroyed in Rakhine State," Human Rights Watch, September 19, 2017, https://www.hrw.org/news/2017/09/19/burma-satellite-imagery-shows-mass-destruction#.

البيانات التعريفية

يجب على **مجموعات الضحايا** تسجيل وقت ومكان وكيفية جمع المعلومات التي توثق الجرائم أو الفظائع؛ تُعرفُ هذه المعلومات باسم *البيانات الوصفية* ويمكن لهذه البيانات أن تساعد من يتلقون مثل هذه الوثائق على تقييم موثوقيتها ومصداقيتها. حتى إن كانت مجموعات الضحايا لا تنوي مشاركة وثائقها مع أطراف خارجية، فمن المهم الاحتفاظ بالبيانات الوصفية، فربما تكون هناك حاجة إلى مثل هذه الوثائق كإثباتٍ في المستقبل. البيانات الوصفية التالية على وجه التحديد مفيدة؛ حيث يمكن لمجموعات الضحايا تضمينها في مذكرة قصيرة عند جمع المعلومات الوثائقية:

- مصدر المعلومات
- وقت ومكان الحصول على المعلومات
- التأكيد على عدم وجود إكراهٍ أو تدريب لأولئك الذين يقدمون المعلومات
- التأكيد على عدم تقديم أي مزايا مالية أو أية مزايا أخرى كنوع من المكافأة لمن يقدمون المعلومات

معلومة سريعة

كما ذكرنا سابقًا، تقوم بعض التقنيات والتطبيقات (مثل EyeWitness) تلقائيًا بتسجيل البيانات الوصفية، التي يمكنها إثبات أصالة المواد التي تم جمعها.

ملاحظة بخصوص معلومات تسلسل الأحراز

أحيانًا ما تسمى المعلومات المتعلقة بمكان وكيفية تخزين المعلومات بمعلومات تسلسل الأحراز. وتطلب بعض المحاكم هذه التفاصيل من أجل قبول الإثباتات في إجراءات المحكمة. حتى إن لم يكن ذلك مطلوبًا، فالاحتفاظ بمعلومات تسلسل الأحراز يمكن أن يساعد على إثبات صحة المعلومات التي جُمِعَت. يجب على المجموعات التي ترغب في الحفاظ على معلومات تسلسل الأحراز الاحتفاظ بسجلات متزامنة، تصف بدقة وتفصيل

- أين وكيف خُزِّنَت المعلومات
- من تعامل مع هذه المعلومات أو راجعها
- متى ولماذا تم التعامل مع هذه المعلومات أو نقلها

إذا كانت المجموعات غير قادرة على الحفاظ على هذه المعلومات، فإنها تخاطر بتقليل قيمتها الإثباتية بشكل كبير، وتحول دون استخدامها في الإثباتات. يجب أن تترك مثل هذه المجموعات جمع المعلومات لمنظمات قادرة على ضمان تسلسل غير منقطع للأحراز.

تخفيف آثار مخاطر جمع المعلومات ومشاركتها

يجب أن تتخذ **مجموعات الضحايا** التي تجمع المعلومات وتشاركها خطوات لحمايتها من الضياع أو التسرب أو السرقة أو التدمير. يأتي كل إجراء من إجراءات حماية المعلومات مصحوبًا بمقايضات، وتحتاج مجموعات الضحايا إلى تقييم مدى تحملهم للمخاطر، بناءً على السياق الذي تعمل فيه. يمكن أن يساعد فهم هذا السياق على موازنة مزايا وعيوب استخدام بعض التدابير الأمنية، ومن الضروري عادةً لمجموعات الضحايا العمل مع خبير يفهم هذه العوامل السياقية، أثناء وضعهم لسياسة إدارة البيانات. تتغير التقنيات المستخدمة في حماية المعلومات باستمرار، وما يعتبر آمنًا اليوم قد لا يكون كذلك غدًا، لذا، يجب على مجموعات الضحايا إعادة النظر بانتظام في سياسات إدارة البيانات لديهم. لكي تنجح مثل هذه السياسات، يجب على جميع المشاركين في عمليات جمع المعلومات ومشاركتها فهم تلك السياسات وفهم كيفية تطبيقها. حتى مع إدارة البيانات الآمنة، يجب أن تفترض مجموعات الضحايا حدوث أخطاء، وأن هناك احتمال بأن تكون جميع الاتصالات مُراقبة.

قد تتمكن المنظمات المتخصصة في إدارة البيانات، مثل New Tactics in Human Rights وCartara وVidere Est Credere (المعروفة أيضًا باسم Videre)، قد تتمكن من مساعدة مجموعات الضحايا على وضع سياسة لإدارة البيانات. يجب أن توفر سياسة إدارة البيانات الجيدة طرقًا لمجموعات الضحايا كي تتمكن من:

- تأمين جميع الاتصالات باستخدام أحدث التقنيات، مثل برامج التشفير من طرف إلى طرف، والأسماء الحركية، وطرق أخرى من هذا القبيل
- تخزين المعلومات — مثل الأوراق والأدلة المادية والبيانات الرقمية والأجهزة — بشكل آمن.
- نقل وإخفاء المواد بأمان، حتى في مناطق النزاع النشطة
- فحص طلبات الوصول إلى المعلومات بعناية؛ لضمان عدم تسريب المعلومات السرية

يمكن لسياسة إدارة البيانات الفعالة أن تساعد ليس فقط على الحفاظ على أمن المعلومات التي جُمِعَت، لكن في الحفاظ على ثقة المجتمعات المتأثرة أيضًا.

الاستنتاجات

يمكن أن يكون **جمع وتبادل معلومات** في سياق الحاجة إلى العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية جزءًا مهمًا من حشد الدعم اللازم لمبادرة العدالة. مع ذلك، عندما يتعلق الأمر بجمع الإثباتات على الجرائم، فقد يكون ذلك أيضًا أمرًا محفوفًا بالمخاطر والتحدي بشكل لا يصدق، وقد يتطلب بروتوكولات أمنية كبيرة، وتوجيهات من خبراء متخصصين، وتدريبًا وإشرافًا. يجب أن تنظر مجموعات الضحايا في أنواع المعلومات، بخلاف الإثباتات المتعلقة بجرائم محددة، والتي قد تكون قادرة على جمعها لحشد قوة دفع للجهود الرسمية نحو العدالة والمساءلة.

الصورة: جوين نيبرغال، تجلس واحدى قدميها مغروسة حتى الكاحل في آلاف الأوراق، حيث كانت تشرف على تجميع محاضر محكمة نورمبرغ. داداريو/الجيش الأمريكي

I PLEDGE ALLEGIANCE TO THE FLAG OF THE UNITED STATES OF AMERICA
AND TO THE REPUBLIC FOR WHICH IT STANDS
ONE NATION UNDER GOD, INDIVISIBLE, WITH LIBERTY AND JUSTICE FOR ALL

الفصل الخامس

مناصرة العدالة بالتعاون مع الجهات الفاعلة من السياسيين والدبلوماسيين

يجب إقناع الحكومات والمنظمات الدولية أو تشجيعها أو الضغط عليها؛ لتنفيذ مبادرات عدالة واسعة النطاق.

- يعمل الفاعلون السياسيون والدبلوماسيون المختلفون بطرق مختلفة، ويمكنهم المساعدة في تحقيق أنواع مختلفة من العدالة.
- يجب أن تشارك مجموعات الضحايا بشكل استراتيجي وأن تصمم نهجها ليتناسب مع مختلف الفاعلين السياسيين والدبلوماسيين.
- يمكن للأولويات المتنافسة لدى صناع القرار وغير ذلك من المعوقات الأخرى أن تمنع أو تبطئ تقدم مبادرات العدالة واسعة النطاق، لذا، يجب على مجموعات الضحايا التركيز على بناء ضغط تدريجي.

في مارس 2005، وتحت ضغط كبير من المجتمع المدني، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوضع في السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، بزعم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور. بعد أربع سنوات، أصبح الرئيس السوداني السابق البشير أول رئيس دولة في منصبه على الإطلاق يتلقى مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، لكن التقدم نحو العدالة بعد ذلك تباطأ، وظل البشير بعدها في السلطة لمدة عشر سنوات، حتى الانقلاب العسكري في أبريل 2019، الذي سافر بعده مرات عديدة إلى دولٍ تجاهلت بدورها مسؤوليتها تجاه القانون الدولي ولم تعتقله، رغم المناشدات المستمرة من المجتمع المدني وبعض الحكومات. أدت التغييرات الأخيرة في الديناميكية السياسية في السودان بعد الانقلاب العسكري إلى خلق فرصة لتحقيق العدالة. منذ الإطاحة بالبشير من السلطة، رفعت الحكومة الانتقالية ضده دعاوى فساد. في أكتوبر 2020، أرسلت المحكمة الجنائية الدولية وفدًا إلى السودان؛ لمناقشة إمكانية محاكمة البشير في لاهاي. **راجع**: "Q&A: Justice for Serious International Crimes Committed in Sudan," Human Rights Watch, June 22, 2020, https://www.hrw.org/news/2020/06/22/qa-justice-serious-international-crimes-committed-sudan.

بعد ارتكاب الجرائم الوحشية الجماعية، يقع على عاتق الحكومات والمنظمات الدولية تحمل مسؤولية تنفيذ مبادرات عدالة واسعة النطاق حيث تمتلك السلطة للقيام بذلك، على سبيل المثال، إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء محاكم متخصصة جديدة. إن تكلفة هذه المبادرات وتعقيداتها يعني أنه يجب عادة العمل على إقناع صناع السياسات والقرار أو تشجيعهم أو الضغط عليهم لتنفيذ تلك المبادرات.

الصورة: مارس 2020، 9 سنوات من الجرائم الوحشية في سوريا: مدنيون في خطر شديد، فعالية تذكارية في كابيتول هيل. متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة

من خلال المناصرة الاستراتيجية، يمكن لمجموعات الضحايا والتحالفات أن تمارس الضغط تدريجيًا على الجهات الفاعلة ذات الصلة، من خلال تحديد ما يلي:

- أهداف محددة للدعوة، تكون لها نتائج يمكن قياسها، مثل التغييرات أو الإجراءات التي ترغب في تعزيزها
- الجمهور المستهدف، أو الفاعلون السياسيون ممن لديهم قدرة على تنفيذ أو منع تحقيق هذا الهدف، والذين هم محور هذا النوع من المناصرة الذي نوقش في هذا الفصل
- الجمهور الثانوي — أو المجموعات المرتبطة بشكل غير مباشر بالجمهور المستهدف، الذي هو محور هذا النوع من المناصرة والمذكور في **الفصل السادس**
- استراتيجيات لإشراك الجماهير، بناءً على مستوى التزامهم واهتمامهم بالنتائج

ملحوظة

يركز **الفصل السادس** على كيفية استخدام مجموعات الضحايا للاتصالات الاستراتيجية لتحفيز روح دعم العدالة عند الناس، وبناء ضغط على صناع القرار بشكل غير مباشر.

يهدف هذا الفصل إلى مساعدة مجموعات الضحايا والتحالفات على القيام بما يلي:

- صياغة طلبات سياسية واستراتيجية واضحة.
- تخصيص تلك الطلبات لتناسب مختلف صناع القرار والجهات الفاعلة.
- ممارسة الضغط على صناع القرار والجهات الفاعلة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التعامل مع الفاعلين السياسيين والدبلوماسيين بصفة تحالف مرتكز على الضحايا

إحدى التحديات الشاملة التي قد تواجهها مجموعات الضحايا، التي تعمل في صورة تحالف مرتكز على الضحايا عند التعامل مع الفاعلين السياسيين والدبلوماسيين، هي الحاجة إلى الالتفاف حول مجموعة محددة من الطلبات السياسية. وهذا يتطلب من التحالف إعطاء الأولوية لقضايا بعينها، والدعوة إلى تدخلات متفرقة لتحقيق إنجازات معينة على حساب قضايا أخرى، هذا على المدى القصير على الأقل. قد يكون الوصول إلى توافق في الآراء بشأن تلك القرارات الاستراتيجية كتحالف أمرًا صعبًا، لا سيما إذا شعر أعضاء التحالف أو مجتمعاتهم أن مواقفهم أو مصالحهم تعرضت للمساومة. مع ذلك، يمكن للفشل في حل الخلافات داخليًا قبل الاقتراب من صناع القرار أن يؤدي إلى حالة من التراخي. وفقًا لما ذُكِرَ في الفصول السابقة، يجب على التحالفات تطوير إجراءات صنع قرار جماعية، وتعيين متحدثين رسميين مفوضين بالتحدث نيابة عن التحالف.

وعندما تكون لدى التحالفات قدرة على التغلب على تلك الصعوبات، يمكن لعملها في صورة ائتلاف أن يعزز فعالية جهود المناصرة للغاية، من خلال صُنَّاع القرار. فصناع القرار لا يستطيعون عادة اتخاذ خطوات لتعزيز أهداف متنافسة للعديد من المجموعات المختلفة، ولا يكون لديهم دائمًا الوقت اللازم لفهم وجهات النظر المختلفة لجميع الأطراف المعنية. قد يساعد العمل التعاوني في صورة تحالف المجموعاتَ على تحديد حلول سياسية واضحة ترضي قطاعًا أكبر من مجتمع الضحايا. قد يؤدي تمرير هذه الحلول في توافق وانسجام تامين إلى تشجيع صناع القرار على التحرك نحو مناصرة العدالة واتخاذ بعض الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)

يمكن للمنظمات الدولية المتخصصة في تعزيز جهود المناصرة من خلال صناع القرار وصناع السياسات — مثل منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومنظمة Crisis Action — أن تكون مصادر لمعلومات استراتيجية قيمة عن صناع القرار وأولوياتهم. قد تعقد هذه المجموعات شراكات أيضًا مع مجموعات الضحايا للضغط من أجل تحقيق تدخل سياسي معين. يمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تكون حليفًا قويًا، يدعم مجموعات الضحايا والمنظمات المحلية الأخرى، وللفت انتباه هذه المنظمات، يجب أن تتصرف مجموعات الضحايا بما يجعل منهم شركاء ذوي مصداقية موثوق بهم؛ لذا، يجب على هذه المجموعات عدم المبالغة في تقدير الإثباتات أو تحريفها، كما يجب عليهم الالتزام بالبروتوكولات الصارمة لجمع المعلومات.

قد تؤدي الشراكة مع المنظمات الدولية غير الحكومية في بعض الأحيان إلى مشكلاتٍ، حيث ينشأ أحيانًا تعارض للمصالح، أو قد تتولى المنظمة الدولية غير الحكومية مسؤولية الدفاع عن الحالة؛ لخدمة مجموعة من أهدافها وأولوياتها، دون أخذ آراء مجموعات الضحايا في الاعتبار بشكل كاف.

التخطيط للمفاجآت

في عام 2020، انتشرت جائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد-19) في العالم، مما دفع الجهات الفاعلة السياسية والدبلوماسية في جميع أنحاء العالم إلى إعادة تنظيم أولوياتهم الاستراتيجية بدرجة كبيرة. بينما كان زعماء العالم والمنظمات الدولية يصارعون لمواجهة الأزمة المتفاقمة، ألغوا الأولوية للقضايا المهمة — مثل العدالة الانتقالية — استجابة لمخاوف الصحة العامة الملحة. وقد زادت الإجراءات المتخذة من أجل مواجهة الوباء — منع السفر والاجتماعات — من الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في سبيل تعزيز أولوية قضايا العدالة لدى صناع القرار. وفي بعض الحالات، اتخذ بعض القادة الوباء مبررًا للتقاعس دون إجراء يتخذونه نحو قضايا اجتماعية مهمة، بينما استخدمه آخرون في فرض قوانين وسياسات قمعية. تحتاج مجموعات الضحايا التي ترنو إلى التأثير على صناع السياسات والقرارات إلى وضع خطط للأحداث غير المتوقعة، مثل الأوبئة والهجمات الإرهابية والكوارث الطبيعية، والتي لا تشتت الانتباه عن القضايا المهمة فحسب، بل يمكنها أيضًا أن تخلق ذريعة للتقاعس عن العمل وفرص تكتيكات قمعية.

صياغة طلبات سياسية واستراتيجية واضحة

لإقناع صناع القرار باتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة، يجب أن يكون لدى مجموعات الضحايا فهم واضح ومشترك لاحتياجاتهم وأولوياتهم، ويجب أن يكونوا قد حددوا الإجراء الذي يريدون من صناع القرار اتخاذه. إن مجرد طلب "العدالة" من صناع القرار أمرٌ لا يعطيهم عادةً معلومات كافية تجعلهم يتخذون خطوات تقدمية. يجب على مجموعات الضحايا توضيح طلبات سياسية محددة، كلما أمكن ذلك؛ يَفهمُ من خلالها صُنَّاع السياسات المطلوب منهم، على أن يكون لهذه الطلبات نتائج قابلة للقياس، يمكن منها معرفة ما إذا كانت هذه الطلبات قد لُبيت أم لا.

يجب على مجموعات الضحايا النظر أيضًا في صياغة طلبات واقعية — أو ممكنة على الأقل — تتناسب مع الوضع الحالي، ومع ما تم إنجازه في مسيرة النهوض بالعدالة حتى آخر وضع. قد يساعد تقديم طلبات "واقعية" في زيادة ضغط الناس في طلب تحقيق العدالة، وتصعيب فكرة تجاهل هذا المطلب على صناع القرار. فيما يلي بعض الأمثلة على تدخلات صغيرة ومتوسطة وواسعة النطاق يمكن لمجموعات الضحايا أن تطلبها:

- تشمل التدخلات الأصغر، جعل كبار المسؤولين يتحدثون علنًا عن حاجة الدولة التي وقعت بها الأحداث إلى إجراء عملية عدالة انتقالية حقيقية.
- تشمل التدخلات المتوسطة إصدار قرار للأمم المتحدة، يدين الجناة الذين تم تحديدهم، وفرض قرارات بحظر السفر عليهم وتجميد أصولهم، وإنشاء بعثة لتقصي الحقائق.
- تشمل المبادرات واسعة النطاق (وهي نادرة للغاية) إنشاء محكمة مختلطة، أو هيئة رسمية لجمع الأدلة، والإقرار بحدوث إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ملحوظة

تتمثل إحدى فوائد تشكيل تحالف من أجل العدالة مرتكز على الضحايا في السماح للمجموعات بالضغط من أجل أهداف مختلفة من خلال تنسيق مشترك. على سبيل المثال، قد تضغط مجموعة أساسية داخل التحالف من أجل تحقيق أهداف أكثر واقعية، بينما قد تضغط مجموعة أخرى من أجل أهداف أكثر طموحًا؛ لزيادة الضغط على صُنّاع القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

يستكشف هذا الفصل بعض تلك الطلبات المحددة، بما في ذلك فرض العقوبات والتدابير التقييدية، وإنشاء محاكم وهيئات قضائية جديدة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية، وإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فيما يلي بعض التفاصيل عن بعض الأمثلة الأخرى:

- **إجراء عمليات تحليل وتوثيق**

قد تضغط مجموعات الضحايا على الحكومات المعنية، لتحليل الوضع وتوثيقه. يمكن أن يساعد هذا الإجراء في إنشاء سياق موثق للحقائق، قد تستخدمه الجهات الفاعلة الدولية في اتخاذ القرارات وتحديد مواقف بشأن الوضع.

- **إنشاء آلية للتحقيق**

في الحالات التي لا تتوفر فيها محكمة مختصة بالجرائم الوحشية الجماعية، قد تدعو مجموعات الضحايا إلى إنشاء آلية تحقيق؛ لجمع إثباتات على الجرائم المرتكبة والحفاظ عليها، إلى أن تتاح وسيلة مناسبة لمعالجة الأمر. شارك كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن معًا في إنشاء آليات للتحقيق في الجرائم المرتكبة، في سوريا، وبورما/ميانمار، والعراق على التوالي.

- **فضح الفساد والقضاء عليه**

يمكن لمبادرات مكافحة الفساد أن تغل يد الجناة ممن ظلوا يتمتعون بنفوذهم ومناصبهم في السلطة. قد يؤدي الكشف عن الطرق التي استخدم بها القادة مناصبهم في السلطة لتحقيق منفعة شخصية إلى تقليل الدعم العام للجناة، وتسهيل اعتقال ومحاكمة الشخصيات رفيعة المستوى منهم، لارتكابها جرائم وحشية جماعية.

يجب على مجموعات الضحايا وضع ملخص مكتوب بطلباتها وأهدافها الشاملة، في وثيقة مختصرة من صفحتين تقريبًا، بحيث تقوم بما يلي:

- تحديد إجراء أو اثنين من الإجراءات المحددة والفورية التي يمكن أن يتخذها صناع القرار
- شرح الكيفية التي ستحقق بها هذه الإجراءات أهدافًا طويلة الأجل
- تقديم أدلة من مصدر موثوق لدعم المطالبات
- توقع الحجج المضادة المحتملة ومواجهتها
- اقتراح خطة طوارئ يمكن اتباعها، حال تعذر تلبية الطلب الأصلي
- الإشارة إلى حالات سابقة اتُخِذَ فيها إجراء مماثل في موقف مشابه

ملحوظة

قد يتطلب العثور على واقعة سابقة من مجموعات الضحايا البحث في أحداث الدول التي قدمت دعمًا دبلوماسيًا ولوجستيًا وماليًا بهدف تحقيق العدالة في دول أخرى في الماضي. رغم أن هذه الطريقة تتطلب بعض الجهد في البحث، إلا أنها قد تكون مقنعة جدًا في تشجيع صناع القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

تحديد الجهات الفاعلة التي يمكنها تنفيذ التدابير ذات الصلة

تحتاج **مجموعات الضحايا** التي ترغب في تحقيق أهداف محددة إلى تحديد صناع القرار ممن لديهم سلطة تنفيذ هذه التدابير. يناقش هذا القسم العديد من الطلبات السياسية المتعلقة بالعدالة، ويحدد صناع القرار ذوي الصلة القادرين على تنفيذها، وتتضمن فرض عقوبات وتدابير تقييدية ضد الجناة، وإنشاء محاكم جديدة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية، وإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

العقوبات والتدابير التقييدية

العقوبات والتدابير التقييدية هي أدوات سياسية، تهدف إلى حماية المصالح الأساسية — مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون والسلام والأمن — من خلال تثبيط أو تصعيب الأمر على أفراد أو كيانات أو حكومات معينة لمنعها من مواصلة أنشطتها، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

- حظر السفر لمنع الأفراد من دخول أو مغادرة البلاد أو المناطق المحددة
- تجميد الأصول لمنع الأفراد أو الكيانات من الوصول إلى أموالهم أو استخدامها
- فرض عقوبات اقتصادية، لتقييد أو حظر التجارة، والاستثمار، والأنشطة التجارية الأخرى، مع الأفراد أو الكيانات أو البلدان المعنية
- حظر الأسلحة، لمنع أو تقييد تجارة أو استخدام الأسلحة، مثل الأسلحة والذخيرة والملابس الواقية، والمركبات العسكرية
- فرض عقوبات دبلوماسية، تقضي بقطع العلاقات مع دولة معينة

يمكن للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول بمفردها فرض عقوبات، ويمكنهم تنسيق أنظمة عقوبات؛ لزيادة الضغط على الأفراد والكيانات المستهدفة. يتطلب إنشاء أنظمة عقوبات — سواء كانت أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف — دعمًا من كبار صناع السياسات، بما في ذلك مساعدي وزراء الخارجية ومسؤولي الخزانة. يجب أن تقتنع تلك الجهات الفاعلة أن فرض العقوبات سيكون له عواقب سلبية قليلة على الأبرياء، مثل المدنيين، ومن المرجح أن يقلل العنف. الهيئات التالية كانت ناشطة بشكل ملحوظ في فرض العقوبات:

- **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)** يمكنه اعتماد عقوبات بدعم من الممثلين الخمسة الدائمين (الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة) وتسعة أعضاء إضافيين. ويقومُ عادة بإنشاء لجنة خاصة، أو مجموعة مراقبة؛ للإشراف على العقوبات. يفتقر مجلس الأمن الدولي إلى سلطة قوية تمكنه من فرض العقوبات؛ تقع مسؤولية فرض أية عقوبات في نهاية المطاف على عاتق البنوك بصفتها الفردية والأنظمة الوطنية.

- يمكن أن يتبنى **الاتحاد الأوروبي (EU)** "إجراءات تقييدية" من خلال سياساته الخارجية والأمنية المشتركة، لكنه أمرٌ يتطلب دعمًا من جميع أعضاء الهيئة التمثيلية للاتحاد الأوروبي التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي.

- **يمكن للحكومات الفردية**، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أن تتبنى عقوبات. على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة إصدار عقوبات من خلال الأجهزة التنفيذية، ويكون ذلك عادة بأمر تنفيذي من الرئيس، أو من خلال الكونجرس. وزارة الخزانة الأمريكية عادةً هي الجهة التي تدير العقوبات التي تتضمن حظر ممتلكات، من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، لكن قد تشاركها في ذلك أيضًا إدارات حكومية أخرى، مثل وزارة الخارجية وجهاز الأمن الوطني ووزارة العدل ووزارة التجارة، وقد يكون لدى بلدان أخرى إجراءات مماثلة.

ملحوظة

تميل الدول الصغيرة إلى عدم فرض عقوبات بصفة فردية، لذا يكون الاقتراب من الدول الأكبر حجمًا — مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة — أثناء فرض عقوبات وتدابير تقييدية مفيدًا عادةً.

قد يعارض صناع القرار العقوبات، لأنه قد يكون من الصعب تنفيذها، وقد تُعقِّدُ الجهودَ الإنسانية في مناطق النزاع. وقد يحجم آخرون عن فرض عقوبات، أو يعارضون فرض عقوبات متعددة الأطراف إذا رأوا أن هذه الإجراءات تقوض العلاقات الثنائية والمصالح الاقتصادية مع الدولة المقصودة. قد تشرح مجموعات الضحايا الأسباب التي تجعل العقوبات مناسبة وضرورية، وتتشارك المعرفة "المحلية" عن الأحداث مع السلطات — مثل موقع ممتلكات وأصول الجناة — لمساعدة السلطات على فرض هذه التدابير. يمكن لمجموعات الضحايا أيضًا جمع معلومات تحديد الهوية الحيوية اللازمة لفرض العقوبات، مثل تواريخ وأماكن الميلاد والأسماء المستعارة، إضافةً إلى تفاصيل أخرى.

تشريع ماغنيتسكي: يسمح قانون ماغنيتسكي الدولي للمحاسبة على جرائم حقوق الإنسان لعام 2016، يسمح للسلطات الأمريكية بإصدار عقوبات ضد المسؤولين الحكوميين الأجانب، المشتبه في ارتكابهم انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وتجميد أصولهم، ومنعهم من دخول الولايات المتحدة. وقد تبنى عدد من الدول والهيئات الإقليمية الأخرى تشريعاتٍ مماثلة، من بين هذه الدول، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا وإستونيا وجبل طارق وجيرسي وكوسوفو وليتوانيا ولاتفيا. ففي وقت كتابة هذا التقرير، كانت حكومات أستراليا ومولدوفا وأوكرانيا تدرس اتخاذ هذه الخطوة.

إنشاء محاكم جديدة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية

أنشأ المجتمع الدولي عددًا من المحاكم والهيئات القضائية، المتخصصة في محاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية في سياقات محددة. كانت هيئات اتخاذ القرار والجهات الفاعلة التالية مسؤولة عن إنشاء تلك الأنواع من المحاكم، والتي يشار إليها أحيانًا بالمحاكم المختصة، أو المحاكم الخاصة، أو المحاكم المختلطة:

- يتمتع **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** بسلطة إنشاء هيئات ومحاكم جديدة. واستُخدِمَت تلك القوة في أوائل التسعينيات في إنشاء محكمتين جنائيتين دوليتين مخصصتين للجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ولم يستخدم مجلس الأمن هذه القوة منذ ذلك الحين.

- لا تتمتع **الجمعية العامة للأمم المتحدة** بسلطة صريحة لإنشاء محاكم جنائية دولية، لكنها لعبت دورًا مهمًا في دعم الجهود المبذولة لإنشاء محاكم في قضايا محددة، لا سيما عندما يكون مجلس الأمن الدولي غير قادر على التوصل إلى توافق في الآراء. كما أبرمت اتفاقيات مع الدول لإنشاء محاكم مختلطة (لها عناصر محلية ودولية)، بوساطة الأمين العام للأمم المتحدة غالبًا.

ملحوظة

في عام 1950، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار الاتحاد من أجل السلام. وهو يطلب من الجمعية العامة النظر في الحالات وتقديم توصيات إلى أعضائها؛ لاستعادة السلم والأمن الدوليين عندما يفشل مجلس الأمن في ممارسة مسؤوليته الأساسية في التصرف في مثل هذه الحالات. **راجع:** UN General Assembly Resolution 377(V) A, Uniting for Peace (November 3, 1950).

- **قد تكون عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة** مفوضة أو مطلوبة للمساعدة في جهود العدالة، بما في ذلك الدعاوى القضائية أمام المحاكم الوطنية، والمحاكم المختلطة، والمحكمة الجنائية الدولية.

ملحوظة

قد يكون لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (AU) سلطة إنشاء محاكم خاصة من جانب واحد، كأجهزة فرعية تابعة للاتحاد الأفريقي، لكنه لم يلجأ إلى هذه السلطة بعد.

يكون عمل هذه المحاكم والهيئات القضائية أفضل غالبًا حال مشاركة مسؤولين من البلد المتضرر أو دعمهم للمبادرة. يمكن أن يسهل دعم الدولة التي جرت فيها الأحداث على المحققين الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، والسماح بإجراء المحاكمات بالقرب من المجتمعات المتضررة، وإضفاء مزيد من الشرعية على الإجراءات لدى السكان المحليين، ودعم بناء قدرات المسؤولين المحليين؛ للتحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها في المستقبل. إذا سمح الوضع الأمني، قد تتمكن مجموعات الضحايا من الضغط على صناع القرار داخل البلد المتضرر؛ لدعم هذه المبادرات.

إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية

أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية لتمثل الملاذ الأخير للنظر في قضايا الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان، وتستطيع مجموعات الضحايا السعي نحو تحقيق العدالة من خلال المحكمة الجنائية الدولية. رغم أنه يمكن لأي شخص، بما في ذلك مجموعات الضحايا، إمداد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمعلومات عن الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، إلا أن صناع القرار المحددين التاليين هم فقط من يمكنهم إحالة القضايا إلى المحكمة:

- **الدول الأطراف في نظام روما الأساسي** (بمعنى آخر، الدول التي قبلت اختصاص المحكمة من خلال التوقيع والتصديق على نظام روما الأساسي) يمكنها أن تطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الأحداث التي وقعت داخل أراضيها أو داخل أراضي دولة أخرى.

- **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة**، يمكنه إحالة أي حالة تتعلق بدولة عضو في الأمم المتحدة — سواء قبلت الدولة المعنية اختصاص المحكمة أم لا — إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والمقاضاة. حتى الآن، لم يستخدم مجلس الأمن سلطة الإحالة هذه إلا في واقعتين فقط.

- **المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية**، يمكنه أن يقرر النظر في الأحداث التي وقعت على أراضي دولة مشاركة أو تلك التي ارتكبها مواطن من دولة مشاركة من خلال مبادرة منه (*تلقاء نفسه*). يشار إلى هذا بالفحص التمهيدي، حيث يجوز للدائرة التمهيدية بعد ذلك أن تأذن للمدعي العام بإجراء تحقيق كامل.

حتى فور إحالة الهيئات المذكورة قضية ما إلى المحكمة الجنائية الدولية، يجب أن تخضع الإحالة للعديد من العقبات الإجرائية الإضافية قبل محاكمة المتهمين. وكما هو الحال مع إجراءات أية محاكمة جنائية، يمكن أن تستغرق هذه الإجراءات سنوات عديدة، وقد تؤدي في النهاية إلى التبرئة. في نهاية المطاف، تنظر المحكمة الجنائية الدولية في عددٍ قليل جدًا من الحوادث التي ربما وقعت فيها الجرائم الوحشية الجماعية. يجب على مجموعات الضحايا التي تفكر في تضمين المحكمة الجنائية الدولية في استراتيجيتها للعدالة أن تضع هذه القيود في الاعتبار، وأن تفكر في تحديد أماكن إضافية قد تكون قادرة على الفصل في قضيتها. يناقش **الفصل الثاني** هذه القضايا وغيرها بمزيد من التفصيل.

صياغة طلبات سياسات لتقديمها إلى صناع قرار وجهات فاعلة بعينها

بمجرد أن تحدد مجموعة الضحايا طلباتها السياسية الرئيسية، يجب عليها حينئذٍ تكييف تلك الطلبات لتتناسب مع صناع القرار المعنيين. إن فهم ما يمكن للجهات الفاعلة المختلفة القيام به وكيفية اتخاذها للقرارات، أمرٌ قد يمكّنُ مجموعات الضحايا من رفع نداءات أكثر إقناعًا لصناع القرار، ممن يمكنهم تنفيذ التدابير ذات الصلة المبينة في القسم السابق.

تحديد صناع القرار والجهات الفاعلة ذات القوة والتأثير

ينبغي أن تطور مجموعات الضحايا خريطة نفوذ لجهات صناعة القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع تحديد درجات التأثير المتفاوتة لكل جهة من هذه الجهات ودعمها لقضايا محددة، ومعرفة الكيفية التي يمكن لهذه الخريطة أن تساعدها على تحديد صناع القرار والجهات الفاعلة الأكثر صلة بحالاتها، وقد تتضمن خريطة النفوذ ما يلي:

- سلطات من بلاد مجموعات الضحايا، ممن لديها قدرة تمكنها من تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية، مثل وزير العدل وغيره من كبار صناع القرار
- أصحاب النفوذ الإقليميين ممن لديهم تأثير على كبار صناع القرار في بلادهم
- الحكومات الأجنبية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية، التي دعمت مؤسسات العدالة الانتقالية أو الجهات الفاعلة المحلية في حالات مماثلة
- هيئات صنع القرار متعددة الأطراف، التي يمكنها تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية — مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن — والحكومات التي لها تأثير على تلك القرارات

ملحوظة

الكيانات المذكورة أعلاه مجرد أمثلة على الجهات الفاعلة التي يمكنها النهوض بمبادرات العدالة. إن تحديد الجهات الفاعلة التي قد تعارض أو تمنع تقدم مبادرة العدالة أمرٌ مهمٌ بنفس القدر، ومعرفة الجهات الفاعلة ووضع استراتيجية للعمل معها أو رغمًا عنها، أمرٌ بالغُ الأهمية.

تحليل الجمهور المستهدف والجمهور الثانوي

بمجرد أن تضع مجموعات الضحايا خريطة النفوذ، يجب عليها تحليل المواقف المختلفة للجمهور المستهدف والثانوي، فيما يتعلق بأهداف العدالة المحددة، كما هو موضح في الرسم البياني المستخرج أدناه.

M8/S3/DI

تحليل خرائط الجمهور

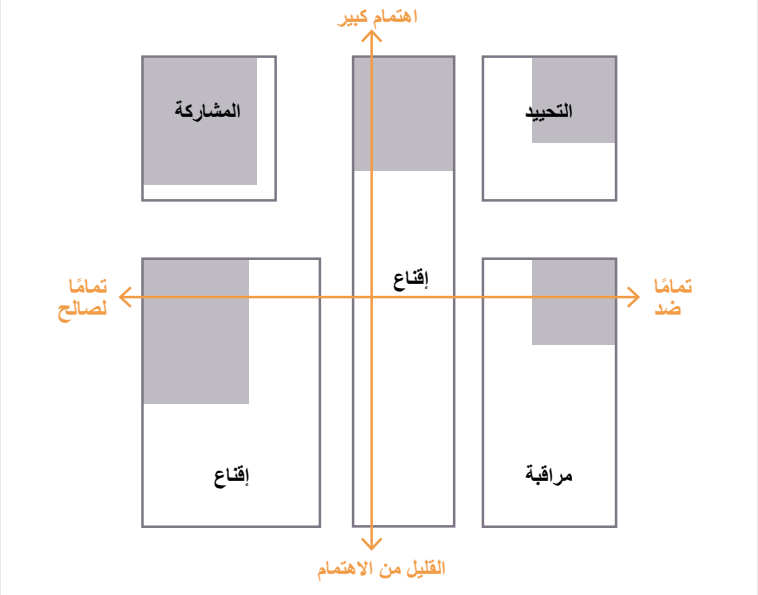

يمكن لمجموعات الضحايا تحديد "المربع" الذي ينتمي إليه الأعضاء المختلفون من جمهورهم المستهدف، على أساس مستوى الدعم والاهتمام بأهداف محددة للدعوة، تعزز جهود العدالة التي يبذلونها. وكما ذُكِرَ من قبل، تشمل بعض أهداف الدعوة فرض عقوبات وتدابير تقييدية، وإنشاء محكمة جديدة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية، وإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما يوضح *دليل تخطيط جهود المناصرة*، يجب أن تركز مجموعات الضحايا بشكل أساسي على الجهات الفاعلة، التي تقع في الأجزاء المظللة من المربعات في الرسم البياني أعلاه، ويجب أن تسعى جاهدة للقيام بما يلي:

- **إقناع** أولئك الذين يؤيدون باعتدال هدف الدعوة المحدد ويهتمون به كثيرًا من خلال "[تعزيز] معرفتهم بالقضية أو المشكلة وتوضيح أن [هدف المناصرة] هو اتخاذ إجراءات مناسبة"
- **إقناع** أولئك الذين يدعمون هدفًا معينًا للدعوة، لكنهم مهتمين به اهتمامًا متوسطًا من خلال "التأكيد لهم على أن القضية تدعمها قطاعات السكان التي يقدرون آراءها"

- **تحييد** المعارضين المهتمين بهدف الدعوة المحدد، من خلال "مقاومة [تأثيرهم]" دون اللجوء إلى "ممارسات غير أخلاقية أو إلى إيذائهم"
- **مراقبة** المعارضين الذين لا يهتمون بهدف الدعوة المحدد، لا سيما لتحديد التوقيت الذي يزداد فيه توافق "مصلحتهم مع منع تحقيق" الهدف، بحيث يمكن لمجموعات الضحايا السعي إلى تحييدهم
- **إشراك** المهتمين ودعم هدف الدعوة المحدد من خلال "[تضمينهم] في المشروع لتعزيز [المبادرة]"

راجع: The International Planned Parenthood Federation Western Hemisphere Region, *Handbook for Advocacy Planning* (New York: IPPFWHR, 2010), 108–109, 114, https://www.ippfwhr.org/resource/Handbook-for-advocacy-planning/.

ملحوظة

يغطي *دليل تخطيط جهود المناصرة* العديد من الموضوعات الأخرى، التي تُعتبرُ بالغة الأهمية من أجل تطوير استراتيجية حشد التأييد، بما في ذلك تخطيط جهود المناصرة، ورسم الخرائط السياسية، وتحديد المشكلة وتحليلها، وتحديد النتيجة المتوقعة لجهود المناصرة، إضافة إلى أمورٍ أخرى.

فهم ما تستطيع الجهات الفاعلة المختلفة القيام به وكيف تتخذ هذه الجهات القرارات

قبل الاتصال بجهة صنع القرار أو هيئة من هيئات صنع القرار لتقديم طلبات محددة، يجب أن تفهم مجموعات الضحايا ما يمكن لهذه الهيئة أو الجهة فعله وما لا يمكنها فعله وكيف تتخذ القرارات، فمعرفة الأطراف المشاركة في اتخاذ القرارات، والإجراءات التي تتبعها والعوامل التي توجه قراراتها، أمورٌ قد تعزز فاعلية مجموعات الضحايا في مناصرة قضاياها. عند التحضير لاجتماعات مع صناع القرار من الأفراد، يجب على مجموعات الضحايا محاولة تحديد:

- ما إذا كان صانع القرار لديه السلطة لاتخاذ القرارات ذات الصلة، وإذا لم يكن كذلك، تحديد ما إذا كان صانع القرار لديه علاقات مهنية مع آخرين يتمتعون بهذه السلطة
- ما إذا كان صانع القرار خبيرًا في السياق محل الاهتمام أم لا
- ما إذا كان صانع القرار متحمسًا لقضايا العدالة
- ما العوامل التي قد يأخذها صانع القرار في اعتباره عند اتخاذه للقرارات ذات الصلة
- الأولويات السياسية الأخرى، التي قد يوازنها صانع القرار، ونقاط التقاطع مع طلب العدالة المُحدد
- ما السياسة الوطنية تجاه الحالة محل الاهتمام، أو كيف كانت
- ما مبادرات العدالة السابقة التي شاركت فيها الدولة أو هذا الفرد

ملحوظة

تتمتع الجهات الفاعلة المختلفة داخل الحكومة بصلاحيات وسلطات مختلفة، لذا، من المهم فهم أدوار وكفاءات صناع القرار المحددين. على سبيل المثال، نجد المسؤولين ممن يعملون في عاصمة الدولة مسؤولون عادةً عن تحديد أجندة السياسات. في الوقت نفسه، لا يتمتع المسؤولون الذين يمثلون الدولة في المنظمات الدولية عادةً بسلطة اتخاذ القرارات المستقلة، ما يعني أنهم عادة يكونوا قادرين فقط على تنفيذ السياسات التي يضعها آخرون. مع ذلك، فإن محاولة جذب انتباه هؤلاء المسؤولين أمرٌ جديرٌ بالاهتمام، لأنهم يستطيعون التأثير على القرارات السياسية في الغرف المهمة. يجب على مجموعات الضحايا البحث وتبين ما يستطيع صانع القرار القيام به وما لا يستطيع.

تسليط الضوء على عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة

العدد الكبير لصناع القرار والجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية التي لها تأثير على عمليات العدالة الانتقالية، يجعل شرح جميع عمليات صنع القرار أمرًا مستحيلًا هنا. يحدد **الجدول 5.1** مختلف هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، التي قد تؤثر على العدالة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى وجود هياكل مماثلة لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية.

الجدول 5.1 هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة

	الجمعية العامة (نيويورك)	مجلس الأمن (نيويورك)	مجلس حقوق الإنسان (UNRC) (جنيف)	محكمة العدل الدولية (لاهاي)
ما القضايا التي يهتمون بها؟	حل القضايا الدولية، مثل التنمية، والسلام والأمن، والقانون الدولي	الحفاظ على السلام والأمن الدوليين	دعم إجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم التوصيات بشأنها	تسوية النزاعات القانونية بين الدول ذات السيادة، التي تعرضها الدول عليها، وإبداء الرأي الاستشاري في المسائل القانونية التي تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المعتمدة.
ما الجهات المعنية؟	جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البالغ عددها 193؛ والجمعية العامة بلجانها الست التي تتعامل مع مختلف القضايا: (1) نزع السلاح والأمن الدولي؛ (2) الاقتصادية والمالية؛ (3) الاجتماعية والإنسانية والثقافية؛ (4) السياسة الخاصة وإنهاء الاستعمار؛ (5) الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية؛ (6) القانونية	15 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين (الصين وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة) و 10 أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم لمدة عامين	47 دولة من الدول الأعضاء، تنتخب لمدة 3 سنوات	الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يمكنها رفع القضايا؛ ووكالات الأمم المتحدة التي يمكنها طلب آراء استشارية 15 قاضيًا يُنتخبوا لمدة 9 سنوات
متى يتخذون القرارات؟	علي مدار العام	حسب الحاجة	كل مارس ويونيو وسبتمبر من العام، وحسب الحاجة استجابة لحالات الطوارئ، بدعم من ثلث الأعضاء	في انعقاد دائم عدا أيام الإجازات القضائية
كيف يتخذون القرارات؟	التصويت بأغلبية الثلثين في القضايا المهمة (مثل الميزانية) أو أغلبية بسيطة في القضايا الأخرى	التصويت بأغلبية 9 أصوات إيجابية، بما في ذلك الدول الخمسة دائمة العضوية، باستثناء القرارات الإجرائية التي لا تتطلب أصواتًا إيجابية من الأعضاء الخمسة الدائمين جميعهم	اعتماد النصوص بدون تصويت أو بأغلبية الثلثين	بالأغلبية
هل قراراتهم ملزمة؟	لا، القرارات ليست ملزمة.	القرارات التي تصدر تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزمة، وجميع القرارات الأخرى ليست ملزمة.	لا، النصوص التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ليست ملزمة.	الأحكام في النزاعات بين الدول ملزمة، في حين أن الآراء الاستشارية ليست ملزمة عادة.

الحكومات الأجنبية من تلك التي قد تكون داعمة

تعتبر الدول القوية ذات التأثير العالمي من الحلفاء المهمين لأولئك المدافعين عن عمليات العدالة الانتقالية. مع ذلك، يمكن للبلدان الصغيرة أن تلعب دورًا فعالًا، لا سيما في هيئات صنع القرار الدولية، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة، حيث يكون لكل بلد صوت مُعادل. عند تحديد تلك الحكومات التي ربما يكون لديها جدول أعمال لدعم العدالة الانتقالية خاص بها، على مجموعات الضحايا التفكير في البلاد التي لديها إحدى الخصائص التالية أو أكثر:

- بلدٌ له سفارة في بلادهم
- بلدٌ له تأثير على حكومتهم، على سبيل المثال من خلال المصالح التجارية
- بلدٌ يُركز على قضية ذات صلة، مثل العنف الجنسي
- بلدٌ له تجربته الخاصة مع الجرائم الوحشية الجماعية، أو الصراع، أو عمليات العدالة الانتقالية
- بلدٌ له روابط تاريخية أو لغوية أو دينية مع بلدهم
- المجتمعات المحلية التي تأثرت مصالحها بالأحداث
- بلدٌ له تاريخ في دعم جهود العدالة في حالات مماثلة

التصرف باستراتيجية عند تقديم الطلبات

يعد **تقديم الطلبات** من خلال فرص استراتيجية جزءًا مهمًا من المشاركة السياسية والدبلوماسية. يقدم هذا القسم بعض الاستراتيجيات، التي يمكن لمجموعات الضحايا استخدامها لجعل مشاركتهم فعالة قدر الإمكان، بما في ذلك اختيار الفرص الاستراتيجية لإشراك صناع القرار والتعامل معهم، وترتيب الاجتماعات بين صناع القرار ومبعوثين من ذوي القدرة على الإقناع، والتخطيط المسبق.

اختيار الفرص الاستراتيجية لإشراك صناع القرار والتعامل معهم

يجب أن تختار مجموعات الضحايا الفرص الاستراتيجية لإشراك صناع القرار والتعامل معهم، حيث يمكنهم الاتصال بالمكتب الحكومي المناسب، مثل وزارة الخارجية أو وزارة العدل. تعتبر الأحداث الكبيرة والمحافل متعددة الأطراف، مثل الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة وجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، فرصًا جيدة للتواصل مع الدول وتنظيم اجتماعات خاصة معها، وقد تظهر فرص أخرى للإشراك، عندما تكون الدولة المعنية عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في اجتماعات الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية (مثل اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ومنظمة حلف شمال الأطلسي)، وفي الاستعراض الدولي الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أو استعراضات هيئة الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان.

ترتيب اللقاءات بين متخذي القرار ومبعوثين من ذوي القدرة على الإقناع

قد يطلب صناع القرار من مجموعات الضحايا ترتيب اجتماعات مع الضحايا، ليتمكنوا من الاستماع منهم مباشرة عن تجربتهم في النزاع وآمالهم في المستقبل. وبالمثل، قد يطلب الضحايا الأفراد من مجموعات الضحايا توفير منبر لهم، يمكنهم من خلاله التعبير عن آرائهم أمام صناع القرار، ويمكن لهذه الاجتماعات

أن تكون ذات قيمة، لكن يجب أن يتلقى الضحايا دعمًا قبلها وبعدها، وكجزءٍ من هذا الدعم، يجب أن يعرف الضحايا ما يلي:

- من سيحضر الاجتماع وما إذا كان هذا الاجتماع سيُسجَّل
- الغرض من الاجتماع، وكيف ستُستخدم المعلومات التي يشاركونها فيه
- المخاطر التي تنطوي عليه، والتدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من تلك المخاطر
- حقهم في اتخاذ قرارٍ بعدم المشاركة في الاجتماع في أي وقت
- ما إذا كان المُتحدِّث سيعطي الأولوية لنفس القضايا ويتفق معهم على التكتيكات والأهداف
- كيف سيوصلون أفكارهم وآراءهم بشكل فعال، وما النقاط الثقافية الحساسة ذات الصلة بعملية التواصل

في بعض السياقات، قد يكون موقف المنظمات الدولية غير الحكومية نحو الضحايا الأفراد أو مجموعات الضحايا أفضل، فيما يتصل بالتعامل مع صانعي القرار. حيث تستضيف بعض المنظمات الدولية غير الحكومية اجتماعات منتظمة مع كبار صناع القرار، وقد تكون على استعدادٍ لإشراك مجموعات الضحايا في تلك الاجتماعات أو تقديمها إلى صناع القرار المعنيين. تشمل العوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار بشأن العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية، وكيفية العمل معها في سياق المناصرة ما يلي:

- أن تكون المنظمة ذات درجة عالية من المصداقية لدى صانع القرار المعني.
- أن تكون أقل عرضة للانتقام أو للمخاوف الأمنية.
- أن تكون على دراية كبيرة بالمصالح الجيوسياسية وعمليات صنع القرار ذات الصلة.

التخطيط المسبق واختيار الفرص المواتية لإشراك الجهات الفاعلة

تستغرق القرارات في البيروقراطيات الكبيرة وقتًا طويلاً، فجدولة رحلات رفيعة المستوى، وصياغة نقاط الحوار والموافقة عليها، ومناقشة القرارات السياسية المهمة تستغرق غالبًا أسابيع وفي بعض الأحيان شهورًا. يجب على مجموعات الضحايا التي ترغب في الالتقاء بصناع القرار الذين يزورون بلادهم، أو ترغب في التأثير على نقاط حديث المسؤولين رفيعي المستوى، أو الوصول إلى المداولات السياسية، يجب عليها أن تخطط لإجراء تدخلات من هذه الجهات في وقت مبكر، حتى يمكن النظر في وجهات نظرهم وتضمينها، ويجب أن تتفق مجموعات الضحايا مسبقًا على القضايا الحاسمة، التي يريدون لفت انتباه صناع القرار إليها، وعلى الكيفية التي يريدون بها تقديم هذه المعلومات.

يمكن للأحداث المهمة التي تثير اهتمام المجتمع الدولي أن تحث صناع القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة. يجب أيضًا أن تكون مجموعات الضحايا التي ترغب في التأثير على عملية صنع القرار متأهبة لاستغلال اللحظات المهمة والاستشهاد بالحقائق والأرقام ذات الصلة التي تؤكد على الحاجة إلى العدالة.

مواصلة الضغط على متخذي القرار

تستغرق إجراءات **اتخاذ خطوات** للنهوض بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الوحشية الجماعية بعض الوقت. وقد يؤدي تضارب الأولويات إلى تحويل انتباه صناع القرار عن الحاجة إلى تحقيق العدالة، وقد يخلق الأفراد الذين يعارضون جهود العدالة حواجز تمنع إجراءات العدالة من التقدم. في مثل هذه الحالات، قد تحتاج مجموعات الضحايا إلى الضغط على صناع القرار، حتى لا تُنسى جهود المطالبة بالعدالة أو تُهمَّش.

يركز هذا القسم على إحدى الطرق من بين طرقٍ عديدة تُتَبَع لمواصلة هذا النوع من الضغط عن طريق آليات حقوق الإنسان، حيث يطالب قانون حقوق الإنسان من الحكومات حماية وتعزيز بعض الحقوق والحريات الأساسية. هيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية مكلفةٌ بفرض ومراقبة امتثال الحكومات لتلك الالتزامات، وتدير هذه الهيئات هذا العمل بشكل أساسي من خلال آليتين:

- **آليات المراجعة والمراقبة**، التي تقدم تقارير دورية عن امتثال الدول لالتزامات حقوق الإنسان
- **آليات الشكاوى**، التي تفصل في القضايا المرفوعة ضد الحكومات التي حدثت فيها انتهاكات لحقوق الأفراد أو الجماعات (تمت مناقشة هذه الآليات بمزيد من التفصيل في **الفصل الثاني**)

توفر هذه الآليات سبلاً مهمة لمجموعات الضحايا؛ لكشف أوجه القصور في امتثال الدولة لحقوق الإنسان والضغط على صناع القرار، للسعي في طريق تحقيق العدالة في قضايا الانتهاكات الماضية. يركز هذا القسم على آليات المراجعة والرصد، كأداة لتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى تحقيق العدالة. إضافة إلى تعزيز أهداف الدعوة المنشودة، يمكن أن تتيح عملية المشاركة في آليات المراجعة والرصد لمجموعات الضحايا منصة يمكن من خلالها القيام بما يلي:

- تعزيز بياناتهم التعريفية ومشاركة وجهات نظرهم مع الخبراء.
- تحديد مؤشرات للإنذار المبكر لمنع وقوع جرائم وحشية على مستوى المجتمع.
- بناء تحالفات تنسق مع المنظمات الأخرى.
- إنشاء علاقات جديدة مع حكومتهم في سياق مختلف.
- تحديد مصادر جديدة للتمويل.
- إضافة نقاط ضغط على الدولة.

آليات مراجعة حقوق الإنسان

تراجع الهيئات الإقليمية والدولية بانتظام امتثال الحكومات للالتزامات التي تقبلها طواعية عند التصديق على معاهدات حقوق الإنسان. وينتج عن عمليات المراجعة هذه توصيات غير ملزمة للحكومة، بشأن تعزيز وتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد، ويمكن أن تؤدي هذه العملية في بعض الأحيان إلى الضغط على صناع القرار داخل أو خارج الدولة لبدء إجراءات العدالة. فيما يلي بعض آليات الأمم المتحدة الرئيسية الخاصة بمراجعة حقوق الإنسان:

- **هيئات معاهدات حقوق الإنسان** (أو هيئات معاهدات الأمم المتحدة) وهي لجان مكونة من خبراء مستقلين، ترصد وتستعرض الخطوات التي اتخذتها الحكومات في سبيل تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان. تراجع هذه الهيئات التقارير المقدمة من الحكومات، ويمارسون أنشطة مراقبة أخرى على مدى فترة تتراوح بين عامين وخمسة أعوام. رغم أنه يمكن لأي جهة تقديم معلومات مكتوبة إلى تلك الهيئات (بما في ذلك مجموعات الضحايا)، إلا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) فقط هو من يمكنه الحضور وتقديم مداخلات شفوية خلال الجلسات.

- **الاستعراض الدوري الشامل** (UPR) هو آلية إبلاغ دائمة، يمكن للحكومات من خلالها شرح الخطوات التي اتخذتها لتحسين حقوق الإنسان والوفاء بها، وتشرف مجموعة عمل من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC) على دورة تقديم التقارير التي مدتها أربع سنوات، والتي

تنتهي بتوصيات غير ملزمة، تُقدَّمُ إلى هذا المجلس. يمكن للمنظمات غير الحكومية (بما في ذلك مجموعات الضحايا) استضافة جلسات إعلامية، وتقديم تعليقات عامة موجزة قبل اعتماد الوثائق النهائية، لكن لتتمكن من القيام بذلك، يجب أن تكون لديها درجة استشارية معترفة بها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). هذا الشرط يعني أنه بدلًا من ذلك، تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية خلف الكواليس مع حكوماتها في عمليات الاستعراض الدوري الشامل، من خلال إعداد تقارير وطنية، والمساهمة في تقارير ومذكرات الجهات المعنية، والضغط على الحكومة للالتزام بتوصيات تقرير الاستعراض الدوري الشامل.

ملحوظة

يعدُ الحصول على درجة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية طويلة وقد تكون صعبة، خاصة بالنسبة للمنظمات التي تقوم بأعمالٍ مثيرة للجدل. مجموعات الضحايا التي ترغب في مشاركة رسمية، يمكنها أن تفكر في عقد شراكة مع المنظمات الأخرى المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن لمجموعات الضحايا التأثير على عمليات المراجعة، من خلال تبادل المعلومات حول حالة حقوق الإنسان في بلادهم، وتقديم توصيات عن الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساءلة. يمكنهم القيام بذلك عن طريق تقديم تقارير موازية إلى هيئات المعاهدات، وهي عبارة عن تقارير يمكن للمنظمات غير الحكومية كتابتها؛ لتقديم معلومات بديلة لتلك الواردة في تقرير الحكومة. يمكن لمجموعات الضحايا أيضًا المشاركة بشكل غير رسمي، على سبيل المثال، من خلال الالتقاء مع الممثلين الذين يجرون مراجعات بشأن القضايا ذات الصلة عند زيارتهم لبلدهم.

تحتوي آليات المراجعة غالبًا على كم ضخم من المواد المطلوب قراءتها وتحليلها، لذا فإن تقديم تقارير مكتوبة مختصرة وواضحة قد يساعد مجموعات الضحايا على توصيل أفكارهم الرئيسية بشكل فعال. لعمل بذلك، يمكن لمجموعات الضحايا النظر في الاقتراحات التالية:

- تضمين ملخص تنفيذي قصير باللغة الإنجليزية، يسلط الضوء على أهم القضايا.
- تقسيم التقرير ليدور حول بنود محددة من معاهدة حقوق الإنسان ذات الصلة.
- تقديم توصيات محددة، ودعم تلك التوصيات بالحقائق.
- تقديم التقارير من خلال تحالف مع المنظمات الأخرى.

المراقبة المستقلة لحقوق الإنسان

يمكن للهيئات الإقليمية والدولية إنشاء آليات مستقلة لرصد قضايا محددة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أو في بلدان محددة. تركز آليات المراقبة المستقلة هذه عادةً على جمع المعلومات الوثائقية والشهادات؛ لعمل توصيف قانوني لما حدث، وتحديد المسؤولين، وتقديم توصيات حول العدالة والمساءلة. حتى إن لم تؤد توصياتهم إلى إجراء قانوني محدد بشكلٍ مباشر، فقد يُنشأ منها سجلاً دائمًا لعمليات العدالة المستقبلية للاستفادة منه.

هناك بالفعل العديد من آليات المراقبة المستقلة، ويجب على مجموعات الضحايا معرفة ما إذا كانت هناك آلية تركز على بلدهم أو على القضية محل اهتمامهم. في مثل هذه الحالات، قد تكون مجموعات الضحايا قادرة على تزويد تلك الآليات بالمعلومات ذات الصلة، أو الشهود، واستخدام تقاريرها كجزء من دعوة الحاجة إلى العدالة التي يعملون من أجلها. في حال عدم وجود آلية مناسبة، يمكن أن يكون هذا بمثابة أحد مطالب مناصرة العدالة الذي تطالب به مجموعات الضحايا الهيئات التي تمتلك سلطة إنشاء هذه الآليات، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة.

الاستنتاجات

إن **تشجيع صناع** القرار على اتخاذ إجراءات للنهوض بالعدالة عملية تستغرق الكثير من الوقت، ومجموعات الضحايا التي تدرك أولويات صناع القرار وسلطاتهم، والتي يمكنها صياغة طلبات واضحة ومحددة لتقديمها إلى تلك الجهات الفاعلة، يمكنها أن تكون في أول قائمة المدافعين الأقوياء عن العدالة. فيمكن لأصواتها أن تكون مقنعة، لدرجة أن يكون لرسائلها صدى لدى أصحاب المصلحة رغم ما لديهم من أولويات عديدة متنافسة. مع ذلك، فالتفاعل الهادف مع صانع القرار لا يكون كافيًا غالبًا لتحقيق العدالة، ويستلزم الأمر بدلاً من ذلك، ممارسة ضغطٍ تدريجي عليهم على مدار سنوات — وأحيانًا عقود — لحثهم على اتخاذ مبادرات عدالة واسعة النطاق. يناقش الفصل التالي أدوات إضافية — على وجه التحديد، مناصرة العدالة علنًا — والتي يمكن لمجموعات الضحايا استخدامها لبناء هذا الضغط على المدى الطويل.

الصورة: الترحيب باللاجئين الغواتيماليين أثناء نزولهم من الطائرة، بعد هبوطها في سانتا إيلينا، غواتيمالا، 1 أبريل 2007. عودة أكثر من 150 شخصًا إلى ديارهم، بعد أكثر من عقدين من الفقر والمنفي في بوليفيا. كانت هذه هي آخر مجموعة عادت إلى غواتيمالا، من بين آلاف النازحين خلال السنوات الأكثر دموية في الحرب الأهلية، التي استمرت 36 عامًا. *تصوير: دانيال ليكلير (غواتيمالا) - رويترز.*

الفصل السادس

المناصرة علنا من أجل العدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية

يمكن لدعوة عامة الجماهير أن تساعد مجموعات الضحايا على حشد الدعم لمناصرة جهودهم في مجال العدالة.

- هناك العديد من الوسائط والمنصات المختلفة، التي يمكن للضحايا من خلالها إيصال رسالتهم، ولكل منها مزاياها وقيودها.
- قد يتسبب التحدث علنًا في مخاطر قانونية أو أمنية أو مخاطر تضر بالدعوة.
- يجب على الضحايا تحديد أهداف الدعوة والجمهور والأهداف.

قيصر هو الاسم الرمزي لشرطي عسكري سابق ومصور جنائي، انشق عن سوريا، وأخذ معه أكثر من 55000 صورة مُصنَّفة بدقة لرجال ونساء وأطفال أعدمتهم حكومة الأسد. الصور دموية ومدمرة، وتظهر علامات لا يمكن التشكيك فيها على التعذيب والتجويع. عُرضَت هذه الصور أمام الكونغرس الأمريكي، والبرلمان البريطاني، والبرلمان الأوروبي، وفي مقر الأمم المتحدة، وفي المتاحف والجامعات في جميع أنحاء العالم، وتأكدت الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) في جميع أنحاء العالم بما لا يدع مجالًا للشك من صحة تلك الصور. وحللها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، وكذلك فعل المدعون الدوليون في جرائم الحرب، وخبراء الطب الشرعي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش. توصلت جميع التحقيقات إلى النتيجة نفسها: الصور دقيقة ولم تخضع لعمليات تعديل، وعكست واقع الحياة والموت في ظل حكومة الأسد. أدى جمع تلك الصور والتحقق منها ونشرها — هذه الصور موجودة في الولايات المتحدة في متحف ذكرى الهولوكوست بالولايات المتحدة — إلى تعزيز المشاركة السياسية والدبلوماسية بشأن إلحاق الضرر بالمدنيين في سوريا بين الجهات الفاعلة الدولية، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والأمم المتحدة. كما أرست الصور قاعدة إثباتات تُبنى عليها الإجراءات القانونية الحالية والمستقبلية. **راجع:** Josh Rogin, "Syrian Defector Who Documented Assad's Atrocities Returning to Washington," *Washington Post*, March 17, 2017, https://www.washingtonpost.com/news/josh-rogin/wp/2017/03/17/syrian-defector-who-documented-assads-atrocities-returning-to-washington.

الصورة: 9 سنوات من الأعمال الوحشية في سوريا: مدنيون في خطر شديد، فعالية إحياء ذكرى الأحداث، في كابيتول هيل، 11 مارس 2020. *متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة*

يمكن أن تؤثر حشود الدعم الجماهيري على صناع القرار، الذين يفكرون في وجوب وكيفية اتخاذ خطوات لتعزيز العدالة من أجل إنصاف ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية. وبالتالي، فإن حشد الدعم من المجتمعات المتضررة، والمجتمع الأوسع، والجمهور في جميع أنحاء العالم من أجل العدالة، جزء مهم من جهود السعي لتحقيق تلك العدالة. يعد تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصالات إحدى الأدوات التي يمكن لمجموعات الضحايا استخدامها للنهوض بهدفهم طويل الأجل، المتمثل في تحقيق العدالة. وكما ذُكِرَ في **الفصل الخامس**، تتضمن المناصرةُ تحديدَ ما يلي:

- أهداف محددة للدعوة، تكون لها نتائج يمكن قياسها، مثل التغييرات أو الإجراءات التي ترغب في تعزيزها
- الجمهور المستهدف، أو الفاعلين السياسيين ممن لديهم قدرة على تنفيذ أو منع هذا الهدف، والذين هم محور هذا النوع من الدعوة الخاصة التي تمت مناقشتها في **الفصل الخامس**
- الجمهور الثانوي، أو المجموعات المرتبطة بشكل غير مباشر بالجمهور المستهدف، التي هي محور هذا النوع من الدعوة العامة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل
- استراتيجيات لإشراك الجماهير، بناءً على مستوى التزامهم واهتمامهم بالنتائج

بناءً على النصيحة الواردة في **الفصل الخامس**، يهدف هذا الفصل إلى مساعدة مجموعات الضحايا على تطوير وتنفيذ خطة اتصالات استراتيجية للنهوض بأهداف العدالة التي يسعون من أجلها. يجب على مجموعات الضحايا تطوير تلك الخطة من خلال ورشة عمل تشاركية، متى أمكن ذلك، ويفضل أن يكون ذلك من خلال جهة وسيطة ذات خبرة. يجب أن تضع مجموعات الضحايا في تخطيطها مراجعة هذه الخطة بانتظام كلما تغير الوضع. يقدم هذا الفصل نقطة انطلاق لتلك المحادثات، لكن لا ينبغي تنفيذ خطة اتصالات استراتيجية دون إجراء تقييم للمخاطر أولاً (كما هو مبين في **الفصل السابع**) وتعديل صياغة الخطة ورسائلها لتناسب السياق المحدد الذي تتوافق معه.

التواصل الاستراتيجي بصفة تحالف مرتكز على الضحايا

يمكن أن يكون تطوير وتنفيذ خطة اتصالات استراتيجية بصفة تحالف أمرًا صعبًا، لأن أعضاء التحالف قد يكون لديهم أولويات ووجهات نظر مختلفة، يصعب تلخيصها في رسالة موحدة. قد تؤدي هذه الحالة إلى نفور أو خيبة أمل أو إحباط لبعض أعضاء التحالف.

يوفر العمل في صورة تحالف أيضًا فرصًا، تتضمن ما يلي:

- قد تكون التحالفات المتنوعة التمثيلية، التي تضم ضحايا من خلفيات ووجهات نظر مختلفة قادرة على التحدث بشكل أكثر إقناعًا إلى قاعدة من الجماهير أكبر من مجموعات الضحايا، التي يُنظر إليها على أنها تمثل وجهة نظر محدودة للغاية.
- يمكن للتحالفات التي لديها استراتيجية واضحة في الاتصالات، أن تعمل على تبسيط المهام الإعلامية ومهام التوعية العامة لمجموعات الضحايا القائمة بذاتها، وتقليل العبء على تلك المجموعات التي يكون عليها الاستجابة بمفردها لكل فرصة يمكن استغلالها لمناصرة الدعوة أو لحظة تواجه فيها أزمة ما.
- تمكِّن التحالفات مجموعات الضحايا من التحدث علنًا بصفتها جزء من هيئة أكبر، الأمر الذي قد يوفر لها بعض الحماية.

التفاعلات المحتملة بين استراتيجيات الوصول إلى الجمهور، والدعاوى القضائية الجنائية

يجب أن تدرك مجموعات الضحايا التي ترغب في التقاط صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو لأحداث النزاع أو تسجيل الضحايا والشهود الذين يتحدثون عن حدث ما، عليها أن تُدرِكَ أن هذه المواد يمكن أن تصبح فيما بعد إثباتات في الدعاوى القضائية، وإذا تناقضت الصور أو مقاطع الفيديو مع أقوال الضحايا أو الشهود، قد يصعب على الادعاء عرض قضيته على المحكمة. وكما هو مبين في **الفصل الرابع**، يجب على مجموعات الضحايا التي تجمع المعلومات عن الجرائم الوحشية وحالات النزاع، تسجيل البيانات الوصفية الخاصة بمكان ووقت جمع المعلومات، واستخدام تطبيقات (مثل EyeWitness) تسجل البيانات الوصفية المرتبطة بالصور ومقاطع الفيديو تلقائيًا. من الضروري أيضًا تخزين جميع هذه المعلومات في مكان آمن، حيث تكون في مأمن من السرقة أو الفقد أو العبث.

ملحوظة

قد يؤدي التحدث إلى الجمهور العام إلى منع الشخص من تقديم شهادته في الدعاوى القضائية، لأنهم قد (وإن كان ذلك عن غير قصد) يدلون بتصريحات عن تجاربهم التي لا تتفق مع الإثباتات المقدمة في المحاكمة.

صياغة رسائل للجمهور حول الحاجة إلى العدالة

يقدم هذا القسم نصائح عامة بخصوص الرسائل التي يمكن لمجموعات الضحايا أن تصيغها؛ للتعبير عن الحاجة إلى تحقيق العدالة، لا سيما تلك الموجهة إلى الجماهير التالية:

- الناس في المجتمع المتضرر
- أولئك الذين يعارضون جهود العدالة في البلد المتضرر
- الناس في جميع أنحاء العالم

تحفيز المجتمعات المتضررة للمطالبة بالعدالة

بدون رسائل واضحة ومتسقة، تصدر عن المجتمعات المتأثرة، تنادي بضرورة العدالة من أجل تعافي المجتمع، قد لا تستثمر الجهات الفاعلة المحلية وصناع القرار الدوليون الوقت والموارد اللازمة لتحقيق تلك العدالة. إن تحفيز المجتمعات المتضررة للمطالبة بالعدالة عملية طويلة الأمد، تتطلب التحاور والتشاور مع فئات واسعة النطاق من تلك التي تأثرت بالنزاع، إضافةً إلى مشاركة هذه الفئات في تصميم وتنفيذ إجراءات العدالة.

يمكن لمجموعات الضحايا التي لديها فهم قوي لخيارات العدالة المختلفة، ونقاط قوة وقيود كل خيار منها، أن تحشد بين مجموعات أوسع من الضحايا من أجل تعزيز هذه المطالبة، وذلك من خلال:

- **الاستماع إلى مخاوف المجتمعات المتأثرة والنظر فيها والتفاعل معها** من خلال التشاور والحوار المفتوح. على سبيل المثال، إذا تمت مقاضاة أفراد من رتبة أو انتماء معين دون الجناة الآخرين، قد يخلق هذا تصورًا بأن عمليات العدالة لها دوافع سياسية. قد تساعد مناقشة قيود إجراءات العدالة الجنائية وكيفية ترتيب أولويات القضايا، على إدارة توقعات الناس وانتقاء بعض مبادرات العدالة المنفصلة وتضمينها في مجموعة أوسع من

الأنشطة الضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية.

- **شرح الغرض من إجراءات العدالة وقيودها:** لتدرك المجتمعات المتأثرة ما يمكن تحقيقه من خلال هذه الإجراءات وما لا يمكن تحقيقه. على سبيل المثال، لن يرى معظم الضحايا أبدًا الجاني المباشر ، مرتكب الجريمة التي تعرضوا لها يتعرض للمساءلة، ولن يحصلوا على تعويض شخصي، وقد لا يعلمون مصير أولئك الذين فقدوا. تكمن قيمة العديد من إجراءات العدالة في إدراك هؤلاء للضرر الذي لحق بمجموعة، دون التركيز في تلك النتائج المحددة. يقدم **الفصلان الأول والثاني** مزيدًا من المعلومات، عن الغرض من إجراءات العدالة الانتقالية المختلفة والقيود الموجودة في هذه الإجراءات، وتستطيع مجموعات الضحايا نقل هذه المعلومات إلى المجتمعات المتضررة.

مثال: في عام 2005، أنتجت منظمة سكايلايت بيكتشر (Skylight Pictures) فيلم *حالة الخوف*، وهو فيلم وثائقي عن الآثار التي لحقت بالبشر بسبب ما يسمى حرب بيرو ضد الإرهاب. كان لمخرجي الفيلم أهداف مختلفة وضعت لجماهير مختلفة، بما في ذلك توعية الجمهور العالمي بمخاطر الحرب وتحدي الثقافة المحلية التي تتبنى سياسة الإفلات من العقاب في بيرو. صدر الفيلم في الأصل باللغتين الإسبانية والإنجليزية، لكن بسبب اكتشاف لجنة تقصي الحقائق أن غالبية ضحايا الصراع كانوا من المتحدثين بلغة الكيشوا، أصدر منتجو الفيلم ترجمة له بهذه اللغة. لقد أقاموا عروضًا للفيلم في مجتمعات الكيشوا، وأنشأوا موقعًا إلكترونيًا ليكون بمثابة مركز لنشطاء حقوق الإنسان والمعلمين والشباب، ومكنت عروض الأفلام الجماهير الناطقة بلغة الكيشوا من التفاعل مع استنتاجات لجنة تقصي الحقائق، واكتساب ثقة تمكنهم من رواية قصصهم لأول مرة، وفي النهاية أصبحت لديهم الجرأة للمطالبة بتعويضات. **راجع:**
State of Fear," Skylight, accessed November 10, 2020,"
https://skylight.is/films/state-of-fear/.

التصدي للروايات السائدة في البلاد المتأثرة

قد تكون بعض المجتمعات الخارجة من جرائم وحشية جماعية، بما في ذلك صناع القرار المسؤولين عن تنفيذ إجراءات العدالة، على غير دراية بما قد تنطوي عليه هذه الإجراءات، وقد يقف آخرون ضد إجراءات العدالة. حتى عندما تكون إجراءات العدالة جارية، قد تعرقل المصالحُ السياسيةُ القويةُ تلك الإجراءات، وقد تتحد أطرافٌ كانت على خصومة أثناء النزاع ضد العدالة، وربما تركز هذه الأطراف على بعض الذرائع المشتركة لاستخدامها ضد إجراءات العدالة، كالدفع بما يلي:

- تركز إجراءات العدالة كثيرًا على الماضي على حساب التسامح والسلام الدائم.
- المفاهيم الغربية للعدالة غريبة عن وجهات النظر المحلية للعدالة، التي قد تشمل الوساطة المجتمعية، والعقاب على أساس الممارسات الدينية أو الثقافية، على النحو الذي يحدده زعماء القبائل أو قادة الأديان ، أو غير ذلك من سمات العادات المحلية.
- ليس هنا حاجة لإجراءات للعدالة، نظرًا لعدم وقوع جرائم.

رغم أن التعامل مع الجماهير التي لا تفهم إجراءات العدالة أو تدعمها أمرًا صعبًا، إلا أن تأمين الدعم الواسع لهذه الإجراءات أمرٌ بالغُ الأهمية لنجاحها. يمكن لمجموعات الضحايا — لا سيما أولئك الذين يعملون في صورة تحالفات تمثيلية شاملة — أن تلعب دورًا في تغيير هذه الرواية. يقدم هذا القسم نصائح لمجموعات الضحايا، للتعامل مع هذه النقاشات الصعبة مع الجمهور المحلي.

مواجهة ثقافة الإنكار

بعد وقوع جرائم وحشية جماعية، لا سيما تلك التي تُستهدف فيها مجموعات بعينها، قد ينكر المجتمع الأوسع للدولة وقوع تلك الفظائع. قد ينبع هذا الإنكار من نفس التحيزات والمخاوف عميقة الجذور، التي سمحت بحدوث تلك الفظائع، لكنه قد يكون أيضًا أحد أعراض الخزي والشعور بالذنب. إن ثقافة الإنكار السائدة تجعل من الصعب المضي قدمًا في إجراءات العدالة.

قد تمثل مواجهة الإنكار تحديًا، فكما يوضح دليل *نزع فتيل الكراهية* (Defusing Hate) من تأليف راشيل براون (نشره متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة)، فإن تحدي معتقدات الناس أمرٌ صعبٌ وهكذا هو الحال عند تقديم معلومات جديدة إليهم، تتعارض مع تلك المعتقدات. في الواقع، قد يقود هذا النهج الناسَ إلى رفض المعلومات الجديدة، وزيادة تمسكهم بمعتقداتهم الحالية. إن تسليط الضوء على تجارب الضحايا من خلال مخاطبة الضمير الإنساني يمكن أن يُصعِّب على المجتمع تجاهل إرث العنف، وقد يؤدي إلى بناء تعاطف بين المجموعات التي يشعر كل منها بشدة تأثرها بالنزاع.

راجع: Rachel Hilary Brown, *Defusing Hate: A Strategic Communication Guide to Counteract Dangerous Speech* (Washington, DC: United States Holocaust Memorial Museum, 2016), https://www.ushmm.org/m/pdfs/20160229-Defusing-Hate-Guide.pdf.

مثال: في عام 1995، خلال حرب البوسنة، قتلت القوات الصربية ما يقرب من 8000 مسلم بوسني في مدينة سريبرينيتشا والمناطق المحيطة بها، فيما يعرف الآن باسم الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا. ونفى الكثيرون من الصرب وقوع تلك المذبحة لسنوات عديدة. بعد عقد من الزمان، بث مركز القانون الإنساني شريط فيديو صُوِّرَ أثناء المجزرة، يُظهِرُ مقطع الفيديو أعضاء ميليشيا عسكرية صربية يضحكون ويمزحون أثناء إعدام سجناء بوسنيين. في الوقت الذي كان فيه كثيرون لا يزالون ينكرون وقوع المجزرة، تحدى هذا الفيديو تلك الرواية السائدة، وأدى إلى اعتقال ومحاكمة الجناة المتورطين. **راجع:** *The Scorpions: A Home Movie*, Humanitarian Law Center, October 4, 2007, http://www.hlc-rdc.org/?p=14360&lang=de.

بناء الوعي بمفهوم *العدالة*

قد تعمل بعض الجماعات ضد جهود العدالة إذا كانت تخشى أن يتعرض أعضاؤها للعقاب، وفي مثل هذه الحالات، يجب على مجموعات الضحايا التفكير في شرح تدابير العدالة التي يمكن تحقيقها، من خلال تسليط الضوء على النقاط التالية:

- لا يمكن لإجراءات المساءلة الجنائية مقاضاة جميع الجناة، لكنها ستركز عادةً على كبار القادة ممن يشغلون مناصب قيادية، أو أولئك الذين أصدروا الأوامر، أو كبار المسؤولين عن الجرائم، أو مزيجٍ من كل ذلك.
- يمكن أن تركز إجراءات العدالة على الأفراد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو السياسية أو الدينية.
- يحظر القانون الدولي الإنساني الهجوم المتعمد أو العشوائي على مقاتلي أو جنود الطرف المعادي إذا كان هؤلاء الأفراد غير مشتركين أو لا يستطيعون الاشتراك في القتال أو توقفوا عنه، بسبب إصابتهم أو مرضهم أو استسلامهم أو أسرِهم، في حين يظل المحاربون المشاركون في القتال فعليًا أهدافًا للهجوم المشروع.

مثال: بدأت منظمة مشروع العدالة والبحث العالمي (GJRP)، وهي منظمة للعدالة مرتكزة على الضحايا، وتقود جهود توثيق الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية في ليبيريا، بدأت في تلقي تهديدات مع تزايد الاهتمام العام بإجراءات العدالة. جاءت التهديدات في المقام الأول من مقاتلين سابقين من رتب منخفضة، كانوا قلقين من تعرضهم للملاحقة القضائية. أطلقت منظمة GJRP حملة توعية عامة عبر المحطات الإذاعية المحلية؛ لزيادة الوعي بالأهداف الفعلية للعدالة الانتقالية؛ تحديدًا أن الهدف الأساسي لجهود العدالة هو محاسبة كبار المسؤولين عن الانتهاكات. نتيجة لهذه الحملة، انخفضت التهديدات ضد GJRP وبدأ العديد من المقاتلين السابقين في دعم عمل المجموعة؛ فهم أيضًا أرادوا تحميل كبار القادة المسؤولية. **راجع:** Who We Are," Global Justice and Research Project, accessed November 10," .2020, http://www.globaljustice-research.org/

ترسيخ الاهتمام بالعدالة من خلال الجمهور حول العالم

من المهم رفع مستوى الوعي حول العالم فيما يتصل بالحاجة إلى العدالة. مع ذلك، فإن محاولة الوصول إلى الناس في جميع أنحاء العالم مهمة مستحيلة. يجب أن تفكر مجموعات الضحايا في تحديد الجمهور ذي الأولوية، الذي له تأثير على صناع القرار المعنيين، وينبغي أن تركز جهود المناصرة والتوعية على ذلك الجمهور، وهذا الجمهور يشمل:

- مستهلكي الشركات التي تعمل مع مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية أو تدعمهم ماليًا وعملائها
- المواطنين في البلدان التي تأوي الجناة، حيث يمكن أن يحتموا فيها من إجراءات العدالة الجنائية
- مواطني البلدان التي قد يكون لحكوماتها نفوذ وتأثير على السلطات في البلد المعني (مثل البلدان المجاورة أو البلدان المعروفة بقوتها)
- المواطنون في البلدان التي شهدت أحداثًا مماثلة

عند التعامل مع الجماهير حول العالم، من المهم تذكُّر أن الوضع قد يكون غير مألوف للمراقبين الدوليين. فهم قد لا يعرفون أين يقع البلد، ولا من هم قادته، ولا الإقليم التابع له تحديدًا، ناهيك عن معرفة الأطراف المتحاربة داخل تلك المناطق أو المتحاربة فيما بينها، لذا يجب قبل أي محاولة لإشراك هذا الجمهور، التمهيد له بالمعلومات الأساسية التي تحدد سياق النزاع وأسباب الحاجة إلى العدالة.

مثال: في عام 1998، شاركت شركة تاليسمان إينرجي (Talisman Energy)، وهي أكبر شركة للنفط والغاز في القطاع الخاص في كندا في قطاع النفط والغاز، شاركت في مشروع للتنقيب عن النفط وتكريره في السودان. قدم المشروع الدعم المالي للحكومة السودانية، التي اتُّهمت فيما بعد بارتكاب جرائم وحشية جماعية. وأشار تحقيق أجرته الحكومة الكندية إلى تورط شركة تاليسمان (Talisman) في عمليات التهجير القسري والدائم للمدنيين، من أجل التنقيب عن النفط واستغلاله. أثارت هذه التهمة انتقادات المسؤولين الكنديين والأمريكيين، وقادة منظمات حقوق الإنسان، وكذلك مجموعات طلابية؛ حيث تصدرت احتجاجاتهم ضد الشركة عناوين الأخبار المسائية الوطنية في كندا. نتيجة لذلك، خسرت الشركة كبار المستثمرين، وانخفضت أسهمها في البورصة. في عام 2001، رفعت الكنيسة المشيخية في السودان والعديد من السودانيين دعوى قضائية ضد الشركة في محكمة اتحادية أمريكية، بتهمة المساعدة في جرائم الحكومة السودانية، ورغم أن القضية واستئنافاتها اللاحقة رُفِضَت في النهاية، إلا أن التأثير الاقتصادي وحملة العلاقات العامة، أديا إلى بيع الشركة لموجوداتها في السودان، وبدأت في إعداد تقارير منتظمة حول

مسؤولية الشركة، ومؤّلت المساعدات الطبية، وجهود تجهيز مأوى المشردين، وإمداد تلك المناطق بالمياه النظيفة، الشركة، ومؤّلت المساعدات الطبية، وجهود تجهيز مأوى المشردين، وإمداد تلك المناطق بالمياه النظيفة، كما مولت مشاريع التدريب المهني في السودان. باعت الشركة موجوداتها لحكومة دولة أخرى لم تمارس ضغوطًا على الحكومة السودانية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان. **راجع:** Kyle Bakx, "Oil, Politics and Human Rights: A Look Back at Talisman," CBC, February 22, 2015, https://www.cbc.ca/news/business/oil-politics-and-human-rights-a-look-back-at-talisman-1.2964715.

الوصول إلى الجمهور المستهدف والتأثير فيه

بمجرد تطوير المجموعة لرسائلها الموجهة إلى جماهير مختلفة، من الضروري تحديد طرق الوصول إلى الجماهير المعنية والتأثير فيها. يتضمن هذا اتباع الخطوات التالية، وهي مقتبسة من دليل *نزع فتيل الكراهية* (Defusing Hate) للكاتبة راشيل براون:

1. اختيار واستخدام وسائل الإعلام المناسبة للجمهور المعني
2. اختيار مبعوثين ممن لديهم قدرة على الإقناع وفرصة كبيرة في التأثير على الجمهور المستهدف
3. صياغة محتوى مقنع يستطيع أن يوصّل الرسالة إلى الجمهور المستهدف

راجع: Rachel Hilary Brown, *Defusing Hate: A Strategic Communication Guide to Counteract Dangerous Speech* (Washington, DC: United States Holocaust Memorial Museum, 2016), https://www.ushmm.org/m/pdfs/20160229-Defusing-Hate-Guide.pdf.

فهم دورة الأخبار

يعد فهم كيفية عمل دورة الأخبار جزءًا مهمًا آخر في الاتصالات الاستراتيجية، ينبغي لمجموعات الضحايا على وجه الخصوص أن تبذل الجهود التالية:

- التخطيط لاحتفالات سنوية ومناسبات أخرى كبيرة التي قد تزيد من الاهتمام بالقضايا ذات الصلة، إضافة إلى الاستعداد للتعامل مع التطورات الإخبارية التي تسلط الضوء على موضوع الحاجة إلى العدالة. قد تتمكن مجموعات الضحايا من التمهيد لوسائل الإعلام من أجل تغطية هذه القصص من خلال تقديم معلومات مسبقًا (تحت حظر لتأخير عرضها).

- متابعة الفرص التي يمكن من خلالها التأثير على قائمة اهتمامات الأخبار والاستفادة منها. تختلف المنابر التي يمكن من خلالها التأثير على قائمة اهتمامات الأخبار، لكن القصص على الصفحات الأولى للصحف الرئيسية والمناقشات في وسائل التواصل الاجتماعي (مثل مجموعات Facebook التي تتطلب انضمام وعضوية) تؤثر غالبًا على القضايا التي تُطرحُ للنقاش في البرامج الإذاعية الصباحية؛ وهذا بدوره يؤثر غالبًا على دورة الأخبار اليومية.

اختيار وسائل الإعلام المناسبة واستخدامها

يصل الجمهور إلى المعلومات عن طريق وسائط إعلامية تختلف باختلاف هذا الجمهور. فقد يقرأ هذا الجمهور الصحف أو الجرائد أو المجلات مطبوعة أو عبر الإنترنت؛ وقد يتابع قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة

والعامة؛ أو يستمع إلى محطات الراديو أو البودكاست؛ أو يشاهد البرامج التلفزيونية ونشرات الأخبار، إضافة إلى خيارات أخرى. ولكي تضمن مجموعات الضحايا وصول رسائلها إلى الجمهور المقصود، يجب عليها تحديد مصدر وطريقة حصول هذا الجمهور على المعلومات. الأسئلة التالية، المقتبسة من دليل راشيل براون، *نزع فتيل الكراهية* (Defusing Hate)، قد تُساعدُ مجموعات الضحايا على تحديد الوسيلة الإعلامية الأنسب لجمهور بعينه:

- كم مرة يتفاعل الجمهور مع هذه الوسيلة؟ أين ومتى يتفاعل معها؟
- ما الذي يدفع الجمهور للتفاعل مع هذه الوسيلة؟
- هل هي وسيلة أحادية الاتجاه أم تتيح تفاعل ثنائي؟
- ما مدى ثقة الجمهور في هذه الوسيلة (مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى)؟
- هل يشارك الأشخاص المعلومات التي يحصلون عليها من خلال هذه الوسيلة ويناقشونها مع الآخرين؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف وبأي معدل يفعلون ذلك؟
- ما المجموعات التي لا تحصل على معلوماتها من خلال هذه الوسيلة؟ وما السبب؟

راجع: Rachel Hilary Brown, *Defusing Hate: A Strategic Communication Guide to Counteract Dangerous Speech* (Washington, DC: United States Holocaust Memorial Museum, 2016), https://www.ushmm.org/m/pdfs/20160229-Defusing-Hate-Guide.pdf.

يقدم هذا القسم نصائح حول الوسائل الإعلامية المختلفة، التي قد تستخدمها مجموعات الضحايا في الوصول إلى الجماهير المقصودة؛ لمخاطبتها عن الحاجة إلى العدالة. كما يناقش الطريقة التي يمكن أن تعمل بها مجموعات الضحايا مع الصحفيين لنشر المعلومات في وسائل الإعلام الإخبارية التقليدية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات على الإنترنت بأنفسهم.

العمل مع صحفيين مستقلين ذوي مصداقية لنشر المعلومات في وسائل الإعلام التقليدية

يمكن للصحفيين من الثقات المدربين جيدًا أن يكونوا حلفاء مهمين لمجموعات الضحايا الذين يسعون إلى إسماع أصواتهم من خلال منصات وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والراديو والتلفزيون، كما يمكن لمراقبة وسائل الإعلام الإخبارية المحلية والدولية لتحديد الصحفيين المهتمين بتغطية القضايا ذات الصلة ممن يراعون مصالح الضحايا، أن تساعد مجموعات الضحايا في الوصول إلى هؤلاء الصحفيين الذين من المرجح أن يصبحوا شركاء مفيدين. قد يستطيع أيضًا الشركاء المحليون والدوليون الثقات من تقديم مساعدة في تحديد المراسلين الجديرين بالثقة، الذين يمكن لمجموعات الضحايا التعاون معهم.

بمجرد أن تحدد مجموعة الضحايا عددًا من الصحفيين الثقات، يمكن أن تبدأ في تطوير علاقات معهم، من خلال إمدادهم بآخر المستجدات حول حالة النزاع بطريقة غير رسمية بانتظام. إن وجود قائمة محدّثة بالصحفيين للاتصال بهم وقت وقوع أحداث ذات صلة بموضع الحاجة إلى العدالة، أمرٌ قد يساعد في ضمان تغطية الأخبار المهمة.

قد ينتج العمل مع الصحفيين مشاكل لمجموعات الضحايا، إذا كانت الطريقة التي يعمل بها الصحفيون لا توائم احتياجات هذه المجموعة؛ لذا، قبل التعاون مع الصحفيين، يجب على مجموعات الضحايا توضيح توقعاتهم من العملية، خاصة قبل تقديمهم لأفراد من الضحايا. يجب ألا تفترض مجموعات الضحايا أن الصحفي قد تلقى تدريبًا يمكنه من مراعاة حساسية الصدمات النفسية أو تدريبًا على كيفية إجراء مقابلات مع ضحايا الجرائم الوحشية الجماعية. قد يكون من المفيد للضحايا التفكير في الأسئلة التالية قبل اتخاذ قرار بشأن التحدث إلى أحد الصحفيين:

- كيف تتوقع أن يستخدم الصحفي الشهادة؟
- أين ستُجرى المقابلةُ؟ من سيحضرها؟ هل ستُسجَّل؟

- هل سيكون هناك شخص من الداعمين موجودًا؟
- كيف سيحترم الصحفي طلبات الحفاظ على سرية أسماء وهويات المصادر؟ هل يجوز لهذا الصحفي استخدام مصادر مجهولة الهوية؟
- ما المبادئ الأخلاقية التي من المتوقع أن يتبعها هذا الصحفي؟

يقدم الفصل التالي مزيدًا من المعلومات عن الموافقة المستنيرة. إذا لم يتبع الصحفي الإرشادات الأخلاقية المناسبة، يجب إنهاء العلاقة، وفي حالة حدوث انتهاك جسيم للأخلاقيات، قد يكون من المناسب إبلاغ صاحب العمل أو إحدى جمعيات أخلاقيات الصحافة عن ذلك الصحفي.

ملحوظة

عند العمل مع صحفيين، قد يكون من المفيد محاولة فهم دوافعهم وأنواع المعلومات التي قد يحتاجون إليها لأداء عملهم بشكل جيد. حيثما أمكن، يجب على مجموعات الضحايا التفكير في تطوير علاقة تبادلية يسلط فيها الصحفيون الضوء على القصص الإخبارية التي تريد مجموعات الضحايا أن تعطيها أولوية، في حين تزود مجموعات الضحايا الصحفيين بالمعلومات ذات الصلة، ليتمكنوا من تغطية هذه القصص بطريقة مقنعة.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات المراسلة منصاتٌ تعمل عبر الإنترنت، مثل Facebook وWhatsApp وSignal وInstagram وTwitter وYouTube وWeibo وViber وSnapchat، تتيح للمستخدمين مشاركة المعلومات والأفكار مع المجتمعات والشبكات الافتراضية. يمكن لأي شخص متصل بالإنترنت ولديه جهاز حاسوب، مثل الحاسوب الشخصي أو الكمبيوتر المحمول أو الهاتف الذكي أو الكمبيوتر اللوحي، أن يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لمشاركة المعلومات مع الآخرين حول العالم. لذا، لم يعد عمل مجموعات الضحايا مع الصحفيين لمشاركة قصتهم مع جمهور عريض أمرٌ بالغ الأهمية، إلا أن هناك العديد من الحالات التي يكون فيها العمل مع الصحفيين مفيدًا ومناسبًا.

يمكن إعادة توجيه الرسائل المشتركة على وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركتها مع الآخرين لتعزيز النقاش والحوار. في المجتمعات المترابطة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط، يمكن أن تنتشر الرسائل بسرعة عبر الإنترنت. وهذا يسهل على مجموعات الضحايا جذب انتباه الحلفاء المحتملين إلى تجارب الضحايا والحاجة إلى العدالة. يمكن لمجموعات الضحايا أيضًا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في دعم عمل مجموعات الضحايا الأخرى والاحتفال به. يمكن أن يضفي هذا إلى رسالة العدالة الشاملة الاعتراف والشرعية والمصداقية، وأن يوفر إحساسًا بالأمان للمدافعين عن العدالة. على هذا النحو، يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية للغاية في تسليط الضوء على الحاجة إلى العدالة والتواصل مع المجتمعات المتضررة.

ينطوي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الرسائل أيضًا على مخاطر وتحديات. على سبيل المثال، بمجرد مشاركة المحتوى عبر الإنترنت، يفقد مالك هذه المعلومات السيطرة عليها، فعند إعداد محتوى لمشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي، يجب أن تتوقع مجموعات الضحايا وصوله إلى الجماهير غير المقصودة، بما في ذلك الجناة أنفسهم. إضافةً إلى ذلك، يجب توخي الحذر الشديد عند عرض الضحايا أو المجموعات الحساسة الأخرى على وسائل التواصل الاجتماعي. لا ينبغي تضمين الأطفال وغيرهم ممن لا يستطيعون تقديم موافقة مستنيرة في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي، ونفس هذه المراعاة مطلوبة في خدمات المراسلة، حتى تلك التي قد تبدو أنها أكثر خصوصية، مثل WhatsApp وSignal.

يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي منصة ممتازة لتسليط الضوء على عمل وإنجازات وأصوات مجموعات الضحايا الأخرى. مع ذلك، تحتاج مجموعات الضحايا إلى التروي جيدًا ومعرفة ما إذا كانت ستشارك المحتوى الذي حمله آخرون عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات الأخرى وكيف ستشاركه. لقد طورت منظمة **ويتنس**، وهي منظمة غير ربحية، تركز على استخدام الفيديو والتكنولوجيا لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، إرشادات توجيهية أخلاقية للمنظمات التي تقرر مشاركة المحتوى، تتضمن النظر فيما يلي:

- ما إذا كان من تم تصويرهم وافقوا على التصوير
- من كان الجمهور الأصلي المقصود بالفيديو المصور
- ما إذا كانت سلامة وكرامة من يتم تصويرهم ستتأثر بمشاركة الفيديو
- ما إذا كان الفيديو تم التلاعب فيه أم لا

راجع: "Using Videos in Human Rights Reporting and Advocacy," WITNESS, accessed November 10, 2020, https://www.witness.org/portfolio_page/ethical-guidelines-for-using-videos-in-human-rights-reporting-and-advocacy/.

إعداد محتوى مقنع قادر على توصيل الرسالة

يمكن للأشكال المختلفة من المحتوى إقناع جماهير مختلفة وتحريكها والتأثير عليها بطرق مختلفة. يناقش هذا القسم أنواع المحتوى التي يمكن لمجموعات الضحايا استخدامها لتحسين تواصلها مع مختلف الجماهير. قد تكون مجموعات الضحايا قادرة على إعداد بعض أشكال المحتوى بمفردها، لكن قد تحتاج في حالة أنواع أخرى من المحتوى إلى مساعدة من المنظمات الخبيرة ذات الصلة بالموضوع أو لديها تقنيات أكثر تعقيدًا.

هناك ثلاثة اعتبارات على مجموعات الضحايا تحريها عند إعداد المحتوى

فيما يلي الاعتبارات التي ينبغي على مجموعات الضحايا التي تعد المحتوى تحريها:

- **الحصول على موافقات مستنيرة.**

من الضروري الحصول على موافقة مبنية على معلومات من الشخص قبل عقد لقاء معه أو تصويره صورًا فوتوغرافية أو التسجيل معه أو تضمينه في فيلم. رغم أن هذا أمرٌ غير ممكن في بعض الأحيان مع تلك الفوضى في مواقع الصراع، يجب الحصول على موافقة مستنيرة من أي شخص يمكن التعرف عليه ظهر في المحتوى، قبل مشاركته مع الآخرين. تتطلب الموافقة المستنيرة أن يدرك الشخص الذي يعطي موافقته كيفية استخدام المحتوى والمخاطر المتضمنة. يجب توخي الحذر الشديد عند التفكير في استخدام صور الأطفال، فهم لا يمكنهم إعطاء موافقة على استخدام صورهم. وكما هو مذكور أدناه، قد يكون الرسم والرسومات الكاريكاتورية بديلاً فعالاً في هذه الحالة. يوفر **الفصل السابع** مزيدًا من المعلومات عن الموافقة المستنيرة.

- **تحرى وقت وكيفية استخدام الرسومات أو محتوى مثير للقلق.**

أصبح المحتوى أو الرسم المثير للقلق سمة من سمات تقارير الحرب المعاصرة، لكنه قد يهدد أحيانًا سلامة الشخص المعني وكرامته. عند النظر في مشاركة مثل هذا المحتوى، يجب على مجموعات الضحايا النظر فيما إذا كانت تلك المواد تخدم هدفًا محددًا من أهداف الدعوة. هناك طرق عديدة لرواية قصة ملحة ومقنعة تتعلق بالجرائم الوحشية الجماعية والحاجة إلى العدالة، دون استخدام صور رسومية. قد تأخذ مجموعات الضحايا في اعتبارها استخدام صور المنازل أو القرى أو المواقع الثقافية التي دمرها النزاع؛ أيدي الناس أو أقدامهم أو ملابسهم أو رؤوسهم من الخلف؛ أو الأشياء التي استخدمها الأشخاص لتساعدهم على الشعور

بالأمان أو الحماية (مثل لُعب الأطفال أو الأشياء ذات الأهمية الدينية)؛ أو مخيمات اللاجئين والمشردين، خاصة لإظهار صعوبة الظروف المعيشية. يجب على مجموعات الضحايا التفكير في طرق لتحذير المشاهدين مسبقًا، بدرجة تناسب معدل ظهور الرسوم أو المحتوى المثير للقلق في استراتيجية الدعوة.

- **في حالة السعي لاستخدام مواد تخص آخرين، يجب طلب الإذن منهم.**

قد تحتاج مجموعات الضحايا إلى إعداد وجمع محتوى خاص بها. وكما ذُكِرَ من قبل، من الضروري عادةً طلب الإذن في حالة استخدام محتوى سجله أو أعده أو جمعه شخص آخر.

الراديو والبودكاست (المدونات الصوتية)

يمكن أن يكون استخدام البرامج الإذاعية لتسليط الضوء على الحاجة إلى العدالة أداة قوية، خاصة في الوصول إلى الأشخاص المتضررين، وأولئك الموجودين في المجتمعات المحلية الأخرى ممن يتعذر عليهم الوصول إلى الإنترنت أو يفضلون الاستماع بدلاً من القراءة.

البرامج الإذاعية

- تقدم منصة مسلية وشيقة، يمكن من خلالها توصيل المعلومات
- يمكن إنشاؤها باللغات المحلية
- يمكن أن تعزز النقاشات داخل المجتمعات
- تكلفتها منخفضة نسبيًا
- مجانية للمستمعين
- يمكن أن توفر منصة قيمة، يمكن من خلالها مناظرة المعارضين ومناقشة القضايا الأساسية
- يمكن أن تساعد في التأثير على قائمة الاهتمامات في دورة الأخبار

مثال: انتشر استخدام الجنود من الأطفال بشكل واضح في الحرب الأهلية المستمرة منذ عقود بين قوات الدفاع الشعبي الأوغندية وجيش المقاومة المسمى بجيش الرب (LRA). قسم هذا الصراع المجتمع الأوغندي وأصاب أناسًا بصدماتٍ نفسية. في محاولة لإعادة بناء المجتمع وتشجيع الجنود الأطفال على العودة إلى مجتمعاتهم، بدأ بث عددٍ من برامج "راديو السلام" المحلية. على سبيل المثال، تضمنت المحطة الإذاعية 102 ميجا إف إم مقطعًا أسبوعيًا يسمى *dwog cen paco*— بلغة قبيلة لوو وتعني "العودة إلى المنزل" — يروي فيه الجنود الأطفال قصصهم منذ أسَرَهُم جيش المقاومة المسمى بـ "جيش الرب" إلى أن عادوا إلى ديارهم. استطاع الجنود الأطفال الاستماع للبرنامج لأن موجات الأثير كانت قوية بما يكفي لتصل إليهم في الأدغال. ومن خلال البرنامج علموا أن الحكومة ستمنحهم عفوًا، وأن بإمكانهم العودة إلى ديارهم دون أن يُقتلوا. **راجع:** "Dwog Cen Paco (Come Back Home): The Radio Program That Could Have Influenced Dominic Ongwen's Surrender," International Justice Monitor, modified April 20, 2018, https://www.ijmonitor.org/2018/04/dwog-cen-paco-come-back-home-the-radio-program-that-could-have-influenced-dominic-ongwens-surrender/.

ملحوظة

استخدام الراديو بهدف تعزيز رسالة عن الحاجة إلى العدالة وسيلة مباشرة غالبًا. يجب على مجموعات الضحايا التي ترغب في استخدام الراديو الاتصال بالمذيع المحلي، لتطلب منه وقتًا لبث مباشر على الهواء يتحدثون فيه عن الحاجة إلى العدالة، وتستطيع هذه المجموعات أيضًا إلى استخدام الراديو في مناظرة الخصم. قد يطلبُ المذيعُ من مجموعات الضحايا دفع رسومٍ رمزية، أو مقابل استخدام مولد الكهرباء.

البودكاست، هي ملفات صوتية رقمية، يمكن للمستخدمين تنزيلها والاستماع إليها، وهي وسيلة صوتية أخرى، يمكنها تعزيز مفهوم الحاجة إلى العدالة، لا سيما للجمهور الدولي. يتطلب البودكاست من المستخدمين وجود اتصال بالإنترنت.

الصور

الصور الفوتوغرافية طريقة بسيطة لا تُنسى، ومقنعة في توصيل المعلومات؛ فالصور يمكنها أن تجعل فكرة مجردة أو حدث بعيد أكثر واقعية وحضورًا. الصور الفوتوغرافية أداة رائعة لتحفيز المشاركة؛ مع ذلك، يطرح استخدام الصور مسؤولية التأكد من تعبيرها عن المواقف بدقة. نظرًا لأنه يمكن بسهولة عرض الصور خارج السياق، فمن الضروري عند مشاركتها تحديد مكان ووقت التقاط الصور، ووصف ما يحدث فيها. هذا أمرٌ مهمٌ للغاية عند الجماهير الدولية؛ فالعلامات التي قد تبدو واضحة للسكان المحليين — مثل موقع ثقافي مهم أو أهمية نوع معين من الملابس — قد يُسيء الغرباء فهمها.

الرسم والرسومات الكاريكاتورية

يمكن أن يكون الرسم والرسومات الكاريكاتورية أداة قوية لشرح الحاجة إلى العدالة، ولطالما كانت سمة بارزة وناجحة للغاية لاستراتيجيات التوعية لحشد الدعم من أجل مناصرة العدالة في المجتمعات المتضررة. ظهرت الرسومات أيضًا في الجهود المبذولة لجذب انتباه المجتمع الدولي إلى الجرائم الوحشية، لا سيما في المناطق التي تُقيدُ فيها حرية الصحفيين والمناصرين في جمع لقطات أو صور للنزاع الفعلي.

مثال: خلال العام الأول من الصراع السوري، أطلقت هيومن رايتس ووتش حملة؛ لتسليط الضوء على التعذيب، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمعارضين المفترضين لحكومة الأسد. رغم أنه كان بإمكانهم الوصول إلى صور الأقمار الاصطناعية التي تُظهرُ أماكن السجون تحت الأرض، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الصور الفوتوغرافية أو لقطات التعذيب التي أبلغ عنها الناجون. استأجرت هيومن رايتس ووتش فنانًا لعمل رسومات توضح التعذيب باستخدام معلومات محددة قدمها المحتجزون. وحظي التقرير بتغطية واسعة لأن الرسومات والتصورات ساعدت الجمهور على فهم تجربة المعتقلين في سوريا.
راجع: *Torture Archipelago—Arbitrary Arrests, Torture and Enforced Disappearances in Syria's Underground Prisons since March 2011* (New York: Human Rights Watch, 2012), 15.

مقاطع الفيديو والأفلام الوثائقية ومقاطع الفيديو غير المنقحة

يمكن أن يكون الفيديو أداة دعوة قوية التأثير لدى العديد من الجماهير، بدءًا من العامة ووصولاً إلى صانعي السياسات، وقد تتمكن مجموعات الضحايا من تسجيل لقطات بنفسها، أو قد تحتاج إلى التعاون مع خبراء ممن لديهم إمكانية الوصول إلى تقنيات تسجيل وتحرير متقدمة. عند اتخاذ قرار بشأن أنواع مقاطع الفيديو المختلفة وكيفية استخدامها، يجب على مجموعات الضحايا مراعاة المزايا والعيوب التالية لكل نوعٍ منها، وتحديد كيف يمكن لمقطعٍ أن يدعم أو ينتقص من الأهداف طويلة المدى:

- **لا تتطلب مقاطع الفيديو غير المنقحة** المسجلة للحوادث سوى القليل من الموارد، ويمكن تحميلها ومشاركتها سريعًا، ويمكن تجميعها لتقديم إثباتٍ على الأحداث أو إظهار أنماطٍ منهجية؛ مع ذلك، يمكن أيضًا التلاعب فيها بسهولة.

- **مقاطع الفيديو القصيرة المنقحة** من دقيقتين أو ثلاث دقائق، يمكن مشاركتها على وسائط التواصل الاجتماعي، وهي قادرة على جذب انتباه المشاهدين سريعًا، وإيصال رسالة واضحة؛ لكن قد لا تستطيع نقل رواية دقيقة.

- **يمكن أن تكون الأفلام الوثائقية الأطول**، التي قد تتراوح مدتها بين 30 دقيقة وتصل إلى أكثر من ساعة، أداة قوية لإشراك الجمهور، وقد تروي قصة أكثر دقة من مقاطع الفيديو غير المنقحة أو مقاطع الفيديو القصيرة؛ مع ذلك، فهي تتطلب عادة تمويلًا كبيرًا ومعداتٍ وخبرات.

اختيار مبعوثين ذوي قدرة على الإقناع

أحد الجوانب المهمة الأخرى لتطوير استراتيجية الاتصالات هو تعيين مبعوثين يمكنهم التأثير على الجمهور المستهدف، والاختيار الجيد لمهمة المبعوثين يكون من أشخاص:

- محل ثقة الجمهور المستهدف.
- يفهمون جميع جوانب الصراع.
- يمكنهم تلخيص القضايا المعقدة بأسلوبٍ يلقى صدى لدى الآخرين.
- يدركون مخاطر التحدث علنًا ويقبلون بها.

يقدم هذا القسم نصائح حول ثلاثة أنواع من المبعوثين، قد تجدها مجموعات الضحايا فعالة: الضحايا الأفراد في المجتمعات المتضررة؛ أفراد المجتمعات المتضررة الذين يعيشون خارج البلاد؛ الشركاء الدوليين. رغم عدم مناقشة هذا الموضوع هنا، إلا أن القادة الدينيين والشخصيات البارزة وقادة المجتمع والمشاهير شخصيات قد تعزز أيضًا نداء الحاجة إلى العدالة.

الضحايا الأفراد

قد يقرر أفراد مجموعات الضحايا العمل كمبعوثين عموميين من أجل العدالة، وقد يمثل العمل كمبعوث للعدالة عبئًا ثقيلًا لهؤلاء الأفراد. يمكن أن يكون التحدث علنًا عن التجارب المؤلمة والصدمات أمرًا مشجعًا ومريحًا لبعض الأشخاص، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى إثارة نفس مشاعر الضغط النفسي التي حدثت أثناء الحدث الأصلي المؤلم. وهذا ما يسمى أحيانًا بـ*تكرار الصدمة*. قد يزداد هذا الضغط النفسي عندما يتعين على الناس سرد قصتهم بشكلٍ متكرر أمام عموم الجماهير. لذلك من المهم ألا تضغط مجموعات الضحايا على أفرادها — حتى لو كانت لديهم قصصًا مقنعة للغاية يمكن مشاركتها — لتولي أدوارًا في جهود المناصرة.

يمكن لمجموعات الضحايا اتخاذ الخطوات التالية لدعم الضحايا الأفراد ممن هم بصدد تولي دور في جهود المناصرة:

- إتاحة فرصًا للضحية للتحدث في أجواء لطيفة ليست بها ضغوط، قبل التحدث أمام الناس.
- من المهم ترك الأمر للفرد نفسه، ليقرر ما إذا كان سيتحدث أم لا، وماذا يريد أن يقول، حتى لو كان قد فعل ذلك من قبل.
- العمل مع الصحفيين ممن يعرفون علامات عودة الصدمة، ويستطيعون إيقاف اللقاء عند ظهورها.
- توفير مصدرٍ للدعم النفسي والاجتماعي قبل وبعد المقابلة، وربما إحضار استشاري أثناء المقابلات.
- تكوين مجموعة من الضحايا ممن لديهم العزيمة والدعم الكافي لرواية قصصهم، حتى لا يقع العبء بأكمله على شخص واحد.

أفراد المجتمعات المتضررة ممن يعيشون خارج البلد المتضرر

قد يكون أفراد المجتمعات المتضررة ممن يعيشون خارج البلد المتضرر، بما فيهم المشردون أو أولئك الذين يعيشون في المنفى، قد يكون هؤلاء اختيارًا جيدًا للعمل كمبعوثين عموميين للعدالة. حيث يمكنهم في كثير من الأحيان التحدث بمزيد من الحرية عن الآخرين الموجودين داخل البلاد، إذا كانت حرية التعبير هناك محدودة. مع ذلك، يواجه هؤلاء السكان غالبًا تحديات مختلفة عن تلك الموجودة داخل البلاد. يجب على مجموعات الضحايا بحث التحديات التالية عند تقييم إمكانية تولي من هم خارج البلد المتضرر دور مبعوثي العدالة:

- قد تكون ذكرياتهم عن وطنهم قد توقفت عند تلك اللحظة المؤلمة، التي دفعتهم إلى المغادرة.
- قد يكون قرارهم بمغادرة البلد المتضرر لا يزال يمثل صراعًا داخليًا بالنسبة لهم، أو ربما يكونوا يشعرون بقلق على العائلة والأصدقاء الذين لم يغادروا البلد.
- ربما يكونوا يعانون من صدمة ثانوية بسبب رؤية الجرائم الوحشية الجماعية التي تحدث أثناء وجودهم خارج البلاد.
- ربما يكون قد غادروا قبل بدء العنف، أو نشأوا خارج البلاد، وليسوا في وضعٍ مناسب يمكنهم من مناقشة الأحداث على أرض الواقع، أو مناقشة أسباب العنف، أو آراء الآخرين ممن نشأوا في البلاد أو حضروا أحدث العنف الأخيرة.

الشركاء الدوليون

يمكن أن تساعد الشراكات مع الحلفاء الدوليين، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية (أو منظمات المجتمع المدني الدولية) التي تعمل في مجال العدالة أو في القضايا ذات الصلة، على تعزيز الرسالة حول الحاجة إلى العدالة لدى قاعدة أكبر من الجماهير. يجوز لحكومات البلدان المستهدفة بإجراءات العدالة رفض أو تجاهل البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية. مع ذلك، في العديد من الحالات الأخرى، يمكن لهذه المنظمات أن تكون بمثابة واجهة عامة للحملة، لا سيما عندما يتعذر على المجموعات المحلية أن تتصرف صراحةً لمخاوف الأمنية. في حالة هذه الأنواع من الشراكات، لا تحتاج مجموعات الضحايا عادةً إلى موارد كبيرة، إلا أن الوصول الآمن إلى الإنترنت قد يجعل الحفاظ عليها أسهل كثيرًا.

الاستنتاجات

قد تكون **استراتيجية حشد الدعم** العام من خلال الاتصالات الاستراتيجية والتوعية العامة من داخل وخارج البلد المتضرر أداة قيمة لمجموعات الضحايا. رغم أن التحدث علنًا عن الحاجة إلى العدالة ينطوي على العديد من المخاطر التي يجب تقييمها باستمرار مع تطور الوضع، إلا أن هناك العديد من الطرق المختلفة لمجموعات الضحايا يمكنها من خلالها القيام بهذا العمل، بما في ذلك الشراكة مع جهات أخرى. يناقش **الفصل السابع** بعض المخاطر الشائعة، التي قد تنشأ مع سعي مجموعات الضحايا إلى تحقيق العدالة، كما يقدم استراتيجيات للتغلب على تلك المخاطر.

الصورة: رجل إيزيدي نازح، بعرض الرصاصة التي انتزعت من ساقه، حيث أطلق مقاتلو الدولة الإسلامية النار عليه، لكنه كان محظوظًا بما يكفي ليبقى على قيد الحياة ويهرب. *ماكنزي نولز كورسين، من متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة*

3

مواجهة التحديات العملية للسعي نحو تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية

الجزء الثالث

LAS JVVENTVDES
RECLAMAM
MEMORIA
VERDAD
JVSTICIA
HIJOS -

الفصل السابع

التوقع وتخفيف المخاطر وتحديات السعي نحو تحقيق العدالة

تنطوي جميع التدابير الموضحة في هذا الدليل على مخاطر تهدد مجموعات الضحايا.

- يتعرض المدافعون عن العدالة لمخاطر شخصية تهدد سلامتهم وصحتهم العقلية.
- قد تنطوي محاولات مناصرة العدالة أيضًا على مخاطر قانونية ومخاطر تضر بالدعوة، قد تقوض جهود العدالة.
- يمكن لمجموعات الضحايا اتخاذ خطوات للتخفيف من هذه المخاطر ومواجهتها.

جميع الأعمال ذات الصلة بجهود السعي من أجل تحقيق العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية، تنطوي على مخاطر تهدد الأفراد المعنيين وتهدد استراتيجية العدالة نفسها. من المهم أن تتبع مجموعات الضحايا الخطوات التالية، للتقليل من تلك المخاطر:

1. تحديد أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تحدث.
2. اتخاذ خطوات من شأنها تقليل احتمالات حدوث تلك السيناريوهات.
3. تقييم ما إذا كانت الأهداف المنشودة يُعتقد أن قيمتها تفوق تحمل خسائر المخاطر المحتملة.
4. تكرار هذا الإجراء كلما تطور الموقف.

يقدم هذا الفصل نصائح أساسية حول بعض المخاطر الشائعة، التي قد تواجهها مجموعات الضحايا خلال سعيها لتحقيق العدالة. مع ذلك، تحتاج مجموعات الضحايا عادة إلى العمل مع خبراء أمنٍ؛ لوضع خطة مفصلة لإدارة المخاطر. إضافةً إلى ذلك، تتوفر العديد من الأدلة الإرشادية الرائعة، لمؤسسات تطور خططًا لإدارة المخاطر، بما في ذلك إرشادات عن الأمان عبر الإنترنت، مثل مجموعة *أدوات* **Frontline Defenders** (https://www.frontlinedefenders.org/en/digital-security-resources) ودليل *Holistic Security Guide* من **Tactical Tech** (https://holistic-security.tacticaltech.org/downloads).

إدارة المخاطر الأمنية عند العمل كتحالف مرتكز على الضحايا

قد تحتاج مجموعات الضحايا التي تعمل كتحالفات مرتكزة على الضحايا إلى اعتبارات خاصة من أجل أمنها. يتطلب العمل كتحالف تنسيقًا كبيرًا، ليس فقط بشأن جوهر العمل، لكن بشأن البروتوكولات التي يتبعونها أيضًا. علاوة على ذلك، قد تصبح أنظمة تسيير العمل، مثل تخزين المعلومات، أكثر تعقيدًا وعرضة للتهديدات الأمنية، مع استخدام الكثير من الأشخاص والمنظمات لها، مما يجعل تطوير استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر أكثر أهمية لتحالفات الضحايا.

الصورة: جدار في مدينة غواتيمالا، مغطى برسومات وكتابات سياسية. بيرت دي رويتر / *Alamy Stock Photo*

مخاطر الأمن الشخصي

قد يواجه أعضاء مجموعة الضحايا الذين يشاركون في أي من استراتيجيات تعزيز العدالة التي نوقشت في هذا الدليل مخاطرَ شخصية خطيرة، وفي بعض الحالات، قد يواجه أفراد مجموعة الضحايا وأسرهم أعمالًا انتقامية وتهديدات وهجمات وسجن، إضافة إلى أمور أخرى محتملة. قد تزداد هذه المخاطر بالنسبة لأعضاء مجموعة الضحايا بشكل خاص — على عكس الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني — إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة أو مجتمع استُهدِف خلال أحداث العنف بالفعل.

يمكن لمجموعات الضحايا اتخاذ الخطوات التالية، لتساعدهم على التخفيف من هذه المخاطر:

- لا يكون العمل إلا مع الصحفيين الموثوق بهم فقط، ويُطلبُ من هؤلاء الصحفيين عدم الإبلاغ عن أسماء أو معلومات تعريفية أخرى محددة، وبدلاً من ذلك، تُستخدمُ أسماء مستعارة ومراعاة عدم إظهار الوجوه في الصور.
- العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية الموثوقة (INGOs)، التي قد تكون قادرة على التحدث بمزيد من الحرية عن الأحداث، بخلاف الجهات الفاعلة المحلية.
- تطوير شبكة متحدثين رسميين موثوق بهم، ممن لديهم قدرة على استخدام المنصات العامة، وتسليط الضوء على الموقف إذا تم استهداف ضحية أو مجموعة من الضحايا.
- التخطيط بشكل صحيح، عند القيام بمهام حساسة، بما في ذلك وضع خطة خروج، وارتداء ملابس واقية، وحمل مجموعة إسعافات أولية مصممة خصيصًا، وإخطار الزملاء الموثوق بهم والجهات الفاعلة الدولية المحلية بالمهمة (إذا كان ذلك مناسبًا).

مثال: تحالف The **Coordinadora Nacional de Derechos Humanos** (CNDDHH) (http://derechoshumanos.pe/)، المكوَّن من 80 منظمة مجتمع مدني تقريبًا في بيرو، أُسس بهدف السعي نحو تحقيق العدالة والقصاص لضحايا الجرائم التي ارتكبت خلال فترة الحكم الديكتاتوري لـ فوجيموري. كان الوضع الأمني صعبًا للغاية، لأن المنظمات الحكومية والإرهابية كانت تمارس عمليات إخفاء لأفرادٍ من المدافعين عن حقوق الإنسان. تبنى المنسق الوطني لحقوق الإنسان (CNDDHH) مبادئ أساسية لحماية أعضائه، بما في ذلك تجنب تواجد أو سفر أي فردٍ وحده إلى أماكن غير آمنة. طور التحالف نظام تحذير للتنبؤ بالأحداث التي ربما تؤدي إلى الهجوم على مدافعي حقوق الإنسان، وأنشأ مجموعة عمل تركز على مسألة الأمن. كان للمنسق الوطني لحقوق الإنسان حلفاءٌ في قطاعات مهمة، بما في ذلك نظام البلدان الأمريكية، والمنظمات الأوروبية، والصحفيين المحليين، والأطباء، وموظفي الخدمة المدنية، وغيرهم من المسؤولين الذين يمكن الاتصال بهم عند الضرورة.

تحديد وقت الموافقة المستنيرة

قبل مشاركة المعلومات مع الآخرين، يجب أن تتاح الفرصة للضحايا والشهود لتقديم موافقة مستنيرة. يمكن للأشخاص إعطاء موافقة على مشاركة المعلومات مع أو بدون بياناتهم الشخصية، لكن في المجتمعات التي بها عدد صغير من الضحايا الناجين، قد يسهل تحديد هوية الأفراد دون أن يشاركوا بياناتهم الشخصية. حال وجود حاجة لاستخدام المعلومات لأغراض جديدة، خلاف التي وافق الشخص الضحية بالفعل على استخدام المعلومات فيها، يجب أن تتاح له أو للشاهد فرصة لتقديم موافقته مرة أخرى.

عند إعطاء موافقة مستنيرة، يجب على الضحايا والشهود مراعاة العوامل التالية:

- الغرض من المعلومات التي يتم جمعها ومحتواها
- هل ستتم مشاركة هذه المعلومات مع آخرين، فإن كان الأمر كذلك، فكيف ومع من
- مخاطر وفوائد تقديم المعلومات
- إمكانية سحب أو تعديل الموافقة في المستقبل وكيفية عمل ذلك (بما في ذلك بيانات الاتصال التي يمكن لمن أُجريت معهم اللقاءات استخدامها لإلغاء موافقتهم)
- الهوية والانتماء التنظيمي، ومعلومات الاتصال الخاصة بالمُحاور
- القيود المفروضة على أي مساعدة يمكن أن يقدمها المحاور لمن تُجرى معهم اللقاءات
- إمكانية وجود فرصة لدى المحاور ومن يُجرَى معه اللقاء للتحدث مرة أخرى في المستقبل

ملحوظة

يجب أن يكون من يعطي الموافقة شخص بالغ وألا تكون هناك أية ضغوط عليه في ذلك، ولا يمكن للأطفال ممن لم يبلغوا سن الرشد إعطاء موافقة مستنيرة.

تكرار الصدمة والصدمة الثانوية

كما هو مذكور في **الفصل السادس**، قد يرى أعضاء مجموعة الضحايا الذين يعملون مراسلين للعدالة أن تجربة تحدثهم علنًا عن تجاربهم بمثابة تجربة تمكين، في حين يجد البعض الآخر أن ذلك يتسبب له في نفس مشاعر الضغط النفسي التي حدثت أثناء الأحداث الأصلية المؤلمة. يُطلق على رد الفعل هذا اسم *تكرار الصدمة*، ويُستحثُّ غالبًا عندما يتعين على الناس سرد قصتهم بشكل متكرر أمام عامة الجماهير.

يمكن لمجموعات الضحايا اتخاذ الخطوات التالية؛ لمحاولة الحد من خطر تكرار الصدمة لدى أعضاء مجموعة الضحايا الذين يعملون كمناصرين علنيين:

- إتاحة فرصًا للضحية للتحدث في أجواء لطيفة ليست بها ضغوط، قبل التحدث أمام الناس.
- من المهم ترك الأمر للفرد نفسه، ليقرر ما إذا كان سيتحدث أم لا، وماذا يريد أن يقول، حتى لو كان قد فعل ذلك من قبل.
- العمل مع الصحفيين وغيرهم، ممن لديهم قدرة على التعرف على علامات تكرار الصدمة، ويعرفون كيف يتعاملون معها.
- توفير دعم نفسي واجتماعي قبل وبعد نشاط التوعية، والتفكير في إحضار مستشار أو شخص داعم آخر أثناء المقابلات.
- تكوين مجموعة من الضحايا ممن لديهم العزيمة والدعم الكافي لرواية قصصهم، حتى لا يقع العبء بأكمله على شخص واحد.

يمكن أيضًا أن يتعرض الأشخاص لصدمات نفسية غير مباشرة أو ثانوية، عند تعرضهم لحدث صادم غير مباشر من خلال سرد شخص آخر لهذا الحدث. أي شخص قد يتعرض لصدمة غير مباشرة أو ثانوية، إلا أن أعضاء مجموعة الضحايا ممن تعرضوا بأنفسهم لأحداث صادمة، قد يكونون أكثر عرضة للخطر، لذا، يجب أن يتلقى أعضاء مجموعة الضحايا تدريبًا على كيفية التعامل مع الصدمات، وكيفية تعزيز رفاهة أنفسهم ورفاهة الآخرين. مخاطر التعرض للصدمات النفسية والصدمات غير المباشرة أو الثانوية، تعني أنه يجب على مجموعات الضحايا تحديد وإنشاء مسارات رسمية وغير رسمية؛ تمكنهم من الوصول إلى مساعدة مهنية من جهات تتضمن مهنيي الرعاية الصحية وشبكات الضحايا وأفراد الأسرة وقادة المجتمع.

المخاطر المرتبطة بمبادرات تحقيق العدالة

إضافةً إلى المخاطر الشخصية التي يفترض نشطاء جهود العدالة وجودها، هناك أيضًا مخاطر على مبادرة العدالة نفسها. لعل أوضح تعبير عن ذلك، هو الخطر الكبير لتعرض الجهود المبذولة لإحراز تقدمٍ والنهوض بالعدالة للفشل. وكما فُصِّل في هذا القسم، قد تظهر أيضًا مخاطر قانونية ومخاطر أخرى تضر بالدعوة أثناء مشاركة مجموعات الضحايا في الجهود المبذولة لتعزيز مفهوم الحاجة إلى العدالة والمساءلة.

ملحوظة

يناقش **الفصل الرابع** المخاطر المرتبطة بجمع وتبادل المعلومات.

المخاطر القانونية

رغم أن التحدث علنًا عن الحاجة إلى العدالة قد يساعد في بناء الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بها، إلا أنه قد يقوض أيضًا الدعاوى القضائية المستقبلية. يجب أن تفكر مجموعات الضحايا بشكل استراتيجي في التحدث علنًا، أو ادخار هذا الحديث من أجل القضايا في المحاكم أو لجان تقصي الحقائق في المستقبل. على سبيل المثال، قد تقرر مجموعات الضحايا التي قدمت إثباتاتٍ للسلطات في قضية معينة أو على أحد الجناة، قد تقرر الحفاظ على سرية هذه الإثباتات إلى أن يُفتح تحقيقٌ أو يُقبَضُ على هذا الجاني، فقد يؤدي الإفصاح عن المعلومات مبكرًا إلى تقويض التحقيقات. لمواجهة بعض هذه التحديات، قد تحتاج مجموعات الضحايا إلى تطوير مساري عمل منفصلين: أحدهما يركز على جمع المعلومات الخاصة، في حين يركز الآخر على وسائل الإعلام والتوعية العامة.

المخاطر التي تضر الدعوة

عند الضغط من أجل العدالة، قد تقوض مجموعات الضحايا عن غير قصد جهود المناصرة. فعند مشاركة هذه المجموعات للمعلومات علنًا، يستطيع بذلك آخرون إعادة استخدام هذه المعلومات في أغراض تأتي بنتائج عكسية، ولا تستطيع مجموعات الضحايا فعل الكثير لمنع حدوث ذلك؛ وعليهم أن يفترضوا أن أي معلومات تتم مشاركتها مع العامة ستُستخدم في أغراض أخرى غير مفيدة. يجب أن ينعكس هذا الافتراض على القرارات المتعلقة بمشاركة المعلومات، وعلى كيفية مشاركتها والجهات التي يمكن مشاركتها معها، وبغض النظر عن النهج المتبع، على مجموعات الضحايا أن تسعى دائمًا إلى ما يلي:

- التحلي بالأمانة والدقة والمصداقية، لأن أية معلومات تنشر للعامة قد تُفحص، وقد يشكك فيها بل وترفض.
- تقديم رسائل واضحة ومتسقة؛ لتبسيط المشكلات المعقدة.
- الرد بحنكة على الروايات المعارضة، واستخدمها لتكون فرصة لتكرار الرسالة الشاملة لمجموعة الضحايا عن الحاجة إلى العدالة.

الاستنتاجات

تستطيع مجموعات الضحايا اتخاذ خطوات، والتخطيط للمخاطر التي قد تظهر أثناء تقدم العمل في جهود العدالة، والحد من آثار هذه المخاطر. مع ذلك، تدابير الحماية هذه ليست مضمونة مائة بالمئة، وقد تشكل هي نفسها مخاطر، فيجب على مجموعات الضحايا وضع خطة لتخفيف آثار المخاطر، تُصمَّم خصيصًا لحالتهم، وحبذا لو كان ذلك بمساعدة أحد الخبراء.

الصورة: متهمون يحاكمون بتهمة ارتكاب جرائم حرب، خلال الحرب في ميتلباو دورا.
متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة، بإذن من إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية، كوليدج بارك

الفصل الثامن

تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا لتصدر مشاريع العدالة

جميع الأدوات المشار إليها في الدليل تقريبًا تحتاج إلى تمويل أو دعمٍ إضافي.

- هناك العديد من الطرق للحصول على تمويل لمشاريع العدالة، لكل منها إجراءات ومعايير ومتطلبات مختلفة.
- قد تكون إجراءات الحصول على تمويل طويلة ومعقدة، لكن يمكن لمجموعات الضحايا اتخاذ خطوات للاستعداد وتجهيز المتطلبات اللازمة.
- يعد تأمين التمويل والدعم، من المهم لمجموعات الضحايا الحفاظ على علاقات جيدة مع الجهات المانحة والداعمين.

تحتاج **جميع الأدوات** الموضحة في هذا الدليل تقريبًا إلى تمويل وعاملين وخبرة ومعدات وغير ذلك من الأصول الأخرى، ويهدف هذا الفصل إلى إزالة الغموض عن إجراءات تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا. هذه الإجراءات لا تسير هذه الإجراءات دائمًا بشكل جيد مع مجموعات الضحايا؛ فالديناميكيات عميقة التأصل تعني أن الجهات المانحة تتمتع بسلطة أكبر من سلطة المنظمات المحلية التي تمولها، وهو ترتيب يمكن أن يصعب على المنظمات المحلية مهمة تأكيد احتياجاتها الخاصة. الغرض من هذا الفصل ليس تأكيد أو تبرير النظام بوضعه الحالي، لكن يحاول بالأحرى مساعدة مجموعات الضحايا على التعامل مع هذا النظام رغم عيوبه. مع ذلك، يفكر أعضاء مجتمع المانحين — خاصة الجهات المانحة من القطاع الخاص — بجدية في سبلٍ لتحسين نظام تلقي المنح. يجب أن تشعر مجموعات الضحايا بالتمكين؛ لتأكيد مصالحها بدلاً من إجبارها على تحريف مسارها ليتكيف مع رؤية الجهات المانحة.

في تقريرها *المرونة المتطرفة: التمويل الاستراتيجي لعصر الفعالية المحلية* من أجل السلام المباشر، قدمت دكتورة ريفا كانتويتز التوصيات التالية إلى المنظمات المحلية:

> **التصرف بقوة – ممارسة الوكالة والبحث عن طرق لتعطيل الديناميكية الحالية للقوة بين الجهات المانحة والمنظمات المحلية.**
>
> **الأمانة مع الجهة الممولة في توضيح احتياجات المنظمة وواقعية تنفيذ أي أطر عمل تقييمية مطلوبة، وكذلك توضيح الممكن (وغير الممكن) من الإنجازات التي قد يحققها الدعم، والتعود على قول لا عند مناقشة الجهات المانحة، والتفاوض للوصول إلى شروط أفضل.**

الصورة: الروانديون يجلسون على المدرجات حاملين شموعًا، في وقفة احتجاجية على ضوء الشموع، خلال حفل تأبين أقيم في استاد أماهورو في العاصمة الرواندية كيغالي. تحتفل رواندا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانزلاق البلاد في دوامة عنف قُتل خلالها حوالي 800 ألف من التوتسي والهوتو المعتدلين، على يد أغلبية الهوتو، على مدى 100 يوم، في أسوأ إبادة جماعية شهدها التاريخ الحديث. *بن كورتيس/أسوشيتد برس/Shutterstock*

تنويع التمويل البحث حيثما أمكن عن حلول يقودها المجتمع المحلي وغير ذلك من الحلول التمويلية، بدلاً من الاعتماد على المنح المُموَّلة من الجهات المانحة الغربية كخطوة أولى.

البحث عن نُهُج المنظمات المحلية والتعلم منها وتطويرها... المنظمات التي تمكنت من تفادي التمويلات المقيدة مع الحفاظ على استمرارية عملها.

استكشاف أوجه التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى، التي تهدف إلى تصميم وتحفيز نُهُج تمويلية جديدة — مثل صناديق التمويل بناء على النتائج، لدعم أهداف المنظمة أو توفير التمويل الأولي لمؤسسة مجتمعية — وتقديم هذه الأفكار إلى الممولين.

راجع: Riva Kantowitz, *Radical Flexibility: Strategic Funding in the Age of Local Activism* (London: Peace Direct, February 19, 2020), 8, https://www.peacedirect.org/us/publications/radicalflexibility/.

مزايا وعيوب تمويل التحالفات المرتكزة على الضحايا

تمثل عمليات جمع الأموال بالنسبة للتحالفات المرتكزة على الضحايا فرصًا وتحديات. فمن ناحية، تحافظ فكرة العمل الجماعي في هيئة تحالف على الموارد، إضافة إلى توفيرها لمزيد من الرؤى، والفاعلية، والوصول، والمكانة، ووجهات النظر والأدوات المبتكرة. علاوة على ذلك، قد تجد الجهات المانحة تمويل التحالفات أسهل من الناحية اللوجستية عن تمويل مجموعة ضحايا بعينها. ومن ناحية أخرى، قد يكون من الصعب إداريًا إدارة المنح، لا سيما عند عمل عدد من المنظمات في نفس الوقت تحت تحالف واحد. تحتاج مجموعات الضحايا إلى تقييم تلك المزايا والموازنات عند التفكير في تشكيل تحالف.

تحديد أنواع الدعم المطلوب

قبل الاتصال بالجهات المانحة والشركاء المحتملين طلبًا للمساعدة، تحتاج مجموعات الضحايا إلى تحديد أنواع الدعم التي تحتاج إليها بناء على أنشطتها وأولوياتها. قد تحتاج مجموعات الضحايا التي تريد تنفيذ مشروع أو نشاط ما للعثور على جهة لتمول أنشطتها. وقد تحتاج أيضًا إلى تأمين تمويل من أجل الدعم الإداري اللازم من أجل تنفيذ هذه الأنشطة، وربما تحتاج هذه المجموعات أيضًا إلى تدريب أو مساعدة من خبراء في قضية بعينها، وقد تبحث عن المنظمات التي يمكنها تقديم خبراتها أو عن فرصٍ لحضور ورش عمل أو تدريب أو عن موظفين للانضمام إلى منظماتهم. بناء على ما تريد مجموعة الضحايا تحقيقه، قد تحتاج إلى أنواع متعددة من الدعم في الوقت نفسه.

نظرة عامة على آليات التمويل

يمكن لمجموعات الضحايا الحصول على تمويل من خلال العديد من الآليات المختلفة. يقدم هذا القسم نظرة عامة على الطرق الرئيسية التي توفر بها الجهات المانحة التمويل لأنواع العمل القضائي، الذي تنشط فيه مجموعات الضحايا. تتضمن بعض آليات التمويل مزيجًا من التصنيفات المذكورة هنا.

منح السداد والمنح المقدمة

تقدم الجهات المانحة أحد نوعي هذه المنح: منحة مقدمة ومنحة السداد.

- المنح المقدمة، تدفع فيها الجهة المانحة التمويل إلى المنظمة المستفيدة مباشرة مقدمًا قبل بدء أنشطتها، وتقوم المنظمة المتلقية بعد ذلك بحساب التكاليف المتفق عليها التي أُنفِقَت لتشرح كيف أنها أنفقت تلك الأموال وفقًا للاتفاقية.
- أما منح السداد، فتسدد فيها الجهة المانحة (أو تدفع) النفقات المتفق عليها إلى المنظمة المستفيدة بعد إنفاقها بالفعل، وتحتاج المنظمة المستفيدة عادةً إلى تقديم إيصالات بالمصروفات المنفقة.

ملحوظة

في حالة مجموعات الضحايا والمنظمات المحلية الأخرى، قد يكون من الصعب جدًا العمل بنظام منح السداد، لا سيما إذا كانت المجموعة بحاجة إلى تمويلٍ للقيام بأنشطتها؛ فيجب أن تفكر مجموعات الضحايا مليًا لتعرف إن كانت لديها قدرة على تنفيذ المشروع قبل قبول منحة السداد.

إجراءات العطاءات والمناقصات

في الوقت الذي تقبل فيه بعض الجهات المانحة مقترحات المنح من المنظمات في أي وقت، فهناك العديد من هذه الجهات تفتح فرص التمويل في أوقات متفرقة للخدمات أو الأنشطة أو المشاريع، وهذا ما يسمى أحيانًا بعمليات العطاءات أو المناقصات. وتحكم هذه العمليات عادةً قواعد صارمة، بما في ذلك الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه الجهة المانحة قرارًا، وماهية المعلومات التي يمكن أن تشاركها هذه الجهة مع مقدمي العطاءات، والعوامل التي يمكن أن تحدد قرارهم. عندما يكون لدى الجهات المانحة فكرة محددة جدًا عن نوع الخدمة أو المشروع الذي تريد إنجازه، فقد تُصدرُ طلبًا بتقديم مقترحات أو عروض أو عروض أسعار. في الوقت الذي تكون فيه الجهات المانحة لم تقرر بعد ما إذا كانت تريد تمويل مشروع ولا زالت تبحث في نوع المشروع الذي تريد تمويله، فقد يصدر عنها بيان أو تسجل اهتمامها أو ترسل طلب معلومات.

تستضيف بعض الجهات المانحة ورش عمل وجلسات لطرح الأسئلة والإجابة عنها، تحضر تلك الجلسات المنظمات التي تفاعلت مع إحدى فرص التمويل المتاحة. يمكن أن تكون هذه المنابر فرصة لمجموعات الضحايا لطرح أسئلة ذات صلة، وتلقي معلومات ودعم بشأن مقترحها، ومشاركة معلومات أساسية مع الجهات المانحة المحتملة عن منظمتها وأهدافها. يجب على مجموعات الضحايا أن تسأل الجهات المانحة المحتملة عما إذا كانت هذه الفرص أو فرص مماثلة لها ستكون متاحة وعما إذا كان يجب عليها أن تفكر في المشاركة فيها إن أمكن.

المنح الفرعية

يشير مصطلح *منحة فرعية* إلى شكل من أشكال التمويل، تتلقى فيه منظمة واحدة منحة من إحدى الجهات، وتوزعها بدورها على منظمات أخرى من خلال منحة فرعية أو منح فرعية أصغر. تسمى هذه أحيانًا باسم المنح *التمريرية*. قد يكون في بعض الحالات، من الضروري طرح مناقصة رسمية، للتقدم من خلالها بطلب للحصول على المنحة الفرعية، لكن في حالات أخرى، قد تكون المنظمة الرائدة قادرة على إعادة توزيع المنح الفرعية مباشرة. يمكن أن تكون المنح الفرعية خيارًا جيدًا لتمويل المنظمات في الأحوال التالية:

- افتقار المنظمة للموارد اللوجستية أو المالية اللازمة للتقدم بطلب للحصول على منحة أكبر
- عدم وجود صلات بينها وبين جهات مانحة أكبر وحكومات
- أن تكون المنظمة مرتبطة بالفعل بمنظمة أكبر منها، تستطيع الحصول على المنحة الأساسية

مع مرور الوقت، قد يتحسن وضع مجموعات الضحايا التي تتلقى الأموال بهذه الطريقة وتكون أكثر استعدادًا للتقدم بطلب للحصول على منح أكبر بنفسها. مع ذلك، قد يكون لتلقي التمويل من خلال المنح الفرعية عيوب. على سبيل المثال، قد تؤدي هذه الطريقة إلى توتر أو تضخيم التوتر أو المنافسة بين مجموعات الضحايا الصغيرة والكبيرة، خاصة إذا كانت المجموعة الأصغر لديها سيطرة قليلة أو معدومة على توزيع الأموال. يمكن أن تمثل هذه الطريقة عبئًا إداريًا أيضًا على المنظمة الأكبر، المسؤولة عن توزيع المنح الفرعية.

التمويلات المعاد تخصيصها من البرامج الأخرى

إضافةً إلى تقديم المنح وتوجيه دعوات منتظمة لتقديم مقترحات، تعمل بعض وكالات الأمم المتحدة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ [UNDP]) مع الجهات المانحة؛ لإعادة تخصيص بعض بنود الميزانية كل عام. قد تدعم هذه الأموال المعاد تخصيصها المشاريع التي تديرها المجموعات المحلية والتي تتناسب مع بنود ميزانية الوكالة. على سبيل المثال، تدعم المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهود العدالة الانتقالية المحلية، من خلال منح صغيرة، ومساعدة تقنية، وتغطية نفقات السفر للمناصرين (بما في ذلك أعضاء مجموعات الضحايا)؛ للمشاركة في ورش عمل إجراءات العدالة الانتقالية.

التمويل الجماعي

في حالة الجهود واسعة النطاق، قد تجتمع حكومات ومنظمات متعددة، من خلال منظمة أخرى غالبًا، لدعم مبادرات العدالة. يهدف هذا النهج إلى تخفيف العبء الإداري للإشراف على البرامج المُحمَّل على الجهات المانحة، وتقليل مخاطر الازدواجية والتداخل في الجهود. رغم أن مجموعات الضحايا القائمة بذاتها قد لا تكون قادرة على التقدم للحصول على مساعدة من التمويل الجماعي مباشرة، إلا أنها قد تكون قادرة على الحصول على منح لأعمالها من خلال هذه البرامج.

المنح المطابقة

قد تحاول مجموعات الضحايا التواصل مع جهة مانحة محتملة للحصول على منحة *مطابقة* أو منحة *مشروطة بتحدياتٍ ما*، حيث يوافق ما تقدمه الجهة المانحة المحتملة استثمار جهة مانحة أخرى في مشروع ما. قد يكون هذا النوع من المنح خيارًا جيدًا للمنظمات الصغيرة، التي ليس لديها علاقات راسخة مع الحكومات، لأن مثل هذه المنح قد تجعل الحكومة أكثر ارتياحًا للمشروع، إذا كانت تتلقى استثمارات من مكان آخر.

تحديد مقدار التمويل المطلوب

لتحديد مقدار التمويل المطلوب لمشروع أو نشاط أو منظمة معينة، يجب على مجموعات الضحايا وضع ميزانية مفصلة، مع بنود محددة لجميع النفقات المتوقعة والتكاليف غير المباشرة. تحتاج مجموعات الضحايا عادةً إلى العمل مع أفراد على دراية بالأمور المالية، ممن لديهم خبرة في إعداد الميزانيات أو إلى توظيفهم. تُجرى العمليات المحاسبية عادةً في المنظمات التي تتلقى منحًا بانتظام؛ لضمان إنفاق الأموال المتلقاة وفقًا لبنود الميزانية. ومرة أخرى نؤكد، أن متابعة فريق مالي وإداري للأعمال أمرٌ مهم، لا سيما في حالة مجموعات الضحايا التي لم يسبق لها إدارة مشاريع.

ملحوظة

تميل الجهات المانحة — مثل الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة الكبيرة — إلى تقديم منح على نطاق واسع تزيد عن مليون دولار، لأن حجم الأعمال الورقية والرقابة المتضمنة في المنح الكبيرة هو نفسه في المنح الصغيرة؛ فتفضل الجهات المانحة تبسيط تمويلها في عدد أقل من المشاريع الكبيرة، عن تمويل العديد من المشاريع الصغيرة. مع ذلك،

تقوم بعض هذه الجهات بتوزيع منح صغيرة الحجم، لتمويل مبادرات المجتمع المدني المحلية. يمكن إدارة هذه الأموال مباشرةً من قبل السفارة المحلية أو موظف المكتب المسؤول عن الدولة أو المنطقة ذات الصلة. قد تكون هذه الأنواع من المنح أكثر مرونة لاحتياجات مجموعة معينة من الضحايا.

أنواع أخرى من الدعم غير المالي

كما ذكرنا من قبل، قد تحتاج مجموعات الضحايا إلى أنواع أخرى من الدعم خلاف الدعم المالي، مثل التدريب وبناء القدرات واستعارة موظفين مدربين جيدًا من منظمات أخرى ذات خبرة في المجال ذي الصلة. يتم الحصول على هذا النوع من المساعدة من خلال نوع من الشراكة مع المنظمات المماثلة في الفكر، مثل ما يلي:

- المنظمات المستقرة التي تتمثل مهمتها في تقديم دعم لمجموعات الضحايا
- المنظمات الشعبية، التي تعمل في قضايا ذات صلة في البلد أو المنطقة
- الجامعات وكليات الحقوق المحلية والأجنبية، التي تدير مراكز للطلاب للعمل مباشرة مع المنظمات المحلية في مشاريع طويلة الأجل
- الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف، التي تقدم خدمات في مجال بناء القدرات، وتدريبات اكتساب المهارات، والدعم الفني للمجموعات المحلية
- مؤسسات وشركات المحاماة التي لديها خبرة فنية ذات صلة (مثل التوثيق أو المحاسبة) وبرامج خيرية تعمل من خلالها مع المجموعات المحلية

عند تطوير شراكات مع منظمات أخرى، قد تفكر مجموعات الضحايا في الدخول في اتفاق رسمي، وقد يساعد وجود مستند مكتوب يسجل التفاهم المتبادل حول الأنشطة والسرية والتوقعات المشتركة الأخرى على حماية المنظمات التي تعمل معًا.

البحث عن المنظمات والجهات المانحة التي تقدم الدعم

قد يكون **العديد من الجهات المانحة المختلفة** مهتم بدعم مجموعات الضحايا، ولا يمكن مناقشة كل جهة مانحة محتملة على حدة. بدلاً من ذلك، يقدم هذا القسم نصائح عامة عن كيفية تحديد مجموعات الضحايا للجهات المانحة المحتملة والبحث عنها.

تحديد الجهات المانحة المختلفة

تقدم أنواع مختلفة من المنظمات فرص تمويل للمنظمات المحلية التي تعمل في جهود مناصرة العدالة بعد الجرائم الوحشية الجماعية، وقد تكون مجموعات الضحايا مؤهلة لفرص التمويل تلك. تعتبر الأنواع التالية من المنظمات مكانًا جيدًا للبدء منه:

- حكومات البلاد الكبيرة المانحة، التي لها سفارات في الدولة المعنية، مثل الحكومة السويسرية، وحكومة المملكة المتحدة، والحكومة الهولندية وحكومة الولايات المتحدة
- وكالات وإدارات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، وهيئة الأمم المتحدة لقضايا المرأة

- الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية
- الجهات المانحة الخاصة، مثل المؤسسات والجمعيات الخيرية، على سبيل المثال، منظمة مؤسسات المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة غيتس، ومؤسسة فورد، ومركز كارتر

لدى الجهات المانحة أولوياتها ومعاييرها وأساليب عملها المختلفة، وتحتاج مجموعات الضحايا إلى تحديد الجهة الأكثر ملاءمة لحالتها وأنشطتها وأهدافها. ومع ذلك، فمعظم الجهات المانحة تلتزم بقواعد وإجراءات التمويل الصارمة. رغم أن الجهات المانحة من القطاع الخاص (مثل المؤسسات والجمعيات الخيرية) قد تتمتع بمزيد من المرونة مقارنة بالجهات العامة (مثل الحكومات والمنظمات الدولية)، إلا أنها عادة ملزمة بالقوانين الخيرية للبلد المسجلة فيه. إن تطوير العلاقات مع ممثلين محليين من أنواع المنظمات المذكورة سابقًا، قد يساعد مجموعات الضحايا على تحديد الجهات المانحة التي لترغب في العمل معهم.

البحث عن الجهات المانحة المحتملة

إن فهم الأولويات وممارسات العمل المؤسسية لمختلف الجهات المانحة قد يساعد مجموعات الضحايا على تحديد الجهة المحتملة المناسبة لمشاريعها. تعدُ قراءة المواد التي تتيحها الجهات المانحة للعامة، مثل محتوى الموقع الإلكتروني وتقاريرها، وحضور اجتماعات تشارك فيها أو تستضيفها تلك الجهات، مصادر قيمة لمعلومات عن اهتماماتها وممارسات العمل لديها. عند جمع هذه المعلومات، يكون الاهتمام بالتفاصيل التالية مفيدًا للغاية:

- المنظمات والأنشطة التي سبق لهذه الجهة دعمها، والمنظمات والأنشطة الأخرى التي لا تدعمها أو لا يمكنها أن تدعمها
- مجال الجهة المانحة من حيث القضايا والموقع الجغرافي، وترتيب ألوياتها في هذه المجالات، مثل مكافحة الإرهاب، أم بناء السلام، أم العدالة الانتقالية
- المعلومات الأساسية، مثل مواعيد دورات التمويل، والقيمة الاعتيادية للمنح، وإجراءات وشروط تقديم الطلبات، وإجراءات صنع القرار لديها

بعد جمع تلك المعلومات الأساسية، يمكن لمجموعات الضحايا التواصل مع الجهة المانحة المحتملة من أجل اجتماع إعلامي أولي. هذا الاجتماع فرصة للجهات المانحة ومجموعة الضحايا للتعارف. يجب أن تكون مجموعات الضحايا مستعدة لمشاركة تفاصيل أهدافها وأنشطتها، وطرح أسئلة توضيحية على الجهة المانحة بخصوص أولويات القضايا وشروط التمويل، بناءً على أبحاثها السابقة. ما لم تُشر الجهة المانحة إلى خلاف ذلك، لا يكون الاجتماع الإعلامي الأولي عادة منتدى مناسبًا لطرح فكرة، أو طلب التمويل مباشرة.

إعداد مقترح التمويل أو الدعم

يركز هذا القسم على إجراءات إعداد مقترح التمويل أو الدعم، ويهدف إلى مساعدة مجموعات الضحايا على التفكير في أولوياتها الاستراتيجية، وتحديد الطرق التي يمكن أن تتماشى مع أولويات الجهات المانحة المحتملة، التي حددتها المجموعات وأجرت بحثًا عنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم أن مواءمة الأولويات الاستراتيجية مع الجهة المانحة المحتملة، قد تميز مجموعة الضحايا كجهة مستفيدة، إلا أن مثل هذا التوافق قد يمنعها من أداء عملها بالطريقة التي تريدها. في نفس الوقت الذي تفكر فيه مجموعات الضحايا كيف تجد نقاطًا مشتركة بين أهدافها وأهداف الجهة المانحة المحتملة، عليها أن تتأكد من أن هذا التحالف لا يكون على حساب أهدافها المؤسسية الأساسية.

تحقيق التوافق بين الأولويات الاستراتيجية والمصالح

تتلقى الجهات المانحة الكبرى طلبات تمويل لا حصر لها، ولا تستطيع عادة الاستجابة لجميع هذه الطلبات. وهذا يعني أنه يتعين عليها تحديد المشاريع والمنظمات التي تتوافق بشكل وثيق مع أولوياتها الاستراتيجية الخاصة ببرنامج التمويل. يمكن لمجموعات الضحايا التي تستطيع إثبات دعم مشاريعها أو نشاطها للأولويات الاستراتيجية للمنظمة المانحة أن تميز نفسها عن المنظمات الأخرى في إجراءات تقديم الطلبات.

راجع: Ahmed Mroueh, *A Practical Guide for Civil Society Organizations in Lebanon towards Proposal Writing* (Lebanon Support, 2018), 6–10, https://civilsociety-centre.org/resource/practical-guide-civil-society-organisations-lebanon-towards-proposal-writing.

تكون العلاقة بين أولويات مجموعات الضحايا وأولويات الجهة المانحة واضحة في بعض الحالات. فقد تكون أولوية التمويل المعلنة للجهة المانحة هي دعم جهود العدالة والمساءلة التي تقودها محليًا، أو دعم مجموعات الضحايا التي تسعى لتحقيق العدالة الانتقالية. أو قد تكون الجهة المانحة قد مولت أنشطة أو منظمات مماثلة في نفس الدولة أو في دول مجاورة من قبل، وقد تكون العلاقة أقل وضوحًا في حالاتٍ أخرى. على سبيل المثال، قد تستخدم الجهة المانحة لغة مختلفة في وصف نفس أنواع الأنشطة التي تسعى مجموعة الضحايا إلى ممارستها. تشمل المرادفات الشائعة لكل من "العدالة والمساءلة" و"العدالة الانتقالية" التي قد تستخدمها الجهات المانحة "معالجة مخلفات الصراع" و"التعامل مع الماضي".

في حالات أخرى، قد تكون العلاقة بين المصالح والأولويات الاستراتيجية للجهات المانحة أقل وضوحًا؛ فربما تكون الجهة المانحة لم يسبق لها دعم هذا النوع من العمل أبدًا، وقد تكون أولوياتها المؤسسية المعلنة مختلفة تمامًا عن أولويات مجموعة الضحايا. على سبيل المثال، تركز بعض الجهات المانحة بشكل أساسي على "الأمن البشري"، و"مكافحة التطرف العنيف"، و"بناء الدولة"، و "التنمية"، و"الحد من الفقر" بدلاً من "العدالة الانتقالية". عند الاقتراب من هذا النوع من الجهات المانحة، ضع في اعتبارك ما يلي:

- قد يتعين على مجموعة الضحايا تسليط الضوء على تفاصيل مهمة عن الصراع، وخلفية عمل المجموعة، واستراتيجيتها.
- قد تحتاج مجموعة الضحايا إلى إيجاد طرق مدروسة تربط بها أهداف العدالة التي تسعى إليها بأهداف المتبرع بمزيد من الصلة، لا سيما من خلال النظر إلى معالجة الماضي كأساس ضروري للتدخلات الأخرى.

ملحوظة

الغرض من النصيحة الواردة في هذا الفصل ليس تشجيع مجموعات الضحايا على تغيير أولوياتها الاستراتيجية لتتماشى بشكل أفضل مع مصالح الجهات المانحة؛ بل يجب أن تشعر مجموعات الضحايا بالتمكين، للمطالبة بدور شراكة متساوٍ مع الجهة المانحة في وضع جدول الأعمال والتعبير عن احتياجاتها الخاصة.

ملاحظة حول التنمية المستدامة والعدالة

حددت العديد من الحكومات والجهات المانحة الأخرى "التنمية" أو "التنمية المستدامة" كأولوية تمويل أساسية. في عام 2015، التزمت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بتحقيق سبعة عشر هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. يركز الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة على "الوصول إلى العدالة للجميع" وعلى "المؤسسات الفعالة الشاملة الخاضعة للمساءلة، على جميع المستويات". قد تستطيع مجموعات الضحايا ذكر هذا الهدف في محتوى طلب المنحة الذي تقدمه إلى الجهات المانحة التي تعطي الأولوية للتنمية. مع ذلك، تتغير أولويات الجهات المانحة، فعلى الرغم من أن الاستشهاد بأهداف التنمية المستدامة قد يكون مفيدًا في مشروع مقترح وقت كتابة هذا التقرير، قد لا يكون الأمر كذلك في المستقبل. راجع: United Nations, *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*, A/RES/70/1 (2015), Goal 16, https://sdgs.un.org/publications/transforming-our-world-2030-agenda-sustainable-development-17981.

صياغة المقترح

لدى كل جهة من الجهات المانحة شروطها الخاصة في طلبات التمويل، ولا يمكن مناقشة كل شرط محتمل في هذا الدليل. يقدم هذا القسم نظرة عامة على بعض العناصر المشتركة، التي قد تبحث مجموعات الضحايا تضمينها في طلبات التمويل التي تقدمها. تحاسب الجهات المانحة الجهة المستفيدة على الأهداف المحددة في المقترح الذي قدمته، لذا، من المهم أن يكون المقترح المقدم عن نطاق المشروع وأنشطته وأهدافه المنشودة، مدروسًا وواقعيًا في البداية قدر الإمكان.

ملخص المشروع

تبدأ مقترحات التمويل عادةً بنظرة عامة موجزة عن المشروع، ويجب أن تساعد المعلومات المقدمة الجهة المانحة على فهم سبب أهمية المشروع، ووضعه في نفس مكانة الأنشطة الأخرى ذات الصلة القائمة بالفعل، وتشمل التفاصيل المطلوبة التي يجب إبرازها ما يلي:

- النتائج الأولية قصيرة المدى، والأهداف المنشودة على المدى البعيد للمشروع
- الفجوات الموجودة في العمل الجاري، والتي يهدف المشروع إلى سدها
- أية طلبات من مجموعات أو أفراد آخرين، تكون مجموعة الضحايا قد تلقتها لتُنجز من خلال هذا النوع من العمل
- الشركاء والجهات الفاعلة، التي ستشارك في تنفيذ المشروع أو تقديم مشورة خلاله

الخلفية أو السياق

يجب أن يتضمن الاقتراح أيضًا معلومات عن السياق الأوسع للمشروع. في حالة الجهات المانحة التي لم يسبق لها العمل في البلد أو القضية المعنية، قد يكون من الضروري لها أن تعرف بيانات أساسية أكثر تفصيلاً. أما في حالة الجهات المانحة التي عملت طويلًا في البلد والقضية، قد تكون البيانات الأساسية فرصة للتأكيد على معالجة الفجوات والتعامل مع المشكلات التي يحاول المشروع معالجتها. اعتمادًا على الاحتياجات والسياق، قد يتضمن هذا القسم التفاصيل التالية:

- نظرة عامة على الأحداث والتواريخ والجرائم الرئيسية والجهات الفاعلة الأساسية المتورطة في حالة الجرائم الوحشية الجماعية

- حجم حالة الجرائم الوحشية الجماعية، مع حقائق وأرقام موثوقة عن عدد الأشخاص المتضررين (إذا كانت هذه المعلومات متوفرة)
- الوضع السياسي الحالي في البلد المتضرر، بما في ذلك أي تطورات مهمة متوقعة
- تحليل موجز لجهود النهوض بالعدالة التي بُذِلَت حتى الآن

إطار عمل تقيم النتائج ونظرية التغيير

تطلب العديد من الجهات المانحة من المتقدمين تضمين إطار عمل لتقييم النتائج أو نظرية التغيير في المقترح المُقدّم. قد يكون تطوير إطار العمل هذا من خلال التفكير في الطرق التي يهدف المشروع إلى تحقيق هدف طويل الأجل من خلالها إجراء مفيد. قد يسلط الضوء على نقاط الضعف أو الثغرات الموجودة في النموذج والتي يحتاج العاملون في المشروع إلى مراعاتها أثناء أداء عملهم، وقد يبرهن إطار العمل هذا أيضًا على تميز وأهمية المشروع.

راجع: Anne Garbutt, "Monitoring and Evaluation: A Guide for Small and Diaspora NGOs" (The Peer Learning Programme for Small and Diaspora Organizations, INTRAC, Oxford, October 2013), https://www.intrac.org/resources/monitoring-evaluation-guide-small-diaspora-ngos/.

قد يكون من الصعب ابتكار نهجٍ لقياس تأثير المشروع، لا سيما في سياق العدالة والمساءلة، وربما يكون من الصعب في المواقف المتقلبة المعقدة التي تحدث في النزاع المستمر تحديد نتائج ملموسة وقياس النواتج الرئيسية، مثل مستويات مشاركة الضحايا أو الإرادة السياسية لتحقيق العدالة. مع وضع هذه الصعوبات في الاعتبار، يجب أن يوضح اقتراح التمويل هذه النقاط بوضوح:

- الهدف طويل المدى للمشروع أو المبادرة
- خصائص الموقف الذي يتحقق فيه هذا الهدف
- النتائج قصيرة ومتوسطة المدى، التي يهدف المشروع إلى تحقيقها
- أنشطة المشروع المحددة، التي ستتضافر من أجل تحقيق الهدف طويل الأجل

يجب أن يسلط اقتراح التمويل الضوء أيضًا على الافتراضات التي قام عليها إطار العمل هذا، والعوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على نجاح المشروع، والموارد التي تحتاج إليها مجموعة الضحايا لتنفيذه.

ملحوظة

يمكن أن تكون هذه فرصة لتسليط الضوء على الطرق التي يمكن من خلالها أن تتلاقى نظرية التغيير الخاصة بمجموعة الضحايا مع أولويات ومصالح الجهات المانحة المحتملة.

تفاصيل حول أنشطة المشروع

إضافةً إلى تحديد الهدف طويل المدى للمشروع، يجب أن يتضمن مقترح التمويل بيانات تفصيلية عن أنشطة المشروع؛ لمساعدة الجهات المانحة على فهم المشروع، ويجب أن يحدد المقترح أنشطة محددة ومنفصلة، سواء كانت بحثًا أو تدريبًا أو إرشادًا أو فرصًا لمناصرة الدعوة. والتفاصيل الأخرى ذات الصلة تتضمن هذه المعلومات:

- الموظفون الذين سيديرون وينفذون ويدعمون المشروع
- مواقع أنشطة المشروع
- الأشخاص أو السكان الذين يهدف المشروع إلى دعمهم

- موعد بدء الأنشطة
- أعمال مراقبة وتقييم أنشطة المشروع، التي ستُجرَي أثناء التنفيذ؛ لضمان تقدم المشروع نحو تحقيق أهدافه
- المبادئ أو أفضل الممارسات التي سيتبعها الموظفون في أداء عملهم

استراتيجية إدارة المخاطر

تحتاج الجهات المانحة إلى معرفة أن الجهة المستفيدة لديها خطة تتوقع من خلالها المخاطر والتحديات التي ستواجه المشروع وتمكنها من مواجهتها والتخفيف من حدة آثارها. هذا الأمر مهم للغاية من أجل الموافقة على منح المنظمات التي تعمل في قضايا حساسة من الناحية السياسية، أو مع الفئات السكانية الضعيفة، مثل مشاريع العدالة التي تقودها مجموعات الضحايا. عند صياغة استراتيجية لإدارة المخاطر لإطلاع الجهة المانحة عليها، قد يكون ما يلي مفيدًا:

- تنظيم المخاطر المختلفة في فئات أكثر شمولًا.
- شرح كل بند من بنود المخاطر في جملة أو جملتين.
- تصنيف المخاطر حسب احتمال حدوثها.
- شرح مدى خطورة تأثير البند حال حدوثه.
- تحديد التدابير اللازمة لتخفيف آثار هذه المخاطر أو التعامل معها.

الميزانية

يجب أن يتضمن المقترح المقدم ميزانية تحدد النفقات المتوقعة للمشروع. وكما ذُكِرَ من قبل، قد يكون ذلك بمثابة تدريب تقني، وقد تحتاج مجموعات الضحايا عادةً إلى العمل مع أفراد ممن لديهم خبرة في إعداد الميزانيات.

راجع: "Applying for Grants," Community Toolbox, accessed December 11, 2020, https://ctb.ku.edu/en/applying-for-grants.

الحفاظ على العلاقات مع الجهات المانحة بعد تلقي التمويل

تطلب الجهات المانحة عادةً من المنظمات المستفيدة توقيع عقد أو اتفاقية، تحدد التكاليف التي قد تنفق أو لا تُنفق، والفترة الزمنية التي يجب أداء الأنشطة خلالها، ومتطلبات إعداد التقارير، إضافة إلى أمورٍ أخرى. يجب على مجموعات الضحايا قراءة هذه الاتفاقيات بعناية قبل التوقيع عليها. إن مطالبة الجهة المانحة بتوضيح المشاكل أو مناقشة شروط محددة للعقد معها إجراءٌ مناسبٌ دائمًا إذا توقعت مجموعة الضحايا وجود مشكلة.

بعد توقيع العقد، من المهم استثمار الوقت والموارد من أجل الحفاظ على العلاقات مع الجهات المانحة الحالية. يمكن أن يساعد ذلك في بناء علاقة ثقة متبادلة بين الجهة المستفيدة والجهة المانحة، وهو أمرٌ بالغُ الأهمية، خاصة إذا ساءت الأمور في المشروع أو تغير السياق الذي يعمل فيه المشروع. مع ذلك، تكون لدى الجهات المانحة المختلفة توقعات خاصة حول نوع العلاقة التي تربطها بالجهة المستفيدة، حيث تشترط بعض الجهات المانحة الحصول على تقارير بانتظام، في حين يميل البعض الآخر أكثر إلى نهج "عدم التدخل". وبغض النظر عن النهج المتبع، فإن تتبُّع نجاحات المشروع، والاحتفاظ بسجلات مالية دقيقة، وتشغيل المشروع من خلال إدارة شاملة فعالة، أمورٌ قد تُساعدُ على غرس الثقة. إضافةً إلى تلبية متطلبات التقارير المتفق عليها، يمكن لمجموعات الضحايا النظر في التدابير التالية:

- **تسليط الضوء على النجاحات والإنجازات الرئيسية للجهات المانحة**

إضافةً إلى إرسال التحديثات إلى الجهة المانحة خلال دورة التقارير المنتظمة، ينبغي على مجموعات الضحايا البحث عن فرص تسلط فيها الضوء على النجاحات والإنجازات الكبرى أمام الجهة المانحة، فهذه التحديثات فرصة جيدة لتعزيز الشعور بالتعاون والشراكة مع الجهات المانحة، ويمكن لمجموعات الضحايا تقديمها بشكل غير رسمي من خلال الهاتف أو عبر البريد الإلكتروني.

- **الإطلاع الدائم للجهات المانحة على التحديات**

وبنفس القدر من الأهمية، يجب على مجموعات الضحايا أن تشارك التحديات والصعوبات الأساسية التي تواجهها مع الجهة المانحة، فقد يكون بمقدورها مساعدة الجهة المستفيدة على التفكير في حلول للمشكلات الصعبة، وإطلاعها على هذه الأمور قد يمنع حدة المفاجآت غير السارة لاحقًا.

- **إشراك الجهة المانحة في المناسبات كلما أمكن**

قد يكون من المفيد لمجموعات الضحايا توجيه الدعوة للجهة المانحة للمشاركة في أنشطة المشروع، لا سيما في الحالات التي لا يكون للجهة المانحة مقر في البلد المعني. يمكن أن تكون هذه وسيلة قيمة، يتم التأكد من خلالها فهم الجهة المانحة للمشروع والسياق.

الاستنتاجات

تحتاج **مجموعات الضحايا** عادةً إلى تمويل ودعم لإدارة أنشطتها. مع ذلك، قد تكون عملية تأمين الموارد مربكة، وقد تستغرق وقتًا طويلاً وربما لا تؤدي دائمًا إلى النتيجة المرجوة. تفضل الجهات المانحة الكبرى غالبًا المنظمات الفنية جيدة التنظيم، من تلك التي لها مقر في المدن الكبرى ولديها أنظمة محاسبة فعالة. قد تُصعِّب هذه التفضيلات أحيانًا على المجموعات المحلية والشعبية التنافس. إضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب جذب انتباه الجهات المانحة الدولية، طوال فترة قد تمتد عقودًا من الجهد القضائي. مع ذلك، تستطيع مجموعات الضحايا اتخاذ خطوات تمكنها من احتلال موضع جيد في المشهد، حتى تتمكن من مواصلة كفاحها من أجل العدالة على المدى الطويل.

الملحق الأول
المنظمات والخبراء

يوفر هذا الملحق قائمة بالخبراء والمنظمات التي تعمل في هذا المجال، ويمكنهم توفير المزيد من المعلومات. ليس للمتحف أي ارتباط مهني مع هذه المنظمات، وآرائهم لا تعكس بالضرورة آراء المتحف.

السعي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية واستخدام تدابيرها

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

باتريك بورغيس محامٍ أسترالي وخبير دولي في مجال حقوق الإنسان، ورئيس منظمة آسيا للعدالة والحقوق، وهي منظمة تعمل في مجال مساندة حقوق الإنسان ومناهضة سياسات الإفلات من العقاب، الراسخة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

للتواصل: pburgessajar@gmail.com

روبن كارانزا خبير برامج أول في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ويعمل مع مجتمعات الضحايا وأصحاب القرار السياسي فيما يتصل بالتعويضات في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. كما يقدم استشارات في قضايا التعويضات ومحاكم جرائم الحرب، بما في ذلك الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: RCarranza@ictj.org

عمل **بابلو دي غريف** كأول مُقرّر خاص للأمم المتحدة، معنيٌ بتعزيز جهود تقصي الحقائق ومناصرة العدالة وأحكام التعويضات وتدابير ضمان عدم التكرار. وقد نشر وألقى محاضرات مكثفة حول هذه الموضوعات، وقدم المشورة للحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الضحايا. هو حاليًا، شريك رئيسي ومدير برنامج العدالة الانتقالية في مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية في جامعة نيويورك.

للتواصل: pdg4@nyu.edu

مؤسسة EQUIPO ARGENTINO DE ANTROPOLOGÍA FORENSE (EAAF) مؤسسة علمية غير حكومية غير ربحية، تطبقُ منهجيات وتقنيات علم الطب الشرعي في التحقيقات والبحث والاستكشاف وتحديد أسباب الوفاة، والبحث عن المفقودين. أحد المبادئ التوجيهية لمؤسسة EAAF هو الاحترام الكامل لآراء واهتمامات مجتمعات الضحايا وأسرهم. تتعاون مؤسسة EAAF مع هذه المجموعات والأسر لاستخراج الجثث وتحديد أسباب الوفاة كما تتعاون معها في مراحل تحديد الهوية، وتزودها بجميع المعلومات المتاحة في كل مرحلة من مراحل العمل.

للتواصل: eaaf@eaaf.org (بوينس آيرس)، ny.office@eaaf.org (نيويورك)

تساند منظمة EQUIPO PERUANO DE ANTROPOLOGÍA FORENSE (EPAF)جهود العدالة الانتقالية في قضايا الجرائم ضد الإنسانية — خاصة حالات الإخفاء القسري والإعدام خارج نطاق القانون — من خلال مساعدة الأشخاص في العثور على أفراد الأسرة المفقودين والتعرف عليهم والسعي نحو تحقيق العدالة.

للتواصل: epafperu@epafperu.org

بهافاني فونسيكا محامية دستورية وحقوقية في سري لانكا وباحثة أولى في مركز بدائل السياسة (Centre for Policy Alternatives)، وتشارك في الجهود الوطنية والدولية المتعلقة بمناصرة قضايا حقوق الإنسان والمصالحة والعدالة والإصلاح.

للتواصل: bhavani@cpalanka.org

مؤسسة غواتيمالا لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (FAFG)، منظمة تقنية وعلمية تعمل في مجال التحقيقات والتوثيق وتعزيز الوعي بحالات انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، التي حدثت خلال الحرب الأهلية الغواتيمالية.

للتواصل: https://fafg.org/contact/?lang=en (نموذج التواصل)

كلير جرينشتاين، أستاذة مساعدة في قسم العلوم السياسية والإدارة العامة بجامعة ألاباما في برمنغهام. تركزُ أبحاثها على حقوق التعويضات وقضايا انتهاكات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بشكل عام.

للتواصل: cgreenst@uab.edu

المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، منظمة غير ربحية تعمل على مناصرة قضايا العدالة في البلدان التي عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، في ظل القمع والصراعات. يعمل المركز مع الضحايا وجماعات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية؛ لتحقيق هذا الهدف. يعمل برنامج الحقيقة والذكرى التابع للمركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) على دمج وتعزيز حقوق الضحايا، في جهود تقصي الحقائق ومبادرات إحياء الذكرى في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم المشورة اللازمة لمشاريع إحياء الذكرى في مجالات التشاور مع الضحايا وتصميم النصب التذكاري والتكليف، من خلال التدريب على حالة محددة.

للتواصل: info@ictj.org

يدعم التحالف الدولي لموقع الضمير (ICSC) المواقع التاريخية والمتاحف والنصب التذكارية في جميع أنحاء العالم لربط الماضي بالحاضر. يعزز التحالف قدرات المنظمات الأعضاء فيه، من خلال المنح وتأسيس التنظيمات والتدريب والمناصرة. المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة برنامج رئيسي من برامج التحالف الدولي لموقع الضمير (ICSC)، وهي ائتلاف معني بالتعلم من الأقران، يعمل تحديدًا في مجال مناصرة جهود العدالة الانتقالية المرتكزة على المجتمع، التي تركز على الضحايا في البلدان التي تشهد صراعًا أو الخارجة من صراع.

للتواصل: coalition@sitesofconscience.org

تعمل اللجنة الدولية المعنية بشؤون المفقودين (ICMP) في 40 دولة مع الحكومات والمؤسسات القضائية والمنظمات غير الحكومية؛ للبحث عن المفقودين في حالات النزاع المسلح وانتهاكات الحقوق.

للتواصل: icmp@icmp.int

مارك كيرستن، مستشار في مؤسسة وايامو، ومؤسس مدونة العدالة في الصراعات (Justice in Conflict)، وباحث في كلية موك للعلاقات الدولية والسياسات العامة، بجامعة تورنتو. يركز مارك بحثه وعمله على السياسات وآثار تدخلات المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: mark.s.kersten@gmail.com

كريس ماهوني، الرئيس التنفيذي وأحد مؤسسي نظام بيلوريا (Peloria) وإخصائي أول الاقتصاد السياسي في الممارسة العالمية للتنافسية المالية والابتكار التابعة للبنك الدولي . عمل سابقًا في فريق التقييم المستقل، والممارسات العالمية للحوكمة التابعة للبنك الدولي، وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك عمله كنقطة اتصال عالمية لشؤون العدالة الانتقالية.

للتواصل: mahony.christopher@gmail.com

لوك موفيت، مدرس أول في كلية الحقوق بجامعة كوينز بلفاست. يركز في بحثه على التعويضات وحقوق الضحايا في المراحل الانتقالية وقبل إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. عمل سابقًا مع عدد من الضحايا، ومجموعات الضحايا في أيرلندا الشمالية، وكمبوديا، ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

للتواصل: l.moffett@qub.ac.uk

تساند **منظمة شركاء من أجل العدالة الدولية (PJI) PARTNERS IN JUSTICE INTERNATIONAL**، جهود مناصرة العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الجسيمة — مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية — بشكل أساسي، من خلال توفير الدعم العملي للمدعين العموميين في الجرائم الخطيرة، ولممثلي الضحايا والمحققين العاملين في مرحلة ما بعد النزاع وما بعد الحكومات الديكتاتورية.

للتواصل من أجل طرح الأسئلة والاستفسارات ومختلف التساؤلات:
admin@partnersinjustice.org

للتواصل للحصول على مساعدة من خلال برامج التدريب أو الإرشاد الأفقي أو برامج التدخل الخاصة بـ منظمة PJI: legal@partnersinjustice.org

---

تقدم منظمة **الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان (PHR)** استشارات الطب الشرعي المستقلة لتوثيق وجمع الإثباتات على انتهاكات حقوق الإنسان.

للتواصل: https://secure.phr.org/secure/contact-us (نموذج التواصل)

نعومي روهت أريازا، محامية وأستاذة قانون متميزة في جامعة كاليفورنيا (UC)، هيستينغز. وخبيرة في مجال مناصرة العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، مع تركيز منها في أعمالها على أمريكا اللاتينية.

للتواصل: rohtarri@uchastings.edu

نيلسون كاميلو سانشيز ليون، مدير برنامج حقوق الإنسان والمركز الدولي لقوانين حقوق الإنسان بجامعة فيرجينيا. عَمِلَ مستشارًا وخبيرًا قانونيًا في مختلف قضايا حقوق الإنسان، وعمل سابقًا مع لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الكولومبية.

للتواصل: csanchez@law.virginia.edu

تدعم مؤسسة **SIGRID RAUSING TRUST** المنظمات التي تختارها لفترات مبدئية مدتها عام واحد، يمكن تمديدها. لا تقبل مؤسسة Sigrid Rausing الطلبات من جهات لم توجَّه إليها دعوة للحصول على تمويل. يقدم صندوق المؤسسة منحًا أساسية لمنظمات حقوق الإنسان والفنون، وقد دعم في الماضي جهودًا لإحياء ذكريات وطنية ومحلية، بما في ذلك بعض المتاحف ومراكز الفنون ومراكز التوثيق.

للتواصل: info@srtrust.org

معهد **SWISSPEACE**، معهد معني بجهود السلام. يعمل في مجال تحليل أسباب النزاعات التي يترتب عليها أعمال عنف، ويضع استراتيجيات للتحول السلمي لهذه الحالات. يهدف معهد سويسبيس (Swisspeace) إلى المساهمة في تعزيز قدرات منع النزاعات والتحول من مراحلها. يدعم برنامج "التعامل مع الماضي" (Dealing with the Past) التابع لمعهد Swisspeace الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية؛ من أجل تصميم أنشطة للتعامل مع الماضي (أو للعدالة الانتقالية) وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ينصب تركيز المعهد على استخدام الأراشيف في هذا المجال. يوفر هذا البرنامج مجموعة واسعة من فرص التدريب على التعامل مع الماضي، ويساهم في السياسات البحثية المترابطة في Swisspeace من خلال مشاريعه البحثية والفعاليات البحثية والمؤتمرات والمنشورات والتدريس.

للتواصل: lisa.ott@swisspeace.ch (ليزا أوت، رئيسة برنامج "التعامل مع الماضي")

لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) برنامج يركز على المتاحف في البلدان في حالات الطوارئ (مثل أوضاع ما بعد الصراع)، إضافة إلى أمورٍ أخرى. تقدم منظمة اليونسكو برامج تدريبية وبرامج لتطوير الشبكات وزيادة الوعي وأنشطة استشارية مختلفة. يعمل مشروع ذاكرة العالم (MoW) تحديدًا في الحفاظ على الوثائق المهمة وإتاحة الوصول إليها. يمكن لأمناء التحالفات السعي للقيد في سجل مشروع ذاكرة العالم الدولي أو الوطني أو الإقليمي، مما قد يزيد القدرة الإعلامية للتحالف ويساعد أحيانًا في جذب تمويل للمشروع.

للتواصل: f.banda@unesco.org (فاكسون باندا، رئيس وحدة التراث الوثائقي، ورئيس أمانة برنامج ذاكرة العالم)

استخدام القانون في تحقيق العدالة والمحاسبة على الجرائم الوحشية الجماعية

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

بيتسي أبل، مديرة شؤون الدعوة ورئيسة قسم الديمقراطية وسيادة القانون لمبادرة عدالة المجتمع المفتوح. وهي أيضًا أستاذ مساعد في كلية الشؤون الدولية والشؤون العامة بجامعة كولومبيا، حيث تُدرّسُ القانونَ الدولي لحقوق الإنسان. وكانت سابقًا المديرة القانونية لمنظمة عالم خالي من الإيدز (AIDS-Free World) والمنظمة الدولية لحقوق الأرض (EarthRights International) ومديرة برنامج الجرائم ضد الإنسانية في منظمة حقوق الإنسان أولًا (Human Rights First).

للتواصل: Betsy.apple@opensocietyfoundation.org

تعمل منظمة محامون بلا حدود (ASF) بلجيكا لتوعية الناس بحقوقهم، ولمساعدة المجتمع المدني والمحامين على مساعدة الناس على نحو أفضل، وتعزيز الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان.

للتواصل: https://www.asf.be/about-asf/contact-2/ (تفاصيل جهات الاتصال)

تعمل منظمة محامون بلا حدود (ASF) كندا في بعض البلدان؛ لتعزيز عمل منظمات المحامين المحلية، أو منظمات المجتمع المدني، التي تساعد مجموعات الضحايا في مساعيهم من أجل العدالة. تقيم منظمة ASF دعاوى التقاضي الاستراتيجي، وتقدم المساعدة القانونية التقنية، وتنشئ الهياكل التي تساعد المنظمات في الوصول إلى مصادر التمويل والتعاون الدولي.

للتواصل: info@asfcanada.ca

ألموديا برنابيو، محامية ومؤسس مشارك في مجموعة غرنيكا جروب، ومدير مشارك في غرف العدل الدولية غرنيكا 37. أدارت في السابق برنامج العدالة الانتقالية في مركز العدالة والمساءلة، ويُنسب إليها أكثر من اثنتي عشرة قضية بارزة من قضايا حقوق الإنسان.

للتواصل: almudenab@guernica37.com

يمثلُ مركز العدالة والمساءلة (CJA) ضحايا التعذيب وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الدعاوى ضد الجناة الأفراد أمام المحاكم الأمريكية والإسبانية.

للتواصل: center4justice@cja.org

تنسق شبكة أعظم المواطنين (CIVITAS MAXIMA) بين أعضائها من المحامين والمحققين الدوليين الذين يعملون لصالح النساء والأطفال والرجال ممن وقعوا ضحايا للجرائم الدولية، لا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لا يستهدف المحامون والمحققون سوى الحالات التي لم تنجح فيها الإجراءات القانونية في تقديم الجناة إلى العدالة.

للتواصل: info@civitas-maxima.org

يرفع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) دعاوى التقاضي الاستراتيجية عالية التأثير في قضايا حقوق الإنسان ويديرها ويدعمها، لمساءلة الجهات الحكومية وغير الحكومية عن انتهاكات حقوق الفئات الأكثر ضعفًا.

للتواصل: info@ecchr.eu

جولي جوفين، رئيس لجنة الضحايا في نقابة المحامين بالمحكمة الجنائية الدولية (ICCBA). وهي محامية جنائية دولية، ومستشارة ومدربة في القانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الإنسان.

للتواصل: j.goffin@avocat.be

تعمل غرنيكا 37 جاهدةً وتؤسسُ فرقًا قانونية دولية مع شركاء داخل الدول؛ لتعزيز وتبادل الخبرات بين الثقافات والمؤسسات ومجموعات المجتمع المدني القانونية ومجتمعات الضحايا.

للتواصل: clerks@guernica37.org

فرانسواز هامبسون أستاذ فخري في كلية الحقوق بجامعة إسيكس، حيث تُدرّسُ وتبحث في النزاعات المسلحة والقانون الإنساني الدولي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. عملت من قبل خبيرة مستقلة في لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

للتواصل: fhampson@essex.ac.uk

ليزلي هاسكل محامية دولية، لديها أكثر من عقد من الخبرة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة. ركزت في عملها على مساعدة الضحايا والناجين من أفظع الجرائم على السعي لتحقيق العدالة أمام المحاكم الجنائية المجتمعية والمحلية والمختلطة والدولية.

للتواصل: lhaskell@gmail.com

تعمل منظمة محامون بلا حدود على بناء القدرات والنزاهة في قطاعات العدالة في العالم. تتعامل المنظمة مع المحامين والقضاة ممن كرسوا أنفسهم من أجل الخدمات المجانية، وتدمجهم في مبادراتها.

للتواصل: query@lwob.org

تُمكِّن **مجموعة ليجل أكشن ورلد وايد** الأفراد والمجتمعات التي عانت من انتهاكات وتجاوزات في حقوق الإنسان من السعي من أجل تحقيق العدالة وتقوي المؤسسات كي تساعدها في ذلك. تتخذ مجموعة ليجل أكشن ورلد وايد (LAW) القانون نهجًا يركز على الناجين، ويراعي الفوارق بين الجنسين في الاستراتيجيات القانونية الإبداعية؛ لتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وتحقيق الإنصاف القانوني للأشخاص الأكثر ضعفًا في المناطق المتضررة من النزاعات، ذات المجتمعات الهشة.

للتواصل: http://www.legalactionworldwide.org/contact-us/ (تفاصيل جهات الاتصال)

ماكسين ماركوس، المدير المؤسس لمنظمة شركاء من أجل العدالة (Partners in Justice International). وهي وكيل ادعاء ومحقق جنائي دولي، تتمتع بخبرة 24 عامًا في قاعات محاكم القانون الجنائي الدولي، بما في ذلك المحكمة الخاصة لسيراليون، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، والعديد من اللجان التابعة للأمم المتحدة، الخاصة ببعثات الاستفسار/تقصي الحقائق.

للتواصل: mmarcus@partnersinjustice.org

باولينا ماسيدا، المستشار الرئيسي للمكتب المستقل للمستشار العام للضحايا (OPCV) في المحكمة الجنائية الدولية، والممثل القانوني للضحايا في العديد من دعاوى المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: paolina.massidda@icc-cpi.int

فيونا مكاي، مسؤولة قانونية إدارية أولى في مجال العدالة الدولية في مبادرة عدالة المجتمع المفتوح. عملت في السابق في المحكمة الجنائية الدولية، وترأست قسم مشاركة الضحايا والتعويضات.

للتواصل: fiona.mckay@opensocietyfoundations.org

جاكلين مودينا محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان، معروفة بعملها في محاكمة الدكتاتور التشادي حسين حبري على جرائمه ضد الإنسانية.

للتواصل: jmoudeina@hotmail.com

مبادرة عدالة المجتمع المنفتح (OSJI)، برنامج تشغيلي تابع لمنظمة مؤسسات المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، يقدم خدمات التقاضي الاستراتيجي في قضايا حقوق الإنسان والأعمال القانونية الأخرى.

للتواصل: https://www.opensocietyfoundations.org/contact/28/program/open-society-justice-initiative (نموذج التواصل)

باسكال باراديس، عضو مؤسس والمدير التنفيذي، وسكرتير مجلس الإدارة، والمدير العام لمنظمة محامون بلا حدود كندا (Lawyers Without Borders Canada). أدار وشارك في العديد من مشاريع التعاون الدولي في مجالات العدالة وحقوق الإنسان، مع تركيز خاص على دعاوى التقاضي الاستراتيجي لقضايا حقوق الإنسان الرمزية.

للتواصل: pascal.paradis@asfcanada.ca

تساند منظمة شركاء من أجل العدالة الدولية (PJI) PARTNERS IN JUSTICE INTERNATIONAL، جهود مناصرة العدالة للضحايا والناجين من الجرائم الجسيمة — مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية — بشكل أساسي، من خلال توفير الدعم العملي للمدعين العموميين في الجرائم الخطيرة، ولممثلي الضحايا والمحققين العاملين في مرحلة ما بعد النزاع وما بعد الحكومات الديكتاتورية.

للتواصل من أجل طرح الأسئلة والاستفسارات ومختلف التساؤلات:
admin@partnersinjustice.org

للتواصل للحصول على مساعدة من خلال برامج التدريب أو الإرشاد الأفقي أو برامج التدخل الخاصة بـ منظمة PJI: legal@partnersinjustice.org

---

السفير ستيفن راب سفير الولايات المتحدة المتجول السابق المعني بقضايا جرائم الحرب في مكتب العدالة الجنائية الدولية بوزارة الخارجية. شغل في السابق منصب رئيس هيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورئيس هيئة الادعاء في المحكمة الخاصة لسيراليون.

للتواصل: sjrapp49@gmail.com

تسعى منظمة ريدرس (REDRESS) إلى تحقيق العدالة والحصول للناجين من التعذيب على تعويضات، كما تناهض سياسات إفلات الحكومات ومرتكبي الجرائم من العقاب، وتطور وتعزز الامتثال للمعايير الدولية.

للتواصل: info@redress.org (لندن)
للتواصل: info.nederland@redress.org (لاهاي)

كاثلين روبرتس، مدير مشارك مؤسس في منظمة شركاء من أجل العدالة الدولية (Partners in Justice International).
كاثلين محامية لديها أكثر من 16 عامًا من الخبرة الميدانية والخبرة في قاعات المحاكم في مجال حقوق الإنسان الدولية والقانون الجنائي الدولي، بما في ذلك تمثيل الضحايا والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الوحشية الجماعية الدولية، في المحاكم الوطنية لأكثر من 15 عامًا.

للتواصل: kroberts@partnersinjustice.org

تقدم منظمة ترايل إنترناشونال (TRIAL INTERNATIONAL) مساعدة قانونية مجانية، لضحايا الجرائم الدولية، وفي الترافع في القضايا، وتساعد على تطوير القدرات المحلية، وتدعم أعمال حقوق الإنسان.

للتواصل: info@trialinternational.org

لورين سميث فان لين، مستشارة في القانون الدولي وحقوق الإنسان، لديها خبرة في مراقبة المحاكمات الجنائية، والعمل على ضمان كفاءة وفعالية إجراءات قطاع العدالة. عملت سابقًا مستشارة قانونية في منظمة ريدرس (REDRESS)، وتخصصت في قضايا حقوق الضحايا والقانون الجنائي الدولي (ICL) والعدالة الانتقالية.

للتواصل: smithvanlinconsultancy@gmail.com

منظمة محاميّ الضحايا الدولية (VAI)، منظمة مختصة بقضايا ضحايا الجرائم الدولية الخطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. يمكن للضحايا من خلال عضوية VAI العمل بالتضامن مع الضحايا الآخرين في جميع أنحاء العالم، والحصول على الموارد اللازمة للمساعدة في القيادة الفعالة لحركات العدالة.

للتواصل: infor@victimadvocatesinternational.org

أليكس ويتينغ أستاذ الممارسات في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. شغل سابقًا منصب منسق التحقيقات ومنسق الادعاء في مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: awhiting@law.harvard.edu

منظمة رابطة نساء العالم (WOMEN'S LINK WORLDWIDE)، منظمة دولية غير ربحية، تستخدم قوة القانون في تعزيز التغيير الاجتماعي الذي يعزز حقوق الإنسان للنساء والفتيات، لا سيما اللواتي يواجهن العديد من أوجه عدم المساواة.

للتواصل: info@womenslinkworldwide.org

بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

ريد برودي محامٍ يعمل في قضايا حقوق الإنسان، ويشغل حاليًا منصب مستشارٍ ومتحدثٍ باسم منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، حيث يتعاون حاليًا مع ضحايا دكتاتور غامبيا السابق، يحيى جامع. عمل برودي سابقًا في محاكمة الجنرال التشيلي أوغستو بينوشيه، والديكتاتور التشادي السابق حسين حبري.

للتواصل: reedbrody@gmail.com

التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC)، تحالفٌ مكون من 2500 منظمة مجتمع مدني، تسعى جاهدة لمناصرة تحقيق العدالة الشاملة لضحايا الجرائم الوحشية الجماعية. لدى تحالف CICC مكاتب في لاهاي ونيويورك، وهي مورد ممتاز لمجموعات الضحايا ممن يسعون إلى التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: cicc@coalitionfortheicc.org (نيويورك)

للتواصل: cicc-hague@coalitionfortheicc.org (لاهاي)

كارلا فيرستمان محامية ترافع وادعاء كندية مؤهلة، وأستاذ أول ومديرة التأثير في كلية الحقوق بجامعة إسكس. لها منشورات وعملت أيضًا على نطاق واسع في القانون الدولي العام والقانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان، وشغلت من قبل منصب مديرة منظمة ريدرس (REDRESS) التي تسعى لتحقيق العدالة نيابة عن ضحايا التعذيب والجرائم الدولية الأخرى.

للتواصل: cf16045@essex.ac.uk

نيكي فرينكن باحثة في مجال حقوق الإنسان، ومستشارة في مجال العدالة الانتقالية. تعمل حاليًا باحثة إقليمية معنية بجنوب السودان في منظمة العفو الدولية. عملت في شرق إفريقيا وبوليفيا وهولندا مع مؤسسات مختلفة، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال العدالة الانتقالية، والوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، وتوثيق حقوق الإنسان.

للتواصل: niki.frencken@amnesty.org

رونالد جامارا سياسي ومحامي، عمل من قبل سكرتير تنفيذي للمنسق الوطني لحقوق الإنسان في بيرو، ومثل عائلات الضحايا في الدعاوى القضائية ضد الرئيس السابق ألبرتو فوجيموري ومستشاره.

للتواصل: ronaldgamarra2002@yahoo.es

منظمة مشروع العدالة والبحث العالمي (GLOBAL JUSTICE AND RESEARCH PROJECT) منظمة تكرس جهودها من أجل توثيق الجرائم الوحشية الجماعية التي ارتكبت في زمن الحرب في ليبيريا، ومساعدة الضحايا في سعيهم لتحقيق العدالة عن تلك الجرائم.

للتواصل: http://www.globaljustice-research.org/contact (نموذج التواصل)

جاكلين مودينا محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان، اشتهرت بعملها في محاكمة الدكتاتور التشادي حسين حبري عن جرائمه ضد الإنسانية.

للتواصل: jmoudeina@hotmail.com

تكافح منظمة **الدكتور دينس موكويج** على الصعيد العالمي لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة، وتوفير العدالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. استنادًا إلى عمل مستشفى بانزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، تعمل مؤسسة موكويج على تمكين الوصول إلى هذا النموذج الشامل للرعاية، الذي يدمج الدعم النفسي، والاجتماعي، والقانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، مع الرعاية الطبية. منذ عام 2017، ساعدت مؤسسة كوكويج شبكة SEMA، الشبكة العالمية للضحايا والناجين؛ على إنهاء العنف الجنسي في أوقات الحروب. تجمع شبكة SEMA الضحايا والناجين من العنف الجنسي في أوقات الحروب من أكثر من 21 دولة وست قارات، تتضامن وتتحرك بشكل جماعي وتدعو إلى العدالة والتغيير. إضافةً إلى دعم المنظمة المستمر لـ شبكة SEMA، تعمل أيضًا على تعزيز شبكات الناجين المحلية والوطنية، من خلال بناء القدرات والموارد؛ لتتمكن تلك الشبكات من تطوير الحلول والإجراءات الخاصة بها. وتربط أيضًا شبكات الناجين المحلية بـ SEMA؛ لتبادل الدعم، والإلهام، والمناصرة العالمية، والتعليم، والتطور.

للتواصل: info@mukwegefoundation.org

نانا جو نادو ناشطة في مجال حقوق الإنسان. وهي المؤسّسة والمديرة التنفيذية لمنظمة ANEKED (الشبكة الأفريقية لمناهضة جرائم القتل والإخفاء القسري خارج نطاق القانون)، فضلاً عن كونها من الأعضاء المؤسسين لمبادرة Jammeh2Justice (قدموا جامع إلى العدالة)، وهي حملة تسعى إلى تقديم دكتاتور غامبيا السابق يحيى جامع وشركائه إلى العدالة. وهي أيضًا إخصائية في أنشطة المساواة بين الجنسين وراوية القصص.

للتواصل: nanajo.ndow@aneked.org

روزا قايدي ناشطة إيزيدية. شاركت في المساعدات الإنسانية، وسعت لمقابلة الناجين الأيزيديين — لا سيما النساء والفتيات اللائي تعرضن للاستعباد الجنسي من قبل مقاتلي داعش — نيابة عن عدد من المنظمات المختلفة.

للتواصل: rosasaeed@hotmail.com

ليا ريوس ناشطة في مجال حقوق الإنسان والحركات النسائية. عملت باحثة في منظمة العفو الدولية، ومستشارة قانونية متخصصة في القانون الدولي والنوع الاجتماعي والعنف الجنسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. عملت سابقًا ضمن الفريق القانوني الذي مثل الضحايا في قضية الإبادة الجماعية في إيكسيل مايا في غواتيمالا.

للتواصل: Lea.derechoshumanos@gmail.com

ديبي ستوثارد، منسقة شبكة آسيان البديلة (Alternative ASEAN Network) المختصة بقضايا بورما، وشغلت منصب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان. تبذل جهودًا لمناصرة حقوق الإنسان في بورما منذ أكثر من 30 عامًا.

للتواصل: debstot2020@protonmail.com

لورين سميث فان لين، مستشارة في القانون الدولي وحقوق الإنسان، لديها خبرة في مراقبة المحاكمات الجنائية، والعمل على ضمان كفاءة وفعالية إجراءات قطاع العدالة. عملت سابقًا مستشارة قانونية في منظمة ريدرس (REDRESS)، وتخصصت في قضايا حقوق الضحايا والقانون الجنائي الدولي (ICL) والعدالة الانتقالية.

للتواصل: smithvanlinconsultancy@gmail.com

مجموعة عمل حقوق الضحايا (VRWG) هي شبكة تضم أكثر من 300 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني الوطنية والدولية، التي تتيح منبرًا مفيدًا للدعوة لزيادة مشاركة الضحايا في إجراءات المحاكمات الجنائية الدولية، لا سيما المجموعات والمنظمات التي لا تستطيع الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية. رغم إنشاء مجموعة VRWG تحت مظلة تحالف التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC)، يمكن للمجموعات الانضمام إليها دون عضوية في هذا التحالف. مهمة مجموعة VRWG هي حماية حقوق الضحايا من خلال الضغط الاستراتيجي ودفع الجهود بالتعاون مع أصحاب المصلحة الأساسيين في المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: info@redress.org

آلان ويرنر محامٍ ناشط في مجال حقوق الإنسان، ومؤسس ومدير شبكة أعظم المواطنين (Civitas Maxima)، وهي شبكة دولية من المحامين والمحققين الذين يمثلون ضحايا الجرائم الجماعية.

للتواصل: alain.werner@civitas-maxima.org

جمع المعلومات وإتاحتها

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

تساعد منظمة العدالة للمظلومين (ADALMAZ) ضحايا جرائم الحرب وعائلاتهم في التعرف على الجناة، من خلال تحميل صورٍ للجناة المحتملين، وتطلب من الناس التعرف عليهم، والعثور أيضًا على "إثباتات العلاقة".
للتواصل: https://www.adalmaz.org/#contact (نموذج الاتصال)

تتعاون BENETECH مع المجتمعات لتحديد الاحتياجات وتطوير البرامج؛ لتمكن المجموعات من تحديد ملفات الفيديو المكرَّرة في قاعدة البيانات لديهم. كما تتيح فرصًا لمنظمات المجتمع المدني؛ للتعاون فيما بينها، من خلال تحديد مقاطع الفيديو الموجودة في الملف.

للتواصل: https://benetech.org/about/contact/ (نموذج التواصل)

لجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA)، منظمة دولية غير حكومية، تركز نشاطها على التحقيقات الجنائية في النزاعات ومرحلة ما بعد النزاعات، وعلى البيئات الأخرى المعقدة. تعمل لجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA) مع منظمات المجتمع المدني الأخرى (CSOs) والحكومات؛ لجمع ومعالجة وتحليل إثباتات الجرائم التي ارتكبها القادة بجميع مستوياتهم. تقدم لجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA) الدعم الفني أيضًا لمنظمات المجتمع المدني، والحكومات التي تسعى إلى معالجة الجرائم الدولية، التي تقع ضمن ولايتها القضائية.

للتواصل: outreach@cijaonline.org

مجموعة DATAKIND هي فريق من علماء البيانات، الذين يقدمون الدعم التكنولوجي مجانًا، لمنظمات التغيير الاجتماعي.

للتواصل: contact@datakind.org (general contact)
للتواصل: community@datakind.org (دعم جهود المجتمعات)

تعمل منظمة فرونت لاين ديفندرز (FRONT LINE DEFENDERS) من أجل تقديم دعمٍ سريعٍ وعملي للمدافعين عن حقوق الإنسان، ممن يعملون بلا عنف، والمعرضين للخطر.

للتواصل: info@frontlinedefenders.org
للتواصل: رقم للاتصال في حالة الطوارئ: +353-1-210-0489

تساعد **مبادرة هارفارد الإنسانية (HARVARD HUMANITARIAN INITIATIVE)** على صياغة أسئلة البحث، وجمع البيانات وتحليلها، حيث يمكن للمجموعات استخدامها بعد ذلك في التخطيط ومناصرة الدعوة والتوعية.

للتواصل: https://hhi.harvard.edu/contact (نموذج التواصل)

تستخدم **مجموعة تحليل بيانات حقوق الإنسان (HRDAG)** الشهادات، والدراسات الاستقصائية، والسجلات، والتقارير، لتحليل بيانات الشركاء ومشاركتها، وتُجري إحصائية، لإثبات حدوث إبادة جماعية ضد السكان الأصليين.

للتواصل: info@hrdag.org

يقدم **مختبر تحقيقات حقوق الإنسان** بجامعة كاليفورنيا في بيركلي فرقًا من الطلاب، لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، بحثًا عن إثباتات على وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، ويرسل مصادر بعد التحقق منها إلى المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الإخبارية، والشركاء القانونيين.

للتواصل: hrc@berkeley.edu

أنظمة HURIDOCS (نظم معلومات وتوثيق حقوق الإنسان) يعملون في شراكة مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إدارة المعلومات القائمة على التكنولوجيا.

للتواصل: hello@huridocs.org

يدرب **معهد التحقيقات الجنائية الدولية** المهنيين على التحقيق في قضايا انتهاكات الحقوق الدولية.

للتواصل: info@iici.global

فونج فام، مدير علوم التقييم والتنفيذ في مبادرة هارفارد الإنسانية. وهي أيضًا أستاذ مساعد في كلية الطب، بجامعة هارفارد، وكلية تشان للصحة العامة بجامعة هارفارد .T.H. فونج خبرة واسعة في تصميم وتنفيذ البحوث الوبائية والتقييمية، والحلول التكنولوجية، والبرامج التعليمية، في البلدان التي تشهد صراعات مستمرة ولمرحلة ما بعد الصراع.

للتواصل: ppham@hsph.harvard.edu

إريك ستوفر أستاذ مساعد في القانون، ومدير هيئة التدريس في مركز حقوق الإنسان، بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهو رائد في استخدام أساليب البحث التجريبية؛ لمعالجة المشكلات الناشئة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي لمنظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان (PHR) ومدير برنامج العلوم وحقوق الإنسان في الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم.

للتواصل: stovere@berkeley.edu

تعزز **منظمة غرفة المحرك (ENGINE ROOM)** النضال من أجل العدالة الاجتماعية، من خلال دعم المجتمع المدني؛ لاستخدام التكنولوجيا والبيانات بطرق استراتيجية وفعالة ومسؤولة. يمكن للمؤسسات والأفراد التواصل مع The Engine Room للحصول على الدعم (سواء مجاني أو برسوم) في مشاريع التكنولوجيا والبيانات والسياسات والممارسات الداخلية والبحث وغير ذلك المزيد.

للتواصل: https://www.theengineroom.org/ (الموقع الإلكتروني)
للتواصل: hello@theengineroom.org

تعمل منظمة VIDERE مع المجتمعات المضطهدة مباشرةً؛ لتزويد شبكات النشطاء المحليين وقادة المجتمع بالتكنولوجيا والتدريب لتسجيل إثباتات بصرية مقنعة — دون تعرض لخطر — على العنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المنهجية. رغم أن قدرات منظمة Videre تعتمد على التبرعات، إلا أنها تسعد بتواصل الناس معها طلبًا للمساعدة.

للتواصل: https://skoll.org/about/contact-us/ (نموذج التواصل)

تعمل منظمة ويتنس (WITNESS) في شراكة مع المنظمات على أرض الواقع؛ لتساعدها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال مقاطع الفيديو والتكنولوجيا؛ لتعبئة الرأي العام.

للتواصل: https://www.witness.org/get-involved/#contact (نموذج التواصل)

الدعوة إلى العدالة من خلال الجهات السياسية الفاعلة والدبلوماسيين

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

رضا أفشار، المدير التنفيذي لمجموعة الدبلوماسي المستقل (Independent Diplomat). كان في السابق دبلوماسيًا في المملكة المتحدة، خلال الفترة من 2001 حتى 2014، حيث شارك في مواجهة مجموعة من الأزمات والصراعات والأدوار التفاوضية.

للتواصل: reza.afshar@independentdiplomat.org

محمد العبد الله، سجينٌ سياسيٌ سابق، ويعمل حاليًا المدير التنفيذي للمركز السوري للعدالة والمساءلة.

للتواصل: malabdallah@syriaaccountability.org

منظمة العفو الدولية، حركة عالمية تضم أكثر من سبعة ملايين شخص يناضلون ضد الظلم بأنفسهم. تناضل منظمة العفو الدولية من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان، وتشمل الجهود تعبئة الرأي العام للضغط على الحكومات التي تحدث فيها الانتهاكات.

للتواصل: https://www.amnesty.org/en/about-us/contact/ (تفاصيل جهات الاتصال)

آنا كيف، المديرة التنفيذية لمركز قانون جورجتاون للأمن القومي والقانون. كانت آنا في السابق، المدير المؤسس لمبادرة فيرينز للعدالة الدولية، وشغلت عددًا من المناصب العليا في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، حيث ساعدت على تطوير وتنسيق السياسات الأمريكية بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك الأمن القومي، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والعدالة الدولية، ومنع النزاعات ومواجهتها، والحكم الديمقراطي، والعقوبات، والمساعدات العسكرية، والمساعدات الإنسانية، ودور وولايات بعثات حفظ السلام الكبيرة التابعة للأمم المتحدة.

للتواصل: anna.cave@georgetown.edu

تعمل منظمة كرايسس أكشن (CRISIS ACTION) خلف الكواليس، مع المجتمع المدني العالمي، لحماية المدنيين من النزاعات المسلحة. وتركز المنظمة على عدد صغير من أزمات النزاعات، تعمل حاليًا في سوريا واليمن وقت كتابة هذا التقرير.

للتواصل: https://crisisaction.org/contact-us/?tztc=1

ليز إيفنسون، المدير المساعد لبرنامج العدالة الدولية في منظمة هيومن رايتس ووتش. يعمل مركز الأبحاث والمناصرة الخاص بها للدفاع عن قضايا المحكمة الجنائية الدولية، ومراقبة التطوير المؤسسي للمحكمة وبذل جهود المناصرة أمام مسؤولي المحكمة والدول الأعضاء فيها.

للتواصل: evensoe@hrw.org

نيكي فرينكن باحثة في مجال حقوق الإنسان، ومستشارة في مجال العدالة الانتقالية. تعمل حاليًا باحثة إقليمية لمنظمة العفو الدولية في جنوب السودان. عملت في شرق إفريقيا وبوليفيا وهولندا مع مؤسسات مختلفة — بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — في مجال العدالة الانتقالية، وتحقيق العدالة، وسيادة القانون، وتوثيق حقوق الإنسان.

للتواصل: niki.frencken@amnesty.org

منظمة **هيومن رايتس ووتش (HRW)**، منظمة دولية غير حكومية، تُجري أبحاثًا وتدافع عن حقوق الإنسان. تُمارس ضغوطًا عامة عادةً على الحكومات وصانعي السياسات والشركات والأفراد المنتهكين لحقوق الإنسان، للتنديد بالانتهاكات واحترام حقوق الإنسان.

للتواصل: يمكن لمجموعات الضحايا الاتصال بباحث منظمة هيومن رايتس ووتش، المعني ببلدهم أو منطقتهم المحددة، إما مباشرة أو عبر مكتب الصحافة على hrwpress@hrw.org.

الدبلوماسي المستقل (INDEPENDENT DIPLOMAT)، منظمة غير حكومية، تقدم المشورة والمساعدة في الشؤون الاستراتيجية والتقنيات الدبلوماسية للحكومات والجماعات السياسية.

للتواصل: info@independentdiplomat.org

تعمل منظمة **الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (INTERNATIONAL SERVICE FOR HUMAN RIGHTS)** من أجل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان وتقوية أنظمة حقوق الإنسان، وتقود التحالفات وتشارك فيها، من أجل تغيير الأوضاع فيما يتصل بحقوق الإنسان. توفر المنظمة مجموعة من الأدوات وسبل الدعم، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى البحوث والتحليلات، والتدريبات المخصصة، وخدمات بناء القدرات، والمشورة القانونية، والتقاضي الاستراتيجي، ودعم جهود المناصرة وتأسيس التنظيمات.

للتواصل: information@ishr.ch (جنيف)
للتواصل: ishr@ishrny.org (نيويورك)

إليز كيبلر، مدير مساعد في برنامج العدالة الدولية التابع لمنظمة هيومن رايتس ووتش. تركز في عملها على تعزيز العدالة في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في إفريقيا، أمام المحاكم المحلية والمختلطة والدولية. تعمل بشكل وثيق مع مجموعات حقوق الإنسان المحلية في حملات المساءلة.

للتواصل: kepplee@hrw.org

السفير ستيفن راب سفير الولايات المتحدة المتجول السابق المعني بقضايا جرائم الحرب في مكتب العدالة الجنائية الدولية بوزارة الخارجية. شغل في السابق منصب رئيس هيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ورئيس هيئة الادعاء في المحكمة الخاصة لسيراليون.

للتواصل: sjrapp49@gmail.com

ياسمين سوكه، محامية في قضايا حقوق الإنسان، والمديرة التنفيذية السابقة لمؤسسة حقوق الإنسان (Foundation for Human Rights) في جنوب إفريقيا، وتشغل حاليًا منصب رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان. كانت عضوًا في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب إفريقيا، وعضوًا في لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون، وفريق تقارير الأمم المتحدة الخاص بفريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بالمساءلة في سريلانكا.

للتواصل: yasmin.sooka@gmail.com

مارلين سبوري، مديرة الدبلوماسية الشاملة وتغيير الأنظمة في منظمة الدبلوماسي المستقل (Independent Diplomat)، حيث تقود الأعمال المعنية بالصحراء الغربية والمشاركة السياسية للمرأة.

للتواصل: marlene.spoerri@independentdiplomat.org

بيث فان شاك، أستاذ زائر علوم حقوق الإنسان في كلية ليا كابلان بكلية الحقوق بجامعة ستانفورد. شغلت في السابق منصب نائب السفير المتجول لقضايا جرائم الحرب في مكتب العدالة الجنائية العالمية بوزارة الخارجية الأمريكية، حيث قدمت المشورة بشأن صياغة السياسات الخارجية للولايات المتحدة فيما يتعلق بمنع الجرائم الوحشية الجماعية والمساءلة عنها.

للتواصل: bethvs@stanford.edu

ماريكي ويردا، خبيرة العدالة الانتقالية، عملت في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم في سيراليون وأوغندا ولبنان وأفغانستان. شغلت سابقًا منصب مديرة المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وقدمت الاستشارات لمختلف هيئات وبعثات الأمم المتحدة.

للتواصل: marieke.wierda@minbuza.nl

المنظمات والخبراء الذين يمكنهم مساعدة مجموعات الضحايا على التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية

التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (CICC)، تحالف مكون من 2500 منظمة مجتمع مدني، تسعى جاهدة لمناصرة تحقيق العدالة الشاملة لضحايا الجرائم الوحشية الجماعية. لدى تحالف CICC مكاتب في لاهاي ونيويورك، وهي مورد ممتاز لمجموعات الضحايا ممن يسعون إلى التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: cicc@coalitionfortheicc.org (نيويورك)
للتواصل: cicc-hague@coalitionfortheicc.org (لاهاي)

يركز برنامج العدالة الدولية التابع لمنظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) بشكل خاص على مناصرة القضايا المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية. تعمل منظمة هيومن رايتس ووتش مع مجموعات حقوق الإنسان الأفريقية الرائدة في المدن الأفريقية ذات الأهمية الاستراتيجية؛ لتبادل المعلومات والاستراتيجيات للمبادرات الجماعية، مثل حملات صياغة الرسائل، والبيانات الصحفية، والمذكرات، حول إفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: يمكن لمجموعات ضحايا الاتصال بباحث منظمة هيومن رايتس ووتش، المعني ببلدهم أو منطقتهم المحددة، إما مباشرة أو من خلال مكتب الصحافة عبر hrwpress@hrw.org.

مجموعة عمل حقوق الضحايا (VRWG) هي شبكة تضم أكثر من 300 مجموعة من مجموعات المجتمع المدني الوطنية والدولية، التي تتيح منبرًا مفيدًا للدعوة لزيادة مشاركة الضحايا في إجراءات المحاكمات الجنائية الدولية، لا سيما المجموعات والمنظمات التي لا تستطيع الوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية. رغم إنشاء مجموعة عمل VRWG تحت مظلة التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية ICC (CICC)، يمكن للمجموعات الانضمام إليها، دون أن تكون المجموعة المنضمة عضوًا في التحالف. مهمة مجموعة VRWG هي حماية حقوق الضحايا من خلال الضغط الاستراتيجي ودفع الجهود بالتعاون مع أصحاب المصلحة الأساسيين في المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: info@redress.org

المناصرة العلنية للعدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

منظمة العفو الدولية، حركة عالمية تضم أكثر من سبعة ملايين شخص يناضلون ضد الظلم بأنفسهم. تناضل منظمة العفو الدولية من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان، وتشمل الجهود تعبئة الرأي العام للضغط على الحكومات التي تحدث فيها الانتهاكات.

للتواصل: https://www.amnesty.org/en/about-us/contact/

برو كلارك، الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لغرفة الأخبار الاستقصائية غير الربحية New Narratives. برو صحفية حائزة على جوائز، وأستاذ جامعي، ومبتكرة في مجال تطوير وسائل الإعلام.

للتواصل: prue@newnarratives.org

تييري كروفيلييه، رئيس تحرير موقع Justiceinfo.net، وله كتابات على مدار أكثر من 20 عامًا عن العدالة الدولية والانتقالية.

للتواصل: tcruvellier@yahoo.co.uk

إيما دالي، نائبة المدير التنفيذي بالإنابة لوسائل الإعلام في منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW)، حيث تشرفُ على جميع الاتصالات الإعلامية للمنظمة.

للتواصل: dalye@hrw.org

سام جرجوري، مدير البرامج في منظمة ويتنس (WITNESS)، حيث يشرف حاليًا على أعمال الابتكار في تسجيلات فيديو شهود العيان في قضايا حقوق الإنسان، والثقة ووسائل إعلام المواطنين، وأصالة المادة، والإثباتات.

للتواصل: sam@witness.org

هيومن رايتس ووتش، منظمة دولية غير حكومية، تُجري البحوث وتدافع عن حقوق الإنسان. تمارس المنظمة ضغوطًا عامة على الحكومات وصانعي السياسات والشركات والأفراد من المنتهكين لحقوق الإنسان، للتنديد بالانتهاكات والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان.

للتواصل: يمكن لمجموعات الضحايا الاتصال بباحث منظمة هيومن رايتس ووتش، المعني ببلدهم أو منطقتهم المحددة، إما مباشرة أو عبر مكتب الصحافة على hrwpress@hrw.org.

نيرما يلاتشيتش، مديرة العلاقات الخارجية في لجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA). عملت في السابق في منصب رئيسة الاتصالات في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأسست قبل ذلك، منظمة شبكة البلقان للتحقيقات الاستقصائية في البوسنة، وهي منظمة غير حكومية مكرسة لإلقاء الضوء على جرائم الحرب وقضايا العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا.

للتواصل: nermajelacic@hotmail.com

شارون ناكاندا، مسؤولة برامج في منظمة مؤسسات المجتمع المفتوح (Open Society Foundations).

للتواصل: sharon.nakandha@opensocietyfoundations.org

نيو ناريتفز (NEW NARRATIVES)، غرفة أخبار غير ربحية، تدعم الابتكار الإخباري والصحافة الاستقصائية في إفريقيا.

للتواصل: contact@newnarratives.org

سكايلايت (SKYLIGHT)، منظمة إعلامية لحقوق الإنسان، تنشئ محتوى متنوعًا، يتضمن أفلامًا وثائقية، لتعزيز أصوات الجماهير التي تطالب بالعدالة الاجتماعية.

للتواصل: info@skylight.is

أندرو ستروهلين، مدير الإعلام الأوروبي في منظمة هيومن رايتس ووتش، حيث يشرف على التوعية الإعلامية والاستراتيجيات الإعلامية في أوروبا وآسيا الوسطى وغرب إفريقيا، ويقدم المشورة بشأن السياسات العامة، من خلال المنظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وكتب بصفته الصحفية على نطاق واسع عن الصراعات، وعن دور وسائل الإعلام في هذا المجال.

للتواصل: astro@hrw.org

تعمل منظمة ويتنس (WITNESS) في شراكة مع المنظمات على أرض الواقع؛ لتساعدها على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال مقاطع الفيديو والتكنولوجيا؛ لتعبئة الرأي العام.

للتواصل: https://www.witness.org/get-involved/#contact (نموذج التواصل)

توقع المخاطر والتحديات التي تقوض السعي نحو تحقيق العدالة وتخفيف آثارها

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

منظمة كارتارا (CARTARA)، تؤسس وتدعم أعمال التوثيق الآمن لمبادرات العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. تعمل المنظمة على تمكين الأفراد والمؤسسات المعرضين لخطر تهديدات المراقبة والأمن، من فهم كيفية عمل تقنياتهم، وتأسيس بنى تحتية تكنولوجية آمنة، وتتعاون معهم في جمع البيانات وتحليلها بشكل فعال، بهدف اتخاذ إجراءات.

للتواصل: http://cartara.org/contact/ (نموذج الاتصال)

تسعى منظمة مناصرة المدافعين (DEFENDDEFENDERS) إلى دعم المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) في جميع أنحاء المناطق دون الإقليمية في الشرق والقرن الأفريقي، من خلال الحد من تعرضهم لخطر الاضطهاد، ومن خلال تعزيز قدرتهم على الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل فعال. تعمل المنظمة في بوروندي وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال/أرض الصومال وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.

للتواصل: https://defenddefenders.org/get-help/ (نموذج التواصل)

تهدف منظمة فرونت لاين ديفندرز (FRONT LINE DEFENDERS) إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، وأولئك الذين يعملون دون عنف، من أجل أي حقٍ ومن أجل جميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

للتواصل: https://www.frontlinedefenders.org/secure/comment.php?l=en (نموذج التواصل)

منظمة تيكتيكال تيك (TACTICAL TECH)، منظمة دولية غير حكومية، تتعاون مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني؛ لاستكشاف وتخفيف آثار التكنولوجيا على المجتمع.

للتواصل: https://tacticaltech.org/contact (نموذج الاتصال)

تعمل منظمة VIDERE مع المجتمعات المضطهدة مباشرةً؛ لتزويد شبكات النشطاء المحليين وقادة المجتمع بالتكنولوجيا والتدريب لتسجيل إثباتات بصرية مقنعة — دون تعرض لخطر — على العنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات المنهجية. رغم أن قدرات منظمة Videre تعتمد على التبرعات، إلا أنها تسعد بتواصل الناس معها طلبًا للمساعدة.

للتواصل: https://skoll.org/about/contact-us/ (نموذج التواصل)

تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا؛ من أجل قيادة جهود العدالة

المنظمة أو الخبير (مرتبة أبجديًا)

تريسي غورد، مدير أول للحقوق المدنية والسياسية وجهود المناصرة في منظمة أمريكان جويش وورلد سيرفيس (American Jewish World Service)، حيث تتولى مسؤولية قيادة محفظة منح بقيمة 4.5 مليون دولار، تركز على الديمقراطية والعدالة في 11 دولة في آسيا وأمريكا الوسطى وأفريقيا.

للتواصل: tgurd@ajws.org

تركِّز **ريفا كانتوويتز** عملها في دعم الجهود التي يقودها المجتمع لتعزيز التنمية الشاملة وحقوق الإنسان، ومنع العنف، وتعزيز فعالية الجهات المانحة وغير هؤلاء من الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، من خلال عقد شراكات وابتكار نُهُجٍ للتمويل. إضافةً إلى التشاور المستقل مع الجهات المانحة حول هذه الموضوعات، تعمل ريفا مستشارة أولى في مؤسسة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld Foundation)، وتشغل وظيفة مؤقتة في مركز الشؤون العالمية بجامعة نيويورك.

للتواصل: riva@radicalflexibility.org

أمريتا نارايانان، مسؤول جمع التبرعات والإعلام في الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية.

للتواصل: amrita.narayanan@icc-cpi.int

الشركاء من المنظمات غير الحكومية

تعمل منظمة محامون بلا حدود (ASF) بلجيكا لتوعية الناس بحقوقهم، ولمساعدة المجتمع المدني والمحامين على مساعدة الناس على نحو أفضل، وتعزيز الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان.

للتواصل: https://www.asf.be/about-asf/contact-2/ (تفاصيل جهات الاتصال)

تقدم منظمة كورديد (CORDAID) خبرة متخصصة في مجموعة من القطاعات، بما في ذلك الأمن والعدالة، وإدارة البرامج والمنح، وإدارة الاستثمارات.

للتواصل: info@cordaid.org

تعمل منظمة مراقبة الإفلات من العقاب (IMPUNITY WATCH) في أنشطة التحليل والمناصرة والشراكة؛ لمساعدة المجتمعات المحلية على إنفاذ المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعن الظلم المنهجي.

للتواصل: info@impunitywatch.org

يقيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) شراكات مع مجموعات الضحايا، ويقدم خبرته لهم في مجالات مثل القانون الدولي، وجمع الإثباتات، والضغط على الحكومات.

للتواصل: info@ictj.org

توفر منظمة البعثة الدولية للعدالة (IJM) موارد للتدريب على إنفاذ القانون، وتدريبات للأخصائيين الاجتماعيين، وأفراد النيابة العامة؛ لتعزيز قدراتهم على مواجهة أعمال الإتجار بالبشر في دول مثل بوليفيا وكمبوديا والهند وأوغندا.

للتواصل: https://www.ijm.org/our-work/contact-us (نموذج الاتصال)

تعمل منظمة محامون بلا حدود على بناء القدرات والنزاهة في قطاعات العدالة في العالم. تتعاون المنظمة مع المحامين والقضاة الذين يكرسون أنفسهم من أجل تقديم خدمات مجانية، وتدمجهم في المبادرات.

للتواصل: query@lwob.org

تعمل منظمة محامون بلا حدود (ASF) كندا/AVOCATS SANS FRONTIÈRES (ASF) CANADA في بلدان بعينها، لتعزيز عمل منظمات المحامين المحلية، أو منظمات المجتمع المدني، التي تساعد مجموعات الضحايا في مساعيهم لتحقيق العدالة، من خلال إجراءات التقاضي الاستراتيجي، وتقديم المساعدة القانونية التقنية، و إنشاء الهياكل التي تساعد المنظمات في الحصول على التمويل والتعاون الدولي.

للتواصل: info@asfcanada.ca

تدشن كتائب السلام الدولية (PEACE BRIGADES INTERNATIONAL) حملات لحماية حقوق الإنسان، وتدعم المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين لتهديدات في مناطق الأزمات.

للتواصل: https://www.peacebrigades.org/en/country-groups/
(تفاصيل جهات الاتصال الخاصة بالمجموعات المحلية في البلاد، نقطة الاتصال الأولى)

للتواصل: https://www.peacebrigades.org/en/contact-us
(نموذج التواصل مع المكتب الدولي)

تقدم مجموعة القانون الدولي العام والسياسة (PILPG) مساعدات قانونية مجانية للأطراف المشاركة في العدالة الانتقالية ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

للتواصل: www.pilpg.org (الموقع الإلكتروني)
للتواصل: info@pilpg.org

منظمة **مؤسسة وايامو (WAYAMO FOUNDATION)**، منظمة مستقلة غير ربحية، تأسست من أجل مناصرة سيادة القانون، وتحقيق العدالة في الجرائم الدولية وعبر الوطنية، وتعزيز الشفافية من خلال بناء القدرات القضائية والوساطة والصحافة المستنيرة. تنفذ منظمة وايامو (Wayamo) ذلك من خلال بناء قدرات الأنظمة القضائية الوطنية؛ وتدريب القضاة والمدعين العمومين والمحققين والصحفيين؛ والدعوة إلى الشفافية والمساءلة، غالبًا في أوضاع ما بعد الصراع؛ وتسهيل ودعم الحوار بين المجتمع المدني وقادة الحكومة؛ وإنشاء شبكات من المحققين والمدعين العمومين الأعلى كفاءةً لمكافحة الجرائم المنظمة الدولية وعبر الوطنية.

للتواصل: info@wayamo.com

مراكز كلية الحقوق

يُجري برنامج المساءلة والعدالة الانتقالية التابع لكلية الحقوق في بيركلي جهودًا للمناصرة وبحوثًا تطبيقية تهدف إلى منع وقوع الجرائم الوحشية الجماعية وإنهائها، ومحاسبة الحكومات ومن ينوب عنها في هذا الصدد، ومساعدة المجتمعات على إعادة البناء بعد العنف الجماعي.

للتواصل: clinicalprogram@law.berkeley.edu

تعمل **مراكز حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد** في شراكة مع عدد من المنظمات المحلية. مع مرور الوقت، تتطور العلاقات مع شركاء جدد، أولاً، من خلال الانخراط مع مجموعات في مشاريع صغيرة، ثم الانتقال تدريجياً إلى مشاريع طويلة الأجل. تقدم كلية الحقوق بجامعة هارفارد أيضًا منحًا دراسية صيفية في برنامج حقوق الإنسان بالإضافة إلى منح شايس الدراسية في الخدمة العامة الدولية، التي تسمح لطلاب كلية الحقوق بجامعة هارفارد بقضاء بعض الوقت في الصيف في العمل مع المنظمات الناشطة في القضايا الدولية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

للتواصل: hrp@law.harvard.edu

تشارك **كلية الحقوق بجامعة ييل من خلال مركز لوينستن الدولي لحقوق الإنسان (LOWENSTEIN INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS CLINIC)** التابع لها في مجموعة متنوعة من أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية. يرحب المركز بالمقترحات المقدمة من شركاء المشروع المحتملين. ويشمل العمل تسجيل موجزات من المتعاونين مع المحكمة، ومشاركات أخرى مفيدة لإجراءات التقاضي، دوليًا ومحليًا؛ والتحقيق في قضايا حقوق الإنسان، وإعداد التقارير ومناصرة القضايا؛ والبحث والتحليل من أجل تقديم المشورة للمدافعين عن قضايا حقوق الإنسان؛ وصياغة حقوق الإنسان وتعزيز المعاهدات والتشريعات.

للتواصل: schell.law@yale.edu

تقدم **كلية الحقوق بجامعة ييل من خلال مركز شِل لحقوق الإنسان الدولية (SCHELL CENTER FOR INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS)**، التابع لها منحًا دراسية صيفية، ودراسات عليا، لمدة عام واحد لطلاب كلية الحقوق، ممن يرغبون في العمل في مناصرة حقوق الإنسان في الخارج أو في الولايات المتحدة. يعمل المركز كحلقة وصل بين كلية الحقوق ومجتمع حقوق الإنسان، ويرعى مجموعة واسعة من المتحدثين في مجال حقوق الإنسان وغيره من الأحداث.

للتواصل: schell.law@yale.edu

شراكات مجانية مع المؤسسات القانونية للأعمال التجارية

مثَّلت مؤسسة **كوهين ميلشتاين (COHEN MILSTEIN)**، دون مقابل، الناجين من الهولوكوست في دعواهم القضائية التي رفعوها ضد البنوك السويسرية، التي تعاونت مع النظام النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

للتواصل: https://www.cohenmilstein.com/contact (نموذج الاتصال)

تقدم مؤسسة **كوفينغتون وبيرلنغ (COVINGTON AND BURLING)**، الدعم القانوني لمنظمة جولدن ويف (GoodWeave)، وهي منظمة تركز جهودها على إنهاء إجبار الأطفال على العمل في جنوب آسيا، وتعاونت أيضًا مع اللاجئين المصريين، ممن يواجهون اضطهادًا دينيًا، وتعمل في قضايا الحكم بعد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

للتواصل: https://www.cov.com/en/contact-us (نموذج الاتصال)

تعمل مؤسسة **وايت أند كايس (WHITE & CASE)** في قضايا قتل الأقليات الجنسية في السلفادور، وتعاونت مؤخرًا مع منظمة حقوق الإنسان Asistencia Legal para la Diversidad Sexual de El Salvador في إعداد تقرير عن تشريعات جرائم الكراهية في أمريكا اللاتينية.

للتواصل: https://www.whitecase.com/global-citizenship/our-pro-bono-leaders (تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء ممن يقدمون خدمات مجانية)

الجهات المانحة الحكومية

تقدّم **وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية** مع **برنامج المعونة المباشرة (DIRECT AID PROGRAM)** يقدمان منحًا تصل إلى 60 ألف دولار للمجتمعات المحلية، في البلدان النامية المؤهلة؛ في مجموعة من مشاريع التنمية (بما في ذلك حقوق الإنسان).

للتواصل: https://www.dfat.gov.au/about-us/our-locations/missions/Pages/our-embassies-and-consulates-overseas (تفاصيل الاتصال الخاصة بالبعثة الأسترالية في بلدك)

لدى **وكالة التنمية النمساوية** مجموعة من خيارات التمويل للمجتمع المدني النمساوي، لدعم التنمية في بعض المناطق.

للتواصل: office@ada.gv.at

تقدم **الشؤون الخارجية للخدمة العامة الفيدرالية البلجيكية** منحًا لدعم جهود السلام للمنظمات، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الأجنبية والجمعيات غير الربحية، التي تعمل في مشاريع تعزيز جهود السلام في المواقف الجارية، ومواقف ما قبل النزاع وما بعده.

للتواصل: Peacebuilding@diplobel.fed.be

يدعم برنامج عمليات السلام والاستقرار الكندي المبادرات التي تمنع — أو تقلل من — الصراعات العنيفة أو تهديد الاستقرار في الدول غير المستقرة والمتأثرة بالصراعات؛ من خلال توفير تمويل سريع ومرن إلى حد كبير، في شكل منح ومساهمات. تتضمن الجهات المستفيدة على سبيل المثال لا الحصر، المنظمات الدولية غير الحكومية والمحلية الكندية، والمؤسسات متعددة الأطراف (مثل وكالات الأمم المتحدة)، والمؤسسات الأكاديمية، والحكومات الأجنبية.

للتواصل: https://www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/response_conflict-reponse_conflits/psop.aspx?lang=eng (الموقع الإلكتروني)

تُعدُ خدمات السلم المدني (CPS) التابعة لوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا (GIZ) برنامجًا عالميًا لبناء السلام ومنع العنف في المناطق المتأثرة بالأزمات والصراعات. يدعو برنامج خدمات السلم المدني (CPS) إلى عالم تُسوى فيه النزاعات دون عنف. تدير برنامج خدمات السلم المدني (CPS) تسع منظمات ألمانية للسلام والتنمية بالتعاون مع شركاء محليين. الحكومة الألمانية هي من تمول برنامج خدمات السلم المدني.

للتواصل: suzanne.gentges@giz.de

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)، وكالة حكومية سويدية للتعاون الإنمائي، تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمن يعيشون في فقر واضطهاد. تتعاون وكالة SIDAY مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والجامعات، وكذلك من القطاعين العام والخاص. تتمثل الرؤية في حماية حقوق كل فرد وفرصته في عيش حياة كريمة.

للتواصل: sida@sida.se

مكتب وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة

- تقدم منظمة UK Aid Connect منحًا تزيد قيمتها عن مليون جنيه استرليني، لاتحادات البرامج الابتكارية، التي تهدف إلى الحد من الفقر (والتي يمكن أن تشمل بناء فعالية المجتمع المدني والمجتمعات المفتوحة) في البلدان المؤهلة.
- تقدم منظمة UK Aid Direct مجموعة متنوعة من المنح لمنظمات المجتمع المدني، المسجلة في المملكة المتحدة وفي البلدان المؤهلة، من أجل البرامج التي تهدف إلى تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

للتواصل: UKAidConnect@dfid.gov.uk
للتواصل: https://www.ukaiddirect.org/contact/ (نموذج الاتصال)

تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مساعدات خارجية ومساعدة إنمائية، من خلال مجموعة متنوعة من البرامج. ولديها حاليًا مهام في أكثر من 100 دولة حول العالم.

للتواصل: https://www.usaid.gov/contact-us (نموذج الاتصال)

يتعاون مكتب الولايات المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى؛ لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

للتواصل: https://register.state.gov/contactus/contactusform (نموذج الاتصال)

المنظمات الدولية والإقليمية

الأمم المتحدة (UN)

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

- يقدم مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية (ACT) منحًا صغيرة لمنظمات المجتمع المدني، التي تقدم خدمات تثقيفية وتدريبية في مجال حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية.
- يوفر الصندوق الخاص للأمم المتحدة الخاص بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التمويل للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان (وغيرها) في البلدان التي قامت فيها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب بنشر تقارير الزيارات للعامة؛ لتعزيز التغيير التشريعي والمؤسسي والسياسي فيما يتصل بمنع التعذيب.
- يقدم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب منحًا للمنظمات غير الحكومية؛ لتقديم خدمة إنسانية مباشرة ومساعدات لضحايا التعذيب وأسرهم.

- يقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة منحًا للمنظمات التي تقدم مساعدات مباشرة أو غير مباشرة لضحايا أشكال الرق المعاصرة.

للتواصل: civilsociety@ohchr.org

يوفر **صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية** التمويل لمنظمات المجتمع المدني للمشاريع التي مدتها سنتان التي تعمل على النهوض بالديمقراطية ودعمها.

للتواصل: democracyfund@un.org

يقدم **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** مشورة خبراء، وبرامج تدريب، ومنح دعم للبلدان النامية.

للتواصل: https://www.undp.org/content/undp/en/home/about-us/contact-us.html (تفاصيل الاتصال)

صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، هو أداة مالية للمنظمة؛ تسعى إلى الحفاظ على السلام في البلدان، أو في المواقف الخطيرة، أو المناطق المتأثرة بالنزاع العنيف.

للتواصل: https://www.un.org/en/contact-us/ (نموذج الاتصال)

يمنح **صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة** منحًا للمبادرات التي تسعى لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والحد منه، والقضاء عليه بشكل منهجي مع الإصرار.

للتواصل: untf-evaw@unwomen.org

الاتحاد الأوروبي

تصمم **المديرية العامة للشراكات الدولية** التعاون الدولي الأوروبي وسياسة التنمية وتقدم المساعدات في جميع أنحاء العالم. يقدم التمويل في شكل منح وعقود ودعم لميزانية البلدان الشريكة.

للتواصل: https://europa.eu/european-union/contact/write-to-us_en (نموذج الاتصال)

تدعم **أداة الديمقراطية وحقوق الإنسان** الأوروبية مشاريع المجتمع المدني، في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

للتواصل: europeaid-eidhr@ec.europa.eu

الجهات المانحة الخاصة

تقدم منظمة **الخدمة العالمية اليهودية الأمريكية (AMERICAN JEWISH WORLD SERVICE)** التمويل للمنظمات الشعبية، العاملة في قضايا العدالة الانتقالية، في 19 دولة في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى.

للتواصل: ajws@ajws.org

تقدم منظمة **برومليي ترست (BROMLEY TRUST)** لحقوق الإنسان منحًا تصل إلى 20000 جنيه استرليني للجمعيات الخيرية المسجلة في المملكة المتحدة، التي تساعد من تعرضوا للتعذيب أو العبودية أو أعمال الإتجار بالبشر أو العنف الجنسي؛ وتقود حملة ضد الاعتقال بدون محاكمة أو دون اتباع للإجراءات القانونية الواجبة؛ وتساعد المحتجزين في مراكز ترحيل المهاجرين في المملكة المتحدة. يمول الصندوق الاستئماني قدرًا صغيرًا أيضًا من العمل الاستراتيجي للمساعدة على حماية حقوق الإنسان في المملكة المتحدة.

للتواصل: enquiries@thebromleytrust.org.uk

تقدم مؤسسة الكومنولث منحًا تصل إلى 50000 جنيه استرليني، لدعم المشاريع الابتكارية التي تعزز الأصوات المدنية في البلدان المؤهلة، لتكون أكثر فاعلية في محاسبة مؤسسات الحكم، وتعزيز العمليات السياسية، وتشكيل الخطاب العام.

للتواصل: foundation@commonwealth.int

يقدم صندوق حقوق الإنسان العالمية منحًا تتراوح بين 5000 إلى 30 ألف دولار، لمجموعات الخطوط الأمامية، التي تعمل في قضايا تشمل السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب.

للتواصل: info@globalhumanrights.org

تدعم منظمة هيومانيتي يونايتد (HUMANITY UNITED) المؤسسات الخيرية المسجلة تحت المادة 501c3 في الولايات المتحدة، وما يماثلها دوليًا والتي تعمل في مشاريع تهدف إلى تقديم حلولٍ محتملة للمشاكل المعقدة التي تواجهها البشرية. لا تقبل طلبات للحصول على تمويل دون دعوة موجهة.

للتواصل: https://humanityunited.org/contact/ (نموذج الاتصال)

يقدم التحالف الدولي لموقع الضمير (INTERNATIONAL COALITION OF SITES OF CONSCIENCE) صندوق دعم مشاريع للمنظمات الأعضاء، وباقات منح شاملة من صناديق بناء القدرات، واستشارات خبراء في أعمال إحياء الذكرى.

للتواصل: coalition@sitesofconscience.org

تقدم مؤسسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (KIOS) التمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية في البلدان المؤهلة لدعم مشاريع حقوق الإنسان، بما في ذلك توثيق حقوق الإنسان، والمصلحة العامة والتقاضي الاستراتيجي، والوصول إلى العدالة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتأسيس التنظيمات. ملحوظة: مكتب KIOS هي مؤسسة فنلندية خاصة، تمولها وزارة الشؤون الخارجية الفنلندية.

للتواصل من أجل الموضوعات العامة: kios@kios.fi
للتواصل من أجل تقديم الاستفسارات والطلبات: applications@kios.fi

---

لا تتلقى مؤسسة ماك أرثر MACARTHUR عادةً مقترحات دون دعوة موجهة. ولديها مناطق محددة تقدم إليها المنح (بما في ذلك قضايا العدالة الجنائية المحلية في الولايات المتحدة، وغيرها من المبادرات الثقافية والاجتماعية)، لكن قضايا العدالة الجنائية الدولية ليست من أولويات القضايا التي تقدم إليها منح (باستثناء نيجيريا).

للتواصل: 4answers@macfound.org (المقرات الرئيسية، شيكاغو)

تقدم مؤسسة الوقف الوطني للديمقراطية (NED) الدعم إلى "المنظمات المحلية المستقلة لدعم البرامج غير الحزبية" التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في مجموعة من السياقات، بما في ذلك "الديمقراطيات المنشأة حديثًا، والدول شبه الاستبدادية، والمجتمعات شديدة القمع، والبلدان التي تمر بمرحلة ديمقراطية انتقالية". تبلغ المنح عادةً 50000 دولار أمريكي، لمدة 12 شهرًا.

للتواصل: Info@ned.org

تقدم مؤسسة أوك (OAK) دعمًا أساسيًا طويل الأجل، للشركاء ممن يعملون لمناصرة حقوق الإنسان وحمايتها.

للتواصل: info@oakfnd.ch

تمول **مؤسسات المجتمع المنفتح (OSF)** المجموعات المستقلة التي تعمل من أجل العدالة والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي تركز على العدالة والمساءلة. تضم شبكتها مؤسسات وطنية وإقليمية، إضافةً إلى برامج ذات امتداد إقليمي أو عالمي، وتنشط في أكثر من 120 دولة، بما في ذلك تجمعات في أوروبا والولايات المتحدة. يسترشد نهج المشاركة والأولويات لكل كيان من كيانات OSF بولايته الجغرافية والموضوعية. لمزيد من المعلومات، راجع https://www.opensocietyfoundations.org/who-we-are/offices-foundations.

للتواصل: https://www.opensocietyfoundations.org/contact (نموذج الاتصال)

تقدم مؤسسة **صندوق سيغريد راوزينغ الاستئماني (SIGRID RAUSING TRUST)** الدعم لمنظمات تقوم بتحديدها، لفترات أولية مدتها عام واحد يمكن تمديدها. لا تقبل مؤسسة Sigrid Rausing الطلبات من جهات لم توجَّه إليها دعوة للحصول على تمويل. يقدم صندوق المؤسسة منحًا أساسية لمنظمات حقوق الإنسان والفنون، وقد دعم من قبل جهودًا لإحياء ذكريات وطنية ومحلية، بما في ذلك بعض المتاحف ومراكز الفنون ومراكز التوثيق.

للتواصل: info@srtrust.org

أخبر مؤسسة صندوق سيغريد راوزينغ الاستئماني (Sigrid Rausing Trust) بمعلوماتٍ عن مؤسستك: research@srtrust.org

---

قامت منظمة **صندوق أفريقيا الاستئماني (TRUST AFRICA)**، من خلال صندوق العدالة الجنائية الدولية التابع لها، بتطوير برنامجًا يدعم المنظمات المحلية للضحايا في بعض البلاد الأفريقية؛ لتعزيز قدرات السعي نحو تحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم الوحشية الجماعية. لا تقبل المنظمة طلبات من جهات لم توجَّه إليها دعوة للحصول على تمويل.

للتواصل: info@trustafrica.org

يدعم برنامج **زيفيك فندينج (ZIVIK FUNDING)** التابع لمعهد **INSTITUT FÜR AUSLANDSBEZIEHUNGEN (IFA)** الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، لمنع الأزمات والتحول عن النزاعات وإنشاء النظم الاجتماعية والسياسية السلمية وترسيخها. من خلال التزام المعهد، تعمل المنظمات غير الحكومية في تكاملٍ مع الجهات الفاعلة الحكومية، من خلال تقديم وجهات نظر وأنشطة مهمة. ويوفر برنامج زيفيك (zivik) التمويل لمشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية أو المحلية، التي تساند جهود حل النزاعات المدنية والتأسيس للسلام، والتي تتضمن أيضًا تدابير في سياق شراكات التحول، مع دول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إضافةً إلى تدابير في مجال النهوض بالديمقراطية وتعزيزها. يقدم البرنامج الاستشارات وفرص التواصل للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ويدعمها في تقييم المشاريع. يتلقى معهد IFA تمويلًا من وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية.

للتواصل: zivik@ifa.de

الملحق الثاني
الموارد ومزيد من المطالعات

قد تكون قائمة الموارد هذه مع بعض المطالعات الإضافية مفيدة لمجموعات الضحايا، لتكملة النصيحة الموجودة في هذا الدليل وتوسيع مداها. هذه القائمة ليست شاملة؛ وتسلط الضوء فقط على بعض الموارد الأساسية التي قد تكون ذات أهمية كبيرة.

المقدمة: جهود الضحايا للنهوض بالعدالة بعد الهولوكوست

الموارد	التفسير
Saathoff, Günter, Uta Gerlant, Friederike Mieth, and Norbert Wühler, eds. *The German Compensation Program for Forced Labor: Practice and Experiences.* Berlin: Foundation Remembrance, Responsibility and Future, 2017. https://www.stiftung-evz.de/fileadmin/user_upload/EVZ_Uploads/Publikationen/Englisch/EVZ_Compensation_Program_6_29.pdf.	يصفُ هذا الكتاب مراحلَ التنفيذ العملي لبرنامج التعويض الألماني عن العمل الجبري في الحقبة النازية، وقد كتبه مؤلفون مشاركون مشاركة مباشر في هذا الإجراء.
United States Holocaust Memorial Museum, Holocaust Encyclopedia, https://encyclopedia.ushmm.org/en.	صفحة الويب هذه مصدرٌ يمكن البحث فيه عن مقالات تتعلق بجميع جوانب تاريخ الهولوكوست. المقالات ذات الصلة تحديدًا تشمل ما يلي: • Introduction to the Holocaust (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/introduction-to-the-holocaust) • The Aftermath of the Holocaust: Effects on Survivors (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/the-aftermath-of-the-holocaust) • Introduction to the Definition of Genocide (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/introduction-to-the-definition-of-genocide) • The Oneg Shabbat Archive (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/the-oneg-shabbat-archive) • International Military Tribunal at Nuremberg (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/international-military-tribunal-at-nuremberg) • Postwar Trials (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/war-crimes-trials) • Genocide of European Roma (Gypsies), 1939–1945 (https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/genocide-of-european-roma-gypsies-1939–1945)

السعي من أجل تحقيق العدالة الانتقالية واستخدام تدابيرها

الموارد	الوصف
Allen, Tim, and Anna Macdonald. "Post-Conflict Traditional Justice: A Critical Overview." JSRP Paper 3, Justice and Security Research Programme, London, 2013. http://eprints.lse.ac.uk/56357/1/JSRP_Paper3_Post-conflict_traditional_justice_Allen_Macdonald_2013.pdf.	قد يكون هذا التقرير المكون من 30 صفحة مناسبًا لمجموعات الضحايا، التي تفكر في استخدام مبادرات العدالة التقليدية، والعرفية، وغير الرسمية، والقائمة على المجتمع المحلي والشعوب الأصلية والمحلية، في بيئة ما بعد الصراع. نظرة عامة نقدية، يقر هذا التقرير أن هذا مجالٌ جديدٌ وأن فعاليته لم تُقيَّم تفصيلًا.
Duthie, Roger. "Justice Mosaics: How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies." Research report, International Center for Transitional Justice, New York, 2017. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Report_JusticeMosaics_2017.pdf.	يفحص هذا التقرير المؤلف من 44 صفحة كيفية تأثير العوامل السياقية على جهود العدالة الانتقالية. وتشمل هذه العوامل "السياق المؤسسي، وطبيعة الصراع والعنف، والسياق السياسي، والمشاكل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية الكامنة" (1). وقد يكونُ مفيدًا لمجموعات الضحايا التي ترغب في فهم كيفية سير تدابير العدالة الانتقالية في حالتهم.
IREX. "Advancing Transitional Justice in Conflict-Affected Contexts: A Case Study for Libya." Washington, DC, n.d. https://www.irex.org/sites/default/files/pdf/advancing-transitional-justice-conflict-affected-contexts-libya.pdf.	تناقش دراسة الحالة هذه المؤلفة من 32 صفحة طرق النهوض بالعدالة الانتقالية في المناطق المتأثرة بالنزاع، مع التركيز على التجربة الليبية. وقد تكون مهمة لمجموعات الضحايا من الحالات الأخرى، التي ترغب في إجراء "توثيق الفظائع، وزيادة الوعي وتعزيز جهود إشراك الضحايا، واستعادة الأصول المسروقة، والإصلاح المؤسسي والقضائي، والإبلاغ عن تطورات العدالة الانتقالية" (2).
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. "Rule-of-Law Tools for Post-conflict States: National Consultations on Transitional Justice." United Nations, New York and Geneva, 2009. https://www.un.org/ruleoflaw/files/NationalConsultationsTJ_EN.pdf.	يناقش تقرير الأمم المتحدة هذا المكون من 43 صفحة، ما يمكن للجهات الفاعلة الدولية القيام به؛ للوفاء بالتزاماتها بإجراء مشاورات فعالة ذات مغزى مع الضحايا والجمهور، عند تطوير استراتيجيات العدالة الانتقالية. وقد يفيد مجموعات الضحايا التي ترغب في إدراك معنى الحق في التشاور، والطرق التي قد تشارك بها الجهات الفاعلة الدولية في قضايا العدالة الانتقالية.
Tsai, Jennifer, and Simon Robins. "Strengthening Participation in Local-Level and National Transitional Justice Processes: A Guide for Practitioners." International Coalition of Sites of Conscience, New York, 2018. https://www.sitesofconscience.org/wp-content/uploads/2018/06/Strengthening-Participation-Toolkit-online.pdf.	يستكشفُ هذا الدليلُ المؤلف من 31 صفحة ما يمكن لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء والممارسين القيام به من أجل: "تعزيز مشاركة الضحايا والمجتمع" في إجراءات العدالة الانتقالية الوطنية والمحلية (7). لا يستهدف هذا الدليل مجموعات الضحايا الراغبين في المشاركة في العدالة الانتقالية؛ بل يأخذ في الاعتبار ما يمكن أن تقدمه الجهات الفاعلة الأخرى من أجل إشراكهم.

Carranza, Ruben, Cristián Correa, and Elena Naughton. *Forms of Justice: A Guide to Designing Reparations Application Forms and Registration Processes for Victims of Human Rights Violations.* New York: International Center for Transitional Justice, 2017. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Guide_ReparationsForms_2017_Full.pdf.	أُلِّف هذا الدليل المكون من 98 صفحة من أجل المسؤولين عن تصميم النماذج التي يقدمها الضحايا من أجل الحصول على التعويضات، والإجراءات التي يتبعونها للتسجيل في سبيل ذلك. يسلط الدليل الضوء على أهمية هذه المتطلبات الأساسية كي يتمكن الضحايا من تحقيق العدالة. قد يكون هذا الدليل مفيدًا لمجموعات الضحايا التي تستعد للتشاور مع صانعي القرار حول تصميم برامج التعويضات.
Gilmore, Sunneva, Julie Guillerot, and Clara Sandoval. "Beyond Silence and Stigma—Crafting a Gender-Sensitive Approach for Victims of Sexual Violence in Domestic Reparation Programmes." Reparations, Responsibility and Victimhood in Transitional Societies project, Belfast, 2020. https://pureadmin.qub.ac.uk/ws/portalfiles/portal/200993915/QUB_SGBV_Report_English_Web.pdf.	يستكشف هذا التقرير المكون من 38 صفحة ما يمكن للمجموعات التي تطور برامج التعويضات المحلية القيام به؛ لتصميم وصياغة "نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في التعويضات" من أجل ضحايا العنف الجنسي (7). قد يكون هذا التقرير مفيدًا لمجموعات الضحايا في الحالات التي وقع فيها عنف جنسي مرتبط بالنزاع، والتي تفتح فيها السلطات برامج التعويضات المحلية.
لجنة الحقوقيين الدولية. *The Right to a Remedy and Reparation for Gross Human Rights Violations: A Practitioners' Guide*. Geneva: International Commission of Jurists, 2018. https://www.icj.org/wp-content/uploads/2018/11/Universal-Right-to-a-Remedy-Publications-Reports-Practitioners-Guides-2018-ENG.pdf.	دليل الممارسين المكون من 335 صفحة هذا، والمخصص للمهنيين القانونيين وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (NGOs). بالنظر إلى القرارات والممارسات القضائية المتعلقة بالتعويضات، يُغطّي هذا الدليل موضوعات متنوعة، تبدأ بتحديد الجهات الملزمة بالتعويضات، وصولًا إلى المحتوى الذي يناقش الحق في الانتصاف وإجراء تحقيقات فعّالة. هذا الدليل مورد جيد لمجموعات الضحايا التي تريد أن تفهم كل ما يتعلق بالتعويضات بالتفصيل.
International Federation for Human Rights (FIDH). Nairobi Declaration on Women's and Girls' Right to a Remedy and Reparation. 2007. https://www.fidh.org/IMG/pdf/NAIROBI_DECLARATIONeng.pdf.	يركز إعلان نيروبي على حق النساء والفتيات في الانتصاف والتعويضات، ويقدم توصيات إلى الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية في هذا الصدد. ويشدد على أهمية الوفاء بتلك الحقوق من أجل تعزيز إمكانية استعادة الحياة الطبيعية بعد مرحلة الصراع. رغم أنه ليس وثيقة ملزمة قانونًا، إلا أنه قد يكون مفيدًا لمجموعات الضحايا، التي ترغب في فهم الأمور المترافقة مع الحق في التعويضات والانتصاف.
United Nations General Assembly Resolution 60/147, Basic Principles and Guidelines on the Right to a Remedy and Reparation for the Victims of Gross Violations of International Human Rights Law and Serious Violations of International Humanitarian Law, A/RES/60/147 (March 21, 2006), para. 8, https://undocs.org/A/RES/60/147.	يقنن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الانتصاف والتعويضات. قد يكون هذا القرار مفيدًا لمجموعات الضحايا، التي تسعى إلى فهم الالتزامات القانونية للدول نحو دعم القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وتمكين الضحايا من الوصول إلى سبلِ الانتصاف والعدالة، والمعلومات ذات الصلة بالانتهاكات وآليات التعويض.

إحياء ذكرى أحداث الماضي	
International Committee of Memorial Museums for the Remembrance of Victims of Public Crimes. International Memorial Museums Charter. Paris, 2011. http://icmemo.mini.icom.museum/wp-content/uploads/sites/17/2019/01/IC_MEMO_charter.pdf.	يستند هذا الميثاق إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، في تقنين 10 مبادئ عامة للاحتفال في المتاحف التذكارية. قد يكون هذا الميثاق مفيدًا لمجموعات الضحايا التي تبحث في كيفية إنشاء متحف تذكاري.
International Council of Museums. ICOM Code of Ethics for Museums. Paris, 2013. http://icmemo.mini.icom.museum/wp-content/uploads/sites/17/2019/01/code_ethics2013_eng2.pdf.	تحدد مدونة الأخلاقيات المؤلفة من 22 صفحة هذه، والصادرة عن المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، تحددُ "الحد الأدنى من معايير الممارسة المهنية والأداء للمتاحف وموظفيها" (1). رغم أن هذه المدونة موجَّه في المقام الأول إلى المتاحف الخاصة بالمجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، فقد تكون مفيدة لمجموعات الضحايا التي تهتم بقضايا مثل الحفاظ على القطع الأثرية، والإثباتات، وإحياء الذكرى، والمشاركة المجتمعية.
Muddell, Kelli, and Sibley Hawkins. "Gender and Transitional Justice: A Training Module Series, Module 5: Memorialization." International Center for Transitional Justice, New York, 2018. https://www.ictj.org/sites/default/files/5_Gender%20%26%20TJ%20-%20Memorialization%20-%20Speaker%20Notes.pdf.	تستكشف الوحدة الخامسة من هذه التدريبات المؤلفة من 66 صفحة أهمية النصب التذكارية للنساء. وتشدد على أن النصب التذكارية يجب أن تعكس تجارب النساء، وتشركهن في صنع القرار. كما تسلط الضوء على إمكانية الحصول على نصب تذكارية في سياق التعويضات. قد ترغب مجموعات الضحايا في استخدام شرائح العروض التقديمية المختلفة، وملاحظات المتحدث، ونقاط المناقشة، والتمارين المقترحة في هذه الوحدة، عند بحث التقاطع بين النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية.
لجان تقصي الحقائق	
González, Eduardo. "Drafting a Truth Commission Mandate: A Practical Tool." International Center for Transitional Justice, New York, 2013. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-DraftingMandate-Truth-Commission-2013_0.pdf.	يعد هذا التقرير المكون من 28 صفحة أداة عملية لـ "المسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني ومنظمات الضحايا وأصحاب المصلحة الآخرين" المشاركين في عمليات العدالة الانتقالية (1). حيث يقدم المشورة بشأن صياغة التفويضات القانونية للجان تقصي الحقائق التي تحقق في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان.
Mallinder, Louise, and Tom Hadden. *Belfast Guidelines on Amnesty and Accountability, with Explanatory Guidance.* Belfast: Transitional Justice Institute, 2013. https://pure.qub.ac.uk/en/publications/the-belfast-guidelines-on-amnesty-and-accountability-with-explana.	تساعد *مبادئ بلفاست التوجيهية الخاصة بالعفو والمساءلة* المؤلفة من 90 صفحة وتشرح دور العفو وآليات المساءلة والمحاكمات على التزام الدول بحماية حقوق الإنسان.

Public International Law & Policy Group. “Core Elements of Facilitating Women’s Participation in Truth and Reconciliation Commissions.” Legal memorandum, PILPG, Washington, DC, 2013. https://syriaaccountability.org/wp-content/uploads/PILPG-Womens-Participation-in-Truth-Commissions-2013_EN.pdf.	هذه المذكرة المؤلفة من 26 صفحة مخصصة للحكومات ولجان تقصي الحقائق، التي تدعم النساء اللواتي يخططن للمشاركة في عمليات العدالة الانتقالية. وتركز بشكل خاص على لجان تقصي الحقائق وإجراءات المصالحة. قد تكون هذه المذكرة مفيدة لمجموعات الضحايا التي تشارك في مشاورات مع الحكومة أو لجنة تقصي الحقائق حول كيفية ”ضمان منظور جنساني وتوازن في عمل اللجنة“ (الملخص التنفيذي).
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. “Rule-of-Law Tools for Post-conflict States: Truth Commissions.” United Nations, New York and Geneva, 2006. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/RuleoflawTruthCommissionsen.pdf.	يهدف تقرير الأمم المتحدة المؤلف من 46 صفحة هذا إلى توجيه ”أولئك الذين يضعون أو يقدمون استشارات أو يدعمون لجان تقصي الحقائق، فضلاً عن تقديم إرشادات لهذه اللجان نفسها“ (1). يلخص التقرير الدروس المستفادة من أكثر من 30 لجنة من لجان تقصي الحقائق، ويقدم مجموعة من المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات. قد تستفيد مجموعات الضحايا التي تتشاور مع من يؤسسون لجان تقصي الحقائق من هذا الدليل، في تحديد أولويات الاعتبارات المختلفة.
Ramírez-Barat, Clara. “Making an Impact: Guidelines on Designing and Implementing Outreach Programs for Transitional Justice.” International Center for Transitional Justice, New York, 2011. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Making-Impact-2011-English.pdf.	يقدم هذا التقرير المكون من 45 صفحة أفضل الممارسات والاستراتيجيات للممارسين، عن كيفية تركيز الاهتمام العام على إجراءات العدالة الانتقالية ودعمها والمشاركة فيها. وقد يساعد مجموعات الضحايا في تحديد كيفية تعزيز عمل لجنة تقصي الحقائق بين المجتمعات المتضررة.

تدابير منع التكرار

de Greiff, Pablo. *Report of the Special Rapporteur on the Promotion of Truth, Justice, Reparation and Guarantees of Non-recurrence*, U.N. Doc. A/70/438 (October 21, 2015). https://undocs.org/A/70/438.	يركز هذا التقرير، الذي أعده المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة، المعني بتعزيز جهود تقصي الحقائق وتحقيق العدالة وجهود التعويضات وتدابير منع التكرار على ”الإمكانات الوقائية للتدابير المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن“ (2). قد تستفيد مجموعات الضحايا التي تبحث في أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التدابير في منع تكرار النزاع من هذا التقرير.
Mayer-Reich, Alexander. “Guarantees of Non-recurrence: An Approximation,” *Human Rights Quarterly* 39, no. 2 (May 2017): 416–48. https://muse.jhu.edu/article/657336/pdf.	تستكشف هذه المقالة الأكاديمية المكونة من 34 صفحة ”استيعابًا أكثر منهجية“ لمفهوم ضمانات منع التكرار من خلال اقتراح ”معايير لتطوير استراتيجيات وقائية محددة“ (416-17). وقد تفيد هذه المقالة مجموعات الضحايا من الراغبين في فهم كيفية تطوير مفهوم ضمانات منع التكرار، والتدابير المحددة التي يمكن اعتمادها للترويج له. مجموعات الضحايا التي تبحث عناصر الوقاية الفعالة قد تجد هذه المقالة مفيدة أيضًا.
Roht-Arriaza, Naomi. “Measures of Non-repetition in Transitional Justice: The Missing Link?” Legal Studies Research Paper No. 160, University of California Hastings College of the Law, 2016. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2746226.	يدعو هذا المقال الأكاديمي، المكون من 42 صفحة إلى نهج أكثر شمولاً وتحوليًا لمقاييس عدم التكرار من وجهة النظر التقليدية، يحصره في التدقيق وإصلاح قطاع الأمن والإصلاح القضائي. واستنادًا إلى تجارب الفلبين وكولومبيا، يبحث التدابير الأخرى، التي تركز على ”الظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى تجدد الصراع“ (الملخص).

استخدام القانون في تحقيق العدالة والمحاسبة على الجرائم الوحشية الجماعية

الموارد	الوصف
Center for Justice and Accountability. "Legal Glossary." https://cja.org/legal-glossary/.	هذا المسرد دليل شامل متاح، مختص بالمصطلحات القانونية المتعلقة بالمحاكم والعدالة، مع التركيز على القانون الدولي.
المحكمة الجنائية الدولية. Victims before the International" Criminal Court: A Guide for the Participation of Victims in the Proceedings of the Court." International Criminal Court, The Hague. Accessed April 14, 2020. https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/8FF91A2C-5274-4DCB-9CCE-37273C5E9AB4/282477/160910VP.RSBookletEnglish.pdf.	صُمِّمَ هذا الكتيب، المؤلف من 33 صفحة، من أجل الضحايا ممن يرغبون في التقدم للمشاركة في الدعاوى القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC). تفسر هذه المجموعة ماهية المحكمة الجنائية الدولية، وكيف تعمل، والأدوار المختلفة التي يمكن أن يلعبها الضحايا في إجراءات المحاكمات الجنائية الدولية، وكيفية التقدم للمشاركة فيها.
O'Connor, Vivienne. "Practioner's Guide: Common Law and Civil Law Traditions." International Network to Promote the Rule of Law, Washington, DC, 2012. https://www.fjc.gov/sites/default/files/2015/Common%20and%20Civil%20Law%20Traditions.pdf.	يقدم هذا الدليل، المؤلف من 35 صفحة، للممارسين لمحة عامة عن التقاليد القانونية المدنية العامة، مع تركيز خاص على تطبيقها في البلدان الخارجة من الصراعات. وقد يفيدُ مجموعات الضحايا التي تسعى إلى تحصيل مفهوم عام عن كيفية عمل النظام القانوني في بلادهم.
مبادرة عدالة المجتمع المنفتح. *Options for Justice: A Handbook for Designing Accountability Mechanisms for Grave Crimes.* New York: Open Society Foundations, 2018. https://www.justiceinitiative.org/uploads/89c53e2e-1454-45ef-b4dc-3ed668cdc188/options-for-justice-20180918.pdf.	يلقي هذا الكتيب المكون من 670 صفحة، إلى "أولئك الذين يصممون آليات جديدة للمساءلة الجنائية عن الجرائم الجسيمة" بنظرة متعمقة على 33 آلية من آليات العدالة المختلفة. يستكشف المحاكم الدولية رفيعة المستوى؛ والمحاكم المحلية الأقل رسمية، مثل محاكم غاشاشا القبلية في رواندا؛ وآليات أخرى ذات ولاية أوسع تشمل الفساد، كالتي أُسِّسَت في غواتيمالا (18).
Roht-Arriaza, Naomi. *The Pinochet Effect: Transitional Justice in the Age of Human Rights.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006. https://www.upenn.edu/pennpress/book/14090.html.	يعرض هذا الكتاب تفاصيل اعتقال وتسليم الجنرال أوغستو بينوشيه، ديكتاتور شيلي السابق. يناقش المؤلف الطرق التي يمكن من خلالها للعديد من البلدان المختلفة خلاف الدولة التي حدثت فيها الفظائع أن تساعد في تقديم الجناة إلى العدالة. قد يفيد هذا الكتاب مجموعات الضحايا التي تستكشف سبل العدالة خارج البلد المتضرر.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالتصدي لجرائم الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية. "Framework of Analysis for Atrocity Crimes: A Tool for Prevention." United Nations, New York, 2014. https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/about-us/Doc.3_Framework%20of%20Analysis%20for%20Atrocity%20Crimes_EN.pdf.	هذه الوثيقة الموجزة الصادرة عن الأمم المتحدة، والمكونة من 43 صفحة، مخصصة لجمهور متنوع، يتضمن الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية. ويضع إطار عملٍ لتحليل المعلومات؛ لتحديد وتقييم عوامل الخطر المتعلقة بالجرائم الوحشية الجماعية. قد تكون هذه الوثيقة مفيدة لمجموعات الضحايا التي تسعى إلى فهم الجرائم الوحشية الجماعية المختلفة (التي تُعرَّفُها بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي) والعوامل التي قد تؤدي إليها بمزيد من العمق.
United Nations Treaty Collection. "Glossary." Accessed April 14, 2020. https://treaties.un.org/pages/Overview.aspx?path=overview/glossary/page1_en.xml.	يقدم هذا المسرد دليلاً عامًا للمصطلحات التي تستخدم غالبًا في المعاهدات الدولية والمفاوضات ونظام الأمم المتحدة.
Varney, Howard, Katarzyna Zduńczyk, and Marie Gaudard. "The Role of Victims in Criminal Proceedings." International Center for Transitional Justice, New York, 2017. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Victims_in_Criminal_Proceedings-Final-EN.pdf.	اعتمادًا على مثال قانون العدالة الانتقالية في تونس، يناقشُ هذا الملخص المكون من 15 صفحة كيف يمكن لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المشاركة في إجراءات الدعاوى الجنائية. قد يفيد هذا الملخص مجموعات الضحايا ممن يسعون إلى فهم الدور الذي يمكنهم أن يلعبوه في إجراءات العدالة الجنائية المحلية والدولية، وفي وصف حقوقهم في هذه الإجراءات أيضًا.

نظرة عامة على الخيارات القانونية المختلفة

Human Rights Watch. "Basic Facts on Universal Jurisdiction." Human Rights Watch website, October 19, 2009. https://www.hrw.org/news/2009/10/19/basic-facts-universal-jurisdiction#.	تشرح صفحة الويب هذه التي أعدتها منظمة هيومن رايتس ووتش الأساسَ القانوني للولاية القضائية العالمية وأهميتها. كما أنها ترد على حجج النقاد بأن الاختصاص القضائي العالمي "يُساءُ استخدامه".
International Committee of the Red Cross. *The Domestic Implementation of International Humanitarian Law: A Manual.* Geneva: International Committee of the Red Cross, 2015. https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4028.pdf.	يشرح دليل الصليب الأحمر المؤلف من 140 صفحة هذا (والذي يتضمن أيضًا على ملحق من 370 صفحة) يشرح مقدمة شاملة عن القانون الدولي الإنساني، والتنفيذ المحلي، والاتفاقيات والبروتوكولات التي تنظم النزاعات المسلحة.
International Justice Resource Center. *Advocacy before the African Human Rights System: A Manual for Attorneys and Advocates*, 2nd ed. San Francisco: International Justice Resource Center, 2017. http://www.ijrcenter.org/wp-content/uploads/2017/11/2.-African-Human-Rights-System-Manual.pdf.	هذا الدليل المؤلف من 180 صفحة، يشرح مقدمة عن النظام الأفريقي لحماية حقوق الإنسان والتقاضي من خلال المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب للمحامين ومناصري العدالة. وقد يكون مفيدًا أيضًا لمجموعات الضحايا في إفريقيا، حيث يقيم خياراتهم الإقليمية لتحقيق العدالة والمساءلة.

Peace and Justice Initiative. “How Does International Law Apply in a Domestic Legal System?” Peace and Justice Initiative website. Accessed November 9, 2020. https://www.peaceandjusticeinitiative.org/implementation-resources/dualist-and-monist.	تقدم صفحة الويب الموجزة هذه نظرة عامة أساسية عن الأنظمة الأحادية والثنائية، وهما النهجان الرئيسيان، اللذان تتبعهما البلدان لجعل الالتزامات القانونية الدولية ملزمة محليًا.
Seils, Paul. *Handbook on Complementarity: An Introduction to the Role of National Courts and the ICC in Prosecuting International Crimes.* New York: International Center for Transitional Justice, 2016. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ_Handbook_ICC_Complementarity_2016.pdf.	يشرح كتيب المركز الدولي للعدالة الانتقالية، المؤلف من 108 صفحة للمختصين غير القانونيين ”القضايا القانونية الأساسية [و] المسائل السياقية الأوسع، المرتبطة بالتكامل“. ويقدم للقراء ”فهمًا أساسيًا للمحكمة الجنائية الدولية، ومفهوم التكامل، وكيف تم البت في القضايا الكبرى، وما تنطوي عليه المراحل المختلفة لإجراءات القبول، وما تعنيه المحكمة للأنظمة القانونية الوطنية، وما يعنيه ذلك بالنسبة للجهات الفاعلة الوطنية الأخرى“ (4).
Southern Africa Litigation Center. *Positive Reinforcement: Advocating for International Criminal Justice in Africa.* Johannesburg: Southern Africa Litigation Center, 2013. http://bibliobase.sermais.pt:8008/BiblioNET/Upload/PDF5/003764.pdf.	يوضح هذا التقرير، المؤلف من 102 صفحة، الخاص بمنظمات المجتمع المدني الإفريقية (CSOs)، يوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في النهوض بالقانون الجنائي الدولي في إفريقيا. استنادًا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة لمنظمات المجتمع المدني، يقدم هذا التقرير توصيات لمنظمات المجتمع المدني حول دورها المحتمل في هذا المجال. وقد يكون مفيدًا لمجموعات الضحايا في إفريقيا، ممن يرغبون في فهم وضع القانون الدولي في إفريقيا، والقضايا التي ربما يحتاجون إلى التركيز عليها في قضيتهم.
TRIAL International. *Evidentiary Challenges in Universal Jurisdiction Cases: Universal Jurisdiction Annual Review 2019.* Geneva: TRIAL International, 2019. https://trialinternational.org/wp-content/uploads/2019/03/Universal_Jurisdiction_Annual_Review2019.pdf.	يحقق هذا التقرير المكون من 86 صفحة في التطبيقات العملية للولاية القضائية العالمية، لتقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى العدالة، مع تركيز على التحديات التي تواجه من يبحثون عن الإثباتات ويسعون إلى تقديمها لإنجاح القضايا. يناقش التقرير تنفيذ الولاية القضائية العالمية في عدد من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين والنمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغانا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسنغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
United States Department of State. “Transitional Justice Initiative: Criminal Prosecutions.” Washington, DC, 2016. https://2009-2017.state.gov/documents/organization/257773.pdf.	يسلط هذا الموجز المؤلف من أربع صفحات الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية الضوء على أهمية المحاكمات الجنائية في الجرائم الوحشية الجماعية، والأنواع المختلفة لمنابر العدالة، والنقاط المهمة والتحديات المتعلقة بمجموعة من القضايا، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود، والتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي.

Ventura, Manuel, and Amelia Bleeker. "Universal Jurisdiction, African Perceptions of the International Criminal Court and the New AU Protocol on Amendments to the Protocol on the Statute of the African Court of Justice and Human Rights." In *The International Criminal Court and Africa: One Decade On*, edited by Evelyn A. Ankumah. Cambridge/ Antwerp/Portland: Intersentia, 2016. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2735840.	يناقش الفصل المؤلف من 18 صفحة من أحد الكتب التي تتحدث عن المحكمة الجنائية الدولية في إفريقيا فكرة وجوب استخدام البلدان الإفريقية للولاية القضائية العالمية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية. ويتعرض للمعوقات التي قد تمنع هذا المسار واستراتيجيات التغلب على تلك المعوقات.

رفع القضايا والمشاركة فيها بصفة ضحايا أفراد أو مجموعات ضحايا

Amnesty International. *Fair Trial Manual*, 2nd ed. London: Amnesty International, 2014. https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/pol300022014en.pdf.	صُمِّم دليل منظمة العفو الدولية المؤلف من 276 صفحة؛ ليساعد "أي شخص له علاقة بالبحث في مدى توافق المحاكمة الجنائية أو نظام العدالة مع المعايير الدولية" لتقييم عدالة القضايا الفردية وإجراءات المحاكمات وأنظمة العدالة الجنائية الوطنية (16).
Avocats Sans Frontières. "Modes of Participation and Legal Representation." Brussels, 2013. https://asf.be/wp-content/uploads/2013/11/ASF_IJ_Modes-of-participation-and-legal-representation.pdf.	يقدم هذا التقرير المؤلف من 46 صفحة، إرشادات حول مشاركة الضحايا، والتمثيل القانوني أثناء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. وقد يكون هذا التقرير مفيدًا لمجموعات الضحايا التي ترغب في فهم كيفية مشاركتها في القضايا المعروضة أمام المحكمة الجنائية الدولية.
Coalition for the International Criminal Court. "How to File a Communication to the ICC-Prosecutor." Accessed April 14, 2010. http://coalitionfortheicc.org/how-file-communication-icc-prosecutor.	يقدم هذا الدليل المختصر تعليمات موجزة، عن كيفية إرسال المعلومات أو الإثباتات الخاصة بالجرائم المحتملة التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية إلى مكتب المدعي العام.
International Criminal Court. "Understanding the International Criminal Court." The Hague, n.d. https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/publications/UICCEng.pdf.	يقدم هذا التقرير المكون من 49 صفحة معلومات أساسية عن المحكمة الجنائية الدولية، ونظام روما الأساسي، ودورهما في العدالة الجنائية الدولية.
International Federation for Human Rights. "Enhancing Victims' Rights before the ICC: A View from Situation Countries on Victims' Rights at the International Criminal Court." Paris, 2013. https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh_victimsrights_621a_nov2013_ld.pdf.	يتناول هذا التقرير المكون من 40 صفحة — والذي هو نتيجة سلسلة من المناقشات بين المجتمع المدني ومسؤولي المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية — يتناول حالة حقوق الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، ويبحث في كيفية تعزيزها. يسلط التقرير الضوء على التطبيقات العملية لحقوق الضحايا.
International Federation for Human Rights. "Five Myths about Victim Participation in ICC Proceedings." Paris, 2014. https://www.fidh.org/IMG/pdf/cpi649a.pdf.	في محاولة لدعم الضحايا ممن يسعون إلى تحقيق العدالة، يكشف هذا التقرير المؤلف من 44 صفحة عدم صحة خمسة آراء شائعة عن مشاركة الضحايا وتأثيرها في المحكمة الجنائية الدولية.

International Justice Resource Center. “10 Essential Steps for First-Time Advocacy at the Human Rights Council.” San Francisco, 2012. https://ijrcenter.org/wp-content/uploads/2012/08/10-Essential-Steps-for-First-Time-Advocacy-at-the-Human-Rights-Council.pdf.	يقدم هذا الموجز المكون من ست صفحات دليلاً تمهيديًا يتضمن أفكارًا ونصائح عملية للمناصرين ممن هم بصدد بدء التعامل مع مجلس حقوق الإنسان.
Lamony, Stephen. “What Are the Benefits and Difficulties of Victim Participation at the International Criminal Court (ICC)?” Humanity United website. May 4, 2015. https://humanityunited.org/what-are-the-benefits-and-difficulties-of-victim-participation-at-the-international-criminal-court-icc/.	تقدم صفحة الويب هذه لمحة عامة موجزة عن بعض الفوائد الأساسية لمشاركة الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، على سبيل المثال، مدى ”الخبرة“ التي تمنحها لهم في مجال العدالة، والمساعدة التي تمثلها مشاركتهم للمحكمة في الوصول إلى الحقيقة في الجرائم الوحشية الجماعية الماضية. كما يلخص بعض التحديات والصعوبات الأساسية، التي تواجهها المحكمة عند محاولة إشراك الضحايا بشكل هادف. العديد من هذه التحديات والصعوبات لوجستية وعملية بطبيعتها.
Moffett, Luke. “Meaningful and Effective? Considering Victims’ Interests through Participation at the International Criminal Court.” *Criminal Law Forum* 26, no. 2 (June 2015): 255–89. https://link.springer.com/article/10.1007/s10609-015-9256-1.	تتناول هذه المقالة الأكاديمية المكونة من 34 صفحة، الدور الذي يمكن أن يلعبه الضحايا في الدعاوى القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية. وتدفع بأنه ”لضمان تعزيز استجابة المحكمة لمفهوم العدالة عند الضحايا، يجب أن تعطي المزيد من الاهتمام لمصالحهم، الأمر الذي من المرجح أن يحسن رضاهم عن المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن ثقة الجمهور وشرعية عمل المحكمة“(الملخص). قد يكون من المفيد لمجموعات الضحايا التفكير في كيفية مشاركتهم في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية.

بناء تحالفات مستدامة مرتكزة على الضحايا

الموارد	الوصف
Asia-Pacific Leadership and Policy Dialogue for Women’s and Children’s Health. “Building Advocacy Coalitions for Greater Action and Accountability.” World Health Organization, Geneva, 2012. https://www.who.int/pmnch/media/news/2012/advocacy_building_coalitions.pdf.	يتحدث هذا الدليل المكون من صفحتين عن بناء تحالفات مناصرة من خلال تحديد قضايا المناصرة، وتطوير تنظيمات واسعة النطاق، ووضع مبادئ أساسية. رغم أنه غير مصمم لتحالفات الضحايا التي تشكلت في أعقاب الجرائم الوحشية الجماعية، إلا أنه قد يفيد مجموعات الضحايا التي تبحث كيفية تشكيل وإدارة تحالف فعال.
Brody, Reed. “Victims Bring a Dictator to Justice: The Case of Hissène Habré.” Brot für die Welt (June 2017). https://www.brot-fuer-die-welt.de/fileadmin/mediapool/2_Downloads/Fachinformationen/Analyse/Analysis70-The_Habre_Case.pdf.	تتناول هذه المقالة المكونة من 36 صفحة، تفاصيل جهود السعي نحو تحقيق العدالة، التي بذلها ضحايا حسين حبري في تشاد، من خلال تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا. وقد تفيد مجموعات الضحايا التي تسعى إلى التعلم والاستلهام من تحالف فعال وقوي، حارب من أجل العدالة في الجرائم الوحشية الجماعية على المدى الطويل.

Cohen, Larry, Nancy Baer, and Pam Satterwhite. “Developing Effective Coalitions: An Eight Step Guide.” In *Community Health Education and Promotion: A Guide to Program Design and Evaluation*, edited by Mary Ellen Wurzbach, 2nd ed., 144–61. Gaithersburg, MD: Aspen, 2002. https://www.preventioninstitute.org/sites/default/files/uploads/8steps_040511_WEB.pdf.	يحدد هذا الدليل المؤلف من 32 صفحة ثماني خطوات، لتطوير تحالف فعال في سياق توعية الناس بالصحة المجتمعية وتعزيزها. تشمل الخطواتُ البحثَ في جدوى تشكيل التحالف، وكيفية توظيف الأشخاص المناسبين، ووضع مجموعة من الأنشطة والأهداف الأولية، وتأسيس التحالف، وتوقع الموارد اللازمة، وتحديد عناصر هيكل التحالف الناجح، والحفاظ على حيوية التحالف، وإجراء تحسينات، وصولًا إلى التقييم. قد يحتوي الدليل على رؤى مفيدة لمجموعات الضحايا التي تسعى إلى تشكيل تحالف مرتكز على الضحايا.
Martlew, Nick. “Creative Coalitions: A Handbook for Change.” Crisis Action, New York, 2017. https://crisisaction.org/Handbook/contents/.	يشرح كتيب التصدي للكوارث (Crisis Action) كيف يمكن لمجموعات العمل الجماعي بناء تحالفات استراتيجية، وكيف يمكنها استخدام تكتيكات إبداعية لحماية المدنيين من النزاعات المسلحة. والأفكار به مقدمة بطريقة سهلة وواضحة، ويتضمن العديد من الأمثلة الواقعية والتلميحات المفيدة. قد يفيد هذا الكتيب مجموعات الضحايا التي تسعى إلى جعل تحالفها خلاقًا ليحدث تغييرًا في العالم.
Moyes, Richard, and Thomas Nash. *Global Coalitions: An Introduction to Working in International Civil Society Partnerships*. London, UK: Action on Armed Violence, 2011. http://www.globalcoalitions.org/document/chapter-1.	هذا الكتاب الإلكتروني المؤلف من ثمانية فصول دليلٌ ممتاز لتشكيل تحالفات عالمية. يتناول موضوعات تشمل التحديات التي تواجه من يسعون إلى تشكيل التحالفات، وهيكل التحالف وتنظيمه، والخدمات اللوجستية، إضافة إلى أمورٍ أخرى.
Pact Tanzania. “Building and Maintaining Networks and Coalitions.” Advocacy Expert Series, United States Agency for International Development (USAID), Washington, DC, 2004. http://nsagm.weebly.com/uploads/1/2/0/3/12030125/advocacy_-_networks_and_coalitions_usaid_pact_tanzania.pdf	من خلال التركيز على دراسات حالة من تنزانيا، يناقش هذا التقرير المكون من 35 صفحة الصادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/تقرير تنزانيا للمنظمات غير الحكومية، يناقش التعريفات المتداخلة للمجموعات والتحالفات. كما يركز على "كيفية إدارة الصراع"، ويستكشف الكيفية التي يمكن للهياكل المختلفة أن تساهم بها في هدف دعوة أو حملة مناصرة (2).
Rabinowitz, Phil. “Choosing Strategies to Promote Community Health and Development (Section 5: Coalition Building I: Starting a Coalition).” Community Tool Box website. Accessed November 10, 2020. https://ctb.ku.edu/en/table-of-contents/assessment/promotion-strategies/start-a-coaltion/main.	يجيب هذا الفصل من الكتيب الإلكتروني عن بعض الأسئلة الأساسية عن تشكيل التحالفات، بما في ذلك الأسئلة التالية: ما هو التحالف؟ لماذا يجب أن نبدأ التحالف؟ متى يجب أن تبدأ التحالف؟ من الذين يجب أن يكونوا معك في التحالف؟ وكيف يمكن أن تبدأ تحالفًا مجتمعيًا؟ ويتضمن عرض PowerPoint مقدمة قصيرة، تسلط الضوء على النقاط الرئيسية من هذا الفصل.

جمع المعلومات وإتاحتها

الموارد	الوصف
Cambodian Center for Human Rights. "Community Watchdog Handbook: Guide for Community Based Activists on Documenting Human Rights Violations." Phnom Penh, 2011. https://cchrcambodia.org/admin/media/report/report/english/2012_10_03_Documentation_Handbook_ENG.pdf.	يشرح هذا الدليل المؤلف من 54 صفحة، والذي أصدره المركز الكمبودي لحقوق الإنسان، يشرحُ حقوقَ الإنسانِ وأهميةُ توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وكيفية إجراء هذا التوثيق. قد يكون الجزء الرابع من الدليل ممتعًا للغاية، لأنه يقدم نصائح حول كيفية تحديد المشكلات وجمع المعلومات ومشاركتها، عند إجراء توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان.
D'Alessandra, Federica Sander Couch, Ilina Georgieva, Marieke De Hoon, Brianne Mcgonigle Leyh, and Jolien Quispel, eds. *Handbook on Civil Society Documentation of Serious Human Rights Violations: Principles and Best Practices.* Washington, DC: Public International Law & Policy Group, 2016. https://www.vu.nl/nl/Images/PILPG_Handbook_on_Civil_Society_Documentation_of_Serious_Human_Rights_Violations_Sept_2016_tcm289-785328.pdf.	هذا الكتيب العملي المكون من 146 صفحة مخصص للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ممن لم يتلقوا تدريبًا مهنيًا عن كيفية إجراء توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان. ويقدم إرشاداتٍ حول جمع المعلومات وإعدادها وتوثيقها وإدارتها. كما يناقش موضوعات الأمن والسرية. قد يكون هذا الكتيب مفيدًا لمجموعات الضحايا المهتمة بمعرفة المزيد عن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
Foreign and Commonwealth Office. "Training Materials: International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict." Gov.UK website, 2016. https://www.gov.uk/government/collections/international-protocol-on-the-documentation-and-investigation-of-sexual-violence-in-conflict-training-materials.	دليل التدريب هذا، المتاح عبر الإنترنت والمخصص "للمدربين والمصممين ومديري التدريبات المؤهلين وذوي الخبرة"، يقدم إرشادات حول تنفيذ البروتوكول الدولي، بشأن توثيق العنف الجنسي في حالات النزاع والتحقيق فيه (المقدمة، 2).
Global Protection Cluster. "Media Guidelines for Reporting on Gender-Based Violence in Humanitarian Contexts." Geneva, 2013. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GBV-Media-Guidelines-25July2013.pdf.	هذه المجموعة من الإرشادات المكونة من ثماني صفحات مخصصة لأي شخص "يسهل التغطية الإعلامية أو يشارك فيها" في أحداث العنف القائم على النوع الاجتماعي (1). وتهدف هذه المجموعة إلى مساعدة هؤلاء الأشخاص في الحفاظ على سلامة وسرية وكرامة الضحايا ومجتمعاتهم.
International Bar Association and Raoul Wallenberg Institute of Human Rights and Humanitarian Law. "Guidelines on International Human Rights Fact-Finding Visits and Reports by Non-Governmental Organisations (The Lund-London Guidelines)." International Bar Association, London, 2015. https://www.ibanet.org/Fact_Finding_Guidelines.aspx.	هذه الوثيقة المكونة من 14 صفحة، عبارة عن دليل تفصيلي خطوة بخطوة، للمنظمات غير الحكومية، يشرح كيف تستطيع هذه المنظمات القيام بمهام تقصي الحقائق بأنفسها. إذا اتبعت الجهات الفاعلة هذه الإرشادات، "يمكن إلى حدٍ كبير، الاعتماد على الادعاءات والملاحظات والاستنتاجات الواردة في [التقرير]" (2). إضافةً إلى قضايا أخرى، تقدم الوثيقة إرشاداتٍ تفصيلية عن أساليب العمل التي يجب على المنظمات غير الحكومية اعتمادها عند القيام بهذه المهام.

Liberty Asia. “Guidance Note on Use of Victims’ Images.” Hong Kong, 2016. https://cdns.freedomunited.org/wp-content/uploads/2017/03/20162906/Guidance-Note-on-Use-of-Victims-Images_final.compressed.pdf.	هذه المجموعة المكونة من 25 صفحة من الإرشادات المخصصة للمنظمات غير الحكومية، تقدمُ نصائح حول تصوير الضحايا واستخدام تلك الصور. يحتوي الملحق الثاني على مراجعة سريعة لجميع الإرشادات.
Matheson, Kelly. *Video as Evidence: Field Guide*. New York: WITNESS, 2016. http://www.mediafire.com/download/xg9c0c0ayjql50w/VaE_FieldGuide_Compilation_20160329.pdf.	هذا الدليل المؤلف من 230 صفحة مخصص ”للعاملين الميدانيين، الذين يصورون أو من المحتمل أن يصوروا منتهكي حقوق الإنسان“ (6). ويقدم إرشادات حول التقاط إثباتات الفيديو وتخزينها ومشاركتها، ويتضمن الممارسات الأساسية لكل مرحلة من مراحل عملية التصوير والمشاركة. ويتعمق باقي الدليل أكثر وأكثر في كل عملية من هذه العمليات، من خلال أمثلة من ملاحظات ميدانية، في جميع أجزائه.
Nystedt, Maria (ed.), Christian Axboe Nielsen, and Jann K. Kleffner. “A Handbook on Assisting International Criminal Investigations.” Folke Bernadotte Academy and Swedish National Defence College, Stockholm, 2011. https://fba.se/contentassets/6f4962727ea34af5940fa8c448f3d30f/Handbook-on-assisting-international-criminal-investigations.pdf.	صُمِّمَ هذا الكتيب المؤلف من 49 صفحة للموظفين الدوليين، العاملين في حالات النزاع وفي مراحل ما بعد النزاع، ممن لم يتلقوا تدريبًا مهنيًا في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ويوفر إرشادات أساسية حول كيفية توثيق الجرائم الدولية المحتملة، وأنواع المعلومات التي قد تكون مفيدة للمحققين. كما يناقش بعض التبعات القانونية، التي قد تترتب على مشاهدة الجرائم الدولية.
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. “Interviewing.” In *Manual on Human Rights Monitoring*, chap. 11. New York and Geneva: United Nations, 2011. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter11-MHRM.pdf.	يركز الفصل الحادي عشر من هذا الدليل على التخطيط والتحضير للمقابلات، وإجراء المقابلات ومقابلة أشخاص ممن ينتمون إلى مجموعات محددة، مثل النساء، والمشردين، والأطفال، والناجين من الصدمات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين، وسكان الريف، وذوي الدخل المنخفض.
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. “Protection of Victims, Witnesses and Other Cooperating Persons.” In *Manual on Human Rights Monitoring*, chap. 14. New York and Geneva: United Nations, 2011. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter14-56pp.pdf.	يركز الفصل الرابع عشر من هذا الدليل، الخاص بمنظمات حقوق الإنسان على تعزيز سلامة وأمن الضحايا والشهود وغيرهم من المتعاونين مع تلك المنظمات. ويقدم مجموعة من التدابير الوقائية، التي يمكن لمنظمات حقوق الإنسان اتخاذها لحماية شركائها، كما يقدم إرشادات حول كيفية التعامل مع شواغل الحماية، إضافة إلى قضايا أخرى.
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. *Commissions of Inquiry and Fact-Finding Missions on International Human Rights and Humanitarian Law: Guidance and Practice*. New York and Geneva: United Nations, 2015. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice.pdf.	هذه الوثيقة المكونة من 152 صفحة مخصصة لموظفي الأمم المتحدة في البعثات واللجان والإدارات ذات الصلة؛ والحكومات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ والباحثين. قد تجد مجموعات الضحايا الفصل الرابع من هذه الوثيقة مفيدًا للغاية: فهو يناقش كيفية جمع المعلومات وتقييمها وحماية الضحايا والشهود.

Office of the United Nations High *Commissioner for Human Rights. Human Rights Indicators: A Guide to Measurement and Implementation.* New York and Geneva: United Nations, 2012. https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf.	هذا الدليل المكون من 188 صفحة موجه للعاملين في مهام توثيق ومراقبة امتثال حكوماتهم لالتزامات حقوق الإنسان. هذا إضافةً إلى شرح الدليل لماهية حقوق الإنسان، ومناقشة كيفية تحديد واستخدام مؤشرات محددة لتقييم الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان. وتشرح الصفحات من 133 إلى 140 كيفية إنشاء أنظمة مراقبة لحقوق الإنسان.
Public International Law & Policy Group. *Human Rights Documentation Toolkit.* Accessed April 14, 2020. http://www.hrdtoolkit.org/.	هذا الموقع المخصص للعاملين في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، عبارة عن مجموعة أدوات تفاعلية. ويتضمن قائمة بالخبراء والمنظمات التي تعمل في التوثيق، وتعريفات لمصطلحات أساسية، ومكتبة موارد تضم أدلة إرشادية وأدوات للعاملين في مجال التوثيق، إضافةً إلى أمثلة على أعمال التوثيق. كما أنه يحتفظ بخرائط توضح أنشطة التوثيق حول العالم.
Ribeiro, Sara Ferro, and Danae van der Straten Ponthoz. International Protocol on the Documentation and Investigation of Sexual Violence in Conflict: Best Practice on the Documentation of Sexual Violence as a Crime or Violation of International Law, 2nd ed. London: Foreign and Commonwealth Office, 2017. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/598335/International_Protocol_2017_2nd_Edition.pdf.	يحدد هذا البروتوكول المكون من 328 صفحة أفضل الممارسات الموصى بها في توثيق العنف الجنسي والتحقيق فيه كجريمة حرب، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو أعمال الإبادة الجماعية، أو أي انتهاكٍ خطير آخر للقانون الدولي. فهو يتطرق إلى مواضيع "تتنوع من فهم تأثير [العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات] والأشكال المختلفة للمساءلة التي يمكن ملاحقة الجناة من أجل تحقيقها، وصولًا إلى تحديد تقنيات مقابلة الشهود وجمع وتحليل المعلومات التي يمكن أن تكون حاسمة لجهود المساءلة" (11). قد يكون هذا البروتوكول مفيدًا لمجموعات الضحايا الذين يسعون إلى معرفة المزيد عن حالات العنف الجنسي بموجب القانون الدولي، وكيفية الاستعداد لممارسة التوثيق، وكيفية جمع المعلومات، وكيفية تحليل تلك المعلومات.
Search for Common Ground. "Human Rights Monitors' Guidebook: A Tool for Monitoring, Documenting and Reporting Human Rights Violations in Nigeria." Washington, DC, 2014. https://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2014/12/HUMAN-RIGHTS-MONITORS%E2%80%99-GUIDE-BOOK_final_with-cover.pdf.	هذا الدليل المؤلف من 28 صفحة مخصص لمنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من النشطاء. ويقدم نصائح واقعية بشأن رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها والإبلاغ عنها، من خلال التركيز على حالة حقوق الإنسان في نيجيريا. قد تكون الفصول من الفصل الخامس إلى الفصل السابع التي تتحدث عن رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان شديدة الأهمية بالنسبة لمجموعات الضحايا.

الدعوة إلى العدالة من خلال الجهات السياسية الفاعلة والدبلوماسيين

الموارد	الوصف
International Justice Resource Center. "Primer for Advocacy Opportunities with the United Nations Human Rights Council." San Francisco, 2012. https://ijrcenter.org/wp-content/uploads/2012/08/Primer-for-Advocacy-Opportunities-with-the-Human-Rights-Council.pdf.	هذا الموجز المكون من 15 صفحة دليلٌ شاملٌ عن جهود المناصرة في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة. ولكنه لا يناقش الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. قد يكون من المفيد لمجموعات الضحايا بحث جدوى التعامل مع نظام حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كجزء من المشاركة السياسية والدبلوماسية، وكيفية التعامل معه.
International Service for Human Rights. "Simple Guide to the UN Treaty Bodies." Geneva, 2010. http://www.ishr.ch/sites/default/files/article/files/ISHR%20Simple%20Guide%20to%20the%20UN%20Treaty%20Bodies.pdf.	يتضمن هذا الدليل المؤلف من 35 صفحة على مقدمة عن هيئات حقوق الإنسان القائمة على معاهدات الأمم المتحدة، التي تراقب وتشجع الدول على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد يكون مفيدًا لمجموعات الضحايا التي تسعى إلى فهم ما تفعله هذه الهيئات وكيف يمكنهم التفاعل معها.
UN Women. "Identifying Target Audiences." UN Women website, 2012. https://www.endvawnow.org/en/articles/1204-identifying-target-audiences.html?next=1205.	تناقش صفحة الويب هذه الفرق بين الجمهور الأساسي والجمهور الثانوي لاستراتيجيات المناصرة في السياق المحدد لحماية الحركات النسائية.
WorldCourts. International Case Law Database, ECOWAS Community Court of Justice. Accessed April 14, 2020. http://www.worldcourts.com/ecowasccj/eng/index.htm.	هذه قاعدة بيانات لقرارات محكمة المجتمع المحلي التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، تقدم مزيدًا من الأمثلة على كيفية تأثير المحاكم والهيئات الإقليمية على العدالة، والسوابق القانونية بين الدول الأعضاء.

المناصرة العلنية للعدالة من خلال الاتصالات الاستراتيجية

الموارد	الوصف
Bales, Susan Nall. "Framing Public Issues," FrameWorks Institute, Washington, DC, 2005. https://www.frameworksinstitute.org/wp-content/uploads/2020/07/FramingPublicIssuesfinal.pdf.	تهدف مجموعة الأدوات هذه، المكونة من 60 صفحة إلى مساعدة المؤسسات على إتاحة رؤاها وأهدافها للجمهور العام، وإشراكه فيها. وتركز على القضايا التي تؤثر على الأطفال والأسر والفقراء والمجتمعات. قد تكون هذه الأدوات مفيدة لمجموعات الضحايا في تطوير استراتيجية توعية.

Brown, Rachel Hilary. *Defusing Hate: A Strategic Communication Guide to Counteract Dangerous Speech*. Washington, DC: United States Holocaust Memorial Museum, 2016. https://www.ushmm.org/m/pdfs/20160229-Defusing-Hate-Guide.pdf.	يُعدُ هذا الكتاب المؤلف من 166 صفحة مصدرًا عمليًا للغاية، للجهات الفاعلة التي تعمل على تعزيز السلام ومنع خطابات الكراهية أو الخطابات الخطيرة التي تحرض على العنف والتصدي لها. قد يكون هذا الكتاب مفيدًا لمجموعات الضحايا التي تبحث في كيفية الانخراط مع المجموعات الأخرى في مجتمعاتها، تلك المجموعات التي لا تدعم مبادرة العدالة التي يناصرونها.
National Council for Voluntary Organisations. "Developing a Communications Strategy." NCVO Knowhow, 2019. https://knowhow.ncvo.org.uk/campaigns/communications/communications-strategy.	تقدم صفحة الويب هذه، التي تتضمن تمارين وموارد يمكن تنزيلها، تقدم نظرة عامة على طرق مختلفة للتحليل؛ لتطوير استراتيجية اتصالات، بما في ذلك تحليل PEST (التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني) وتحليل SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة).
UN Women. "Identifying Target Audiences." UN Women website, 2012. https://www.endvawnow.org/en/articles/1204-identifying-target-audiences.html?next=1205.	تناقش صفحة الويب هذه الفرق بين الجمهور الأساسي والجمهور الثانوي فيما يتصل باستراتيجيات المناصرة في السياق المحدد لحماية الحركات النسائية.
Van Korlaar, Craig. "Know Your Target Audience: 10 Questions to Ask." Top Nonprofits, 2012. https://topnonprofits.com/know-your-target-audience-questions/.	تقدم صفحة الويب هذه 10 أسئلة يمكن للمؤسسات طرحها؛ لتحدد من خلالها جمهورها المستهدف وفهم طبيعته.
WITNESS. "Ethical Guidelines: Using Videos in Human Rights Reporting and Advocacy." Accessed April 14, 2020. https://www.witness.org/portfolio_page/ethical-guidelines-for-using-videos-in-human-rights-reporting-and-advocacy/.	هذا الموقع مخصص بشكل أساسي لأولئك الذين يستخدمون مقاطع الفيديو في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان أو توثيقها. قد يكون هذا الموقع مفيدًا أيضًا لأي شخص يستخدم لقطات للانتهاكات والجرائم الوحشية في الوقت الفعلي ويوزعها عبر الإنترنت. إنه صندوق أدوات تفاعلي، يحتوي على إرشادات لاستخدام مقاطع الفيديو في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وقائمة مراجعة أخلاقية تتضمن أسئلة حول النية، وإسناد الأعمال لأصحابها وذكر السياق، ومراعاة سلامة الأشخاص وكرامتهم.
WITNESS. "Video Advocacy Guide." Accessed April 14, 2020. https://library.witness.org/product/part-1-guide-video-advocacy/.	تعد سلسلة الفيديوهات هذه مصدرًا ممتازًا لمجموعات الضحايا وغيرهم ممن يبحثون إمكانية استخدام الفيديو وكيفية استخدامه، كجزء من عمليات التواصل والتوعية التي يقومون بها.

توقع المخاطر والتحديات التي تقوض السعي نحو تحقيق العدالة وتخفيف آثارها

الموارد	الوصف
Frontline Defenders. "Tools for HRDs." Frontline Defenders website. Accessed February 2, 2021. https://www.frontlinedefenders.org/en/tools-hrds.	تغطي مجموعة الأدوات هذه، المتاحة عبر الإنترنت والخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان عددًا من الموضوعات ذات الصلة بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالعمل في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التقدم بطلب للحصول على منح حماية، وتحليل المخاطر، والحفاظ على الأمن الرقمي، وغيرها من الموارد التي تهم المدافعين عن حقوق الإنسان.
Kraemer, Talia, and Eliza Patten. "Establishing a Trauma-Informed Lawyer-Client Relationship (Part One)" *Child Law Practice* 33, no. 10 (October 2014): 197–202. http://www.lsc-sf.org/wp-content/uploads/2015/10/Article_Establishing-a-Trauma-Informed-Lawyer-Client-Relationship.pdf.	هذه المقالة المكونة من ست صفحات موجهة إلى المحامين، لكنها تقدم مجموعة واضحة من الإرشادات حول إجراء المقابلات والعمل مع ضحايا تعرضوا إلى صدمات في طفولتهم. يناقش هذا المقال ما يمكن توقعه، وكيفية التعامل مع الشباب المندفعين المصابين بصدمات نفسية.
National Center on Domestic Violence, Trauma and Mental Health. "Trauma-Informed Legal Advocacy: Practice Scenarios Series." Chicago, 2015. http://www.nationalcenterdvtraumamh.org/wp-content/uploads/2013/08/TILA_Traumatic_TriggersApr22.pdf.	هذا الدليل المؤلف من أربع صفحات والذي يخاطب المحامين والمناصرين يوجه القراء من خلال نهج من خطوتين، يمكنهم من العمل بصفة قانونية مع الناجيات من العنف الأسري. فهو يشمل توجيه سؤال للشخص عما حدث من وجهة نظره، ومن ثم تقييم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لدعم ذلك الشخص. رغم أن هذا الدليل يركز بشكل خاص على ضحايا العنف المنزلي، إلا أنه قد يكون مفيدًا لمجموعات الضحايا التي ترغب في تبني نهج مستنير فيما يتصل بالصدمات عند تعاملها مع الضحايا.
Tactical Technology Collective. "The Holistic Security Manual." Tactical Tech, Berlin. Accessed February 2, 2021, https://holistic-security.tacticaltech.org.	الهدف من هذا الدليل هو مساعدة الأفراد والجماعات والمؤسسات على إنشاء استراتيجياتهم الأمنية أو تعزيزها. فهو يجمع بين المكونات المختلفة لاستراتيجية الأمن، مِنْ أمنٍ رقميٍ إلى أمنٍ نفسيٍ واجتماعي وأمنٍ تنظيمي.

تأمين التمويل والدعم لمجموعات الضحايا من أجل قيادة جهود العدالة

الموارد	الوصف
"Applying for Grants." *Community Tool Box* website. Accessed December 11, 2020. https://ctb.ku.edu/en/applying-for-grants.	يوفر هذا المورد المتاح عبر الإنترنت إرشاداتٍ لمنظمات المجتمع حول كيفية التقدم بطلبٍ للحصول على منح. ويغطي كل شيء في هذا السياق، من استكمال إجراءات التقديم للحصول على المنحة، وصولًا إلى صياغة المقترح الذي سيُقدم، والذي يراعي أولويات الجهة المانحة المحتملة.

European Commission. “A Guide to EU Funding.” Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2017. https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/7d72330a-7020-11e7-b2f2-01aa75ed71a1/language-en/format-PDF/source-32807500.	هذا الدليل المكون من 20 صفحة، مخصص للأفراد أو المنظمات التي تسعى للحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي. يشرح الدليل البرامج المختلفة ومصادر التمويل المتاحة.
Garbutt, Anne. “Monitoring and Evaluation: A Guide for Small and Diaspora NGOs.” Peer Learning Programme for Small and Diaspora Organisations, Oxford, 2013. https://www.intrac.org/resources/monitoring-evaluation-guide-small-diaspora-ngos/.	هذا الدليل المختصر مخصص للمنظمات الصغيرة ومنظمات المهجرين، و”يوضح ما نعنيه بالمراقبة والتقييم، ويقدم بعض الإرشادات عن كيفية القيام بذلك على الوجه الأمثل” (1). قد يكون من المفيد لمجموعات الضحايا تطوير استراتيجية تقييم لمقترح أو مشروع.
Mroueh, Ahmed. “A Practical Guide for Civil Society Organisations in Lebanon towards Proposal Writing,” Lebanon Support, Mount Lebanon, Lebanon, 2018. https://civilsociety-centre.org/resource/practical-guide-civil-society-organisations-lebanon-towards-proposal-writing.	قد يكون هذا الدليل المؤلف من 37 صفحة، الذي أُعِدَّ لمنظمات المجتمع المدني اللبنانية، مفيدًا لمنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. فهو لا يشرح فقط الوضع العام للجهات المانحة وشروطها، بل يرشد القراء خلال إجراءات كتابة المقترح.
Office for the High Commissioner for Human Rights. “Funds and Grants.” In *Working with the United Nations Human Rights Programme: A Handbook for Civil Society.* New York and Geneva: Office for the High Commissioner for Human Rights, 2008. HR/PUB/06/10/Rev.1. https://www.ohchr.org/EN/AboutUs/CivilSociety/Documents/Handbook_en.pdf.	الفصل التاسع من هذا الكتيب المؤلف من 206 صفحات يقدم مشورة بشأن الأموال والمنح المقدمة للمجتمع المدني، التي يديرها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إضافةً إلى اللمحة العامة عن المنح والأموال التي يقدمها، فهو يناقش أيضًا برامج تمويل محددة، قد تكون مجموعات الضحايا مؤهلة للحصول عليها.
Shapiro, Janet. “Writing a Funding Proposal Toolkit” CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, Johannesburg, South Africa, n.d. https://www.civicus.org/documents/toolkits/Writing%20a%20funding%20proposal.pdf.	هذا الدليل المكون من 40 صفحة مخصص لمن لديهم أفكار مشاريع تتطلب تمويلًا، لكنهم يفتقرون إلى الثقة بالنفس أو الخبرة في جمع التبرعات إلا بقدرٍ قليل من ذلك. ويناقش مرحلة التخطيط والبحث، وكتابة المقترحات، والمتابعة في مرحلة ما بعد التقديم.
Taylor, Madeleine, Peter Plastrik, Julia Coffman, and Anne Whatley. “Evaluating Networks for Social Change: A Casebook.” Part 2 of a Guide to Network Evaluation. Network Impact, Boston, MA, and Center for Evaluation Innovation, Washington, DC, 2014. https://www.evaluationinnovation.org/wp-content/uploads/2014/07/%E2%80%8Ewww.networkimpact.orgwp-contentuploads201410NetworkEvalGuidePt2_Casebook_Rev.pdf.	أُلِّف هذا الكتاب من 44 صفحة ”للجهات المانحة وممارسي ومقيمي التنظيمات“ (بدلاً من منظمات المجتمع المدني)، ويناقش الأساليب المختلفة التي اتبعها المموّلون في تقييم التنظيمات.

شكر وتقدير

يتوجه المؤلف بالشكر إلى بينچامين فيرينز، الذي بكرمه الوفير والتزامه الراسخ بعالم أكثر سلامًا وعدلاً، مكن لنجاح هذا المشروع. ويود المؤلف أيضًا أن يشكر ميغان أوماهوني على تعاونها الرائع، وكاترينا كابوس لقيادتها مرحلة البحث الأولي، وإيرين روزنبرغ وليزلي هاسكل لتقديمهما تعديلات مفصلة للمسودة الأولية؛ وآنا كيف لتطويرها للمفهوم الأولي لهذا الدليل. كما قدم كلٌ من د. ساريتا أشراف، وإدنا فريدبرج، وأندريا جيتلمان، وتايلر جاغر، ود. نعومي كيكولر، وستيف لوكيرت، ولينداساي ماكنيل، وعددٌ من الزملاء الآخرين في المتحف تعليقاتٍ ودعمٍ لا يقدر بثمن. ويعبر المؤلف عن امتنانه لعشرات الخبراء والممارسين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وممثلي مجموعات الضحايا، الذين قدموا خبراتهم لهذا المشروع خلال مرحلتي البحث والمراجعة. ويود المؤلف أيضًا أن يشكر فريق الطلاب في مركز حقوق الإنسان الدولية، التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفارد، الذين ساعدوا في أعمال البحث الأولي.

سارة ماكنتوش مساعدة في مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية في مبادرة فيرينز للعدالة الدولية. حصلت في مايو 2017 على درجة الماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد. سارة حاصلة على بكالوريوس في القانون والدراسات الدولية (مع مرتبة الشرف) من جامعة نيو ساوث ويلز، وعُينت محامية في المحكمة العليا لنيو ساوث ويلز.

متحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة نصبٌ تذكاري حي لذكرى الهولوكوست يُلهمُ المواطنين والقادة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الكراهية ومنع أعمال الإبادة الجماعية وتعزيز كرامة الإنسان.

يسعى مركز سيمون سكجودت لمنع الإبادة الجماعية (SCPG) التابع لمتحف الهولوكوست التذكاري بالولايات المتحدة جاهدًا لأن يفعلُ لضحايا الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة ضد الإنسانية اليوم ما لم يفعله ليهود أوروبا. يكرس هذا المركز نفسه من أجل تحفيز الجهود العالمية في الوقت المناسب؛ لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة ضد الإنسانية والتصدي لها. إن هدفنا هو جعل منع أعمال الإبادة الجماعية أولوية لدى الزعماء في جميع أنحاء العالم،
من خلال برنامج متعدد الجوانب، للبحث والتعليم والتوعية العامة. نحن نعمل كمورِدٍ جدير بالثقة، وشريك لمجموعة من المسؤولين الحكوميين، وركزنا في الأعوام الأخيرة على جرائم داعش ضد الأيزيديين وغيرهم من الأقليات، وعلى جرائم النظام السوري ضد مواطنيه، وجرائم الجيش البورمي ضد أقليات الروهينغا، وجرائم الصين ضد الأويغور، وسائر الجرائم الوحشية الجماعية، بما في ذلك العنف العرقي في جنوب السودان. هذا الدليل مستلهم من شراكتنا مع بن فيرينز، المدعي العام من محاكمات نورمبرغ الوحيد الذي لا يزال على قيد الحياة. ويهدف هذا الدليل إلى التجاوب مع صرخات الضحايا والناجين الذين نعمل معهم، تلك الصرخات التي لا تنقطع وتنادي بتحقيق العدالة.

UNITED STATES
HOLOCAUST
MEMORIAL
MUSEUM
100 Raoul Wallenberg Place, SW
Washington, DC 20024-2126